# استهداف الجيوش العربية




العدد الخامس بعد المائة

آب / أغسطس ٢٠١٢

# المحتويات



## الترتيب الزمني للوثائق والأحداث

## الدراسات

# السطر الأول في كتاب الثورة: إرفع رأسك يا أخي! (*)

كنا فتية، بعد، حين طرق أسماعنا اسم جمال عبد الناصر، لأول مرة، مسبوقاً بالرتبة العسكرية الموروثة من زمن السلطنة العثمانية: البكباشي، كعنوان للثورة التي أسقطت عرش فاروق في مصر، لتقيم الجمهورية.

ولأننا كنا، في لبنان، ننام على اسم ضابط قاد انقلاباً في سوريا لنفيق على اسم لضابط آخر قاد انقلاباً جديداً بشعار فلسطيني وادعاءات ثورية، فقد اعتبر أصحاب الخبرة من كبارنا أن القاهرة ستلحق بدمشق كعاصمة للتبديل المتواتر في مركز القرار تحت شعارات حماسية طنانة تدوي في فراغ العجز المهين عن مواجهة العدو الإسرائيلي.

ذلك أن جيلنا قد وعى الدنيا على دوي كارثة الهزيمة في فلسطين، فباشر الاقتحام بالأسئلة القاسية: لماذا؟ ومن المسؤول؟ وكيف تستطيع العصابات الصهيونية (شتيرن والهاغاناه) وغيرهما.. ان تهزم مجموع «الجيوش» العربية التي أوفدها الحكام، على عجل، إلى ساحة المعركة؟

وسيمضي بعض الوقت قبل أن يصارحنا آباؤنا بأن الجيوش العربية لم تكن جيوشاً، بل بضع كتائب ناقصة التجهيز والتدريب، غير موحدة لا في الخطة ولا في القيادة، وأن آلافاً من الشباب العربي ـ من سوريا ولبنان والأردن وحتى من بعض أقطار المغرب ـ قد جاءوا متطوعين، وهم مدفوعون بحماسة عظيمة ولكنها لا تعوّض جهلهم بميدان المعركة ولا بطبيعة «العدو» الذي جاءوا لمواجهته بسلاحهم الفردي وذخيرتهم الفقيرة وانعدام القيادة الموحدة في الخطة والقرار.

... ولسوف نعرف، في وقت متأخر، أن «العصابات» التي كوّنت، من بعد، الجيش الإسرائيلي، إنما تضم نخباً من القادة العسكريين والجنود الذين تم تشكيلهم وإعدادهم على هامش العمليات العسكرية لجيوش الحلفاء وبالذات في أوروبا الغربية وبعض المشرق، ثم أرسلت إليهم أطنان من الأسلحة تضم الطائرات الحربية والدبابات والمصفحات، فضلاً عن القادة الخبراء بجغرافيا المنطقة، والقدرات العسكرية لدولها التي

(*) نشرت في «السفير» في ٢٧/٧/٢٠١٢ ضمن «هوامش».

كان معظمها ما زال تحت الانتداب الأجنبي أو تحت الاستعمار المباشر، في حين أن عدداً محدوداً كان قد حقق جلاء الجيوش الاجنبية ليجد كيانه مشاً بلا قدرات وليس له من «الدولة» إلا العلم والنشيد الحماسي.

ومكذا فإن «العصابات» كانت عنواناً لدولة استولدها الغرب والشرق معاً قوية، قادرة، غنية بالامكانات والكادرات المؤهلة للبناء في مختلف المجالات العسكرية والإدارية والمالية والفنية، في حين أن «الجيوش» العربية لم تكن جيوشاً بأي معيار، وقد أوفدها الحكام بدافع الحرج أو بدافع المزايدة على «خصومهم» في الداخل أو من حولهم، ومن غير معرفة بحقيقة «العدو» وإمكاناته، وبشعارات مستوحاة من صراعات القبائل على المراعي أو إغارات بعضها على بعضها الاخر طلباً للثأر أو للسيطرة على مصادر المياه والمراعي: «يا فلسطين جيناك... جينا وجينا وجينا لك».

(للمناسبة: كان المجتمع الفلسطيني أكثر تقدماً وتماسكاً ومعرفة بالعدو الإسرائيلي من معظم المجتمعات العربية، وكان اقتصاده أكثر متانة وأكثر تقدماً...).

***

سيمضي وقت قبل أن يصلنا صوت جمال عبد الناصر عبر جهاز الراديو الذي لم يكن منتشراً، وما أكثر ما كان الجيران يلتقون عند «وجيه» فيهم يملك تلك «العلبة السحرية» لسماع الاخبار أو الاغاني التي يحبون مطربيها.. ولم يكن «الترانزيستور» قد وصل إلى منطقتنا. وبدأنا نسمع عن معركة الجلاء التي يخوضها مع قوات الاحتلال البريطاني التي كانت لها قواعدها في القاهرة ومعظم أرجاء مصر، ولا سيما على الساحل، فضلا عن سيطرتها على قناة السويس التي كان دخول المصريين إليها محظوراً إلا كخدم وسائقين وكتبة.

بعد حين وصلتنا صورة جمال عبد الناصر: وجه أسمر لفلاح صعيدي بعينين لامعتين تشعان إرادة وتصميماً.

أما صورة «الزعيم» فقد اكتسحت عالمنا في مثل هذه الأيام من العام ١٩٥٦، حين أعلن جمال عبد الناصر في خطاب تاريخي قراره تأميم قناة السويس، مندفعاً إلى الذروة في المواجهة مع الغرب الاستعماري (وبالتحديد بريطانيا وفرنسا)، استعادة لأحد مصادر الثروة الوطنية ـ فضلاً عن القرار الوطني ـ ورداً على الصلف الاميركي متمثلاً

بسحب العرض الذي كان قدمه البنك الدولي لإقراض مصر ما يمكنّها من بناء السد العالي.

تلك كانت بداية التاريخ الجديد لهذه الأمة: وفي تلك اللحظة اكتملت صورة «البطل»، في شخصية جمال عبد الناصر.

«ولدت الأمة الواحدة» في الشارع العربي الذي امتد ما بين المحيط والخليج، واستعاد الإنسان العربي إحساسه بكرامته الوطنية ونهض للإمساك بالقرار: وجدت ثورة الجزائر الوليدة ضد الاحتلال الفرنسي من يحتضنها ويؤمن لها الحماية والقاعدة الخلفية، كما وجد مختلف الثوار في شمالي أفريقيا من يعضد نزوعهم إلى الاستقلال. صارت القاهرة عاصمة الثورة العربية المبشرة بغد أفضل.

ولقد أكمل الغرب الإستعماري ومعه إسرائيل هجومه على العرب والعروبة وإرادة التحرر متمثلاً في قرار تأميم قناة السويس، بالعدوان الثلاثي على مصر في خريف العام ١٩٥٦، فإذا الأمة جميعاً في الميدان، بجماهيرها المتعطشة إلى الكرامة والعزة...

ذهب جمال عبد الناصر إلى الأزهر الشريف، وطيران العدوان الثلاثي، «يحتل» سماء مصر ليقول كلمة الأمة: سنقاتل، سنقاتل، سنقاتل دفاعاً عن حقنا بالحياة، بالكرامة، بالإرادة الحرة.

وفتح التاريخ صفحة جديدة للنضال العربي من أجل الغد الأفضل. صار أهل هذه الارض «أمة عربية واحدة».

***

كانت تلك البداية، وصار للمواطن العربي لغة أخرى: إرفع رأسك يا أخي، فلقد مضى عهد الذل والاستعباد.

بعد ستين سنة من ذلك اليوم الأغر، ٢٣ يوليو (تموز) ١٩٥٢، ما زال جمال عبد الناصر حاضراً في الوجدان، وما زال نهجه معياراً للوطنية والعروبة وإرادة التحرر. والكفاح دوّار.

**طلال سلمان**

الأرشيف الرقمي للوثائق والأحداث

# فصل في الحروب ومذاهب الأمم في ترتيبها



إعلم أن الحروب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبيته فإذا تذامروا لذلك وتواقفت الطائفتان إحداهما تطلب الانتقام والأخرى تدافع كانت الحرب وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو عنه أمة ولا جيل وسبب هذا الانتقام في الأكثر إما غيرة ومنافسة وإما عدوان وإما غضب لله ولدينه وإما غضب للملك وسعي في تمهيده فالأول أكثر ما يجري بين القبائل المتجاورة والعشائر المتناظرة والثاني وهو العدوان أكثر ما يكون من الأمم الوحشية الساكنين بالقفر كالعرب والترك والتركمان والأكراد وأشباههم لأنهم جعلوا أرزاقهم في رماحهم ومعاشهم فيما بأيدي غيرهم ومن دافعهم عن متاعه آذنوه بالحرب ولا بغية لهم فيما وراء ذلك من رتبة ولا ملك وإنما همهم ونصب أعينهم غلب الناس على ما في أيديهم والثالث هو المسمى في الشريعة بالجهاد والرابع هو حروب الدول مع الخارجين عليها والمانعين لطاعتها فهذه أربعة أصناف من الحروب الصنفان الأولان منها حروب بغي وفتنة والصنفان الأخيران حروب جهاد وعدل. وصفة الحروب الواقعة بين الخليقة منذ أول وجودهم على نوعين نوع بالزحف صفوفاً ونوع بالكر والفر أما الذي بالزحف فهو قتال العجم كلهم على تعاقب أجيالهم وأما الذي بالكر والفر فهو قتال العرب والبربر من أهل المغرب وقتال الزحف أوثق وأشد من قتال الكر والفر وذلك لأن قتال الزحف ترتب فيه الصفوف وتسوى كما تسوى القداح أو صفوف الصلاة ويمشون بصفوفهم إلى العدو قدماً فلذلك تكون أثبت عند المصارع وأصدق في القتال وأرهب للعدو لأنه كالحائط الممتد والقصر المشيد لا يطمع في إزالته وفي التنزيل أن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص أي يشد بعضهم بعضاً بالثبات. وفي الحديث الكريم المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً ومن هنا

يظهر لك حكمة إيجاب الثبات وتحريم التولي في الزحف فإن المقصود من الصف في القتال حفظ النظام كما قلناه فمن ولي العهد وظهره فقد أخل بالمصاف وباء بإثم الهزيمة إن وقعت وصار كأنه جرها على المسلمين وأمكن منهم عدوهم فعظم الذنب لعموم المفسدة وتعديها إلى الدين بخرق سياجه فعد من الكبائر ويظهر من هذه الأدلة أن قتال الزحف أشد عند الشارع وأما قتال الكر والفر فليس فيه من الشدة والأمن من الهزيمة ما في قتال الزحف إلا أنهم قد يتخذون وراءهم في القتال مصافاً ثابتاً يلجؤون إليه في الكر والفر ويقوم لهم مقام قتال الزحف كما نذكره بعد ثم إن الدول القديمة الكثيرة الجنود المتسعة الممالك كانوا يقسمون الجيوش والعساكر أقساماً يسمونها كراديس ويسوون في كل كردوس صفوفه وسبب ذلك أنه لما كثرت جنودهم الكثرة البالغة وحشدوا من قاصية النواحي استدعى ذلك أن يجعل بعضهم بعضاً إذا اختلطوا في مجال الحرب واعتوروا مع عدوهم الطعن والضرب فيخشى من تدافعهم فيما بينهم لأجل النكراء وجهل بعضهم ببعض فلذلك كانوا يقسمون العساكر جموعاً ويضمون المتعارفين بعضهم لبعض ويرتبونها قريباً من الترتيب الطبيعي في الجهات الأربع ورئيس العساكر كلها من سلطان أو قائد في القلب ويسمون هذا الترتيب التعبية وهو مذكور في أخبار فارس والروم والدولتين صدر الإسلام فيجعلون بين يدي الملك عسكراً منفرداً بصفوفه متميزاً بقائده ورايته وشعاره ويسمونه المقدمة ثم عسكراً آخر من ناحية اليمين عن موقف الملك وعلى سمته يسمونه الميمنة ثم عسكراً آخر من ناحية الشمال كذلك يسمونه الميسرة ثم عسكراً آخر من وراء العسكر يسمونه الساقة ويقف الملك وأصحابه في الوسط بين هذه الأربع ويسمون موقفه القلب فإذا تم لهم هذا الترتيب المحكم إما في مدى واحد للبصر أو على مسافة بعيدة أكثرها اليوم واليومان بين كل عسكرين منها أو كيفما أعطاه حال العساكر في القلة والكثرة فحينئذ يكون الزحف من بعد هذه التعبية وانظر ذلك في أخبار الفتوحات وأخبار الدولتين بالمشرق وكيف كانت العساكر لعهد عبد الملك تتخلف عن رحيله لبعد المدى في التعبية فاحتيج لمن يسوقها من خلفه وعين لذلك الحجاج بن يوسف كما أشرنا إليه وكما هو معروف في أخباره وكان في الدولة الأموية بالأندلس



العلامة ابن خلدون

أيضاً كثير منه وهو مجهول فيما لدينا لأنا إنما أدركنا دولاً قليلة العساكر لا تنتهي في مجال الحرب إلى التناكر بل أكثر الجيوش من الطائفتين معاً يجمعهم لدينا حلة أو مدينة ويعرف كل واحد منهم قرنه ويناديه في حومة الحرب باسمه ولقبه فاستغني عن تلك التعبية.

(من مقدمة كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر لابن خلدون، دار العودة، بيروت، ١٩٨١، ص ٢١٤ ـ ٢١٥)

# السياسة في ميزان العلاقة بين الجيش والسلطة

من النافل القول إن فتح موضوع الجيش أو المؤسسة العسكرية في الوطن العربي أمام التفكير والمناقشة أمرٌ من الأهمية بحيث لا يخفى على أحد. بل لعله قد يكون الأهم في سائر ما يمكن أن يُعْرَض من موضوعات سياسية أخرى على النظر. وأهميته متقررةٌ من وجهين: علميّ، وسياسي. فأما الوجه العلمي (من أهمية المسألة)، ففي أن التقدم في فهم وفي معرفة هذه المؤسسة وتحليل نظام الاشتغال فيها (Fonctionnement)، وطبيعة علائقها بالمجال السياسي، توفر قاعدة معطيات أوسع لتحليل المجال السياسي العربي وآلياته الحاكمة بما فيها آلية صنع القرار وإدارة الشأن العام. وأما الوجه السياسي، ففي أن **إدخال موضوع المؤسسة العسكرية العربية إلى دائرة التداول والمناقشة يمثل صعيداً جديداً من صُعُد الاهتمام بمسألة الديمقراطية والتطور الديمقراطي في الوطن العربي، بالنظر إلى الصلة - المتزايدة اتضاحاً - بين بعض عوائق ذلك التطور ودور المؤسسة العسكرية السياسي.**

ولعل مما يضيف أهمية على هذا الموضوع أنه ظل - ولفترة طويلة لم تنقطع بعد - موضوعاً ممنوعاً بقوة أحكام المنع الموضوعي التي تشمل محرمات سياسية أخرى رديفاً تحت عناوين عديدة ومتباينة من قبيل: عدم المس بالمقدسات السياسية، وبالوحدة الوطنية في مواجهة العدو الخارجي... إلخ، أو ظل موضوعاً مسكوتاً عنه من قِبَل المفكرين والسياسيين الذين استبطنوا أحكام المنع الموضوعي، فرَسَمُوا لمواقفهم خطوطاً حُمراً لا تقبل الانتهاك. وكانت نتيجة ذينك العاملين أن ظل موضوع الجيش بكراً لم تعْمل فيه المعرفة مبضعها ولا استضافته الكتابة السياسية العربية المعاصرة. وبمقدار ما كان العزوف عنه كبيراً، **كانت مساحة الجهل به في الوعي السياسي العربي المعاصر كبيرة!** والأدعى إلى الاستغراب أن السكوت عن هذا «المحرم» السياسي في التأليف العربي - وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة - لا يتناسب وحقائق فكرية وسياسية أربع:

**أولاها:** أن موضوع الجيش موضوع سياسي عادي من وجهة نظر علم السياسة. إنه يشبه في الطبيعة موضع الدولة، أو السلطة، أو الأحزاب، أو القضاء، أو النظام التمثيلي، أو الحرب... إلخ، ولا يتميَّز عنها من الزاوية الموضوعاتية (Thématique) في شيء. ومع أن الكثير كتب حول المسائل تلك، إلا أن شيئاً لم يُكتب بالدرجة والأهمية نفسيهما عن الجيش!

**وثانيتها:** أن الجيش في بلادنا العربية - كما في كل العالم - ينهض بدور رئيس في معركة الأمن الوطني والقومي. وإذا ما أخذنا في الحسبان أن قسماً كبيراً من بلداننا العربية كان - وما زال حتى اليوم - مسرحاً لحروب عدوانية خارجية، وأن الجيش - بالتالي - مخوَّل بدور رئيس في برنامج الدفاع الوطني والقومي، ثم إذا ما أخذنا في الاعتبار أن اعتمادات التسلح تستهلك النسبة الهائلة من الميزانيات المالية الوطنية، وأحياناً على حساب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الناجم عن ذلك - حكماً - أن يكون الحديث في هذه المؤسسة حديثاً سياسياً مشروعاً ومباحاً لانه - بالتعريف - حديث في الأمن والحرب والتنمية، اي في أهم القضايا التي تستأثر باهتمام الرأي العام وتتعلق بالمصير الوطني والقومي.

**وثالثتها:** أن المؤسسة العسكرية في البلاد العربية لم تكتف بدورها الطبيعي السيادي، بل نهضت بأدوار سياسية داخلية أيضاً. فكانت منها النخب السياسية والأحزاب، وكانت - في عدة من الحالات - مصنع القرار السياسي. حتى إن طبقة الإداريين (البيروقراطية) التي أدارت أجهزة رئيسة في الدولة كانت منها أحياناً! ولعل الكثير من النتائج نجم عن أداء هذه الوظيفة السياسية الداخلية من قبل الجيش، وليس أقله ما اتصل بالحق العام في السياسة والسلطة الذي صودر! ومع ذلك، لم تصبح مؤسسة الجيش موضوع نقاش سياسي.

**أما رابعتها:** فتعبر عن مفارقة صارخة بين أمس العلاقة بالجيش وراهن العلاقة به. ففيما كانت الحقبة الفاصلة بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٧٠ هي الحقبة الذهبية للانقلابات العسكرية في الوطن العربي: التي تناسلت من بعضها كالفطر لتبلغ عشرات الانقلابات في ثلث قرن، كان مستوى الحديث السياسي في موضوع الجيش أعلى مما عليه اليوم. أما في الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٢ (وهي أيضاً ثلث قرن إلا قليلاً)، فكانت الانقلابات العسكرية محدودة، واستعيض منها أحياناً بانقلابات ممهورة بطابع «مدني» ومع ذلك، فقد تراجع مستوى الحديث في الموضوع إلى الحد الذي بات فيه حُرْماً سياسياً يَأثمُ ويُخوَّن من انتهكه!

**ومن الثابت لدينا أن إثارة الحديث السياسي حول الجيش، والتعبير عن مواقف نقدية حياله، أمرٌ ممتنع وغير مشروع حتى في الدول الديمقراطية في الغرب، وبخاصة في أوقات الحرب لتجنب التأثير في معنوياته.** ولسنا نشك في أن هذا أيضاً ما ينبغي نهجه في بلادنا العربية حينما تتولى هذه المؤسسة النيابة عن الشعب والأمة في الذود عن حوزة الوطن وصون أمنه القومي في مواجهة العدوان الخارجي. لكن القياس يمتنع بوجود فارقين: أولهما: أن الجيش في الدول الديمقراطية محايد في الحياة السياسية ومنصرف إلى وظيفته الاصل: حراسة الوطن وكيان

الدولة. وثانيهما أن الجيش في البلاد العربية لم يخض حروباً ضد الأعداء الخارجيين منذ ثلاثة عقود (في حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣)، ما خلال الجيش العراقي في حرب الخليج الثانية والجيش السوري في حرب العام ١٩٨٢. ومع ذلك كله، لن يوجد هناك مواطن عربي واحد مستعد لان يخوض في حديث في الجيش إذا أمسك الجيش عن الخوض في السياسة الداخلية، وانصرف إلى الشأن الدفاعي.

من المهم أن نشير - هنا - إلى أن موضوع هذه الورقة ليس دور الجيش في حماية الأمن الوطني والقومي، لأن هذا الدور محط إجماع من حيث المبدأ، بصرف النظر عن الأداء الذي هو من مسؤولية القرار السياسي في جانب كبير منه، وإنما موضوعها علاقة الجيش بالسياسة والسلطة في الوطن العربي. وهي علاقة تطرح أكثر من استفهام بسبب ما ينجم من مشكلات في الحياة السياسية الوطنية.

## أولاً: الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة

**الجيش، تعريفاً، مؤسسة من مؤسسات الدولة ليس جهازاً أو أداة بإمرة السلطة. إنه مؤسسة للأمة وليس للنخبة الحاكمة،** شأنه في ذلك شأن مؤسسات السيادة الأخرى، القضاء أو رئاسة الدولة: في النظام الجمهوري الديمقراطي وفي النظام الملكي الدستوري أو البرلماني. ومعنى ذلك أن مؤسسة الجيش نصابٌ مستقل في الكيان السياسي، ومحايد في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع. لا يمكن أن يدرك هذا الوضع الاعتباري للجيش في الدولة الحديثة - بوصفه نصاباً مستقلاً ومحايداً ومتعالياً على تناقضات البنية الاجتماعية والصراعات في الحقل السياسي - إلا متى أمكن إدراك الفارق بين الدولة والسلطة ووعي التمايز النظري بين المفهومين.

الدولة هي الكيان السياسي لشعب أو أمة، والذي يتجسَّد في نظام مؤسسي يعبِّر عن ماهية تلك الأمة، ويحقق مبدأ سيادتها على نفسها وعلى أرضها وعلى منافعها. والكيان هذا كناية عن بُنى ومؤسسات تشكل ما يطلق عليه في النظرية السياسة الحديثة اسم السياسي (Le Politique) أو المجال السياسي. أما السلطة، فتعبير عن توازن القوى: الاجتماعية والسياسية، وتجسيد مؤسسي لذلك التوازن في جهاز حاكم. وهي، بهذا المعنى، تنتمي إلى حقل الممارسات، إلى السياسة (La Politique)، بوصفها فاعلية مادية في الاجتماع الوطني تمارسها قوى مختلفة ومتمايزة المصالح.

**لا تستطيع الدولة إلا أن تكون كياناً مجرّداً ومتعالياً عن مجال المنافسة، لأنها - في نموذجها الديمقراطي الحديث - تمثيل للإرادة العمومية وللمصلحة العمومية،** وتعبير عن السيادة التي ليست سلطة بعض على بعض - كما هو شأن السلطة (Pouvoir) - بل سلطة الأمة برمتها - بكافة فئاتها وقواها - على نفسها. أما السلطة، فتخرج عن نطاق هذا التعيين، لأنها تعبر عن توازن سياسي لا عن إجماع، وعن خيار برنامجي من جملة خيارات برنامجية أخرى تتنافس في منافسة سياسية - انتخابية قبل أن يحسم الاقتراع بينها لمصلحة واحد منها. **تتغير السلطة وخياراتها وسياساتها بتغير ميزان القوى الذي يصنعها، أما الدولة، فلا تتغير، ولا تغير ثوابتها واستراتيجياتها العليا غير القابلة للانتهاك لأنها محط إجماع.** إذ تستطيع السلطة - في الدول الديمقراطية الحديثة - أن تتخلى عن برنامج الرعاية الاجتماعية مثلاً، أو عن سياسة خفض الضرائب، وتطلق العنان لأحكام الاقتصاد الحر، أو أن ترفع من مخصصات التعليم وتخفض من مخصصات الصحة، أو أن تتراجع عن سياسة الأجور المتحركة، أو أن تفرض قيوداً على الصحافة... إلخ، فهذه وسواها **مما يقع في دائرة الممكن السياسي التي تشتغل فيها. أما الدولة، فلا تستطيع أن تتخلى عن سيادتها على أرضها أو تسلم بذلك، ولا تستطيع أن تتخلى عن سيادتها على «رعاياها» من المواطنين،** لان صون السيادة على الأرض والسكان يقع في دائرة الواجب السياسي عليها، والذي لا يمكن لاي مواطن أن يساوم في شأنه. لذلك، **فالمعارضة في المجتمعات الديمقراطية تكون معارضة للسلطة لا للدولة،** لأن الدولة دولة الجميع، وهي الماهية السياسية للأمة: سلطة ومعارضة ورأياً عاماً ومواطنين.

**حياد الجيش - في الدولة الديمقراطية الحديثة - من حياد الدولة ذاتها.** لذلك، لا يتدخل في الصراعات، ولا ينتصر ولو رمزياً لفريق ضد آخر، ولا يتدخل في صنع القرار وإدارة السلطة إلا في ما اتصل بمجال الأمن القومي، ثم إن المجتمع لا يحتاج إلى تدخله في الصراع السياسي لتحقيق الاستقرار، لأن هذا الاستقرار متحقق - بالذات - لأسباب منها عدم تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية حتى حينما تشهد هذه الحياة فصولاً حادة من الصراع وموجات من الأزمات عاصفة. لم يشهد بلدٌ ديمقراطي في أوروبا مثل ما شهدته إيطاليا من أزمات سياسية حادة ومن عدم استقرار حكومي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وإلى نهاية الحرب الباردة، حيث استهلكت عشرات الحكومات وبمعدل حكومة في كل عام تقريباً! ومع ذلك، لم يتدخل الجيش ليفرض الاستقرار، ولا كان له رأيٌ في تشكيل الحكومات. كما أن إيطاليا لم تتعرض للانهيار أمام عصف هذه الأزمات، بل أمكنها أن تستوعبها من خلال نظامها الديمقراطي المدني.

ليس صُدفة إذن، أن الدول الديمقراطية - في الغرب تحديداً - لا تعرف ظاهرة الانقلابات العسكرية، ولا ظاهرة تدخل الجيش في الحياة السياسية. ذلك أن السياسة فيها لعبة مدنية صرف، ومجال مفتوح للمنافسة بين المواطنين يحكمه الدستور والقانون. وكما القضاء يفصل في النازعات الدنية وفي النازعات بين المؤسسات والأجهزة، بمقتضى القانون الذي يعلو على الجميع، مُمارساً سلطة أقرّها له الدستور، كذلك الجيش يمارس سلطته التي أقرّها له الدستور وهي: حفظ كيان الوطن والدولة الأمة

من الخطر الخارجي الذي يتهدّدها أو يمكن أن يتهدّدها. وهي سلطة لا تخوّل له نقل خطوطه العسكرية إلى الداخل، أو الانتقال من حدود الدولة إلى حدود السلطة، لأن في ذلك إخلالاً بوظيفته الطبيعية والقانونية.

دون إدراك هذا الفارق في الطبيعة - أو في الشخصية الاعتبارية - بين الدولة والسلطة، لا يمكن إدراك وظيفة الجيش في الدولة الحديثة على نحو صحيح، والأسباب التي تحمله - في هذه الدولة - على التزام موقع التعالي والحياد إزاء عملية المنافسة السياسية، بما يعنيه ذلك الحياد من إحجام صريح عن ممارسة أي شكل من أشكال التدخل في الحياة السياسية، أو في التأثير في مراكز القرار، أو في قلب نظام الحكم... إلخ. وإذا كان من المفهوم لدينا - كما أسلفنا الذكر - أن التزام الجيش هذا الموقع الحيادي إنما هو ناجم عن التزامه وظيفته الدستورية كحارس لكيان الوطن والدولة، مدافع عن سيادتهما، فهو ناجم أيضاً عن حقيقتين سياسيتين ينطوي عليهما النظام الديمقراطي الحديث: أولاهما أن مجال السياسة والمنافسة مستقل عن مجال السيادة، وثانيتهما أن العنف ليس من وسائل التغيير وأدواته في هذا النظام:

في المسألة الأولى، يقوم النظام الديمقراطي في الدولة الحديثة على توزيع مبدأ الحق العمومي على مجالين: مجال تمارس فيه الأمة هذا الحق مباشرة وبحرية، ومجال ثان تمارسه فيه من خلال التفويض. المجال الأول هو مجال السياسة والمنافسة، الذي يتحقق فيه مبدأ المشاركة السياسية بمعناه الواسع: المشاركة في الشأن العام من خلال الرأي والتعبير والعمل السياسي، والمشاركة في التمثيل: المحلي والمهني، والنيابي، والمشاركة في صنع القرار وفي إدارة السلطة، ثم المشاركة في الرقابة والاحتساب على السلطة. وللمواطنين - في النظام الديمقراطي الحديث - متسعُ الحرية في صُنْع مصيرهم السياسي في هذا المجال بمقتضى إرادتهم المشمولة بضمانات القانون الحاكم للدولة. وليس لأية سلطة أخرى أن تتدخل في هذا المجال إلا بمقتضى دستوري وقانوني، كأن تكون سلطة قضائية لا نزاع في مرجعيتها وفي تحكيمها، أو سلطة رئيس الدولة في نطاق الاختصاصات التي يخوّلها له الدستور. وهذا المجال مفتوح أمام المنافسة المشروعة بين قوى المجتمع الوطني كافة. أما المجال الثاني، فهو مجال السيادة، أي مجال التعبير عن كيان الأمة والدولة برمتها، ومجال السعي إلى صون هذا الكيان وحمايته، وهو يختلف عن الأول الذي هو مجال التعبير عن مصالح اجتماعية متباينة من خلال التعبير عن مشاريع وبرامج مختلفة. لذلك، فإن مجال السيادة ليس مجال المنافسة، وإنما هو مجال الإجماع. وليس معنى ذلك أن الأمة - أو الشعب - لا تمارس حقها السياسي في هذا المجال، بل هي تفعل ذلك على أكثر من نحو: هي من يُقرّ الدستور بوصفه القانون الأساسي للدولة، وهي من ينتخب رئيس الدولة، وهي من يقرّ القوانين في البرلمان بما فيها تلك المتعلقة بالمنظومة القضائية... إلخ. لكنها - خارج هذه الحقوق - تمارس في هذا المجال من خلال التفويض: تفويض رئيس الدولة بتمثيل السيادة، وتفويض الجيش بالدفاع عن تلك السيادة، وتفويض القضاء بالسهر على حماية القانون... إلخ.

ومقابل استقلال مجال السيادة عن مجال السياسة، وإخراجه من نطاق الجدل والمنافسة، يتكرس - في الدولة الحديثة - استقلال مجال السياسة عن مجال السيادة، فيُمنع على الأول التدخل في حرية الحياة السياسية وفي حرية المنافسة (أي في مجال السياسة). وهذا هو - بالذات - ما يفرض على الجيش التزام موقع الحياد في الصراع السياسي، بالتزام وظيفته الدستورية في حفظ السيادة الوطنية أو القومية.

أما في المسألة الثانية، فيقوم النظام الديمقراطي على قاعدة تحييد العنف من الحياة السياسية ومن الصراع على السلطة، وإسقاطه كأسلوب في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي، وتوليد آليات أخرى بديل لممارسة السياسة والصراع والسعي في التغيير. من النافل التذكير - هنا - أن الدولة الحديثة تحتكر العنف، بلغة ماكس فيبر، وأن العنف الذي تحتكره - من خلال أجهزة الشرطة والجيش - هو وحده العنف المشروع في مقابل العنف غير المشروع (كالعنف الأهلي: عنف العصبيات، والميليشيات). وباحتكارها إياه، تحظرُ على سائر قوى المجتمع استعماله. لكنها - في المقابل - لا تنصرف إلى استعماله ضد المجتمع، وإلا فقدت شرعيتها في أعين مواطنيها، فوظيفته - حصراً - الدفاع عن السيادة العليا للدولة، أو الدفاع عن سيادة القانون (وطبعاً بأمر من القضاء وتحت رقابته).

وبخلاف ما يعتقده كثيرون، ممن جرت تنشيئتهم سياسياً على فكرة اقتران السياسة بالقوة والتغيير بالعنف، لا يتضرر المجتمع السياسي والمدني من احتكار الدولة للعنف ونزع أدواته من قوى المجتمع، بل يمثل ذلك شرطاً لبناء مجال سياسي حديث تكون أدوات القوة فيه هي أدوات المنافسة السلمية والمشروعة على كسب الرأي العام وتحصيل ولائه. فالمجتمع - في الدولة الديمقراطية الحديثة - ليس في حاجة إلى العنف لإنجاز التغيير، لأن إمكانية التغيير يكفلها النظام الديمقراطي بوسائط سلمية، وعبر الاقتراع الحر والنزيه، الذي يعوّض فيه المواطنون ميليشيات الثورة. ولذلك أيضاً، لا تحتاج الأحزاب السياسية إلى التوسل بوسيلة الانقلاب العسكري للوصول إلى السلطة، مثلما لا يحتاج الجيش إلى حزب أو أحزاب لتحصيل الشرعية، لأن شرعيته مكفولة له من قبل الأمة جمعاء وبعيداً عن لعبة السلطة.

ذلك هو الوضع الاعتباري (Statut) للجيش في الدول الحديثة ذات النظام الديمقراطي الحق. لنتأمل قليلاً في ملامح صورة المؤسسة العسكرية في الدولة العربية الحديثة: دولة الاستقلال، وفي نمط العلاقة التي انتسجت بين هذه المؤسسة ومجال السياسة.

## ثانياً: الجيش والسلطة في الوطن العربي

لا تناظر العلاقة بين الجيش والسلطة في البلاد العربية تلك التي وصفناها سابقاً. إنها مختلفة عنها في الطبيعة بسبب اختلاف نموذج الدولة هنا عن نموذج الدولة في المجتمعات الغربية، وما ترتب عن ذلك الاختلال ـ ويترتب ـ من نمط متغاير للعلاقة بين مجال السيادة ومجال السياسة، بل قل من نمط مختلف لـ «التمايز» بين المجالين.

تأخذ هذه العلاقة ـ في الحالة العربية ـ صوراً ثلاثاً هي:

### ١ ـ جيش السلطة

الصورة الأولى لهذه العلاقة هي التي يبدو فيها الجيش جيشاً للسلطة لا جيشاً للدولة فحسب. وهي صورة قابلة لأن تعاين أو تقرأ من زوايا ثلاث: من الزاوية الاستعمارية ـ الوظيفية للجيش، ومن الزاوية الاستملاكية له، ثم من الزاوية التحويرية لنصابه في المجتمع الوطني.

تبدو صورة الجيش، من زاوية الرؤية الأولى، صورة مؤسسة برسم الاستخدام العادي من قبل السلطة والنخبة الحاكمة. إنه فيها ليس أكثر من أداة، مجرد أداة، في يد النظام السياسي ـ بل في يد السلطة الحاكمة ـ قابلة للاستعمال لتحقيق هدفين مترابطين: قمع المجتمع وقوى المعارضة عند الاقتضاء، والحفاظ على ديمومة سيطرة النخبة الحاكمة. وليس في هذا الذي نقوله مبالغة، فالثابت بقوة حقائق الأمر الواقع أن كثيراً من النظم العربية لم يكتف باستعمال قوات الشرطة لقمع التظاهرات ـ على ما في استعمالها من اعتداء سافر على الحريات العامة وحقوق الإنسان ـ بل زج بالجيش أيضاً في ميدان المواجهة مع المواطنين، وكانت نتائج ذلك عالية الكلفة على الطرفين معاً: على المواطنين الذين ارتفع معدل محنتهم مع هذا الصدام، وعلى الجيش الذي نيل من صورته بهذا الاستخدام لدى الشعب!

وتبدو صورة الجيش، من زاوية الرؤية الثانية، صورة مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص المملوكة للفريق السياسي الحاكم، وليس ملكية عامة للدولة والأمة! وككل قطاع خاص، تنفق النخبة الحاكمة على الجيش: تجهيزاً وإدارة، وتستثمر في قوته لمصلحة سلطتها. ومع أن الأرباح التي تجنيها النخب الحاكمة من تفويتها هذه الملكية العامة إلى ملكيتها الخاصة، ومن الاستثمار فيها لمصلحة سلطتها، أرباحٌ عالية ومجزية، إلا أن الضرائب السياسية التي تقدمها من نسبة العائدات والأرباح هزيلة، بل لا تكاد تذكر! فهي لا تحارب عدواً خارجياً، وأنى لها ذلك، بل لا تهدد ـ عند الاقتضاء ـ حتى بورقة الردع العسكري. ولو فعلت ذلك، لأمكن إغضاء الطرف عن هذا التصرف غير الدستوري منها في أملاك للوطن والدولة، بل في أهم ملكية سياسية عامة بعد الوطن!

أما من زاوية الرؤية الثالثة، فتبدو صورة الجيش صورة فريق سياسي في المجتمع، في مواجهة فرقاء سياسيين آخرين. فيتدهور نصابه من جيش للدولة إلى جيش للسلطة، تتدهور علاقته بالمجتمع الوطني ليتحول من جيش للشعب أو الأمة إلى جيش لطبقة سياسية، ومن جيش طبقة إلى جيش نخبة سياسية حاكمة، ثم من جيش نخبة إلى جيش فرد وبطانة! وفي موازاة ذلك، يتدحرج الولاء من ولاء للدولة والوطن إلى ولاء للنخبة الحاكمة، فإلى ولاء لفريق أضيق فيها، وهكذا دواليك!

السلطة، في هذا المشهد السياسي الأول، تستولي على جيش هو جيش الدولة، فتحوله إلى أداة تحت إمرتها، وتحتازه حيازة تملك، ثم تحور نصابه في الكيان الوطني فتعيد تعريفه خارج وظيفته الأصل! إن السلطة هنا تفيض عن حدود جغرافيتها السياسية الطبيعية فتتماهى مع الدولة أو تؤول إلى دولة! وينبغي أن نعترف بأنه ما خلا حالات قليلة من البلدان العربية، فإن الغالب على المشهد السياسي العربي هو هذا النمط من السلطة، وهذا النمط من علاقتها بالجيش!

### ٢ ـ سلطة الجيش

الصورة الثانية لتلك العلاقة هي التي يصبح فيها الجيش سلطة. فبعد أن رأينا في الصورة الأولى كيف علا كعبُ السلطة على الدولة فاستولت على مؤسسة من مؤسسات السيادة فيها هي الجيش، سنرى ـ في هذا المشهد الثاني ـ كيف سيشق الجيش عصا الطاعة على السلطة فيعلو عليها حين يعلوها! ومن تحصيل الحاصل أن هذه الظاهرة من التسلط العسكري على السلطة إنما هي ثمرة أعمال أسلوب الانقلاب العسكري في «التغيير». وكما في الصورة الأولى، نستطيع أيضاً أن نقرأ في هذه الصورة ثلاثة معطيات:

أولها: أن الجيش يتحول إلى نخبة سياسية، وإلى نخبة حاكمة، لتتغيّر بذلك ماهيته، ووظيفته عما هي عليه في وضعها الأصل: كمؤسسة لصون السيادة، بل حتى عما أصبحت عليه (في الصورة الأولى) كمؤسسة تحت إمرة نخبة سياسية ـ مدنية حاكمة! وفي هذا الوضع الجديد، الذي يتحول فيه العسكريون إلى سياسيين وإلى «مدنيين»، تقوم النخبة العسكرية الحاكمة بإدارة السلطة على نحوين: إما تديرها مباشرة من خلال حكم عسكري صريح يفرض أحكامه على الحياة العامة، أو تديرها من وراء ستار من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة والإمساك بمفاتيح القرار من قبل الجنرالات الكبار الذين هم وحدهم أهل الحل والعقد. وفي الحالين، تعددت الأشكال والحكم واحد!

وثانيها: أن السلطة ـ في هذا المشهد ـ تتحول إلى أداة في يد الجيش، بعد أن كان الجيش أداة في يد السلطة في المشهد الأول. أما حيازة الجيش للسلطة، واستعماله إياها، فمشدودٌ بدوره إلى هدفين سياسيين: الحفاظ على بقاء الحكم

العسكري، الذي قد يقتضي وضع بعض المساحيق التجميلية من قبيل إقرار دستور، وإجراء انتخابات برلمانية، والسماح بحق العمل السياسي لبعض الاحزاب (الموالية). ثم منع قوى المعارضة الدنية والديمقراطية من العمل بدعوى «تهديد أمن الدولة»، أو التشويش على «المعركة الوطنية والقومية» مع العدو الخارجي..إلخ، ولكن، لهدف آخر هو منع عودة القوى السياسية المدنية إلى السلطة!

وثالثها: أن هذه الصورة من العلاقة بين الجيش والسلطة أفضت إلى قيام سلطة عسكرتارية شديدة الوطأة على الكثير من المجتمعات العربية وعلى أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان فيها. فإذ عطلت العمل بأحكام القانون، وفرضت أحكام الطوارئ، **وإذ ألغت المجال السياسي، أدخلت الحياة السياسية إلى دورة من الاضطراب والاحتقان، وقادتها إلى الانزلاق المتدرج إلى التعبير عن نفسها بوسائل العنف وفي فصول دموية لم تكن لتنتهي حتى تبدأ من جديد!**

ليست السلطة ـ في هذه الصورة الثانية ـ هي من يستولي على الجيش فيسخره، بل بات الجيش هو الذي يستولي على السلطة بالانقلاب العسكري. وغني عن البيان أن التحوّل الذي طرأ على العلاقة بين الجيش وبين السلطة والدولة، في هذا المشهد، انتقل بالمشهد السياسي كله إلى الحد الذي تضاءلت فيه الفروق بين الجيش والدولة، فباتا كياناً واحداً! أو قل إلى الحد الذي انتقلنا فيه ـ فجأة ـ من جيش الدولة إلى دولة الجيش! وهذا هو الوضع الغالب على المشهد السياسي في البلدان العربية التي قامت فيها نظم عسكرية.

### ٣ ـ الجيش الأهلي

أما الصورة الثالثة للعلاقة بين الجيش والسلطة، فمختلفة قليلاً، لأن طرفيها هما الجيش والمجتمع المنفلت من عقال الدولة، أي المجتمع المنطوي على سلطة ذاتية خاصة: مجتمع العصبيات الأهلية أو **المجتمع العصبوي**.

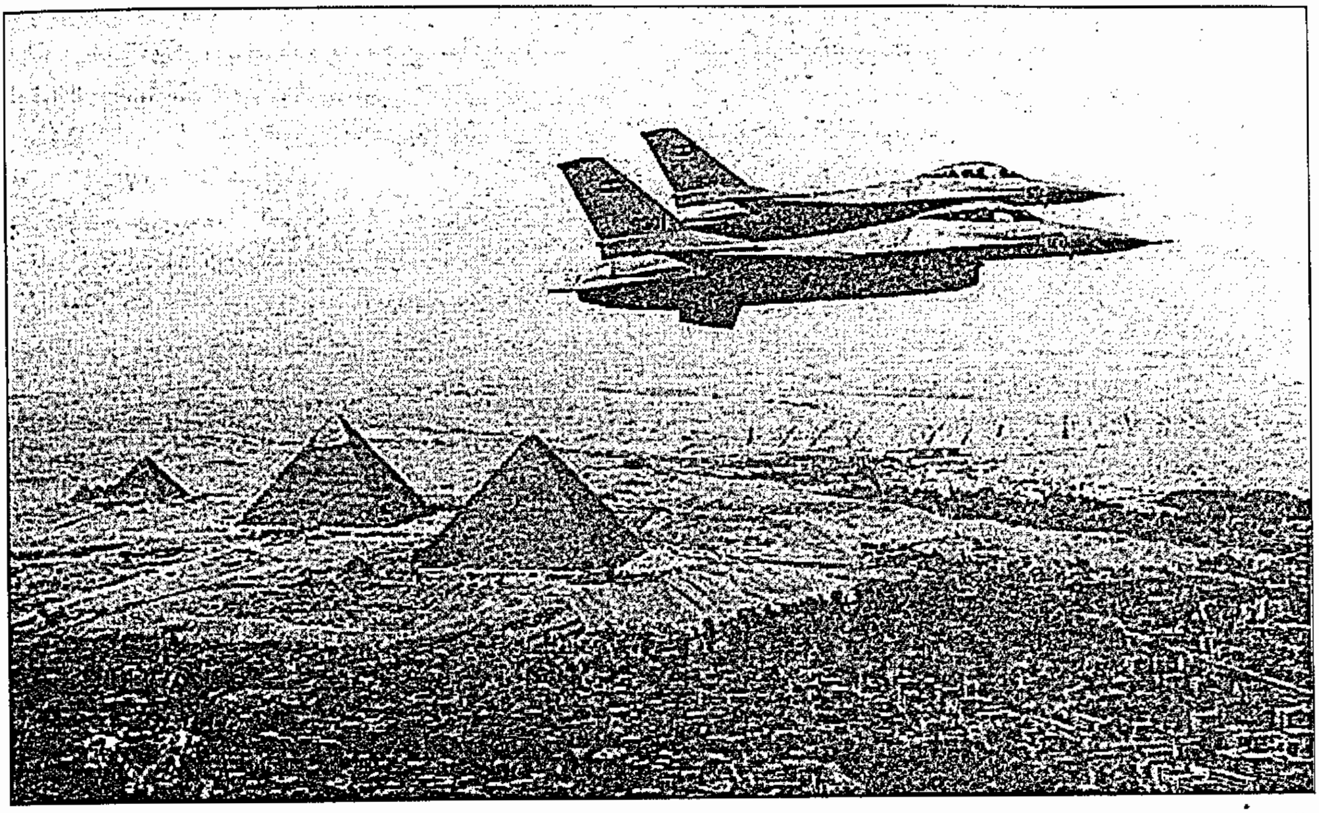
مما يمكن أن نقرأه في هذه الصورة التكيف الذاتي الذي يطرأ على مؤسسة الجيش في المجتمعات العربية التي تعاني نقصاً حاداً في الاندماج الاجتماعي، والتي تميل الصراعات فيها إلى التعبير عن نفسها من خلال الاقتتال الأهلي! والتكيف الذاتي هذا كناية عن تلبس الجيش بالاجتماع الأهلي واستوائه ـ أو بالأحرى إعادة استوائه ـ على منواله: مشرباً، ومنزعاً، وولاءً! لا يعود الجيش ـ هنا ـ جيش وطن جامع ودولة واحدة، يتذرر على مقاس تذرر (Atomisation) المجتمع الأهلي، أي على مقاس عصبياته المندفعة تغايراً عن بعضها، الآيلة انكفاء على نفسها! ننتقل في هذا المشهد من احتكار الدولة للعنف إلى خوصصة العنف في الأسوأ من صور تلك الخوصصة. إذ يصير لكل عصبية جيشها الذي به تمنعُ نفسها، ذوْداً عن ذاتية تخاف عليها، أو الذي به «تناضل» لتحسين نصيبها في السلطة. وغنيّ عن البيان أنه حين تتسلح البنى العصبوية بسلاح أهلي (ميليشيات)، تكون قد أنهت رابطة الولاء للدولة والوطن الجامع، ويكون من نتائج ذلك أن **الجيش نفسه ينقسم إلى أبعاض تنكفئ إلى عصبياتها بعد أن يكون قد فقد القدرة على الدفاع عن كيان الدولة الجامع في وجه «ورثته» من العصبيات!**

الناجم عن هذه «النازلة» أن الجيش لا يعود جيشاً بالمعنى السياسي والقانوني المتعارف عليه. فهو إذ يتماهى مع العصبيات ويتحول إلى مجرد ميليشيا أو ميليشيات، أو امتداد لها، يكون قد خرج من إطاره الطبيعي: المجتمع السياسي العام، إلى أطر فرعية أصغر: المجتمع الأهلي أو المؤسسات العصبوية للمجتمع الأهلي. **وهو إذ يصير إلى ذلك، لا يتخلى عن وظيفة الدفاع عن الوطن فحسب، بل يقدم مساهمته في تمزيق ذلك الوطن من خلال** إدخاله سلاحه في معترك الحرب الأهلية الداخلية! نحن هنا ـ في هذا المشهد ـ أمام حالة ما قبل ـ الدولة: الحالة التي يكون فيها العنف والسلاح مشاعاً للناس كافة، أي الحالة التي لم تنشأ فيها سلطة عمومية تحتكر العنف (الدولة)!

من النافل القول إن الجيش في هذا المشهد ـ الذي يتماهى فيه مع الاجتماع الأهلي ـ يتنزل منزلة سلاح الأهل لا سلاح وطنهم. ولأن الأهل حين يشتجرون ويختصمون تهبط عصبيتهم من مستوى الاعتصاب للبلد الجامع إلى مستوى الاعتصاب للبلدة المنكفئة على حدود قبيلتها وعشيرتها وطائفتها ومذهبهم... فإن سلاحهم المشوق لا يعود مكرّساً لشيء آخر سوى الدفاع عن العصبية الأصغر. ولا بأس أن يقول أدعياء الحرب إن **الدفاع عن العصبية الأعلى (الوطن) تمرّ ـ حكماً ـ عبر الدفاع عن العصبية الأدنى، فذلك خطاب الحرب في كل مكان وفي كل زمان!**

(عبد الإله بلقزيز في كتاب **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، أحمد ولد داداه وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١١ ـ ٢٤)

# خصائص الجيوش العربية



طائرات أف ١٥ تابعة للقوات المسلحة المصرية تحلق فوق القاهرة

يمكن إجمال خصائص الجيوش العربية في أربع خصائص أساسية: **أولها:** احتكار القوة، **وثانيها:** انها أكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي. **وثالثها:** أنها أكثر المؤسسات تقدماً من الناحية العصرية التكنولوجية والتنظيمية. **ورابعها:** أنها لا تضم طبقة واحدة ولا تعبر عن أيديولوجية متكاملة.

وفي ما يلي استعراض لهذه الخصائص مع ملاحظة أن الجيوش العربية تتصف بها بدرجات متفاوتة من النسبية، فضلاً عن أنه من الممكن للباحث - مع إطلاق هذه الخصائص من حيث المتابعة الزمنية ومحاولة تصور ما ستصير إليه ابتداء من ذلك الإطار المحدد - أن يتصور الأبعاد السياسية التي سيقدر لها التكامل بشكل أو بآخر باعتبار أن إدراج عنصر الزمن في التحليل هو، على الاقل، المدخل السليم لعملية التنبؤ.

## أولاً: احتكار القوة

**أولى هذه الخصائص،** أن الجيوش العربية - مثل أي جيوش - **تتميز بالاحتكار الكامل لأدوات القوة المادية في المجتمع** سواء تمثلت في معدات وأجهزة الحرب أو في وسائل وأسلحة القتال. ومع أن الجيوش العربية مارست كثيراً من نفوذها السياسي بدون معركة عنيفة أو إراقة واسعة للدماء فإن ذلك لا ينبغي أن يحجب أهمية القوة باعتبارها القاعدة التي تنطلق منها ممارستها للسلطة السياسية. **ولذلك لم تكن هناك ولا حالة واحدة تقريباً تم فيها رغم إرادة الجيش - إذا كان متحداً - تحقيق أي تغييرات هامة في طابع سلطة الدولة أو في الاتجاه السياسي والاجتماعي للبلاد،** بينما تعددت الحالات التي استطاع فيها الجيش أن يفرض إرادته على البلاد من دون أن تكون هناك رغبة في إدارة عسكرية أو على الرغم من وجود قيادة وطنية.

ويرتبط بهذه الخاصية طبيعة تكوين تلك القوة، ففي غالبية الأحوال يلاحظ أن نموذج المنظمات العسكرية العربية، في بداية الفترة محل الدراسة، كان ينتمي إلى صنف المشاة الذي ساد الحرب العالمية الثانية، وحتى أكثر الجيوش عصرية كان ٨٥ بالمئة منها يتكون من القوات البرية، وتتوزع البقية على

«أجنة» من الفروع الجوية والبحرية. وعلى سبيل المثال، كانت القوات المسلحة الليبية قبل الثورة تقدر بنحو ٦٥٠٠ رجل، بينما بلغت قوات الشرطة ضعف هذا العدد. ولم يزد سلاح البحرية عن مائة رجل، وسلاح الطيران عن مائتين. ولذلك فقد قرر «الضباط الاحرار» تأجيل القيام بالثورة عندما أرسلت مجموعات من الضباط في شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل من عام ١٩٦٩ للدراسة والتدريب في إنكلترا، وعندما تقرر إرسال ثمانين ضابطاً آخرين يوم الثاني من أيلول/سبتمبر من العام نفسه، عمد «الضباط الاحرار» إلى تقديم الموعد المحدد لثورتهم.

**لقد تحققت لتلك الجيوش الإمكانية القصوى للتدخل في السياسة الداخلية نظراً لكونها كتائب مشاة في الأساس وهي** التي يمكن أن توجد في المراكز الحضرية وفي الاقاليم الزراعية، بل إنها من حيث الجوهر كانت تمثل شكلاً أرقى من أشكال الشرطة بينما تعتبر وحدات الأسطول أقل فعالية للأغراض السياسية الداخلية. أما الأهمية السياسية للوحدات الجوية فمن المحتمل أن ترتفع جزئياً بالنظر إلى الحركية المتزايدة التي يمكن لمجرد قوة جوية صغيرة أن تقدمها للقوات البرية. وتكفي الإشارة إلى أن حافظ الأسد (الرئيس السوري) أصبح محور القوة السياسية في سوريا وتحكم في جميع التطورات المتتابعة فيها منذ عام ١٩٦٦ ـ على الأقل ـ **وذلك لنفوذه الواسع في القوات الجوية التي أصبحت على درجة عالية من القدرة والولاء.**

ولا شك أن التقدير الدقيق لاهمية احتكار الجيش لأدوات القوة وعلاقة ذلك بالحركة السياسية ينبغي أن يدخل في اعتباره مدى القوة المتاحة لوحدات الشرطة، حيث تعمد بعض النظم أحياناً إلى تدعيم جهاز الشرطة حتى لقد يفوق قوة الجيش أو يصير قوة موازنة له لحمايتها (المغرب ـ ليبيا قبل ١٩٦٩).

**ومعنى ذلك أن سيطرة المؤسسة العسكرية على أدوات القوة المادية في المجتمع لا يهيئ لها القدرة على التدخل وفقاً لمشيئتها، بل إن التأييد الداخلي في محيط النخبة العسكرية أو السيطرة الداخلية يعتبر مطلباً مهماً لنجاح عملية التدخل.** ولقد سبقت الإشارة إلى أن هذا التأييد، أو تلك السيطرة كان صعب التحقيق في حالات عدة، ودليل ذلك الأعداد الكبيرة من حالات التدخل العسكري التي لقيت الفشل لاعتبارات تتصل بالمؤسسة العسكرية ذاتها.

ومن المفارقات التي يمكن ذكرها في هذا السياق أن الحكومات تجد ذاتها في الموقف نفسه بالنسبة إلى إمكانية الاعتماد المطلق على استخدام أداتها العسكرية في مواجهة حالات التمرد، أو الانقلاب، أو الثورة. ودليل ذلك أيضاً المواقف العديدة التي عجزت فيها الحكومات عن استخدام «أداتها» العسكرية لمواجهة مثل هذه الحالات.

## ثانياً: التكامل القومي

**تنصرف الخاصية الثانية إلى أن الجيوش هي أكثر المؤسسات الوطنية تطوراً من ناحية التكامل القومي، أو على الاقل ـ هي أكثرها نجاحاً في تصفية الأصول غير الوطنية، سواء أكانت دينية أو عرقية أو عشائرية أو قبلية وذلك في مجتمعات لا تزال فيها «الأمة» بالمفهوم المعاصر للكلمة في مرحلة التكوين..**

ويقوم الجيش ـ من خلال التدريب والتعليم والتثقيف وطبائع الحياة بقيادة هذه العملية الاجتماعية حيث يعتبر بمثابة بوتقة تنصهر فيها جميع الرغبات الفردية والدينية والإقليمية لتشكل الولاء الأعلى للوطن. **وبهذا المعنى يشكل الجيش إحدى القنوات للتقدم الاجتماعي.** فالمؤسسة العسكرية تستجلب مجنديها ـ على حد تعبير جانوويتز ـ من أصول اجتماعية أكثر تمثيلاً وأكثر تواضعاً من غيرها من المهن. وعلى الرغم مما تتضمنه الحياة العسكرية من مهمات قاسية ومعاناة بدنية ونفسية، فإنها تجتذب القوى الاجتماعية فضلاً عن أنها تجتذب ذوي الطموح الذين يدركون أن نجاح الحياة الشخصية في المؤسسة العسكرية أقل احتمالاً لأن يتأثر بأصولهم الاجتماعية المتواضعة مما هو الحال في المهن الأخرى، فالخلفية الاجتماعية «تتوارى» بمجرد انخراط المرء في السلك العسكري. ومن هنا يمكن القول إنه على الرغم من أن الأصول الدينية والعرقية والعشائرية والإقليمية لعبت دوراً مهماً في الأحداث التي أعقبت الاستقلال في أكثر من قطر، إلا أن أهميتها في سلوك الجيش ظهر أنها كانت محدودة الأثر، مما يرد إلى سياسة التجنيد الجديدة التي اعتمدت الأسس القومية والفنية وإنه في معظم الحالات يمكن للمرء أن يرى تأثير العداوات الدينية أو العرقية أو الإقليمية أو العشائرية بين الجنود، فقط عندما يبدأ النظام في التحلل لأسباب أخرى.

وفي مقابل ذلك تدور المؤسسات القومية الأخرى في فلك الخصائص السياسية والاجتماعية للدولة بفعل تركيبها ومهمتها، فعلى سبيل المثال يصطدم تأسيس الاحزاب السياسية بعقبات كبرى في مقدمتها الولاء الحزبي والروح الفردية أما أجهزة الإدارة العامة فهي انعكاس لأوضاع المجتمع لذلك لا يمكن أن تسبقه. ومن الامور ذات المغزى ـ على حد تعبير باي ـ أن أكثر مظاهر الضعف في الجهاز البيروقراطي المدني في الدول الجديدة ـ مثل المبالغة في أهمية الإجراءات إلى حد تقديس الروتين، ونقص المبادأة، والنظرة النمطية للأمور ـ **ليست بعوائق خطيرة بالنسبة إلى المؤسسات العسكرية بل على العكس فإن جميع الخصائص التي تقيد الإدارة المدنية في تلك المجتمعات تعطي مؤسساتها العسكرية قوة وصلابة. ويكمن التفسير الاجتماعي لهذه الظاهرة في كون المؤسسة العسكرية هي في الوقت نفسه مؤسسة حديثة متطورة**

تعتمد الرضوخ للقانون والنظام - من جهة، وهي تتجاوب من جهة أخرى مع معطيات الحياة البدائية البسيطة من حيث قوة الإيمان بالشيء وشدة التماسك المؤسسي، والتسلسل السلطوي المعروفة بها المجتمعات التقليدية.

وبتعبير باي، «إذا نظرنا إليها من بعد واحد، تعتبر المؤسسة العسكرية مثلها مثل أي منظمة مغلقة وفقاً للنمط النموذجي لأي مشروع صناعي دنيوي. ولكن إذا نظرنا إليها من البعد الآخر فإن التأكيد الهائل على المهنية والمستويات الصارمة للسلوك الفردي يجعل منها مؤسسة دينية أكثر منها مؤسسة دنيوية». وهذا التوافق لم يتيسر بعد للأجهزة المدنية.

**وفي الحقيقة كانت الجيوش العربية منذ تشكيلها، في أكثر من قطر عربي، قد أصبحت المؤسسة الوطنية الرئيسية في الدولة، ولاسيما وهي ما زالت تمر بمرحلة نشوئها. فقد ظهرت الجيوش إلى الوجود في مرحلة امتازت بضعف الروابط الوطنية والاجتماعية من ناحية، وقوة صلات القرابة والروابط العشائرية والقبلية من ناحية أخرى.** فكانت عوامل التفكك والتفرقة أقوى في الجماهير من عوامل التماسك والشعور بالوحدة الوطنية. أما في صفوف الجيوش فقد اختلف الأمر اختلافاً واضحاً، ويرجع ذلك إلى أن جميع الشرائح الاجتماعية من السكان، ولاسيما من مواليد المناطق النائية وأبناء الأرياف البعيدة عن العواصم والفئات الاجتماعية كافة، كانت تختلط على قدم المساواة من دون تمييز في المجتمع العسكري الجديد. **ولقد تدعم مفعول هذه الظاهرة مع اتجاه غالبية الأقطار العربية إلى إقرار سياسة التجنيد الإلزامي.** وقد ساعد هذا الوضع على توسع مدارك العسكريين، وعزز من وحدتهم، عن طريق احتكاكهم بمواطنين من مختلف المناطق الجغرافية والشرائح الاجتماعية. وهكذا شعر أبناء الجيش، وخصوصاً من الشباب، إنهم أعضاء في أسرة وطنية واحدة، وازداد شعورهم بالوحدة رسوخاً بفعل النظام السائد في الجيش والقائم على التزام جانب العدالة ومعاملة الجميع على قدم المساواة في الحقوق والواجبات. وبالطبع كانت لتلك التوجهات الجديدة جوانبها السلبية، حيث دفعت الجيش إلى الانعزال عن المجتمع، وهيأت لنمو مشاعر الاستعلاء تجاه «المدنيين» وتجاه النظام السياسي القائم على سيطرتهم، وخصوصاً تجاه الأحزاب والصحافة والمثقفين.

## ثالثاً: التقدم التكنولوجي والتنظيمي

تتحصل الخاصية الثالثة في أن الجيوش العربية هي المؤسسة الأكثر عصرية في المجتمع، فمن ناحية المبدأ، يقتضي الانخراط في سلك الضباط - فضلاً عن الشروط والمؤهلات العلمية العسكرية الحتمية - توافر بعض المؤهلات والصلاحيات المرتبطة بالنواحي الإدارية والسيكولوجية من نحو: القدرة الإدارية، القدرة على تفهم الموقف واتخاذ القرار، القدرة على التكيف. **إن إعداد الضابط - حتى في حالة وجود كلية حربية وطنية - لا بد له من التأثر بالتطورات العسكرية الخارجية في العالم المتقدم،** فقد يرسل للتدريب أو للتحضير للقادة والأركان، وقد تستقدم الدولة خبراء من العسكريين الأجانب لتدريب قواتها وهي ظاهرة شائعة بشقيها في الوطن العربي، **كما أن الجيوش بطبيعة مهمتها تتنافس بعضها مع بعض، وتحاول دائماً الاستجابة للمتطلبات التكنولوجية الحديثة** ولذلك تحاول أن تربط نفسها ما أمكن بتطورات العلم والتكنيك العسكري. ومن الواضح أن لذلك كله انعكاساً على السلوك السياسي العسكري: فالضابط يتعرف أثناء تلقيه الثقافة العسكرية الأجنبية ليس فقط على مستويات الجيوش في البلدان المتقدمة بل وإلى درجة ما على أوضاعها الاقتصادية ومنجزاتها العلمية والثقافية. إن إدراك التخلف العام يجيء أحياناً كنتيجة لإدراك التخلف في المجال العسكري الخالص. وفي بعض الأحيان تتبلور قيمة هذا الإدراك في تبين مدى ضعف النظام السياسي القائم وإمكانية إسقاطه فكان الضباط يعقدون المقارنات العفوية بين الأوضاع المتخلفة في جيوشهم والأوضاع المتقدمة في الجيوش الأجنبية الأخرى، فضلاً عن المقارنة الماثلة بين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أقطارهم وفي الدول المتقدمة التي يحصلون فيها على دوراتهم العسكرية. وعند عودة هؤلاء الضباط كانوا لا يكتفون بتدريب جنودهم وضباطهم على أنواع الأسلحة الحديثة التي تدربوا عليها فحسب، وإنما يشرحون لهم ما اطلعوا عليه من حضارة وتقدم. **وهكذا فإن إدراكهم للتخلف الضارب أطنابه في الوطن ساعد على إيقاظ المشاعر القومية والوطنية ودفعهم إلى النضال من أجل تصفية السيطرة الأجنبية التي تمنع توحيدهم في دولة عربية كبرى.**

لقد فرضت الثورة في التكنولوجيا العسكرية - على حد تعبير باي - على قادة جيوش البلاد المتخلفة أن يكونوا شديدي الحساسية بالنسبة إلى المدى الذي وصلت إليه دولهم من حيث التخلف الاقتصادي والتكنولوجي. وهكذا يصعب على الضباط - خصوصاً الأكثر وعياً من الناحية السياسية - أن يجنبوا أنفسهم الوعي بضرورة إجراء تغييرات جذرية في مجتمعاتهم. وقد يبدو أن قادة المؤسسات القومية الأخرى يشعرون أيضاً الحاجة نفسها إلى التغيير. أما المدى الذي يمكن أن يصل إليه ذلك الإحساس لدى الضباط فيرتبط بملامح ثلاثة مميزة للجيوش يبدو أنها تجعل منها أكثر ديناميكية في التغييرات المطلوبة: **أولها: أن الجيوش مدعوة باستمرار إلى أن تنظر إلى المؤسسات العسكرية في الخارج بحكم أنها مؤسسات متنافسة فينشأ لديها وعي عميق بالمستويات الدولية، بينما جميع المنظمات الأخرى تتفاعل مع نسيج المجتمع الداخلي.** فالأجهزة البيروقراطية مثلاً لا يهمها كثيراً ما تقوم به مثيلاتها في الخارج. وثانيها:

أن الجيوش تبنى لاحتمالات المستقبل التي قد لا تحدث على الإطلاق، مما يجعلها في حل نسبياً من الاختبارات العملية للكفاءة على أسس يومية. بينما المنظمات الأخرى في المجتمع عليها أن تبقى على مستوى المشكلات اليومية المباشرة وعليها أن تلائم نفسها بصفة مستمرة بالظروف الداخلية ولا يمكنها أن تلتزم بصلابة بالنماذج الأصلية المتقدمة. وثالثها: أن الجيوش تقف بعيدة إلى حد ما عن المجتمع المدني فتكون لها حياتها الخاصة ـ بما في ذلك الاتجاهات والأحكام ـ التي قد تكون بعيدة تماماً عن مثيلها في الحياة المدنية مما يجعلها على غير وعي بالمشكلات الحقيقية للقطاعات الأخرى، حيث يصدق في عزمها أن جميع المشكلات يمكن التغلب عليها فقط إذا ما أعطيت الأوامر السليمة.

وإذا كانت الجيوش تبنى أصلاً على أساس مقارن ـ من ناحية، كما أنها تدخل في عملية تنافس وأحياناً تسابق مع الدول المجاورة بالذات أو على الأقل مع مصدر التهديد الأساسي للدول التي تنتمي إليها ـ من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول إن قيام إسرائيل كان له من هذه الزاوية أثر تحديثي مهم في الجيوش العربية، وخصوصاً جيوش مصر وسوريا والعراق، من منظور الأمن الوطني والقومي فضلاً عن الاعتبارات المرتبطة بالالتزام القومي تجاه قضية فلسطين باعتبارها قضية العرب الأولى.

ويلاحظ أيضاً أن هذا الأثر التحديثي نفسه قد ترتب على تصاعد حدة الصراع الاجتماعي في الوطن العربي بين الأقطار التقدمية والأقطار الرجعية، خصوصاً وأن ذلك الانقسام بين هاتين المجموعتين من الأقطار العربية كان تعبيراً، في جانب منه، عن ظاهرة الاستقطاب الدولي التي لازمت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي كان الوجود الإسرائيلي في حد ذاته أداة من بين أدواتها العديدة. وفي هذا السياق فإن الصراع بين المغرب والجزائر الذي تصاعدت حدته عام ١٩٦٢، واقتضى تدخلاً عسكرياً مصرياً، لم يكن مجرد صراع على الحدود. والأمر نفسه ينطبق على الصراع الذي تفجر على أرض اليمن الشمالية بين مصر والسعودية.

ويرتبط بهذه الخاصية الثالثة أيضاً أن المؤسسة العسكرية تتميز بوجود تنظيم إداري على درجة من الكفاءة أعلى من غيرها مما يجعلها بمثابة جسد تنظيمي واحد. ويكشف إعمال النظر في الأبعاد المعبرة عن هذه الحقيقة عن صلتها الواضحة بالحركة السياسية والتدخلات العسكرية: فهناك مركزية في اتخاذ القرار، والسلطة تكاد أن تكون مطلقة للقائد المحلي على مستويات معينة وهناك تصاعد واضح في التنظيم الداخلي حيث العلاقة صريحة بين الصلاحيات والاختصاصات والمسؤوليات. كذلك فإن المناقشة ليست فقط مرفوضة وإنما لا يمكن تصورها بأي معنى من المعاني، فضلاً عن أن شبكة الاتصال الواسعة تحقق السيولة الكاملة لحركة الأوامر على جميع المستويات، وأخيراً فإن أولوية الضبط والربط قاعدة منزهة والسرية تغلف كل شيء.

وتلزم الإشارة كذلك إلى ملاحظة أخرى تتلخص في أن المؤسسة العسكرية لا تعبر، على الرغم من هذه الابعاد التنظيمية، عن جسد فكري واحد له صفات أخلاقية وله مثل سلوكية، وإن قيام هذه الأبعاد لا يستتبع أن جميع من تضمنهم هذه المؤسسة متفقون أيديولوجياً وإن ارتباطاتهم الطبقية والعائلية تعيش على مستوى واحد بدون تناقض اجتماعي، وإنما المؤسسة العسكرية، على العكس من ذلك، جسد تنظيمي واحد وليست جسداً فكرياً واحداً باستمرار. ولعل ذلك ما يفسر ـ من ناحية ـ أن التدخل العسكري إنما يحدث أولاً داخل الجيش ذاته بقصد السيطرة عليه ثم استخدامه بعد ذلك في إسقاط الدولة المدنية، حيث إن المؤسسة العسكرية لا تتدخل بكامل هيئتها بل بأفراد منها أو جماعات فحسب، كما تفسر ـ من ناحية أخرى ـ حركات التطهير والتصفية التي تعقب نجاح كل تدخل عسكري ثم تواكب حركته في الحكم مع ظهور وتبلور التناقضات الفكرية والمصلحية لقادة التدخل والتي تعبر عن تناقضات اجتماعية واقتصادية وسياسية.

## رابعاً: الجيوش والطبقات

تذهب الخاصية الرابعة إلى أن الجيوش بصفة عامة لا تضم ولا تعبر عن طبقة اجتماعية واحدة متجانسة، على الرغم مما قد يقول به البعض من أن تكوينها وطبيعة الحياة المنضبطة فيها تفرض نوعاً من الطائفة الخاصة. فالجيش من قمة رتبه العليا إلى قاعدة جنوده العريضة يمثل انعكاساً صادقاً لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وتناقضات. ومن الصحيح أن التناقضات أو الصراعات الاجتماعية لا يظهر تأثيرها غالباً في صورة إيجابية داخل صفوف الجيش ولكنها مع ذلك قائمة في حال سكون وترقب. فعلى سبيل المثال، قد يصبح عدد من جنرالات الجيش في بعض الدول تدريجياً قطاعاً من النخبة المدنية الحاكمة والمتميزة، مما يجعلهم يدافعون عن استمرار النظام القائم سواء أكانوا في صفوف الجيش أم لجأوا إلى القيام بانقلاب عسكري يضمن استمرار النظام بشكل أكثر ثباتاً.

ولذلك فإن دراسة دور الجيوش في السياسة تقتضي التمييز بين التدخلات العسكرية التقدمية وبين الانقلابات الرجعية. فالضباط الذين يعملون على إنهاء نظام حكم رجعي وإقامة نظام تقدمي ـ حتى إذا كانوا يتحدرون من الطبقات أو الفئات الاجتماعية نفسها التي ينتمي إليها أولئك الذين يستولون على السلطة لإقامة حكم الطغيان ـ من الواضح تماماً أنهم يتحركون بدافع من أهداف مختلفة. وعلى المرء عند تقويم دور التدخلات العسكرية التقدمية أن يضع في الاعتبار،

ليس نجاحها في إزاحة نظام الحكم الرجعي السابق فحسب، **بل وأيضاً مدى قدرتها، بعد ذلك، على إحداث تغييرات جذرية مهمة في بنية السلطة والمجتمع.**

إن هذا الدور التقدمي الجديد، الذي يضطلع به بعض العسكريين في الوطن العربي، وفي العالم الثالث، يفسر جزئياً بالتركيب الطبقي المتغير للعسكريين، مع أنه ينبغي الإشارة إلى أنه ليس من السهل دائماً تحديد الطابع الطبقي لطائفة الضباط، **وعلى حد تعبير جانوويتز، ليس ثمة مهنة تقاوم البحث في أصولها الاجتماعية بعناد كما تفعل المهنة العسكرية.**

وإضافة إلى هذه الشكلة المنهجية ـ العلمية، يلاحظ هورويتز أن علماء الاجتماع السياسي الذين يعتقدون أن دراسة الأصول الاجتماعية لضباط الجيش ستلقي ضوءاً على طموحاتهم السياسية ـ من ناحية، وعلى سياساتهم الاجتماعية إذا ما استولوا على السلطة ـ من ناحية أخرى، يواجهون صعوبة في حالة «الشرق الأوسط»، وخصوصاً في الأقطار التي تعرف مجتمعات تعددية مثل لبنان والعراق. ففي مثل هذه المجتمعات قد تكون الأصول الإثنية والعشائرية واللغوية أكثر أهمية.

وبالتالي، فإن السمات الطبقية للضباط في الوطن العربي، والعالم الثالث عموماً، غالباً ما تكون عرضة للغموض نوعاً ما. **وفي الوطن العربي، غالباً ما يشار إلى العسكريين بوصفهم «مثقفين في ثياب عسكرية»، أما من أي طبقة أساسية يتحدر هؤلاء «المثقفون» فمسألة تترك في الغالب من دون تحديد.**

لقد ذهب ميرسكي إلى أن الضباط في بعض بلدان العالم الثالث هم «القسم الأفضل تعليماً من بين أقسام الفئة المثقفة، وهم دائماً أفضل عدة من الآخرين الذين يعتنقون الأفكار التقدمية وهم مستعدون لخوض النضال في سبيل تحديث بلدانهم المتخلفة». وبعد أربع سنوات أكد ميرسكي على نزعة مختلفة تماماً، باعتبارها سمة مميزة لعدد من هؤلاء الضباط قائلاً: «إن النظرة الايديولوجية العامة عند القادة العسكريين برجوازية فيما يتعلق بخلفياتهم وتبقى اليوم الدعامة الاساسية للاستعمال الجديد. وهم.. لا يميلون إلى التغييرات الاجتماعية الواسعة النطاق. ويفتقرون أيضاً إلى المؤهلات الضرورية لقيادة دولة».

إن أياً من هذه التعميمات الكاسحة والمتعارضة حقاً لا يساعد على تحديد المسألة. وكما يعقب بييري عن حق، فإن «الفئة المثقفة ليست طبقة مستقلة»، ولا هي تمتلك أو تظهر أو تبدي لامبالاة طبقية. ويضيف بييري إلى ذلك لتطوير وجهة نظره: «إن الفئة المثقفة الفرنسية في القرن الثامن عشر، غالباً ما وقفت إلى جانب الطبقة البرجوازية الثورية الناشئة، كما فعلت الفئة المثقفة الروسية في القرن التاسع عشر. أما الفئة المثقفة العربية في القرن العشرين فهي أكثر انقساماً في توجهها. وأحد الأسباب لذلك هو التنوع الكبير في أصولها الفئوية. فالمثقفون الفرنسيون والروس لما قبل قرنين أو قرن مضى كانوا في الغالب سليلي البرجوازية والنبلاء الصغار. ولكن المثقفين العرب، على مدار الجيلين الاخيرين، يتحدرون من مستويات مختلفة ذات مصالح متنازعة ـ أبناء البرجوازية وملاك الارض، وأبناء أصحاب المهن الحرة وأغنياء الفلاحين وغيرهم. ورغم الاهمية الكبيرة للمثقف الذي يتحدر من طبقة حاكمة ثم ينحاز إلى الطبقة المضطهدة ويزودها الذخيرة الايديولوجية فإن هذه ليست الصورة الوحيدة للمثقف. فالكثير من المثقفين يظلون ملتصقين بطبقتهم التي أنشأتهم، يخدمونها بأسلوبهم الخاص، ومع ذلك بإيمان وبصورة فعالة. **ولسوف يكون من الخطأ أن نعتبر جميع المثقفين أو من يسمون بالمثقفين منحازين تلقائياً إلى قوى التقدم. إن الفئة المثقفة بحد ذاتها ليست تقدمية ولا رجعية. وفي بعض الأوقات فهي تمثل منبراً هاماً للغاية لعرض الأفكار السائدة في محيط كل حركة تقدمية وتنظيم قواها، ولكنها تقوم بالوظائف ذاتها لدى المجموعات الرجعية كذلك.**

وتحديداً، لأن هؤلاء الضباط يتحدرون من تشكيلة متنوعة من الطبقات الاجتماعية، ويتعرضون لمفاهيم وبدائل سياسية مختلفة، وحتى متعارضة، وتتجاذبهم القوى الطبقية المتنازعة، ويسعون في هذه المجتمعات الركبة المتغيرة باستمرار إلى صيانة موقعهم الخاص، وحماية مصالحهم الذاتية، فضلاً عن الدفاع عن طموحاتهم الوطنية، التي قد تكون محددة أحياناً على نحو سيئ أو مفهومة بشكل غامض، فإن الطريق التي يسلكونها غالباً ما تكون ملتوية. ومن المفهوم في هذا السياق أن يقف بعض الضباط إلى جانب الرجعية، والبعض الآخر مع التقدم، وآخرون، كما يحدث في الغالب، ينتقلون من معسكر إلى آخر. ثم يعودون مرة ثانية إلى ولائهم الأول. ففي الصومال، على سبيل المثال، يلاحظ أن الشخص نفسه، محمد سياد بري، قاد مسيرة «الثورة» تحت شعار الماركسية ـ اللينينية التي اتخذت ايديولوجية رسمية للبلاد لمدة عشر سنوات، ثم قاد مسيرة «الردة» تحت شعار الرأسمالية بعد التطورات التي شهدتها الصومال في أعقاب المواجهة العسكرية مع أثيوبيا عام ١٩٧٨. **كذلك ففي مصر يلاحظ أن الجيل نفسه الذي ينتمي إلى «الثورة» نفسها وإلى الأصول الاجتماعية نفسها، تبنى شعارات «الحرية والاشتراكية والوحدة» في ظل قيادة جمال عبد الناصر، ثم رفع شعارات الانفتاح الاقتصادي ومصر أولاً ومصر ثانياً ومصر ثالثاً في ظل قيادة أنور السادات.**

لقد لاحظ هالبرن أن هناك مجموعة من التحولات تحدث في الكثير من الأقطار العربية، فالوضع السابق الثابت، الذي امتد منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية حرب فلسطين من دون أن يقطعه سوى تجربة الضباط القوميين في العراق، كان يقترب من نهايته، كما أن هناك ميولاً جديدة تقدمية

في جوهرها كانت آخذة في تأكيد ذاتها، مع أن ذلك كان يجري بطريقة صامتة نوعاً ما في كثير من الحالات. ويلاحظ أن هذه الميول الجديدة مرتبطة إلى درجة كبيرة بالتغييرات في التركيب الاجتماعي للطائفة العسكرية. ولذلك فقد خلص إلى أن المؤسسة العسكرية تمثل «أداة الطبقة المتوسطة الجديدة» - أي الخريجين، والتقنيين والمعلمين، والضباط، والمدراء وما إلى ذلك. ويضيف هالبرن إلى ما تقدم أنه حيث أخذت المؤسسة العسكرية على عاتقها مهمة تمثيل مصالح وتوجهات تلك الطبقة المتوسطة الجديدة، فقد أصبحت الأداة الأكثر قوة لتلك الطبقة. بل إن هالبرن يتخطى بحجته هذه الحدود، حيث يذهب إلى تصوير الضباط العرب على أنهم القوة الثورية الرئيسية والقادرة على «إشاعة الاستقرار» في سياق تلك التحولات الجارية في الوطن العربي.

ويتفق بييري مع هالبرن على أن الكثير من الضباط العرب يرتبط بمثل هذه الفئات من الطبقة المتوسطة الجديدة، وأن طائفة الضباط لا تمثل الطبقة التي كانت الوريث المباشر للحكم الاستعماري في الأقطار العربية؛ أي ملاك الأراضي الكبار وأتباعهم من المثقفين، إلا أنه يطرح مسوغات قوية للجدال مع فرضية هالبرن قائلاً: «إن تقويم هالبرن ينطوي على قدر كبير من التبسيط والتعميم وليس فقط لان الخلفية الاجتماعية ليست مؤشراً على الايديولوجية»، عند تناول الضباط الأفراد. وكما يشير بييري، فإن طائفة الضباط العرب ليست مجموعة منسجمة. وهي لا تمثل فقط الطبقة المتوسطة من ذوي المرتبات. فللكثير من الضباط روابط عائلية واجتماعية مع الرأسماليين ورجال الأعمال. ولا يتخذ نظام الحكم الجديد موقفاً متميزاً ضد هؤلاء والضباط يسمحون لأصحاب الأموال السابقين بل ويشجعونهم على المشاركة في إدارة مؤسساتهم بعد التأميم، أو على الخدمة في المؤسسة المختلطة بين القطاع العام والخاص.

ويضيف أن الكثير من الضباط يرتبطون كذلك بالمزارعين الأغنياء على نحو وثيق. وهذا مصدر لأحد مآزق الضباط، وفي الحقيقة، أساس تناقض لم يحل حتى الآن في معظم الأقطار العربية. وعلى حد تعبير بييري: «إن الكثير من الضباط، شأنهم شأن الموظفين والمثقفين بصورة عامة في العالم العربي، من أصل ريفي، أبناء وإخوان وجهاء القرية من كل الأنواع... وخلافاً لملاك الأرض الكبار المتغيبين في المدن، فإن الكثير من هؤلاء الوجهاء الأثرياء يعيشون في القرية ذاتها. وهم رجال القرية الأقوياء الذين يستغلون العمال المأجورين والمستأجرين بصورة مباشرة، وبأقسى الأساليب أحياناً. وتتصادم مصالح هذه الطبقة مع مصالح ملاك الأرض الكبار، وهي تتنافس معهم من أجل الحصول على ملكيات الفلاحين الصغار الذين يصابون بالإفلاس أو يصبحون عمالاً. ولكن مصالح هؤلاء القرويين الأغنياء تتصادم بالدرجة ذاتها مع مطامح ومطالب القرويين الفقراء، جماهير الفلاحين الصغار والمستأجرين، والعمال الزراعيين المعدمين. إن المزارعين الأغنياء مستعدون للموافقة على تأميم المؤسسات الصناعية، والنقل والري وحتى أراضي الملاك الكبار، وبخاصة عندما يصبح قسم من الأرض المستملكة ملكاً لهم. ولكن، حينما يمس الامر ممتلكاتهم الخاصة، فإنهم يدافعون بصرامة عن قدسية الملكية الخاصة... يضاف إلى ذلك، أن موقع المزارعين الأغنياء يزداد قوة. فالإصلاحات الزراعية التي أدخلتها حكومات الضباط أزالت السلطة الاقتصادية والنفوذ السياسي لأولئك الذين كانوا فوقهم في القرية وكل الإصلاحات الزراعية حتى الآن توقفت عند حد أعلى للملكية مرتفع من دون أن تؤثر سلباً في طبقة المزارعين الأغنياء. إن مساهمتهم في السلطة السياسية ليست كبيرة على نحو خاص، ومبادرتهم ونشاطهم في دينامية التغيرات الاقتصادية محدودان، ولكن مصالح هذه الطبقة مصانة، وهي تشكل أحد أسس الدكتاتورية العسكرية.

وهكذا، فإن **أنظمة الحكم في عدد من الأقطار العربية، التي أقامها العسكريون تضم في قاعدتها الاجتماعية القرويين الأغنياء وكذلك البرجوازية الصغيرة الحضرية، التكنوقراط المثقفين وأقساماً من الرأسماليين.**

**إن هذا الجيل الجديد من الضباط، بسبب موقعه الطبقي، وأصله الاجتماعي، ونظرته العامة وتعليمه وتدريبه وعلاقاته الاجتماعية والسياسية، يميل إلى التحديث**، ولذلك فهو منجذب، بدرجات وأشكال مختلفة، نحو اتباع سياسات ضد التخلف والإقطاع وكذلك ضد القيود والضغوط الإمبريالية. والاتجاه المعادي للإمبريالية في سياسات الضباط، في العديد من الحالات، ليس بالضرورة دافعاً أولياً لأعمالهم، ولكن أي محاولة جادة لتصفية التخلف الموروث والمؤسسات البالية والممارسات السابقة على تسلم مثل هؤلاء الضباط السلطة يمكن أن تؤدي إلى دفعهم إلى مواقع معادية للإمبريالية.

وليس هذا أمراً حتمياً، فغالباً ما وقف على رأس الانقلابات الرجعية ضباط من الجيل نفسه، ومن الأصول الطبقية ذاتها، ليمنعوا أو يوقفوا إعادة بناء جذرية للمجتمع، أو حتى، في بعض الأحيان، لينقضوا إصلاحات متواضعة. إنه لمن المهم التمييز بين الأصول الطبقية والاجتماعية من جهة، وبين الوظيفة الطبقية من جهة أخرى. ومن الخطأ أن نعتقد بأن الأصل البرجوازي الصغير للكثير من الضباط يعني تلقائياً أن السلطة السياسية والدولة التي يقيمونها هي دولة البرجوازية الصغيرة. فالدولة الجديدة المقامة في بلدان العالم الثالث توفر مجالاً هائلاً، سواء في الميادين العسكرية منها أو المدنية للأفراد في المراتب العليا من جهاز الدولة، بغض النظر عن أصلهم الطبقي، ليفيدوا من مواقعهم داخل الدولة وليصبحوا جزءاً من البرجوازية الجديدة. وهم يستطيعون تكديس الثروة من

خلال العمولات على العقود الجديدة الممنوحة إلى الشركات الأجنبية، ومن خلال أشكال أخرى من الفساد، وغالباً ما تقدم لهم رشاوى كثيرة من قبل الوكالات الإمبريالية، بما فيها وكالة الاستخبارات المركزية الحاضرة أبداً. وهم قادرون على امتلاك المزارع والمضاربة في العقارات في المدن، والدخول في عالم التجارة.

وإنه لمن الضروري التعرف على هذا لأن الكثير من المتخصصين في شؤون بلدان العالم الثالث يجنحون إلى المساواة بين الأصول الطبقية والاجتماعية لقادة الدول الجديدة، وبين موقعهم الطبقي الجديد، والمصالح الطبقية التي يخدمونها. **إن «الأصل المتواضع» للنميري أو للسادات أو لسياد بري لم يمنع أياً منهم من أن يصبح تابعاً للولايات المتحدة ومن أصحاب الملايين، كذلك لا يستطيع المرء أن يوضح الدور «المختلف» الذي ينتهجه قادة مصر اليوم مع ذلك الدور الذي انتهجوه تحت قيادة عبد الناصر بلغة الأصل الاجتماعي «المختلف» لحكام اليوم. وفي الواقع، إن معظمهم كانوا في مواقع قيادية في زمن عبد الناصر، مع أن قوى اجتماعية أخرى انضمت إليهم في الفترة الأخيرة.**

وحتى للضباط الراديكاليين حدودهم. وتجنح ايديولوجيتهم إلى أن تكون «اشتراكية» البرجوازية الصغيرة، ومن الطبيعي أنهم ليسوا منفصلين كلياً عن الافكار اليسارية، كما يتأثرون بالتقدم العالي للاشتراكية والتحرر الوطني. وهم في نهاية المطاف يعيشون في فترة تصفية الاستعمار وانحطاط الإمبريالية. ولكن أهدافهم كقاعدة ليست المجيء بالعمال والفلاحين إلى السلطة، ذلك الأمر الضروري إذا ما أريد لهذه البلدان أن تبني الاشتراكية، ويتعرقل حتى إنجاز الطور الوطني الديمقراطي من الثورة إذا ما حرم «الشعب العامل» من فرصة المشاركة الديمقراطية الكاملة في عملية التغيير.

**إن أهداف الضباط الراديكاليين معقدة فبينما يطمحون إلى بناء مجتمع جديد تقدمي، فإنهم لا يدركون عادة أن «الشعب العامل» هو الذي ينبغي السماح له وأن يكون الخالق الأساسي لذلك المجتمع،** وتشجيعه على ذلك. وآراء الضباط مشوشة بسبب روابطهم وصلاتهم الايديولوجية الاجتماعية الراهنة مع الطبقات والفئات الاجتماعية التي نشأوا منها. وتتجه أهدافهم نحو حماية مصالح الطبقات التي يرتبطون بها أوثق الارتباط. وهذه هي الحقيقة، حتى وإن لم يجر التفكير بذلك دائماً بصورة واعية، وحتى وإن لم يكن ذلك قصدهم بالمعنى الدقيق.

وفي بعض الأحيان يمكن أن يكونوا غير مدركين أن ذلك ما يفعلونه. فهم يناضلون، بطريقتهم الخاصة في سبيل بناء مجتمع جديد عصري وجذري. ولكنهم يقومون بهذا العمل على أساس رؤية تفرضها أصولهم الطبقية وموقعهم وخبرتهم. وعليهم أن يتوصلوا إلى انسجام مع «وقائع» مختلفة، وأن يتصارعوا مع ضغوط طبقية مختلفة، وأن يتغلبوا على نواقص اقتصادية هائلة، وأن يواجهوا أكثر الظروف والمؤسسات الاجتماعية تخلفاً وتعقيداً. والضباط الراديكاليون في محاولتهم شق طريقهم عبر هذا المستنقع من المعضلات بكل القيود التي تفرضها ايديولوجيتهم، غالباً ما يجدون أن مواقعهم المعادية للإمبريالية قد أضعفتها التطورات المتناقضة التي تكتنف تكوينهم وحركتهم.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن الاتفاق مع ما ذهب إليه بيرلموتر من أن القول بأن العسكريين لا يمثلون طبقة واحدة، حتى من الناحية الوظيفية، لا يعني حسم هذه المسألة. فالوعي الطبقي لا يشكل سوى مساحة محدودة من هوية الضباط العرب. **والمؤسسة العسكرية، في إدراك الضباط، لا تشكل جماعة اقتصادية وإنما طائفة مهنية.** وفضلاً عن ذلك يلاحظ بيرلموتر أن قطاعات الطبقة المتوسطة تعاني انقساماً حاداً في توجهاتها. وأن تقاليد التدخل العسكري تتغذى بالانقسامات في صفوف القوميين والتقدميين العرب، فليس في مقدور التقدميين أو المعتدلين منهم فرض المنهاج الذي يتبناه كل منهم أساساً للتقدم. ومن هنا فإن المؤسسة العسكرية تفرض فضيلة النظام على المجتمع وليس ايديولوجية طبقية معينة. ومن المفهوم أن هذه الفضيلة تتسلح بما لدى المؤسسة العسكرية من أسلحة تنظيمية. ويضيف بيرلموتر إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية الحديثة قد تعمل أحياناً ضد إنجاح برامج التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية الواسعة النطاق، **وأن الخبرات المهنية والشخصية لمجموع المؤسسات العسكرية في «الشرق الأوسط» تجعل منها مؤسسات حديثة إجمالاً، ولكنها ليست بالضرورة مؤسسات تحديثية.**

إن انقلاب حسني الزعيم، الذي جاء في أعقاب الكارثة الفلسطينية، لم تكن له توجهات ايديولوجية أو طبقية واضحة، وإنما ركز اهتمامه على تدعيم جهاز الدولة السورية لتفادي حدوث كارثة مماثلة. ولقد كان أوضح المؤشرات على ذلك أن حجم القوات المسلحة تضاعف أربع مرات، بينما لم تبد المؤسسة العسكرية اهتماماً ملحوظاً بالتغيير الاقتصادي. بل كانت كل مشكلة التنمية في مفهومهم تتحصل في وضع حد للفساد. كذلك فإن صعود جمال عبد الناصر إلى السلطة يرد جزئياً إلى تأثير الهزيمة العسكرية للجيش المصري في حرب فلسطين التي أظهرت لمجموعة «الضباط الاحرار» مدى فساد النظام الملكي. ولذلك يلاحظ أن معارضة ذلك النظام كانت تستند إلى مفاهيم عامة، وكانت مقولة «الفساد» هي السائدة حتى عام ١٩٥٦، عندما دمغ النظام بالرأسمالية والإقطاع وما لازمهما من استغلال واستبداد. وهكذا تواترت التدخلات العسكرية في «الشرق الاوسط» تحت شعار تعزيز جهاز الدولة وتطهيرها، وكذلك تطهير الجيوش من الفساد. إن قادة التغيير العسكريين لم يعكسوا أصول الطبقية ولا مصالح

المؤسسة العسكرية وحدها، ولذلك فإن نجاحهم، أو إخفاقهم، لا يرد إلى كونهم ثوريين أو ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، وإنما إلى الظروف السائدة في مجتمعاتهم، وخصوصاً إلى انخفاض المستويات المؤسسية، والانحلال السياسي والتدهور الاقتصادي.

ويلاحظ بيرلوتر أنه ليس هناك تناقض، في المرحلة المعاصرة، بين الالتزام بالقومية والالتزام بالتغيير. ولكن الالتزام بأي منهما، أو بهما معاً، ليس مؤشراً كافياً على أن دوافع العناصر القومية تعتبر مواتية للتغيير. ويلاحظ أن هناك علاقة سلبية بين وجود طبقة متوسطة (حتى وإن كانت «جديدة») وبين التغيير، كما أنه لا يسهل القول بوجود علاقة إيجابية بين الأصول الاجتماعية الريفية، والحراك الاجتماعي، والتغيير. **إن معتقدات الضباط ليست وليدة أصول طبقية محددة أو وعي طبقي معين. إن هدفهم الأساسي يتمثل في تعزيز قوة الدولة وتدعيم فعاليتها.** فالجيل السابق على الحرب العالمية الثانية كان يعتقد في النظم البرلمانية والجمهورية كمصدر للقوة السياسية، لكن الجيل اللاحق عليها من الأصوليين والثوريين العرب كانت له توجهات مختلفة، تراوحت من الفاشية، ورأسمالية الدولة، إلى الاشتراكية «العربية»، والقومية اليسارية، وحتى الشيوعية، ولذلك فقد عمد الضباط إلى تغطية طموحاتهم الشخصية بالعديد من الصياغات الايديولوجية. وفي سلوكهم كطبقة حاكمة فقد دافعوا عن استعادة القوة، وخصوصاً قوة الجيش، وليس الايديولوجيات الطبقية والمصالح الفئوية.

وفضلاً عن ذلك فإن وصول الجيش إلى السلطة وممارسته لعملية التوجيه السياسي للدولة يجعله يسير بوعي أو بغير وعي راضياً أو متردداً في طريق مواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية واتخاذ طبقة من الطبقات يحفظ مصالحها ويتناقض في ذلك مع مصالح الطبقات الأخرى. ويمكن القول إنه كلما طال استقرار الوضع للتدخل العسكري فترة زمنية أطول كان انتماؤه الطبقي ضرورة لا بد وأن تسفر عنها التطورات والقرارات.

ويمكن القول إن الحديث عن موقف الجيش من الطبقات إنما يبرز كنتيجة رئيسية لأن معظم حالات التدخل العسكري تتحرك من دون أن تكون هناك ايديولوجية واضحة يلتزم بها أو يتبناها قادتها ثم يتحركون على أساس منها. وإذا كانت طبيعة مهنة الضباط لا تتيح لهم في الغالب فرصة الانفتاح الكامل على الحياة السياسية والثقافية فإن الحديث عن ايديولوجية سابقة واضحة تلازم حركة التدخل وتعلن عن نجاحها يعتبر تحميلاً للأمور فوق ما تحتمل. فبعض الانقلابات يكتفي في البيان رقم (١) بعبارات إنشائية يدين بها النظام السابق ويتحدث عن المستقبل باطمئنان وثقة ثم يطالب الجماهير بالمحافظة على النظام. ويكاد بعضها بذلك ينهي مأموريته ويترك الأمور تمضي للتصريف اليومي. ولكن رسوخ أقدام النظام العسكري وتحمله عبء السلطة أمر يفرض عليه الاهتداء بأيديولوجية معينة حتى وإن لم يعلن عن ذلك صراحة. وعلى سبيل المثال فإن ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ **التي قادها الجيش في مصر ظلت تمضي بطريق التجريبية تسع سنوات كاملة قبل أن تكتشف اتجاهاً اجتماعياً تشق طريقها فيه. كما أن ثورة ٢٥ أيار/مايو التي قادها الجيش في السودان والتي قامت على أساس التحالف مع الحزب الشيوعي السوداني وضمت مجموعة من العناصر الوطنية التقدمية، انتهت صفحاتها السوداء على يد جعفر النميري إلى حد الاشتراك مع الاستخبارات المركزية الأمريكية في تهريب اليهود الفلاشا من السودان إلى إسرائيل.**

ولا شك في أن عدم ارتباط غالبية حالات التدخل العسكري بأي حزب سياسي أمر يخلق الحيرة في الاتجاه ويجعل التركيز على ايديولوجية معينة أمراً صعباً، فإن حرص عدد من قادة التدخل على عدم الارتباط بفكر معين قد يفرض عليهم التزامات معينة ولا يرحبون بها وفي مقدمتها وجود حزب سياسي يقوم بتطبيق الايديولوجية، مما قد يقيد من السلطة المطلقة لهم.

ومن هنا تصدق ملاحظة داوس حيث يذهب إلى أن الدراسات المرتبطة بالعسكريين لم تستقر على رأي بخصوص الاعتراف لهم بكيان ايديولوجي حقيقي محدد، بل لقد اتجه الرأي الأكاديمي، إجمالاً، إلى التقليل من قيمة الايديولوجية السياسية للعسكريين إلى حد ما. ويؤكد هذه الملاحظة مثلاً ما خلص إليه شيلز حيث يرى أن النخبة العسكرية ليس لديها في غالبية الأحوال أي مفهوم محدد من نوع نظام الحكم الذي ترغب في نقل السلطة إليه، أو الذي ترغب في التحرك نحوه. ولذلك فقد بنى تحليله على افتراض أن «مفهوم العسكريين عن النظام الأفضل للمجتمع هو مفهوم عملي. كذلك لاحظ باي - كما سبقت الإشارة - أن العسكريين يعتقدون أن جميع المشكلات يمكن حلها فقط إذا ما أعطيت الأوامر السليمة. وهو ما يعني أنه قد وقر في إدراكهم إمكانية إدارة الدولة باعتبارها ثكنة عسكرية.

إن الشهادات الواقعية في هذا المجال تعتبر ذات أهمية بالغة، وسنعرض فيما يلي لنموذجين من الإدراك العسكري: جمال عبد الناصر في تعبيره عن الخبرة المصرية، والمقدم علي قاسم المؤيد في تعبيره عن الخبرة اليمنية.

ففي تحديده لدور الجيش في ثورة ٢٣ تموز/يوليو، ولماذا قدر للجيش، دون غيره من القوى، أن يحقق هذه الثورة، قال جمال عبد الناصر في فلسفة الثورة:

**«ولكني أعترف أن الصورة الكاملة لم تتضح في خيالي إلا بعد فترة طويلة من التجربة عقب ٢٣ يوليو.. لقد كنت أتصور قبل ٢٣ يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور، فتندفع الأمة وراءها صفوفاً**

متراصة منتظمة تزحف زحفاً مقدساً إلى الهدف الكبير. وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بعض ساعات، ويأتي بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير... ثم فاجأني الواقع بعد ٢٣ يوليو. قامت الطليعة بمهمتها، واقتحمت سور الطغيان وخلعت الطاغية ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير.

وطال انتظارها. لقد جاءتها جموع ليس لها آخر. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال. وكانت الجموع التي جاءت أشياعاً متفرقة، وفلولاً متناثرة، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر.. وساعتها أحسست وقلبي يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته في هذه الساعة، بل إنها من هذه الساعة بدأت.

كنا في حاجة إلى النظام، فلم نجد وراءنا إلا الفوضى. وكنا في حاجة إلى الاتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف. وكنا في حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكامل. ومن هنا وليس من أي شيء آخر، اخذت الثورة شعارها... ولم نكن على استعداد. وذهبنا نلتمس الرأي من ذوي الرأي، والخبرة من أصحابها ومن سوء حظنا لم نعثر على شيء كثير».

وكانت النتيجة المنطقية لذلك السياق من التفكير، في إدراك جمال عبد الناصر، على النحو التالي:

«وهكذا، لم يكن الجيش ـ كما قلت ـ هو الذي حدد دوره في الحوادث، وإنما العكس كان أقرب إلى الصحة، وكانت الحوادث وتطوراتها هي التي حددت للجيش دوره في الصراع الكبير لتحرير الوطن».

أما بالنسبة إلى الخبرة اليمنية، فقد خلص المقدم علي قاسم المؤيد إلى صورة قريبة إلى حد بعيد من إدراك جمال عبد الناصر وخبرة الثورة المصرية. يقول المؤيد في ثورة ٢٦ سبتمبر:دراسات وشهادات للتاريخ:

«بشكل عام لم تكن هناك خلافات كثيرة في كل الأوساط بضرورة الإطاحة بالحكم واستبداله بحكم آخر، إنما ماذا، وكيف، وما صفات الحكم الاخر، كان الجميع مرتبكين وغير محددين تحديداً كاملاً وواضحاً. غير أننا في التنظيم اتفقنا على أن يكون الحكم الآخر هو الشكل الجمهوري وحددت مهام الحكم الجمهوري في أهداف الثورة الستة. وهي وإن لم تكن كل الفئات السياسية متفقة عليها إنما لا تختلف عليها من حيث إنها تعبر عن الطموحات العامة لكل مراحل المستقبل ولكنهم يختلفون على مدى إمكان تحقيقها في ظروف متخلفة كظروف اليمن. والبعض كان يتهيب من خطورة القفزة من نظام إمامي موغل في التخلف إلى حكم جمهوري، ومع أن الاهداف الستة كانت تمثل كلها طموحات ومهام الحكم الجديد، إلا أن الجزء الأول من الهدف الاول، وهو الإطاحة بالإمامة كان يشكل في ذلك الوقت بالنسبة إلينا أعقد الامور وأصعبها. إذ أنه يمثل العقبة الوحيدة أو المضيق الذي باجتيازه يمكن اكتشاف الارض الجديدة. ولا أذكر أن خطوات المستقبل أخذت من وقتنا ما أخذته خطوة الإطاحة بالإمامة.

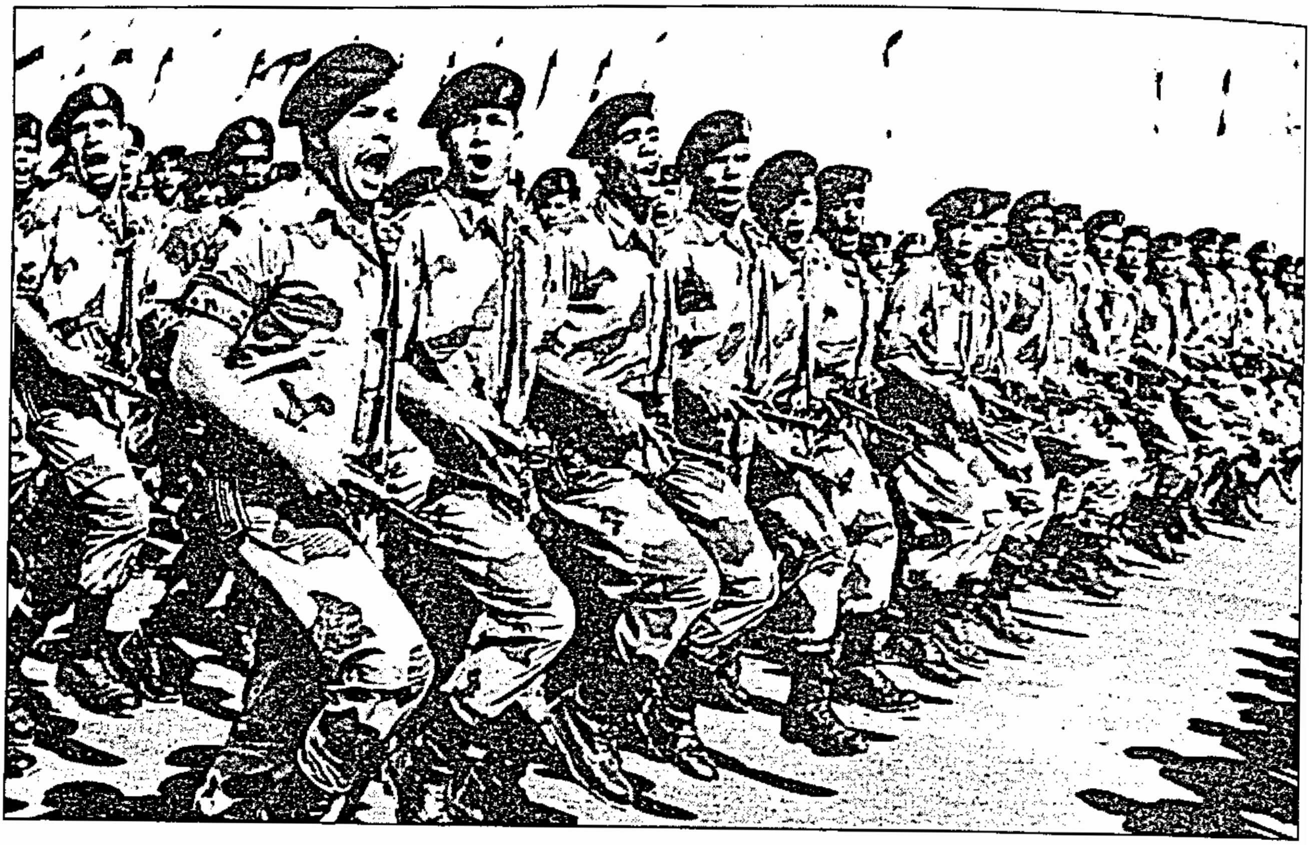
وكان شعور التنظيم أن عملية الإطاحة بالإمامة وإعلان الجمهورية تخص جماعة من الضباط ولا تخص غيرهم. أما الخطوات فيما بعد فستكون من ملك كل الآخرين ليسهموا فيها بقدراتهم غير المحدودة».

وإضافة إلى ذلك، استطرد المؤيد: «أستطيع أن أقول إن قصوراً كان موجوداً وليس تقصيراً. أعني أن الحماس للثورة كان موجوداً بشكل كاف، غير أن فهم طبيعة الناس ومشاكل الحكم لم يكن موجوداً بالقدر الكافي. وحتى لو افترضنا وجوده بالقدر الكافي فليست الكوادر موجودة لخلق نظام دولة من الصفر، لم تكن توجد إدارة ولا تقاليد إدارية ولا دوائر عسكرية وانضباط وتقاليد عسكرية. مجمل ما كان موجوداً وعي مبعثر لم يمارس أي فعل حقيقي على أرضية الواقع المجدب الفقير».

ومع ذلك، وعلى الرغم من أنه من الصعب تحديد أيديولوجية متكاملة بين ضباط عدد من جيوش الدول المتخلفة، إلا أنه من الممكن ـ على حد تعبير جانوويتز ـ استخلاص مجموعة من «الأفكار الأيديولوجية العامة والمشتركة» التي يمكن أن تساعد على تفسير سلوكهم السياسي. وتتمثل أولاً في الإحساس الجارف بالقومية والهوية الوطنية وبالكراهية لكل ما هو أجنبي. وثانياً في سيطرة النظرة التطهرية المضادة للفساد وثالثاً في قبول السيطرة الحكومية الواسعة على عمليات التغيير الاجتماعي والاقتصادي، ورابعاً في الشك العميق في المؤسسات السياسية المدنية والنظرة المضادة للسياسة حيث يسير الاهتمام بالسياسة جنباً إلى جنب مع نظرة سلبية وحتى نظرة كراهية للسياسيين وللقوى السياسية. ومعنى ذلك أن الاتجاهات الايديولوجية لعدد من جيوش الدول المتخلفة تتشابه مع مثيلتها في عدد من الدول الغربية المتقدمة في الاتجاهات القومية والتطهرية، ولكن الاختلافات بينهما تتركز حول قبول عدد من جيوش الدول المتخلفة للاشكال الجماعية للمشروعات الاقتصادية وحول كراهيتها العميقة للسياسيين وللجماعات السياسية المنظمة.

(مجدي حماد في كتابه **العسكريون العرب وقضية الوحدة**،
مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت، ١٩٨٧، ص ١٣١ـ١٤٦)

# حقائق عن الجيش المصري



جاهزية الجيش المصري قبل كامب ديفيد.

**القائد الأعلى:** رئيس الجمهوريّة

**القائد العام للقوات المسلحة:** وزير الدفاع والإنتاج الحربي المشير محمد حسين طنطاوي

**رئيس الأركان:** سامي حافظ عنان

يضمّ الجيش المصري حالياً حوالى ٤٦٨٥٠٠ عنصر، بالإضافة إلى ٤٧٩ ألفاً من الاحتياط.

- عدد الأفراد: ٢٨٠ ألفاً ـ ٣٤٠ ألفاً بمن في ذلك المجندون.

**القوات البريّة:**

- دبابات القتال الرئيسية: ٣٧٢٣ بما في ذلك ٩٧٣ دبابة من طراز «أبرامز»
- مركبات الاستطلاع: ٤١٠
- عربات حربية مدرعة للمشاة: ٦١٠
- ناقلات جند مصفحة: ٤١٦٠
- قطع المدفعية: ٤٤٨٠ بما في ذلك ٤٩٢ قطعة ذاتية الدفع و٩٦٢ قطعة يتم جرّها
- قذائف مورتر: ٢٥٢٨
- صواريخ الدفاع الجوي أرض ـ جوّ: ٢١٠٠ على الأقل.
- صواريخ تكتيكية أرض ـ أرض: أكثر من ٤٢

**القوات البحريّة:**

عدد الأفراد: ١٨٥٠٠ بمن في ذلك المجندون

الغواصات: ٤ غواصات تكتيكية

سفن حربية: ١٠

سفن للدوريات الساحلية: ٤١

**القوات الجوية:**

عدد الأفراد: ٣٠ ألفاً بينهم عشرة آلاف مجند

عدد الطائرات القادرة على القتال: ٤٦١. من بينها: ١٦٥ طائرة مقاتلة تضم ٢٦ طائرة «أف ١٦ إيه» و١٢ طائرة «أف ١٦ بي» و٧٤ طائرة «ميغ ٢١» و٥٣ طائرة «ميراج».

مروحيات: ٤ طائرات مخابرات إلكترونية كوماندو و١٢٥ مروحية هجومية إلكترونية.

(«السفير»، ٣/٢/٢٠١١)

# العسكرية المصرية عبر التاريخ

يعتبر الجيش المصري من أقدم الجيوش النظامية في العالم حيث يذكر التاريخ أن الجيش المصري يرجع تاريخه منذ الدولة القديمة وتوحيد الملك مينا القطرين عام ٣٢٠٠ ق.م بعد أن قضى على الفتن. وكان الجيش المصري في جميع أسر الدولة القديمة من أقوى الجيوش.

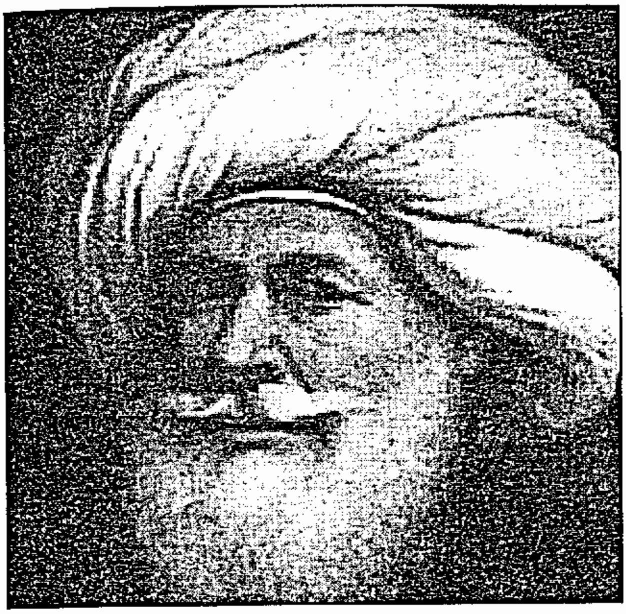
وفي الدولة الحديثة استطاع الملك رمسيس الثاني خوض العديد من الحروب التي انتصر فيها الجيش المصري على الحيثيين والرومان والإغريق. وكان من أهم قوة الجيش المصري أنه لم يكن يعتمد على المرتزقة الأجانب، بل كل أفراده من المصريين، وذلك من خلال نظام الخدمة الإلزامية والاستدعاء للخدمة أثناء الحرب.

ثم جاء أحمس والذي يعتبر مؤسس الدولة الحديثة، حيث هزم الهكسوس الذين غزوا مصر عام ١٧٨٩ ق.م وظلوا بها لمدة قرن كامل يحتلون البلاد حتى استطاع أحمس هزيمتهم وطردهم منها.

**وبعد ذلك أيقن المصريون أن الشعوب الأخرى من الجيران المحيطة بهم تطمع في احتلال أرضهم فتغيرت العقيدة القتالية المصرية من الدفاع إلى الهجوم، وأصبح الجيش المصري أقوى جيش في العالم.** وبفضله ظهرت أول امبراطورية في العالم، وهي الامبراطورية المصرية التي امتدت من تركيا شمالاً إلى الصومال جنوباً ومن العراق شرقاً إلى ليبيا غرباً.

وقد قدمت العسكرية المصرية القديمة العديد من القواد العظماء، ولكن يعتبر الامبراطور تحتمس الثالث هو أنبغهم حيث حقق الانتصارات في الكثير من المعارك التي خاضها. ومن أشهر المعارك المسجلة باسمه معركة «مجدو» والتي ما زالت تدرس حتى اليوم في جميع الأكاديميات العسكرية. وظلت قوة المصريين واضحة في الجيش المصري حتى العصر الإسلامي حيث نقل عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) حديثه: «إذا فتح الله عليكم مصر فاتخذوا فيها جنداً كثيراً فإنهم خير أجناد الأرض وهم في رباط إلى يوم الدين». **ولا ينسى التاريخ كيف حرر الجيش المصري مدينة القدس من أيدي الصليبيين بقيادة البطل صلاح الدين الأيوبي، كما قامت القوات المصرية بدور كبير في الجيوش الإسلامية. وكان لها دور كبير في هزيمة المغول الذين دمروا الدولة الإسلامية العباسية.**

**تم تأسيس الجيش المصري الحديث كأول جيش نظامي حديث في عهد محمد علي باشا الذي تولى الحكم عام ١٨٠٥ والذي يعتبر مؤسس مصر الحديثة، حيث كون جيشاً من المصريين لأول مرة بعد أن ظل الجيش فترة حكراً على غير المصريين، وخاصة المماليك.**



محمد علي باشا

وقام محمد علي بتغيير العقيدة القتالية، وأنشأ أول مدرسة حربية تقوم بإعداد الجنود والضباط على الطراز الحديث عام ١٨٢٠ بمدينة أسوان، كما قام بإنشاء العديد من الترسانات لتمويل الجيش المصري بأحدث المعدات كالبنادق والمدافع والبارود، وأنشأ الترسانة البحرية بالقاهرة والاسكندرية.

وقد كان **التجنيد** إجبارياً في عهد محمد علي. وكان تعداد الجيش المصري ٥٢٠ ألف جندي تحت قيادة ابراهيم باشا، ثم جاءت مرحلة الاحتلال الفرنسي ثم الإنكليزي والتي عمل خلالها المحتلون على إضعاف الجيش المصري حتى جاءت «نكبة ٤٨» عقب قرار الحكومة البريطانية بإنهاء الانتداب البريطاني على فلسطين ليفاجأ العرب ومعهم مصر بإعلان قيام دولة إسرائيل في فلسطين، فتدفقت الجيوش العربية من مصر وسوريا والعراق وإمارة شرق الأردن على فلسطين. ونجحت في تحقيق انتصارات على قوات الصهاينة. فتدخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفرض وقف إطلاق النار في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨ وهدنة لمدة ٤ أسابيع.

و في ٨ تموز/يوليو ١٩٤٨ قام الجيش الإسرائيلي باستئناف القتال مرة أخرى، وتعرضت القوات العربية لسلسلة من الهزائم ومنها مصر بعد أن أفسد عملاء الإنكليز الجيش المصري بإمداده بأسلحة فاسدة. واستطاعت إسرائيل فرض سيطرتها على مساحات واسعة من فلسطين. وتدخل مجلس الأمن مرة ثانية، وفرض الهدنة الثانية بانتهاء المعارك في ٢١ تموز/يوليو ١٩٤٨

وكان قبول العرب للـهدنة بعد تهديدات مجلس الأمن اعترافاً بالهزيمة التي لعب الاستعمار دوراً كبيراً فيها.

وكانت نكبة ١٩٤٨ سبباً في رفض الجيش المصري للأوضاع الفاسدة وقبول الهزيمة التي لا ذنب له فيها. ومن هنا ظهرت حركة الضباط الأحرار وكانت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والتي طالبت بعودة الجيش المصري لإشراف أبنائه عليه، ورحيل الإنكليز عن البلاد ونفي الملك إلى خارج مصر.

وكان انتصار الضباط الاحرار هو أول طريق لعودة الجيش المصري إلى قوته وأمجاده السابقة. ولهذا كانت أول خطوة قام بها الزعيم جمال عبد الناصر بعد توليه رئاسة البلاد هو رفع قوة الجيش، وزيادة عدده، وإدخال نظام التجنيد الإجباري، وتزويده بالأسلحة الحديثة حيث اتجه إلى التحالف مع القوى الشرقية خاصة روسيا لاستيراد السلاح بعد أن رفضت العديد من الدول الغربية إمداد الجيش المصري بها. وكانت هذه هي بداية ازدهار الجيش المصري واستعادة قوته.

## العدوان الثلاثي ١٩٥٦

وبعد أن بدأ الرئيس جمال عبدالناصر في خطوات لفرض سيادة مصر على أراضيها، وقام بتأميم جميع الشركات الأجنبية بما فيها قناة السويس، وهو ما أغضب إنكلترا، وتوقيع اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي لتزويد مصر بالأسلحة المتطورة لتقوية القوات المسلحة وهو ما سبب قلقاً لإسرائيل، كما قام عبد الناصر بدعم الثورة الجزائرية وإمدادها بالمساعدات العسكرية ضد الاحتلال الفرنسي، ما أغضب فرنسا، كان تحالف الدول الثلاث إنكلترا وفرنسا وإسرائيل ضد مصر.

ومن هنا تعرضت مصر للعدوان الثلاثي في ١٩٥٦ حيث قامت القوات الإسرائيلية بمهاجمة الحدود المصرية في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ فتصدت لها القوات المصرية، فقامت إنكلترا وفرنسا بإنذار مصر وإسرائيل بوقف القتال على أن تقف قوات كل منهما على بعد أميال قليلة من جانبي قناة السويس.

وبالطبع رفضت مصر الإنذار، فقامت قوات إنكلترا وفرنسا بمهاجمة منطقة القناة لتطويق الجيش المصري في سيناء لاستغلال الفرصة والانتقام من مصر لما قامت به من تأميم قناة السويس وحرمان إنكلترا من مكاسبها وكذلك دعمها للثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي.

وقد فطنت القيادة المصرية لأهداف الدولتين الاستعمارية فقامت بإخلاء سيناء من القوات المصرية، فتقدم الجيش الإسرائيلي واحتلها، ولكن الفدائيين من القوات المسلحة والشعب استمروا في قتال قوات العدوان الثلاثي (إنكلترا وفرنسا واسرائيل) خاصة في بورسعيد. وتصدوا لمحاولات احتلال المدينة وكبدوهم خسائر فادحة، ما جعل الأمم المتحدة تندد بالعدوان الثلاثي. وطالبتهم بالانسحاب، كما ضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على إنكلترا وفرنسا، كما هددهم الاتحاد السوفياتي، ما أجبرهم على سحب قواتهم بعد أن تكبدوا خسائر فادحة، ويئسوا من إخماد مقاومة المصريين. ووافقت مصر على قرار الأمم المتحدة بوجود قوات طوارئ دولية على الحدود الفاصلة بين مصر وإسرائيل وبانسحاب القوات البريطانية والفرنسية من بورسعيد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ لتحتفل بورسعيد بعيد نصر القوات المصرية والشعب ضد قوات الدول الثلاث.

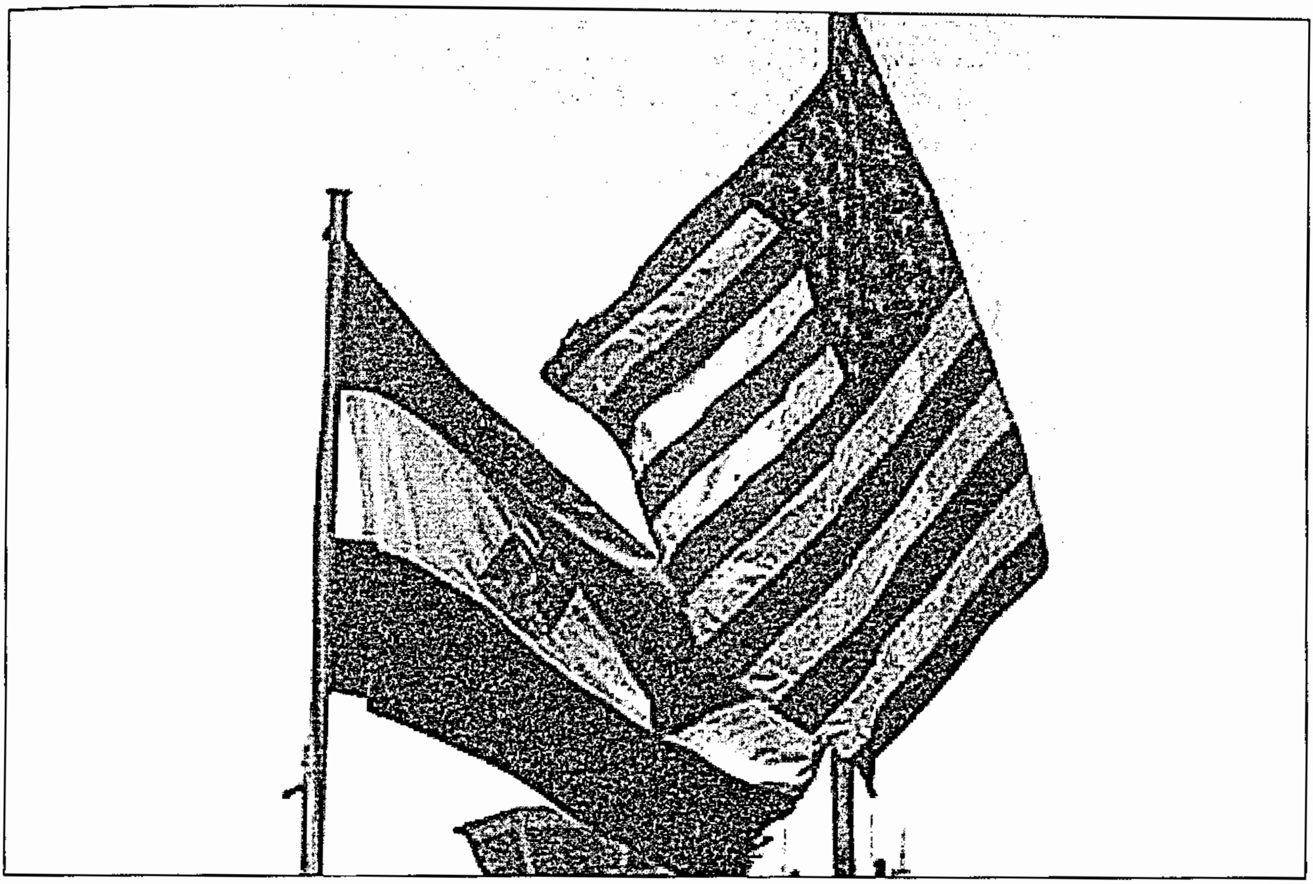
## حرب الأيام الستة «١٩٦٧»

تعرض الجيش المصري لنكسة ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ وذلك بعد أن وردت معلومات للقادة بأن إسرائيل تقوم بتحركات تجاه سوريا، فأصدر المشير عبدالحكيم عامر أوامره بوضع جميع وحدات الجيش المصري على أهبة الاستعداد نتيجة الحشود الإسرائيلية الكثيفة على الحدود مع سوريا. وهي كما قالت المخابرات الأمريكية والبريطانية «أنها تحركات دفاعية هدفها إظهار التضامن مع سوريا» كما أعلنت مصر إغلاق مضيق تيران أمام السفن الإسرائيلية المتجهة إلى إيلات.

وفي فجر ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ قام الطيران الإسرائيلي بهجوم مباغت على جميع المطارات المصرية، ما أدى إلى تدمير معظمها وتعطل الباقي عن العمل. وتستمر المعركة طوال ستة أيام حتى ١٠ يونيو لتنتهي مرحلة أخرى من مراحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي بقبول مصر لوقف إطلاق النار مؤقتاً، ولتبدأ مرحلة جديدة من الصراع بعد أن استوعب الجميع الأخطاء التي أدت لهذه النكسة، ولكنها لم تستطع أن تنال من معنويات الجيش المصري الذي اتخذ منها حافزاً يستمد منه قوته في المرحلة القادمة.

(ممدوح شعبان، «الأهرام»، ٣/١٠/٢٠٠٩)

# المؤسسة العسكرية في مصر
# تعميق التبعية وتعريبها



تعاون .. أم هيمنة؟

جرى في واشنطن التوقيع على «مذكرة التفاهم العسكري الأمريكية ـ المصرية».. وبها خطا النظام المصري خطوة نوعية جديدة على طريق نهج كامب ديفيد.. خطوة تكرس وضع «مصر الرسمية» كعضو غير معلن في حلف شمال الأطلسي، ووكيل عسكري للإمبريالية العالمية في المنطقة.. الأمر الذي يدفع إلى فتح ـ أو إعادة فتح ـ ملفات المؤسسة العسكرية المصرية، في عصر كامب ديفيد.. ومذكرة التفاهم المعلن من بنود مذكرة التفاهم العسكري الأميركية ـ المصرية يفرض على مصر تقديم كل التسهيلات اللازمة لتنفيذ الخطط، وإنجاز العمليات العسكرية التي تقرر أمريكا ودول حلف الأطلسي القيام بها في المنطقة العربية وأفريقيا لدرء أي خطر يتهدد أي من تلك الدول.. مقابل ذلك ـ وأيضاً حسب المعلن من بنود المذكرة ـ تقوم الولايات المتحدة بتزويد مصر بما تحتاج إليه من أسلحة وعتاد وتكنولوجيا عسكرية متطورة، لكن بشروط، منصوص عليها صراحة، تراعي ـ أولاً ـ التوازن العسكري بين دول المنطقة وعدم تصديرها إلى طرف ثالث إلا بموافقة أمريكية مسبقة..

ولقد لخص مسؤول وزارة الدفاع الامريكية القاعدة السياسية لهذه المذكرة عندما قال في أعقاب حفل التوقيع عليها والذي جرى في البنتاغون الأمريكي، إن «مصر تؤيد السلام في المنطقة بقوة، وهي حريصة على بناء صناعتها الدفاعية بالتعاون مع الولايات المتحدة، ونحن سعداء بهذا الاتفاق».

والواقع أن مذكرة التفاهم العسكري الأمريكية المصرية تشكل تطوراً نوعياً بالغ الخطورة في علاقات التبعية العسكرية التي تربط مصر بالولايات المتحدة، إذ أنها ـ أي المذكرة وضعت مصر في مصاف حلفاء واشنطن وحلف الأطلسي العسكريين.. فضلاً عن كونها تعزز، وترتكز على البناء العسكري الأمريكي في مصر والذي يشهد تطوراً ونمواً ملحوظين منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد.

## المؤسسة العسكرية والتبعية

يمكن القول بأن الجيش المصري قد أصبح، ومنذ بدايات عصر الردة الساداتية، ثم في عصر كامب ديفيد ومذكرة التفاهم - جيشاً تابعاً ومسخراً لخدمة مصالح الرأسمالية المصرية الكبيرة والإمبريالية العالمية والأمريكية خصوصاً.. حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي استطاع الحكم المصري أن يحول مجرياتها «ثغرة الدفرسوار» ثم يوقفها عند الحدود التي تتفق ومصالحه، وتؤهله للدخول - لاحقاً - في اتفاقيات فك الاشتباك، والانتقال إلى مرحلة كامب ديفيد.

وتصنيف القوات المسلحة المصرية، على هذا النحو، لا يعني نفي أو إنكار احتمالات وجود تيارات أو اتجاهات وطنية داخل هذه المؤسسة، بل لعل العكس هو الصحيح. ذلك أن التناقض الصارخ بين المهام الجديدة للقوات المسلحة، وبين المصالح الحقيقية للقوى الاجتماعية المسحوقة والمقهورة التي تشكيل الجزء الأعظم في جسم القوات المسلحة المصرية، يفتح الآفاق بالضرورة، أمام نمو وبروز هذه التيارات وتلك الاتجاهات.. لقد كانت المؤسسة العسكرية المصرية أحد الجسور الهامة والخطيرة التي عبرت من خلالها الرأسمالية الكبيرة الحاكمة في مصر إلى موقع الارتباط التبعي بالإمبريالية العالمية ودوائرها الحالية واحتكاراتها متعددة الجنسية.. ومن التدخل العسكري في السودان لإحباط حركة هاشم العطا عام ١٩٧١، مروراً بزائير والعدوان على ليبيا والتدخل في حرب الخليج، وإنهاء حالة الحرب مع العدو الصهيوني، وطرح فكرة تشكيل قوة ردع عربية يكون جسمها الاساسي من القوات المسلحة المصرية، و«تأجير» عشرة آلاف جندي مصري لحماية العرش السعودي مقابل ١٨٠٠ مليون دولار دفعتها السعودية و٢٧٠٠ مليون دولار من دول الخليج الأخرى.. وصولاً إلى مذكرة التفاهم العسكري الأميركية المصرية.. يبدو جلياً الدور الرئيسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية المصرية في حماية المصالح الإمبريالية واستكمال بنية التبعية الشاملة، وإثبات جدارة النظام المصري في تحقيق حلم السادات القديم، بانضمام مصر إلى عضوية حلف الأطلسي، وتحول نظامها - رسمياً - إلى وكيل إمبريالي في المنطقة.. وهو ما حققته - وإن كان بصورة غير رسمية - مذكرة التفاهم العسكري.

## الجيش في عصر «السلام»

خلال هذا الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية المصرية، منذ انقلاب مايو الساداتي الرجعي عام ١٩٧١ وحتى الآن، يمكن - بل يجب - التوقف عند اتفاقيات كامب ديفيد، باعتبارها محطة فاصلة دخلت بعدها القوات المسلحة المصرية، بصورة تكاد تكون شاملة تحت مظلة الرعاية الأمريكية.. وهي رعاية يبررها كون اتفاقيات كامب ديفيد إعلاناً رسمياً بدخول مصر إلى عصر السلام مع إسرائيل، ما يعني بدوره إحداث تغييرات جذرية عميقة في طبيعة مهمات وأهداف القوات المسلحة المصرية..

في عام ١٩٧٩ جرى التوقيع في واشنطن على اتفاقية تعاون عسكري بين مصر والولايات المتحدة «منحت مصر بموجبها عدداً من القواعد والتسهيلات العسكرية للولايات المتحدة على الأراضي وفي المياه المصرية، وأهمها قاعدة في جنوب القاهرة، وأخرى في الصحراء الغربية، وثالثة في محافظة قنا جنوب مصر، فضلاً عن قاعدة رأس بيناس التي نشب بشأنها خلاف لاحق حول الجهة الأحق بالقيام بعمليات تجهيز وصيانة القاعدة.

واستقر الأمر أخيراً على أن تتولى الأمر شركة المقاولون العرب المصرية، وأن تستخدم القوات المسلحة الأمريكية القاعدة لثلاثة شهور فقط كل سنة.. أضف إلى ذلك أن مناقشات كانت قد جرت في الكونغرس الأمريكي عام ١٩٨٣ وكشف فيها النقاب على إنفاق ٧٠ مليون دولار لتحديث مهابط وانطلاق طائرات الأواكس، وقاذفات (ب - ٤٧ - أس) (أس - ٥) و(أس - ١٤).. وقد قيل وقتها أن وجود القاعدة قد أبقي سراً بناء على طلب الحكومة المصرية.

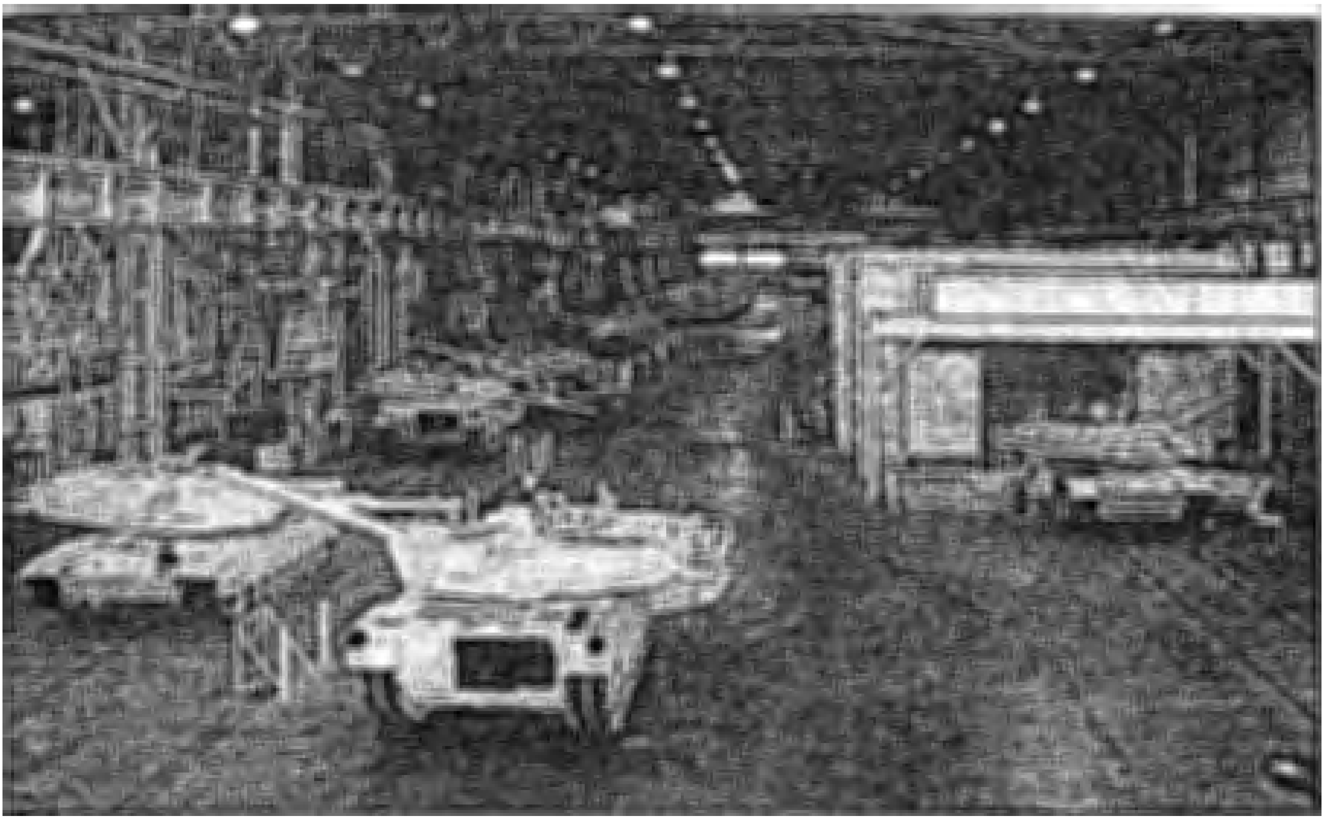
وبموجب تلك الاتفاقية حصل سلاح الجو الأمريكي على حق الهبوط في جميع القواعد المدنية والعسكرية على الأراضي المصرية، واستخدام مرافقها.. وهو الحق الذي استخدمته واشنطن - لاحقاً - في عملية «صحراء لوط» الفاشلة، التي قامت بها الطائرات الأمريكية عام ١٩٨٠. بهدف إنقاذ الرهائن المحتجزين في السفارة الأميركية في طهران.. حيث تم تزويد هذه الطائرات بالوقود في إحدى القواعد العسكرية الأميركية في مصر.

كما أخضعت هذه الاتفاقية جميع أسلحة الجيش المصري لتفتيش البعثات «الاستشارية» الفنية الأميركية.. كما منحت مصر عدداً من البعثات العسكرية في الولايات المتحدة تجري خلالها عمليات غسيل المخ لآلاف الضباط الذين يرسلون «للتدريب» في المؤسسات العسكرية الأمريكية.

ولعل الأمر الجديد بالملاحظة أن ميزانية الدفاع المصرية قد قفزت من ٢٧٥٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣ (سنة الحرب مع إسرائيل) إلى ٣٧٨٦ مليون جنيه عام ١٩٨٥ أي بعد ست سنوات من توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل، كما ارتفعت نفقات الأمن والدفاع في الإنفاق الجاري من ١٩,٧٧٪ عام ١٩٨٠، إلى ٢١,٢٣٪ عام ١٩٨٤.

## المناورات العسكرية

تعتبر المناورات من أهم الأدوات التي تستخدمها الدوائر العسكرية الإمبريالية لفرض واستكمال بنية التبعية الشاملة، على



مصنع للدبابات في مصر

النظم المعنية، وتسخيرها لخدمة وحماية المصالح الإمبريالية.

**منذ عام ١٩٨١ أجرت قوات الانتشار الأمريكي السريع سبع مناورات عسكرية ضخمة على الأراضي وفي الأجواء والمياه المصرية، وبمشاركة قطعات مختلفة من القوات المسلحة المصرية.. أربع منها تحت اسم «النجم الساطع» وجرت بشكل مشترك في مناطق عربية وأفريقية واسعة.. وقد تمت هذه المناورات في الأعوام ١٩٨١، ١٩٨٣، ١٩٨٥، ١٩٨٧.. واثنتان تحت اسم «رياح البحر» جرت في مصر فقط عامي ١٩٨٤ و١٩٨٦.. واحدة جرت في صيف ١٩٨٤ وشاركت فيها قوات بحرية أمريكية أطلسية في منطقة خليج السويس والبحر الأحمر بحجة تنظيفهما من «ألغام» بحرية كانت قد ظهرت فجأة وبصورة مريبة، وأثارت حولها الدوائر الإمبريالية جنحة واسعة..**

شارك في خمس من هذه المناورات ٣٢٥٠٠ جندي أمريكي. واستخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة الأميركية، مثل طائرات النقل العملاقة (سي ـ ١٣٠) و(سي ـ ١٤١) وقاذفات (ب ـ ٥٢) التي تتزود بالوقود في الجو، و(أي ١٠) وطائرات (أف ـ ١٤) و(أف ـ ١٥) و(أف ـ ١٦) و(أف ـ ١٨) و(أيه ـ ٦) و(أيه ـ ٧) ومروحيات من طراز كوبرا ورادارات محمولة جواً، وحاملة الطائرات الأميركية (فورستال) ودبابات (م ـ ٦٠) وطائرات إنذار مبكر، وأعداد ضخمة من القطع والزوارق الحبرية.. ووضعت صحيفة اللوموند الفرنسية مناورات النجم الساطع ـ ٨٥ التي جرت خلال الفترة ٤ ـ ٨ آب/أغسطس ١٩٨٥ **بأنها «أضخم مناورات أمريكية تجري في المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الثانية».**

## الصناعات العسكرية

منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد، تعمل الولايات المتحدة الأميركية، وحكومات حلف الأطلسي، واحتكارات السلاح الإمبريالية على تشجيع الحكومة المصرية، ودفعها باتجاه تطوير الصناعات الحربية المصرية.. وفي عام ١٩٨١ آخر أعوام السادات بلغ إنتاج تطوير مصر العسكري حوالي ٤٠٠ مليون جنيه، في حوالى ٣٠ مصنعاً، بقوة عمل ١٠٠ ألف عامل، بينما يبلغ معدل حجم الصادرات العسكرية المصرية الآن حوالى ٣ مليار دولار سنوياً. وخلال هذه الفترة (منذ ١٩٨١ وحتى الآن) صرح المهندس عبد النعم هيبة، رئيس مجلس إدارة مصنع الطيران في حلوان أن مصر تسعى إلى الوصول إلى تصنيع طائرة مصرية ١٠٠٪، ثم أكد عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري أن «تصنيع طائرة واحدة يحتاج إلى ٨٠٠ مصنع»، الأمر الذي يلقي بعض الضوء على مدى تضخم وتنامي نزعة العسكرة في أوساط السلطة المصرية ربطاً بنمو هجمة الصناعات العسكرية.

**وقد يبدو مفيداً أن نشير ـ هنا ـ إلى بعض أنواع الأسلحة الغربية التي تجري عمليات تصنيعها، وإعادة تصنيعها في مصر:**

١ ـ بالاتفاق مع الاحتكارات الفرنسية، تجري الآن في مصر عمليات تصنيع كلي أو جزئي ـ الطائرات الالفاجيت، وجازيل وفالكون، وصواريخ كورتال فضلاً عن اتفاق جاري بحثه بشأن طائرات ميراج.

٢ ـ صواريخ تاو المضادة للدبابات، والمدرعة (١ ـ ٣ ـ ١) والدبابات (ام ـ ١) كما يجري عمل العمرات الرئيسية للدبابات (ام ـ ٦٠) بالاتفاق مع الاحتكارات الأمريكية، بالإضافة إلى الدبابات (ام ـ ١ ـ ايه ـ ١) التي يفترض أن تبدأ عمليات تصنيع بعض أجزائها في مصر مع بداية العام المقبل.

٣ ـ بالاتفاق مع الاحتكارات الألمانية الغربية شارك ١٢ مصنعاً من ألمانيا الاتحادية، في بناء المصانع اللازمة لإنتاج الدبابة الألمانية (ليوبارد ـ ٢).

٤ ـ بالاتفاق مع الاحتكارات البريطانية، تجري في مصر إعادة تصنيع صواريخ (سيويخ فاير) ومدافع من عيارات مختلفة، إضافة إلى مصنع (٢٠٠٠) العسكري الضخم الذي افتتحه الرئيس حسني مبارك في عام ١٩٨٣ في إحدى ضواحي القاهرة والمخصص لإنتاج الدبابات، والذي شاركت في بنائه شركتان بريطانيتان، تعهدتا ـ أيضاً ـ بتزويده بالفولاذ اللازم لصناعة الدبابات.

ومشروعات تصنيع، أو إعادة تصنيع، الأسلحة الغربية في مصر، والتي أوردنا بعضاً من نماذجها، هي مشروعات للإنتاج المشترك مع احتكارات السلاح الغربية، أو هي مشروعات تقام بمقتضى ترخيص خاص، وتحت الإشراف أو ـ للدقة ـ الهيمنة الكاملة من جانب هذه الاحتكارات، وبموجب شروط تحول دون حرية مصر في التصرف فيما تنتجه ـ سواء بالاستخدام أو البيع ـ إلا بعد موافقة الاحتكارات العسكرية المعينة.. **أي أن الشروط الواردة في مذكرة التفاهم العسكري الأمريكية المصرية بشأن الأسلحة التي تستوردها مصر مطبقة أيضاً حتى على الأسلحة التي يجري إنتاجها في مصر.**

ولأن الصناعة الحربية تعتبر صناعة استراتيجية، فإن استمرارها أو وقفها مسألة مرهونة بطبيعة وماهية النهج السياسي ـ الاقتصادي للنظام.. ومع نمو حجمها، بالنسبة إلى مجمع الإنتاج القومي، تزداد خطورتها كعنصر ضغط سياسي وابتزاز اقتصادي، بيد أكثر الدوائر الإمبريالية رجعية وعدوانية.

ومع نمو وتضخم الصناعات العسكرية المصرية، يمد الأخطبوط العسكري أذرعه إلى كل مناحي الحياة، وتنعكس النزعة العسكرية المتنامية في أوساط السلطة الحاكمة، في مختلف زوايا المجتمع.. وهو الأمر الذي يبدو واضحاً في اتساع دور المؤسسة العسكرية، وامتداد نشاطها إلى الأعمال المدنية مثل بناء الكباري، وإنشاء المخابز الآلية، والمزارع، ومشروعات الدواجن واللحوم، ومد وإصلاح شبكات المجاري.. إلخ، ودخولها في تحالفات مع رأس المال.

ولا تنجو الصناعات المدنية الضخمة ـ إذا صحت التسمية ـ من نزعة العسكرة، إذ يعترف عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع المصري، بأنه يجري التخطيط مع «مجمع الحديد والصلب لإنتاج صلب الألواح المدرعة ومواسير المدفعية» لإنتاج ما أسماه «الدبابة المصرية، حتى لا نترك «إنتاجنا للدبابات والمدفعية يتأثر بالاعتماد على الخارج» مضيفاً: «إننا ندرس إنشاء خط إنتاج استراتيجي للصلب بالتنسيق مع شركة الحديد والصلب».

## تعريب التبعية

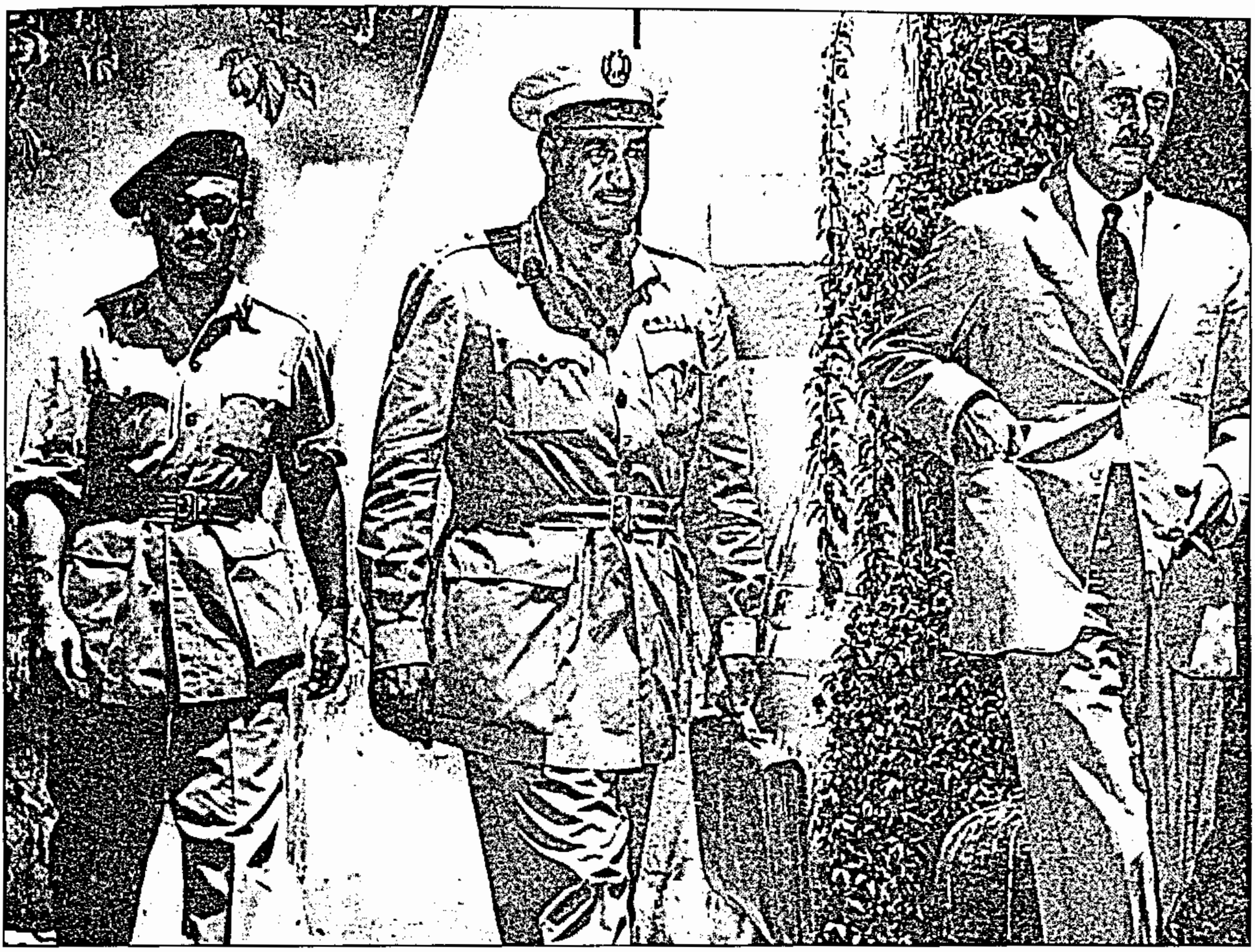
معظم عمليات تصنيع الأسلحة التي تجري في مصر تقوم على تصنيع الأسلحة المتخلفة، أو الأقدم.. الأمر الذي يتيح فرصة أوسع أمام احتكارات السلاح المعنية، لكي تتفرغ ـ نسبياً على الأقل ـ للعمل على إنتاج الأسلحة الأحدث، أو تطوير ما هو موجود فعلاً.. وهنا يمكن أن نشير إلى أن السوق الرئيسية للأسلحة المصنعة في مصر يتمثل في منطقة الخليج العربي، وخاصة العراق، وإسرائيل التي تبيعه بدورها إلى جنوب أفريقيا، إضافة إلى بعض البلدان العربية والأفريقية الأخرى.

بقي أن نشير إلى أن أرقام معهد ستوكهولم للسلام أكدت أنه خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، تصدرت مصر (إلى جانب إسرائيل والبرازيل) قائمة البلدان المصدرة للأسلحة في العالم الثالث.. بيد أن نسبة الأسلحة المنتجة عملياً من إجمالي الصادرات كانت ٥٪ فقط في حين بلغت ٩١٪ في إسرائيل و٩٩٪ في البرازيل.

وعود على بدء نقول إنه إذا كانت اتفاقية التعاون العسكري الأمريكي المصري، والموقعة عام ١٩٧٩، قد أسست لمرحلة جديدة في دور المؤسسة العسكرية المصرية، فإن مذكرة التفاهم العسكرية المصرية الأمريكية الموقعة عام ١٩٨٨، سوف تدشن بداية دور أكثر اتساعاً وشمولاً للمؤسسة العسكرية في مصر، إنه دور ترسيخ واستكمال بنية التبعية، وتعريبها.. وتكامل هذا الدور مع ما يجري على الصعد الأخرى، اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، ليس سوى دليل على تكامل أدوار مختلف مؤسسات الحكم المصري.. وإذا كانت مرحلة السادات قد شهدت بروز دور مؤسسة الرئاسة في إرساء أسس «العلاقات الخاصة» مع واشنطن.. فإن قيام المؤسسة العسكرية الآن بالدور الأهم في تعميق وتطوير تلك الأسس، تفرضه مقتضيات المرحلة، وطبيعة السيناريو المرسوم.

(من مقالة لشاهر عبد المجيد، «الهدف»، ٦/ ١١/١٩٨٨)

# القضية المسكوت عنها



الزعيم جمال عبد الناصر في طريقه الى مباحثات الجلاء.

تمتع جمال عبد الناصر بشعبية كبيرة بين منتصف الخمسينيات ومنتصف الستينيات. بل بدا وكأن الشعب على استعداد لأن يغفر له الهزيمة العسكرية فى ١٩٦٧ رغم فداحتها، فخرج الناس على بكرة أبيهم يشيعونه عند وفاته في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، فى جنازة مهيبة وبكاه الكبار والصغار.

لم يكن سبب هذه الشعبية الكاسحة أن عبدالناصر كان حاكماً ديمقراطياً، فقد كان العكس بالضبط هو الصحيح. أحبه الناس رغم ديكتاتوريته بسبب إنجازاته العظيمة فى مجال التنمية الاقتصادية (وعلى الأخص في التصنيع وبناء السد العالي)، وبما حققه من خطوات عظيمة نحو تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية، وكذلك بسبب مقاومته البطولية للاستعمار، والتي تمثلت في انضمامه إلى حركة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، ثم في تأميم قناة السويس ومقاومة العدوان البريطاني والفرنسي والإسرائيلي في ١٩٥٦، ومن ثم التخلص النهائى من الاحتلال الإنكليزي، وتأييده لحركات التحرر من الاستعمار في العالم العربي وخارجه.

لم يتمتع شخص آخر بمثل هذه الشعبية فى مصر، طوال السبعين عاماً الأخيرة من القرن العشرين إلا مصطفى النحاس.
كان النحاس من نوع مختلف تماماً من الناس، ومع ذلك عشقه المصريون عشقاً، ولم تستطع ثورة ١٩٥٢، رغم كل جهودها لمحو التاريخ السابق عليها من أذهان الناس، استئصال شعبية النحاس. فلما مات في ١٩٦٥، شيعته الآلاف المؤلفة من المصريين في حزن حقيقي مثلما شيعوا عبدالناصر بعده بخمس سنوات.

كان مصطفى النحاس يؤمن بالديمقراطية إيماناً عميقاً،

ويمارسها بإخلاص، ولم يحاول استغلال شعبيته في فرض رأيه على من حوله. ولكن الديمقراطية لم تكن هي السبب الأساسي لحب الناس له. وإنما يرجع هذا الحب قبل كل شيء إلى نضاله المستمر ضد الاستعمار، وتحمله كل ما فرضه عليه هذا النضال من تضحيات. وكان آخر عمل فى هذا المجال إلغاءه فى سنة ١٩٥١، بالإرادة المنفردة لمصر، لمعاهدة ١٩٣٦، التي كانت تكرس الاحتلال الإنكليزي لمصر، ودعمه للفدائيين المصريين الذين ذهبوا لمقاتلة الإنكليز على طول قناة السويس.

كان النضال من أجل الاستقلال إذن، في حالة النحاس كما في حالة عبدالناصر، هو السبب الأساسي لما حققه الاثنان من شعبية، وكان دعم عبدالناصر لحركات الاستقلال في بقية العالم العربي هو الذى جلب له هذه الشعبية في جميع الدول العربية، على الرغم مما أبداه عبدالناصر من لامبالاة إزاء قضية الديمقراطية السياسية.

لماذا إذن يبدو وكأننا فى غمار حماسنا للديمقراطية السياسية، منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، قد نسينا موضوع الاستقلال؟ نعم كان حرماننا من الحرية السياسية في عهد حسني مبارك، وتكرار تزوير الانتخابات، وفرض حكومات مكروهة من الناس، الواحدة بعد الأخرى، من أهم دواعي الشكوى من ذلك العهد والعمل على إسقاطه، ولكن ألم يكن أيضاً من الأسباب الأساسية للشكوى تبعيته المطلقة للإرادة الأمريكية، وتخاذله أمام أعمال الإسرائيليين؟ ألم يكن الاستقلال أيضاً مطلباً أساسياً من مطالب المعارضين لحكم مبارك، سواء فى مواجهة الولايات المتحدة أو في مواجهة إسرائيل؟ نعم، لا شك في ذلك. فلماذا إذن اكتسح موضوع الديمقراطية السياسية كل الموضوعات الأخرى، بما في ذلك التخلص من التبعية، فلم يعد هناك كلام إلا عن الانتخابات والاستفتاءات، وطريقة تجنب التزوير فيها والتلاعب بنتائجها، وما إذا كان وضع الدستور يأتي قبل أو بعد الانتخابات.. إلخ، وكأن مصر بمجرد قيام ثورة يناير قد أصبحت فجأة دولة حرة مستقلة وذات سيادة؟

عندما لا يكون الحديث عن الديمقراطية والانتخابات، يكون حول قضايا داخلية بحتة: كالجدل حول ما إذا كانت الدولة المدنية أفضل أم الدينية... إلخ.

كما نلاحظ أنه، منذ سقوط حسني مبارك، لم يرد تصحيح السياسة الخارجية في أي تصريح صادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولا جاء على لسان أي من رؤساء الوزراء الثلاثة الذين تعاقبوا منذ سقوط الرئيس السابق: أحمد شفيق أو عصام شرف أو كمال الجنزوري. نلاحظ أيضاً التأخر الملحوظ في تغيير وزير الخارجية الأسبق (أحمد أبوالغيط) الذي كان يمارس سياسة التبعية بانضباط تام في ظل النظام السابق، ولم يتم تغييره إلا بعد أن اشتد وطال الهجوم عليه من شباب الثورة والمطالبة باستبعاده. أما وزير الخارجية الحالي، فهو قليل التصريحات وقليل الظهور بوجه عام حتى لا يكاد يتذكر الناس اسمه. بين الوزيرين شاهدنا تلك الظاهرة المدهشة (نبيل العربي) الذي عبر فجأة عن آمالنا في سياسة خارجية مستقلة، بتصريحاته حول علاقتنا بإيران، وبالفلسطينيين، وبموقف محترم من معاهدتنا مع إسرائيل. (احترام المعاهدة بشروط احترام الإسرائيليين لها). ولكن سرعان ما نقل نبيل العربي من وزارة الخارجية، وكأن الصبر عليه كوزير للخارجية كان مشروطاً بتركه لها فى أقرب فرصة ليحتل منصباً آخر يخضع فيه لقيود كثيرة تفرضها حكومات عربية أخرى هجرت منذ وقت بعيد سياسة الاستقلال.

قد يقال إننا نمر منذ الثورة «بمرحلة انتقالية، وفي مثل هذه المرحلة يقتصر العمل على إجراءات تسليم الأمانة من يد إلى يد، فلا نخوض في مناقشة ما يجب إدخاله من تعديلات على السياسات العامة. هذا الكلام قد يبدو معقولاً، ولكنني لا أجده مقنعاً لعدة أسباب:

فأولاً هذه المرحلة المسماة بالانتقالية طالت أكثر من اللازم، ولا نستطيع أن نؤجل اتخاذ القرار وفي أمور ضخمة (مثل التبعية والاستقلال) إلى أجل غير مسمى. وقد حدثت بالفعل خلال هذه المرحلة أحداث مهمة تتعلق بالتبعية والاستقلال، واتخذت بشأنها قرارات ليست مرضية على الإطلاق. فعندما حدث الاعتداء الإسرائيلي بقتل خمسة من العسكريين المصريين على الحدود، دون أي مبرر، مع اكتفاء إسرائيل بالتعبير عن أسفها دون حتى الاعتذار، كان هذا اعتداء صارخاً على السيادة المصرية لم ترد عليه السلطة الحاكمة فى مصر بما يستحقه. وما القول في حادث آخر فجرته السلطة الحاكمة المصرية بنفسها، باتهام دولة أجنبية بالإنفاق على جمعيات مدنية مصرية لم تحصل على ترخيص، من أجل تنفيذ مخطط يمس السيادة المصرية، بما في ذلك تقسيم الدولة المصرية إلى خمسة أقسام؟ لماذا فجر الموضوع الآن، خلال المرحلة الانتقالية، ولم يؤجل إلى ما بعد، خاصة أن هذه الجمعيات كانت تعمل بدون ترخيص لسنوات طويلة قبل الثورة ولم تتعرض لها السلطات المصرية؟ ولكن الاسوأ بالطبع هو أن السلطات المصرية سمحت فجأة بالإفراج عن المتهمين من الأجانب، وتركتهم يسافرون على طائرة أمريكية جاءت خصيصاً لحملهم. فما هو بالضبط الذي يجوز تأجيله وما لا يجوز خلال المرحلة الانتقالية؟

ثانياً: بعد أن تم انتخاب مجلس الشعب الجديد، وبدأت المناقشات، لا يبدو أن موضوع الاستقلال والتبعية أعطي الأهمية التي يستحقها، بل بدا غالبية النواب أكثر انشغالاً بموضوعات أخرى، مثل الإجراء الواجب اتخاذه لتأديب أحد النواب لاستخدامه لفظاً نابياً، في حديثه عن رئيس المجلس العسكري، أو إزاء نائب آخر أجرى عملية تجميل لأنفه، مع



مرسي وكلينتون في القاهرة

ادعائه بأن ما في وجهه من جروح كان بسبب اعتداء لم يحدث في الحقيقة. صحيح أن أحد النواب أثار موضوعاً قد يتصل من بعيد بمسألة الاستقلال والتبعية، وهو ما إذا كان من الجائز أو من غير الجائز تعليم اللغة الإنكليزية فى المدارس المصرية، ولكن إثارة هذا الموضوع أقرب إلى الهزل منه إلى الجد، بل ومن شأنه الاسترسال فى مناقشة مثل هذه الموضوعات أن تترسخ التبعية في مصر وأن يضيع ما بقي من استقلال.

**وثالثاً: يلاحظ أيضاً أن المرشحين لرئاسة الجمهورية (المحتملين وغير المحتملين) لم يتطرقوا إلا لماماً، وهم بصدد شرح برامجهم ومبادئهم لموضوع التبعية والاستقلال.** كما يلاحظ أن ثلاثة على الأقل من أكثر هؤلاء المرشحين شهرة، كانت لهم علاقات وثيقة بعهد حسني مبارك أو عهد أنور السادات **(وهما العهدان اللذان قدمت خلالهما تنازلات كبيرة تتعلق بالاستقلال والتبعية)**، ومن ثم لا يجب أن نتوقع من أي منهم دفاعاً مجيداً في المستقبل عن استقلال مصر ورفض التبعية، إذا حدث وأصبح أي منهم رئيساً للجمهورية.

وقد شاع أيضاً أن واحداً من هؤلاء الثلاثة قد حصل على تأييد خفي من المجلس العسكري قبل إقدامه على ترشيح نفسه للرئاسة. بينما يلاحظ أيضاً أن واحداً من أكثر المرشحين الآخرين شعبية، ومن أكثرهم في رأيي تمسكاً بالاستقلال ورفض التبعية، يبدو الآن وكأنه يمثل مشكلة خاصة للممسكين بالسلطة، إلى درجة أن الجماعة التى تحوز الأغلبية فى مجلس الشعب، قيل إنها تمهد بالفصل من عضويتها من يعمل على إنجاح هذا المرشح في انتخابات الرئاسة، هل لهذا أيضاً علاقة يا ترى، بأن هذا المرشح بالذات هو الذي تعرض دون غيره من المرشحين، للاعتداء عليه بالضرب في الطريق العام؟

إن هذا التراجع الملحوظ والمؤسف، لقضية الاستقلال والتبعية، بعد نجاح الثورة في تنحية الرئيس المخلوع، وشغلنا منذ ذلك الوقت بمشاكل أقل أهمية بكثير، أو بمشاكل مصطنعة يبدو وكأنها خلقت خصيصاً لشغل الناس عن القضايا الأساسية، كل هذا ناتج بالطبع عن أن السلطة قد انتقلت من يد الرئيس المخلوع وأصحابه، إلى إيدي أفراد ينتمون إلى النظام نفسه الذى أراد الثوار خلعه، **ولهم الموقف نفسه الذى كان يتخذه الرئيس المخلوع من قضية التبعية والاستقلال.**

(جلال أمين، «الشروق» المصرية، ٢٠١٢/٣/٢٣)

# فوز مرسي منحة أم محنة؟



اجتماع للمجلس العسكري المصري

أخيراً وبعد انتظار طويل، أعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية في مصر فوز مرشح الإخوان المسلمين، الدكتور محمد مرسي برئاسة جمهورية مصر العربية بنسبة تتجاوز الـ ٥١٪ على منافسه أحمد شفيق. وبموجب هذا الفوز سيصبح مرسي أول رئيس في الجمهورية الثانية، بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، ويأتي هذا الإعلان وسط حالة من القلق وعدم الاستقرار، وأيضاً مع تغيرات سريعة في المشهد السياسي. فمن جهة جاء الإعلان، بعد فترة قصيرة من إعلان آخر، مفاجئ أصدرته المحكمة الدستورية العليا في مصر بحل مجلس الشعب الذي لم يمض على انتخابه أكثر من ستة أشهر، والذي تسيطر جماعة الإخوان على معظم مقاعده. وقد اعتبرت انتخابات المجلس المنحل، في حينها، أول خطوة جدية على طريق التحول الديمقراطي بعد ثورة يناير.

وأوضحت المحكمة الدستورية العليا، في معرض تعليلها للحكم بحل المجلس، أن سبب ذلك هو وجود مواد غير دستورية في قانون انتخاباته، نتج عنها إلحاق الظلم بالأعضاء المستقلين، حيث منحت تلك المواد الحق في دخول المجلس، على النظام الفردي للمنتمين إلى الأحزاب السياسية، بما يأخذ من حصة العناصر المستقلة. ووفقاً لرئيس المحكمة الدستورية، فإن الحكم أصبح نافذاً، وبموجبه يفقد مجلس الشعب قانونيته. وجاءت موافقة المجلس العسكري الأعلى على هذه الأحكام لاحقاً لتحسم الجدل، ولتغلق أبواب مجلس الشعب، وتوضع مقراته تحت حراسة المؤسسة العسكرية.

لم يتوقف الموقف عند هذا الحد، بل تبعته قرارات أخرى للمجلس العسكري اعتبرت مقيدة لصلاحيات الرئيس المنتخب، حيث أصدر المجلس إعلاناً دستورياً مكملاً نص على استرداد السلطة التشريعية بعد قرار المحكمة الدستورية بحل البرلمان، وأنه المختص بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة. وأتبع المجلس العسكري ذلك بتشكيل مجلس للدفاع الوطني يترأسه رئيس الجمهورية ويختص بمناقشة الأمور المتعلقة بتأمين البلاد وسلامتها. ويضم المجلس إضافة إلى رئيس الجمهورية ١٦ عضواً بينهم وزير الدفاع و١٠ من قيادات الجيش فضلاً

عن رئيسي البرلمان والوزراء، ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة لأعضائه الحاضرين وله أن يدعو إلى اجتماعاته من يرى الاستعانة بمعلوماته أو خبرته من نواب رئيس الوزراء أو الوزراء من دون أن يكون لهم حق التصويت. إضافة إلى ذلك، أصدر رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي قراراً بتعيين اللواء أركان حرب عبد المؤمن عبد البصير السيد فودة، رئيساً لديوان رئاسة الجمهورية، وقرر تشكيل لجنة برئاسة الجمهورية للشؤون المالية والأفراد برئاسة فودة، وعضوية أربعة من العاملين برئاسة الجمهورية.

وقد تباينت المواقف من هذه الأحكام تبعاً للمصالح والاصطفافات السياسية. فبينما رأى فيها الإخوان المسلمون والقوى التي تحالفت معهم ثورة مضادة وعودة إلى المربع الأول، وانقلاباً على المنجزات التي حققها الحراك الشعبي، فإن أعضاء آخرين، مؤيدين للمجلس العسكري رأوا في هذه الأحكام خطوة صحيحة، لأنها ألغت هيمنة الإخوان المسلمين المطلقة على المجلس، ورفضت دستورية قانون العزل السياسي.

اللافت للنظر، أن هذه الأحكام صدرت قبل أيام قليلة من انتهاء انتخابات الإعادة، وقبل إعلان فوز الدكتور مرسي برئاسة الجمهورية. وتلك مسألة تثير الكثير من الإشكالات.

السؤال الذي يصدمنا في هذه القراءة يتعلق ابتداء، بحل مجلس الشعب، والانتخابات والنتائج التي أفرزتها. لماذا تأجل الطعن في دستورية هذه الانتخابات إلى ما بعد ستة أشهر من تشكيل المجلس؟ أولم يكن من المنطقي أن تتأكد المحكمة الدستورية العليا من دستورية القوانين التي تجري على أساسها الانتخابات، قبل المباشرة فيها، ثم يصار إلى إجرائها؟

وهنا تقتضي القراءة التنويه بأن أكثر المتفائلين، لجهة الإخوان المسلمين، لم يتوقعوا فوزهم الساحق في انتخابات المجلس. وقد كشفت تلك الانتخابات عن خواء كبير وواسع للعمل السياسي، بحيث لم تبق في الساحة المصرية قوى سياسية منظمة سوى جماعة الإخوان. ولذلك اضطرت بعض القوى السياسية إلى التحالف معهم وإبرام صفقات غير متكافئة لمساعدتهم على الوصول، ولو بشكل جزئي للمجلس. وقد قبل هؤلاء بالحصول على القليل من الفتات، وكان من نتيجة تلك الانتخابات أن المشهد السياسي أصبح محكوماً بثنائية الجيش والإخوان. وهو أمر ربما يكون مقبولاً لدى المؤسسة العسكرية، لو أن جماعة الإخوان اكتفت بالوصول إلى المجلس، ولم تحاول الوصول إلى أعلى مركز للسلطة في البلاد، مركز رئاسة الجمهورية.

واقع الحال، أن الوضع أصبح خطراً بالنسبة إلى المجلس العسكري، بعد توقع فوز مرسي برئاسة الجمهورية، وهو ما تحقق فعلاً. إن ذلك يعني، أن الإخوان المسلمين، إذا لم يقم العسكريون بحركة التفاف سريعة حولهم، سيسيطرون على مناحي الحياة السياسية المصرية كافة. فسيتربعون على عرش مجلس الشعب وموقع رئاسة الجمهورية، ويتولون من خلال موقعهم، صياغة دستور مصر، وفقاً لمنطلقاتهم السياسية والعقدية، وهو ما لا يمكن أن يقبل به المجلس العسكري الأعلى.

إن الأحكام التي أصدرتها المحكمة الدستورية العليا، والقرارات التي أعلنها المجلس العسكري الآنفة الذكر، أعادت الكرة إلى المجلس العسكري، ومكنته من تحقيق أهداف عدة في آن. فالإخوان بعد هذه القرارات لن يتمكنوا من التفرد بالسلطة، وقد أكدت فترة هيمنتهم على مجلس الشعب عجزهم عن مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها مصر، وتكشف للجمهور انحيازهم الأيديولوجي الأعمى. ولن يتمكنوا في حالة إجراء انتخابات نيابية جديدة من تحقيق نصر كاسح كالذي حققوه بالدورة التي حكم دستورياً بعدم شرعيتها.

وما سيتبقى لهم، بعد فوز مرسي برئاسة الجمهورية ستكون رئاسة بصلاحيات محدودة، يمنحها العسكريون له. وسيكون الرئيس تابعاً ومضطراً إلى الخضوع للمجلس العسكري في طقوسه وممارساته. وفي ما يتعلق بالدستور، فليس من المتوقع أن يترك العسكريون لمرسي الحرية في صياغته، ولن يأتي في بنوده بأي حال من الأحوال ما يحد أو يقلص من هيمنة المجلس العسكري الأعلى.

سوف تستمر لعبة القط والفأر بين مرسي والجيش، وسيكون الرئيس الجديد بين أمرين أحلاهما مر، إما القبول بهيمنة المؤسسة العسكرية على صناعة القرار في مصر كما كانت منذ ٢٣ يوليو العام ١٩٥٢م، وإما التحدي والقبول بمواجهة مع العسكر، بما يعيد مجدداً إلى المشهد السيناريو الجزائري بين العسكر وجبهة الإنقاذ، أو على الأقل تستحضر صورة الصراع الذي حكم العلاقة بين الإخوان والسلطة في مصر طوال العقود الستة الماضية، وذلك أمر يجعل من فوز مرسي محنة بدل أن يكون منحة.

(يوسف مكي، «الخليج»، ٢٦/٦/٢٠١٢)

# الجيش المصري عملاق اقتصادي في الظل
# يسيطر على ربع الاقتصاد ويرفض أي رقابة على «شركاته»


الجيش المصري

**ما العلاقة بين قارورة زيت، وجهاز تلفزيون، وكيس إسمنت، وخلاطة، وزوج أحذية، وقنينة ماء، وآلة غسيل، وبوتوغاز، في مصر؟**

**الأرجح أن يكون الجيش المصري هو الذي ينتج كل السلع المذكورة، وهو من يقوم بتوزيعها!**

إن الجيش المصري يقف على رأس اقتصاد موازٍ غير شفّاف لا يُعرف حجمه بدقّة، سوى أن الخبراء يقدّرونه بربع الاقتصاد الوطني. وبعد سنة من اندلاع الثورة، فإن النشاطات الاقتصادية للجيش ما تزال بين «المحرّمات» التي تسمّم مرحلة الانتقال نحو الديمقراطية، وهي بين أسباب تردّد الجيش في التخلي عن السلطة التي يمارسها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بصورة مؤقتة منذ سقوط حسني مبارك. وبصورة خاصة، يركّز الجنرالات على حرمان البرلمان المقبل من حق مراقبة ميزانية الجيش التي يذهب قسم كبير منهم لنشاطات غير عسكرية. وتؤمن تلك النشاطات مداخيل هائلة يستفيد منها العسكريون بعيداً عن أية رقابة برلمانية.

إن هذه المنطقة المحظورة التي لم يتمكن أحد من المس بها خلال نصف قرن هي التي جعلت جنرالات الجيش المصري يتبوّأون موقعاً مركزياً في فساد النظام، فعلاوة على الأعداد الكبيرة للموظفين الخاملين في الإدارة العامة المتضخّمة، فإن العسكريين المصريين يتواجدون بكثرة في كل الهيئات الإدارية والاقتصادية. وإذا طلبت موعداً مع مدير «نادي رياضي»، أو مع مدير مسبح عمومي، أو معمل دواجن، أو مصنع سكر، أو مع محافظ أي من ٢٩ محافظة في البلاد، فإنك ستجد نفسك أمام ضابط عجوز لا يتوقّف عن الحديث عن بطولاته ضد إسرائيل.

بدأت الملحمة الاقتصادية للجيش المصري في العام ١٩٧٩، غداة توقيع اتفاقات السلام مع الدولة العبرية. ولجزعها من فكرة أن السلام سيؤدي إلى خفض ميزانيات الجيش، ومن العواقب السياسية التي يمكن أن تنجم عن دخول ألوف الضباط المسرّحين إلى سوق العمل، **فقد عمدت القيادة العسكرية إلى تحويل قسم كبير من المرافق الصناعية التابعة لها لإنتاج سلع استهلاكية.** وتحت إشراف هيئة تم إنشاؤها خصيصاً لهذا الغرض، هي «هيئة المشروعات القومية»، قامت وزارة الدفاع بتأسيس سلسلة من الشركات التجارية يتولى إدارتها عسكريون وتتمتع بوضعية استثنائية: فهذه الشركات لا تدفع ضريبة، ولا تخضع لقانون الشركات ولا تتعرّض لأدنى مساءلة حكومية.

هكذا أمّن الجنرالات الذين كان عبد الناصر قد وضعهم على رأس مؤسسات الدولة الكبرى منذ الستينيات مستقبلهم الاقتصادي في لحظة «الانفتاح» الاقتصادي الذي شرع به الرئيس أنور السادات وترتّبت عليه موجة تخصيص للمؤسسات العامة. وبدأ العسكريون بتصنيع سلع متنوعة (غسّالات، ملابس، أدوية، ميكروسكوبات، أجهزة تدفئة، أبواب...). إن معظم هذه السلع الرديئة النوعية تُباع بصورة إلزامية للمجندين العاملين في قواعد عسكرية يتعذّر عليهم فيها الحصول على سلع منافسة. ولكن قسماً منها يجد طريقه إلى السوق، بفضل رشاوى يتم دفعها للموزعين.

وفي مطلع سنوات الثمانينيات، أسّست هيئة المشروعات القومية سلسلة من مصانع الألبان، وانخرطت في مشروعات تربية الدواجن ومزارع الأسماك. وكان الهدف الرسمي لهذه النشاطات هو دفع الجيش للمشاركة في التنمية القومية وتأمين الاكتفاء الذاتي للقوات المسلحة. أما الواقع فهو أن الذين يعملون في المشروعات الزراعية هم مجندون شبان بائسون يقومون بجمع البيض أو بتوزيع الحبوب على آلات تفقيس الدواجن بدلاً من الخضوع لتدريب عسكري.

ويستفيد العسكريون من علاقاتهم السياسية للحصول على عقود مجزية. وهم يستغلون اليد العاملة المجانية التي يمثلها المجنّدون في مصانع لا تخضع لحقوق إنشاء نقابات أو حتى لقانون العمل. وهذا ما يجعل شركاتهم مزدهرة. ويؤمن الجيش ١٨ بالمئة من إنتاج البلاد الغذائي. وتصل الأرباح إلى مليارات الدولارات. وشكلت هذه المداخيل نعمة في سنوات التسعينيات، حينما أدى الحظر المفروض على العراق إلى حرمان الجيش من عائدات صادراته العسكرية للعراق أولاً ثم لبلدان الخليج التي صارت تشتري معداتها من الولايات المتحدة بصورة متزايدة.

لكن الجنرالات والضباط المتوسّطي الرتب لم يستفيدوا في أية حقبة كما استفادوا في عهد حسني مبارك، بفضل سياسة «التخصيص» التي طبّقها نظامه. وبين العام ٢٠٠٤ والعام ٢٠١١، حصل العسكريون على المراكز الإدارية في الشركات الاستراتيجية التي تم تخصيصها (المرافق المرفئية، وورش إنشاء السفن، والطيران، والبناء).

في الوقت نفسه، عمد العسكريون إلى التلاعب بالقانون الذي يسمح لهم بوضع اليد على الأراضي من أجل الدفاع عن الوطن. فعمدوا إلى تأسيس مشروعات عقارية وسياحية على الشواطئ، عبر بيع أراضيهم لمقاولين كانوا يكفلون لهم حصتهم من الأرباح في المشروعات السياحية الكبرى.

ووفقاً للباحث الأميركي، روبرت سبرنغبورغ المتخصّص بالجيش المصري، فإن الحمى الاقتصادية التي انتابت الجيش المصري بلغت حدّاً أثّر في مهماته الدفاعية.

إن الجنود المصريين الذين يتم استخدامهم في المصانع العسكرية بدلاً من تدريبهم على التعامل مع أسلحتهم باتوا غير قادرين على استخدام أسلحتهم مع أنها أسلحة حديثة. بل إن الأسلحة التي قدّمتها الولايات المتحدة، مثل مقاتلات «إف ـ١٦» ودبابات «إم ١ي ١» لا تحظى بصيانة مناسبة. ويتنعّم كبار الضباط، الذين يستفيدون من مزايا عينية كثيرة، في شققهم الفخمة التي تقع ضمن «مجمّعات» مخصصة لهم، مثل «مدينة نصر» في القاهرة، حيث تتوفّر لهم خدمات بأسعار مدعومة (حضانات للأطفال، ومدارس، وتعاونيات بأسعار مخفّضة).

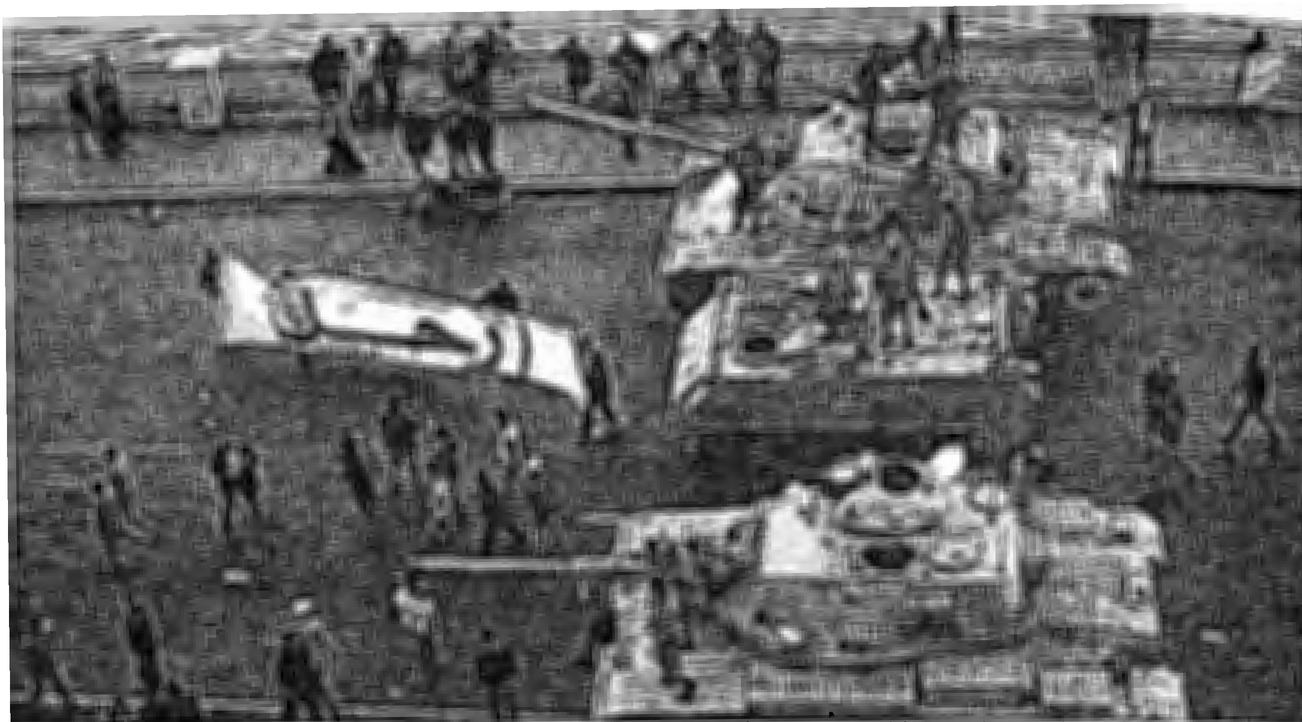
ولكن الوضع ليس جذّاباً بالقدر نفسه بالنسبة للضباط الآخرين. وتكشف إحدى برقيات «ويكيليكس» التي حرّرها السفير الأميركي في القاهرة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وبصورة فجّة، «هبوط القدرات التكتيكية والعملياتية للجيش المصري»، كما تتضمن شهادة لجنرال متقاعد يؤكد فيها أن رواتب العسكريين انخفضت إلى ما دون رواتب القطاع الخاص.

هل يمكن، بناءً على ما سبق، تصوّر حدوث صدع بين الضباط الشبّان والجنرالات العجائز الذين يدافعون عن امتيازاتهم؟

هذا ما يعتقده الباحث روبرت سبرنغبورغ. وفي مقابلة مع جريدة ذي إندبندنت البريطانية في ١ ديسمبر ٢٠١١، فقد حذّر أعضاء المجلس الأعلى للقوات المسلحة من استطلاعات الرأي التي تثابر على إبراز الشعبية الواسعة التي يتمتع بها الجيش. وقال إن سلك الضباط الشبان يشعر بامتعاض متزايد من فساد رؤسائه، ومن إدارتهم القاسية لعملية الانتقال السياسية. وقد قامت السلطات بمصادرة كل أعداد الجريدة غداة نشر المقابلة.

(كلير تالون، مراسلة لوموند في القاهرة، خاص بموقع «الشفاف»، ٢٢/١/٢٠١٢)

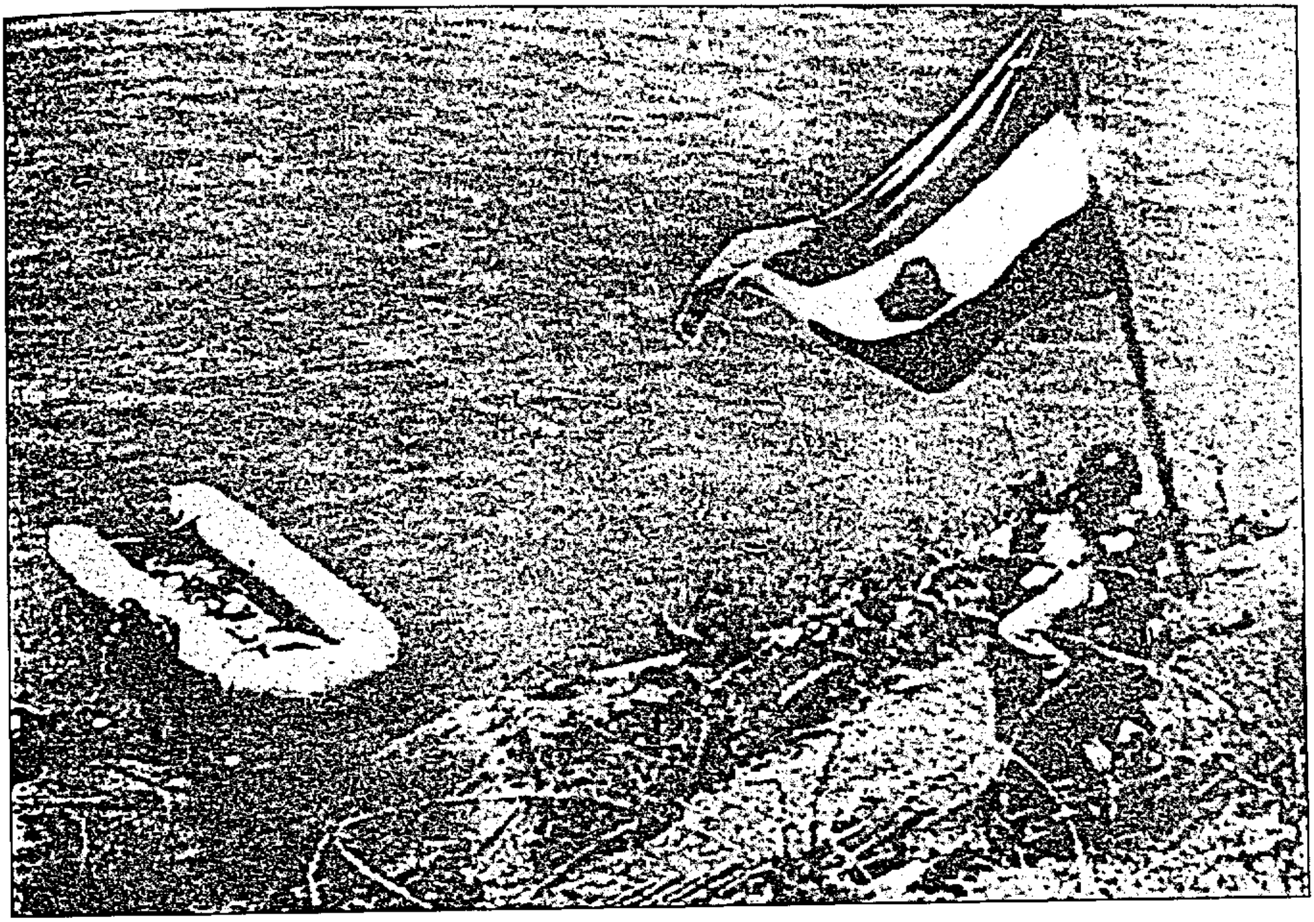
# اقتصاديات الجيش المصري


الجيش المصري وشباب الميدان .. وارحل (مبارك) من أجل مصر!

في المؤتمر الذي عقد أول أمس، وخلاله وقف اللواء محمود نصرمساعد وزير الدفاع للشؤون الاقتصادية ما يقارب الثلاث ساعات ونصف ليشرح للإعلاميين طبيعة عمل المؤسسات الاقتصادية، والتي تحول القوات المسلحة من مستهلك الى منتج، ومن عبء على الدولة الى عون لها. وهذا ليس بدعة، بل أمر متبع في الجيوش الكبرى بالعالم، والتي تسد احتياجاتها من خلال أنشطة مشابهة. وعندما بدأ محمد علي تأسيس الجيش المصري من المصريين بعد آلاف السنين من انقطاعهم، أنشأ مصانع تسد احتياجات هذا الجيش. منها الترسانة البحرية، ومصنع الطرابيش، ومصانع المهمات التي ما تزال تنتج الملابس التي يرتديها الضباط والجنود. خلال حربي الاستنزاف وأكتوبر كان القطاع العام في مصر يؤدي المهام التي يتحملها هذا الكيان الاقتصادي المهم الآن، وكانت شركة قها تمد الجيش بوجبات جاهزة معدة وفقاً لدراسات دقيقة. الآن ينتج الجيش احتياجاته بنفسه من خلال جهاز لا يمثل انتقاصاً من القدرة القتالية. كشف حديث المسؤول الأول عن هذا النشاط وجود مقاومة من أصحاب المصالح بعد أن أبدى الأديب يوسف القعيد ملحوظة عن عدم وجود المنتجات المعقولة السعر من إنتاج القطاع في الريف والقرى. أما الحقيقة الأخرى التي لفتت انتباهي فهي الخاصة بمحطات البنزين المعروفة باسم «وطنية» والتي يقبل الناس عليها لانضباط العيار وعدم الغش. قال اللواء محمود نصر إن هذه المحطات ليست عملاً تجارياً فقط، وإنما جزء من خطة الجيش لتأمين حركة التشكيلات المقاتلة عند الحشد في المناطق الحدودية وتزويد المركبات بالوقود عند تحركها على الطرقات في جميع الاتجاهات. أما طريق الكريمات والذي نفذه الجيش بتكلفة قدرها أربعمائة وخمسون مليون جنيه فقد حقق عائداً يفوق المليارين في العام الواحد من رسوم العبور تم إنشاء طرق أخرى بها. وما لم يقله اللواء محمود وأعلمه من مصادر أخرى أن مستثمراً أجنبياً قدم مشروعاً لرصف هذا الطريق وحدد التكلفة بأربعة مليارات جنيه، ولكن الجيش اعترض لمرور الطريق في مناطق حساسة على جانبيه منها ميادين تدريب. كانت المعلومات التي ظلت تتدفق لعدة ساعات مفاجأة للجميع.. وبدا واضحاً وجود تجربتين في الإدارة متلازمتين. إحداهما ناجحة لأنها أديرت بانضباط ورقابة صارمة. والأخرى فاشلة لترهلها، وأعني الحكومة وما يتبعها. هذا يعني أيضاً أن ثمة تقصيراً من الجيش في التعريف بما يقوم به. لقد تعامل مع المجتمع باعتباره كياناً مغلقاً، فكانت النتيجة هذا الهتاف غير الواعي «يسقط حكم العسكر». ولذلك يحتاج الأمر الى رؤية مغايرة ومختلفة.

(جمال الغيطاني، جريدة «الأخبار» المصرية، ٢٠١٢/٣/٢٩)

# الجيش المصري في بؤرة الاستهداف بعد الجيشين العراقي والسوري؟



ملحمة العبور في عام ١٩٧٣.

**هل جاء دور الجيش المصري بعد تفكيك الجيش العراقي سابقاً، وما يتعرّض له الجيش السوري حاليّاً، ليتعرّض للإشغال والإنهاك تمهيداً لتفكيك بنيته وقدراته المعنوية والقتالية التي يُحسب لها حساب كبير في إطار النزاع العربي ـ الإسرائيلي؟**

هذا السؤال طرحه كثير من السياسيين التابعين للأحداث الجارية في مصر والعالم العربي، وذلك في ضوء قرار الرئيس المصري محمد مرسي إلغاء قرار حلّ البرلمان المصري الصادر عن المحكمة الدستورية العليا الذي قيل عنه إنّه صدر بناءً على رغبة المجلس الأعلى للقوّات المسلحة قبيل انتخاب الرئيس المصري الجديد، إذ كان يدير دفّة السلطة في بلاد النيل، وقد أصدر في هذا السياق ما سُمّي «الإعلان الدستور المكمّل» الذي ينتزع سلطة مجلس الشعب التشريعية ويضعها في يد العسكر.

مرجع سياسي لبناني كبير توقّف باهتمام عند قرار مرسي، محاولاً استكشاف أبعاده والخلفيات في الوقت الذي تلقّى الرئيس المصري من نظيره الأميركي باراك أوباما دعوة لزيارة واشنطن في أيلول المقبل، وذلك بعد أقلّ من يومين على تلقّيه دعوة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لزيارة الرياض التي سيلبّيها غداً الأربعاء، وذلك في أوّل زيارة خارجية وعربية له بعد تولّيه سدّة الرئاسة المصرية، يبدو أنّ المُراد منها **تعزيز العلاقات المصرية ـ السعودية في ظلّ الجمهورية المصرية الثانية انسجاماً وتمهيداً لإعادة الروح إلى المثلّث التقليدي التاريخي الذي يقوم عليه النظام العربي الذي يضمّ مصر**

والسعودية وسوريا التي يفترض أن تعاود الانضمام إلى هذا المثلث بعد خروجها من أزمتها.

ويقول هذا المرجع اللبناني إنّ قرار مرسي بإحياء البرلمان المُنحلّ إذا لم يكن متّفقاً عليه مسبقاً مع المجلس العسكري، سيُحدث اشتباكاً سياسيّاً كبيراً بين الجانبين، ويمكن أن يؤدّي إلى توريط الجيش المصري في أزمة داخلية لا بدّ من أن تنعكس سلباً على هيبة الجيش ومكانته، وعلى دوره وعلاقته بمختلف شرائح الشعب المصرية، خصوصاً إذا تطوّرت هذه الأزمة إلى حرب أهلية بين المصريين فتتشتّت معها قوى هذا الجيش وقدراته وإمكاناته ما يؤدّي إلى فقدان مصر والعرب أكبر جيش عربي يُعوّل عليه تعديل الكفة في النزاع مع اسرائيل الذي كان اتّفاق كمب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ قد أخرجه منه بما رجّح الكفة في هذا النزاع لمصلحة تل أبيب.

أمّا إذا كان قرار مرسي مُنسّقاً مع المجلس العسكري، فإنّ ذلك يكون في رأي المرجع السياسي خطوة موفّقة من شأنها أن تُبدّد التشنّج القائم في الساحة المصرية منذ أن حُلّ البرلمان الذي يتبوّأ «الإخوان المسلمون» والتيار أكثرية مرموقة من مقاعده، ولم يُبدّد انتخاب مرسي رئيساً للجمهورية هذا التشنّج بعد، خصوصاً أنّ «الإخوان» على الأقل، وجدوا في حلّ البرلمان محاولة من المجلس العسكري وجهات دولية لتحجيمهم، ومنعهم من الإمساك بكلّ مفاصل السلطة.

علماً أنّ كثيرين كانوا توقّعوا دخول مصر في حرب أهلية لو لم يفُز مرسي بسدّة الرئاسة في مواجهة منافسه الفريق أحمد شفيق الذي كان يحظى بدعم المجلس العسكري وقوى سياسية مصرية وعربية ودولية عدّة.

وفيما لم يصدر عن المجلس العسكري الذي اجتمع استثنائيّاً مرتين لدرس قرار مرسي، أي موقف حياله قبولاً او رفضاً، أعلنت المحكمة الدستورية العليا، صاحبة قرار حلّ البرلمان أنّ أحكامها «نهائية وملزمة لكلّ جهات الدولة وهي غير قابلة للطعن»، مشدّدة على أنّها «ليست طرفاً في أيّ نزاع سياسي».

وقد استنتج سياسيّون من هذه المواقف أنّ قرار مرسي لم يكن مُنسّقاً، لا مع المجلس العسكري ولا مع المحكمة، ما يعني أنّ الوضع المصري قد يكون مفتوحاً على أزمة حادّة بين «الإخوان» والعسكر تثير المخاوف على تورّط الجيش المصري فيها، وبالتالي دخول مصر في حرب داخلية تُعطّل دور جيشها وتعرّضه للتفكّك، وفي ظلّ ذلك يتحقّق أفضل خدمة لإسرائيل، التي استفادت كثيراً من تفكّك الجيش العراقي سابقاً، وهي تحاول الآن الاستفادة ممّا يتعرّض له الجيش السوري من محاولات لتفكيكه تقف وراءها هي والقوى الغربية المتدخّلة في الأزمة السورية.

فالجيش العراقي وُرّط أوّلاً في حرب ضد إيران عام ١٩٧٩، ثمّ في اجتياح الكويت عام ١٩٩١، ثمّ في حرب الخليج عام ٢٠٠٣ التي انتهت بإطاحة نظام صدام حسين وتفكيك هذا الجيش وحلّه، بعدما كان يعتبر من أقوى الجيوش العربية وأكثرها عدّة وعديداً.

والجيش السوري يتعرّض الآن لمحاولات كثيرة لتفكيكه منذ اندلاع الأزمة السورية قبل عام ونيف، إذ يتمّ إشغاله في حروب داخلية مترافقة مع تهديدات خارجية، وذلك نتيجة الحرب التي تُشنّ في سوريا وعليها، وكلّ ذلك يُراد منه تفكيك هذا الجيش وتشتيته بما يريح إسرائيل، خصوصاً أنّه جيش دولة مواجهة مع اسرائيل، تماماً كالجيش المصري الذي هيّأت الثورة المصرية له سبيل العودة مجدّداً الى ساحة النزاع العربي ـ الإسرائيلي على رغم أنّ اتّفاق كمب ديفيد ما زال نافذاً.

ولا ينسى العرب ما حلّ بالجيش الجزائري إثر اتّخاذ الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين من خلال حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ المبادرة حين قدّم شيكاً مفتوحاً الى قيادة الاتّحاد السوفياتي طالباً منها تسليح الجيش المصري ومدّه بكل ما يحتاج إليه في المعركة ضد اسرائيل، وانتهى الأمر بالرئيس الجزائري مسموماً، في الوقت الذي بدا التفسّخ في القيادة الجزائرية إلى أن دخلت الجزائر في حروب أهلية ونزاعات مسلّحة ما تزال تعيش ارتداداتها حتى اليوم، وما عاد معها للجيش الجزائري أيّ دور ملموس في النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

**البعض يقول إنّ «الربيع العربي» الذي انطلق في البداية تعبيراً عن التطلعات المشروعة للشعوب العربية إلى إقامة أنظمة عادلة وديموقراطية، بدأ الاسرائيليون وحلفاؤهم الغربيون العمل على تحويله «ربيعَ إسرائيل» عبر الانقضاض على الثورات والأنظمة التي أنتجتها حتى الآن من أجل إغراق بلدانها في حروب داخلية طويلة تبقي إسرائيل آمنة إلى عشرات السنين.**

(عن موقع «شام لايف»، ٢٠١٢/٧/١٠)

# علاقة استهداف الجيش المصري.. والاستعداد لحرب محتملة ضد إيران

هناك قراءات لم ولن تذكرها وسائل الإعلام حول «سر الهجوم علي القوات المسلحة المصرية».. وتلك القراءات هي أوسع في رؤيتها من كونها ما يتردد هنا وهناك.. فالمسرح الإقليمي الآن يشهد استعدادات معركة «وشيكة» سيكون مسرحها عدد من الدول في الشرق الأوسط..

ولنتحدث بشكل أكثر وضوحاً لمن يعرف خريطة الإقليم: في هذا الوقت تهدد دولة إيران الإسلامية الكيان الصهيوني والتواجد الأمريكي في منطقة الخليج و خاصة بعد إعلان إيران قدرتها على إغلاق مضيق هرمز، ما سيمنع وصول نحو ٤٠٪ نفط العالم إلى مصانع الغرب، فضلاً عن تهديد الصواريخ الإيرانية للقواعد الأمريكية في الضفة الغربية من الخليج العربي والمتواجدة لحماية آبار البترول الموجودة في تلك الدول ومنها قاعدة «العيديد» بدولة قطر..

وهذا إن حدث يعني نشوب حرب إقليمية يكون طرفها الواضح إيران ومن خلفها دولتا روسيا والصين وعدد آخر من الدول التي ترفض احتكار الغرب للتحكم في أسعار البترول في العالم. ويكون طرفها الآخر حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومعها إسرائيل بعد «تحييد» تركيا من المعركة باعتبارها عضواً في الحلف. ومن المنتظر أن تقوم تركيا «بقلب الطاولة عليهم» لوجود الكيان الصهيوني. واعتبار التيارات الإسلامية السياسية فيها وفي الدول العربية، وبخاصة مصر، ودول أخرى تحللت من القيد الغربي أن الحرب ضد دولة إسلامية «أياً كانت عقيدتها» هي «حرب إمبريالية» تستهدف فرض السيطرة الصهيونية في المنطقة.. وهنا ستكون قناة السويس هدفاً استراتيجياً هاماً لحلف الأطلسي والكيان الصهيوني.. وهنا ستعلو النداءات بفرض سيطرة الحلف على القناة المصرية بحجة تأمين مرور السفن المحملة بالنفط إلى أوروبا والولايات المتحدة وخوفها من «تضامن إسلامي» لإيران التي ستستهدف ضرب العمق الإسرائيلي.. فضلاً عن الضغط على النظام الإيراني لتقليل فعالية إغلاق المضيق الاستراتيجي بالخليج العربي بما يعرف بطريقة «سيب وأنا أسيب».. وطبعاً كثيرون لا يعرفون أن بريطانيا تحتل - في الغرب - مضيق جبل طارق رغم عدم إطلالتها على حوض البحر المتوسط، و هي عضو أصيل في الحلف الغربي.

وبهذا السيناريو «الاسود» ستطالب إسرائيل من الولايات المتحدة وحلفائها بتأمين حدودها حتى «شرق قناة السويس» بمعنى احتلالها لكامل سيناء مرة أخرى لسيطرة الإسلاميين على مصر.. ومن المكن وصول حدودها «محافظة الشرقية» ما يمكنها من تحقيق «الخط الازرق الاسفل» و الذي يمثل النيل في علم الكيان الإسرائيلي. وبسهولة يمكنها بمعرفة «حلف الأطلسي» الوصول للخط الازرق العلوي بعد تفتيت سوريا ومن قبلها العراق في العلم «النجس» وهو يمثل نهر الفرات. وتكتمل الصورة بهدم المسجد الأقصى وإنشاء «هيكلهم» المزعوم.. وتلك الرؤى الدينية في كتابهم المقدس..

إذاً فحجر العثرة لذلك المخطط الأسود هو الجيش المصري الذي يعرف الأعداء قبل الشعب المصري مدى قوته وقدرته على الحراك الاستراتيجي من منابع النيل وحتى جبال طوروس شمال الشام.. وقدرته الصاروخية على إصابة العمق الصهيوني. ولعل تهديد السادات إبان حرب أكتوبر المعروف حينما قال «السن بالسن والعين بالعين.. والعمق بالعمق» منوهاً بوجود الصواريخ: «الظافر» و«القاهر» وغيرهما الجاهزة على قواعدها لضرب العمق الصهيوني. عندما حاولوا تهديد العمق المصري كان واضحاً ومؤكداً أنه لدى مصر القدرة على ذلك.

الأغرب أن الأعداء الذين يعلمون جيداً أيضاً قدرة الجيش المصري على الدفاع عن حدوده وقناته يرتعبون من القاومين المرابطين على شمال فلسطين وجنوبها «شيعة وسنة» ومخزونهم الاستراتيجي في شباب العرب سواء إخوان مسلمين أو سلفيين أو قوميين على اختلاف انتمائهم السياسي وعلى استعدادهم لتقديم أرواحهم فداء لبلادهم وهويتهم وقوميتهم العربية ومقدساتهم الدينية قبل كل ذلك وخاصة أولى القبلتين مسجدنا الأقصى.

ولتحقيق أهداف الصهاينة والغرب كان يجب تفتيت الدول العربية وخلق صراعات داخلية سواء طائفية أو مواجهات داخلية بين المواطنين وجيوش بلادهم.

من هنا نفهم أولا تخوف الغرب من تنامي التيار الإسلامي. وثانياً علاقة ذلك بالاستعداد للحرب ضد إيران، وثالثاً وهو الأهم نفهم لماذا يريدون تحلل رابط الشعب المصري بجيشه الباسل.

(طارق حسين،
موقع «أنباء الاسكندرية المصورة»، ٨/٥/٢٠١٢)

# على حدود المدني والعسكري

حديث المجتمع المصري هذه الأيام، ومنذ فترة، حديث عن الجيش، وهو أيضاً حديث المجتمع في سوريا وتونس وليبيا واليمن والعراق ولبنان والسودان. ولعله في الوقت نفسه، حديث مجتمعات عربية أخرى، مثل مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي. يذكر بعضنا أعوام نهاية عقد الاربعينيات ومعظم أعوام عقد الخمسينيات، عندما كانت الجيوش حديث المجتمعات في الدول الحديثة الاستقلال. وسواء كنا من بين الذين يذكرون تلك الأيام بالخير، أو كنا من بين من لا يريدون تذكرها، فنحن نشترك في الاقتناع بأن حياة شعوبنا تأثرت أيما تأثير، خاصة أن بعضاً من هذه الشعوب، والمصريون في صدارتها، عاشوا في ظل الحكم العسكري طيلة ستين عاماً أو ما يزيد قليلاً كحالة الشعب السوري أو يقل كثيراً كحالة الشعب التونسي. في كل الأحوال وفي كل البلدان التي خضعت لحكم عسكري مباشر أو غير مباشر ما زالت الآثار واضحة في السلوك اليومي للمواطنين، وواضحة في استعداداتهم للدخول في مخاطرة اسمها الديموقراطية.

****

يدفعني إلى الكتابة الآن في موضوع الجيوش العربية أكثر من دافع. أول هذه الدوافع هو أن سيرة الجيوش وأدوارها في مجتمعاتها عادت تهيمن على أحاديث السياسة، وثانيها أن كل شعوب المنطقة، وأكاد أقول بدون استثناء، منشغلة وبعضها للمرة الأولى، بالتفكير في مستقبلها وسط أعاصير شتى أحدها يهدد أمن واستقرار النظام الرأسمالي العالمي وبخاصة اقتصادات الدول الغربية العظمى. ثم هناك إعصار محلي أو إقليمي أثارته بؤر غضب شديد، نتيجة الإحباطات المتعاقبة لشعوب المنطقة والانحدار المتسارع للأمة في مجمل أنحائها وشتاتها والتوقعات المتزايدة بأن التحولات قادمة لا شك فيها. من الطبيعي، في ظل هذا الإحساس بالخطر، أن يذهب تفكير النخب السياسية أول ما يذهب إلى المؤسسة العسكرية، ليس فقط لأن الأنظمة تحكم تحت حراستها ورعايتها، ولكن أيضاً لأنه لم يعد يصدر عنها ما يشي بعدم رضاها أو بتعاطفها مع الشعوب وتفهمها لأسباب غضبها.

****

ثالث الدوافع مقالة قرأتها في صحيفة «الحياة» اللندنية قبل حوالى أسبوع تحت عنوان «علاقات الجيوش بالسياسة في ظل الربيع العربي». تؤكد المقالة على ما نذهب إليه من أن الاهتمام بالجيوش وأدوارها في المرحلة الحالية والمقبلة شاغل من أهم شواغلنا، شعوباً كنا أم مفكرين أم سياسيين أم رجال مال وأعمال أم رجال دين.

كتب شفيق ناظم الغبرا، الكاتب الكويتي المرموق والمتخصص في العلوم السياسية، ملاحظاً عن حق الاختلاف الكبير بين أدوار الجيوش في الدول التي نشبت فيها ثورات ضد السلطة «الشرعية» القائمة. يقول إنه في حالتين «انقلب الجيش على النظام القديم في لحظة تاريخية وساهم في إنقاذ كل من تونس ومصر من مجزرة وكارثة وطنية»، وهي ملاحظة جديرة بالاهتمام لان تياراً في مصر يضم بعض القادة في المجلس العسكري الحاكم يرددها ويروج لها، بينما أتصور أن تيارات أخرى تعترض على هذه الصياغة لدور الجيش خلال الأيام الأولى للثورة. اعتراض هذا التيار الذي يضم بدوره بعض العسكريين ينصب، على استخدام كلمة «انقلبت»، وهي الكلمة المكروهة في القاموس العسكري المصري الحديث باعتبار أنها تقلل من المفهوم الحضاري الذي تحاول المؤسسة العسكرية المصرية تأكيده في أذهان دول الغرب وبين أفراد النخب السياسية المصرية. الأمر نفسه، ينطبق على الجيش التونسي، فالجيشان يرفضان التلميح أو التصريح بأنهما انقلبا على الشرعية. ما حدث حسب ما يصرون عليه هو أنهما تحولا في اتجاه «الشرعية الثورية» وأعلنا تأييدهما «مطالب الثوار المشروعة»، ولكن أياً منهما لم يتخذ أي إجراءات يفهم منها أو يثبت انضمامها كمؤسسة إلى فكر الثورة.

****

على الناحية الأخرى يقف الجيشان اليمني والسوري في صف النظام الحاكم. وفي سوريا بخاصة، يقاتل الشعب السوري وحيداً ضد النظام والجيش. أما في ليبيا فلم يكن هناك في الحقيقة مؤسسة عسكرية بالمعنى المتعارف عليه منذ أن تعرض الجيش لما تعرضت له بقية مؤسسات ليبيا من تفكيك، في ظل النظام الجماهيري الذي ابتدعه معمر القذافي حين اقتنع عن غير فهم أو دراسة بتجربة الثورة الثقافية التي أطلقها ماو تسي تونغ في الصين.

****

يشرح الغبرا الاختلاف في أدوار الجيوش خلال الثورات فيقول إنه راجع إلى الاختلاف في طبيعة النظام والمجتمع، «ففي

المجتمعين المصري والتونسي الأكثر تجانساً، وبحكم تكوّن الطبقة العاملة والاتحادات والمجتمعات المدنية، كان من الصعب زج الجيش في الحرب ضد الشعب. أما الجيش السوري فكان قد تعرض لتحولات كثيرة من أهمها تسييسه «وهدم روحه الاحترافية» في ظل حكم البعث، فضلاً عن أنه أصبح ملاذاً للطائفة العلوية، وفي النهاية صار أكثر ارتباطاً بعائلة الرئيس الأسد. وللحق أعتقد أن الجيش السوري لم تكن بين خصائصه «الروح الاحترافية» التي يشير اليها الأستاذ الغبرا، فالجيش السوري أنشأه المستعمر الفرنسي نشأة سياسية حين ركز عمليات التجنيد على أبناء الطائفة العلوية. كذلك تسيس جيش العراق في ظل صدام، وكلاهما، العراقي والسوري، جيشان عاشا خائفين من الزعيم الأوحد، والجيوش الخائفة كما نعرف تتحول إلى اعتناق حالة من الكراهية لفئات وتيارات في المجتمع، تعوّض بكراهيتها لها عن ضعفها.

****

أتصور أن الزميل الكويتي يتفق مع رأيي في أن كل جيوش العرب تواجه الآن تحديات ضخمة تتعلق بمستقبل دورها في مجتمعاتها. يعرف المتخصصون أن أهم تطور لحق بالمؤسسات العسكرية العربية خلال السنوات الأخيرة حدث حين تعرضت للتهميش. وقع التهميش لأسباب متعددة أهمها عدم وجود تهديد خارجي حقيقي أو عاجل، جيوش لم تعهد الخطر الخارجي منذ قيام الدولة كالجيش التونسي وجيوش عهدت التهديد الخارجي ثم أوحي اليها بأن التهديد زال أو لم يعد يمثل خطراً داهماً كالخطر الذي يمثله التهديد القادم تحت عنوان الإرهاب، وبين الأسباب أن الجيوش كافة صارت تخضع للنفوذ المتزايد من جانب أجهزة استخبارات الشرطة والأمن القومي، وبخاصة بعد أن أصبحت هذه الاجهزة تشكل حلقات مندمجة في تشكيلات استخبارات دولية شديدة التعقيد. إلى جانب هذه الاسباب، يسود اعتقاد بأن وراء التهميش، كسبب مهم، سخاء معظم الانظمة الحاكمة عند تلبية «المطالب المشروعة» للقوات المسلحة، وهو الأمر الذي يبدو أكثر وضوحاً في دول الخليج.

****

ومع ذلك، وبرغم أهمية هذه العوامل التي شاركت في تغيير أهم ملامح المؤسسات العسكرية العربية في السنوات الأخيرة، إلا أننا يجب أن نراعي أن التحولات الأكبر على صعيد العولمة وفرض سياسات توافق واشنطن واقتصاد السوق والتحول الذي منح القطاع الخاص وبخاصة في مجال المال أهمية عظمى في عمليات التنمية الاقتصادية والمجتمعية، هذه التحولات أجبرت المؤسسات العسكرية على الانسحاب من أداء الدور الذي حملته على أكتافها فور الحصول على الاستقلال وبداية مرحلة بناء الدولة، وعندما تعهدت بأن تكون القاطرة التي تجر قطار التنمية في مجتمعات تخلو من مؤسسات منظمة وحديثة ومنضبطة. المؤكد الآن، أن المؤسسات العسكرية، حتى في دول الغرب، لم تعد تقود الثورة التكنولوجية أو تسعى لدى السلطة الدينية لتعميق دور العلم والتكنولوجيا في برامج التعليم، ولم تعد تقود في مجالات الاتصالات وصناعة السلاح. توقفت عن تعظيم دور العلم والعلماء وتراخت في تشجيع مراكز البحث وعن تقديم الخبرات التنظيمية لمؤسسات الدولة والمجتمع، تركتها جميعاً أو أغلبها للشركات المتعددة الجنسيات أو الحكومات الغربية التي تقدم المنح وتحدد أولويات الإنتاج والاستثمار في الدول العربية. في كل الاحوال، وفي كل الجيوش، لم تمنع هذه التحولات من أن تباشر جيوش، أو قطاعات فيها، مهام تجارية واقتصادية بهدف زيادة ميزانياتها المخصصة للخدمات.

تراجع الدور التحديثي الذي سبق أن قامت به بنجاح مبهر المؤسسات العسكرية في مرحلة بناء الدولة، وبخاصة بعد أن تعددت قوى التحديث في كل المجتمعات، أو بعد أن أصبح التحديث مرهوناً برغبة البيروقراطية الحاكمة في استيراد الحداثة وقدرتها على التحكم في سرعتها وانتشارها في المجتمع، هذا كله بالإضافة إلى الاتجاه العام في معظم دول المنطقة العربية لسحب السياسة من تحت أقدام العسكريين وتفادي إقحامهم في شؤون المجتمع والحكم المباشر تحت أي صورة، وهو الأمر الذي ساهمت فيه إلى حدود قصوى سلطة الامن الداخلي وأجهزة المباحث والاستخبارات التابعة لأعلى أجهزة الحكم. حدث هذا وأكثر منه، بينما يستمر الحاكم الفرد أو الحزب الأوحد في الإيحاء دوماً بأن الجيش يبارك السلطة الاستبدادية القائمة ويدعمها ويبارك خطواتها.

****

أمور كثيرة ستدفع نحو تغيير العلاقة بين المدني والعسكري في معظم الدول العربية. حدثت ثورات، والثورات بحكم التعريف نقيض الانضباط وإطاعة الأوامر واحترام التسلسل الوظيفي، وهي أيضا نقيض الترتيب التقليدي لأولويات الحكم. وقعت ثورات وتغيرت أسس علاقات خارجية ونشأت بؤر تهديد جديدة في الخارج. وقعت ثورات، وتغيرت قواعد علاقات داخلية بين قوى المجتمع وتيارات وطبقاته. هذه التغيرات وغيرها تستدعي منا التفكير الهادئ وعلى أساس نفس طويل وصبر هائل، لصنع «عقد اجتماعي صغير» يضع قواعد وأخلاقيات جديدة تنظم العلاقة بين المدني والعسكري في مصر التي نريدها ديموقراطية وناهضة.. ومدنية.

(جميل مطر، «السفير»، ٢٠١١/١٠/٢٧)

# مصر بين مشهدين



بصدور الإعلان الدستوري المكمل من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية مساء الأحد ١٧ يونيو/حزيران الجاري، يكون الجانب الخفي في معادلة السياسة والحكم في مصر، أو على الأقل الجزء الأكبر منه قد تكشف بوضوح، وبالإعلان الأولي عن فوز مرشح الإخوان الدكتور محمد مرسي بمنصب رئاسة الجمهورية، تكون معالم المواجهة السياسية قد تحددت عناصرها بين المجلس العسكري من ناحية، و الإخوان من ناحية ثانية، ويبقى ميدان التحرير كطرف ثالث في إدارة الصراع بين مراكز القوى، العامل المرجح في تحديد مآل الثورة وإلى أين ستستقر .

كان السؤال الذي اعتاد المصريون على ترديده، من دون ملل طيلة الأشهر الماضية من إسقاط رأس النظام السابق هو: هل سيتخلى المجلس العسكري عن السلطة في الموعد المحدد فعلاً، وهو يوم ٣٠ يونيو/ حزيران ٢٠١٢ (الجاري)؟

كان السؤال دائماً من دون إجابة، وكان هناك تشكك فعلي من جدية التزام المجلس العسكري بوعده على ضوء ثلاثة أمور أولها ذلك التلكؤ والتردد الذي أبداه المجلس في التخلي عن السلطة بتعمد إطالة المرحلة الانتقالية التي كانت قد تحددت بستة أشهر فقط، وعندما أعلن عن موعد يوم ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠١٢، كوعد نهائي لتسليم الحكم لسلطة مدنية منتخبة كان ذلك اضطرارياً بعد الأحداث الدموية التي وقعت في شارعي قصر العيني أمام مجلس الوزراء ومحمد محمود وسط القاهرة. وثانيها ما أظهره المجلس من حرص على إبقاء المهمة التاريخية للثورة وهي إسقاط النظام، **تأكد بالممارسة أن المجلس العسكري يميل إلى مجرد إصلاح محدود وليس مع التغيير الثوري**، فقد أشرف على محاكم شكلية لأركان النظام السابق ورئيسه، ولم يفتح تحقيقاً على ما تكشف من حدوث عمليات إتلاف متعمد لأدلة اتهام الرئيس السابق ونجليه وأركان نظامه من جانب الأجهزة الأمنية (أمن الدولة والمخابرات العامة)، ولم يهتم بإصدار تشريع يتعلق بالعزل السياسي لقادة النظام السابق طيلة المدة الممتدة

من فبراير/ شباط ٢٠١١ إلى يناير/ كانون الثاني ٢٠١٢، أي المدة التي كان ينفرد فيها بسلطة التشريع قبل أن يتولى مجلس الشعب هذه المسؤولية.

**أما السبب الثالث فهو ربما يكون الأهم، ويتعلق بأمرين، أولهما حرص المجلس العسكري على ما أصبح يعرف بالخروج الآمن من الحكم، وثانيهما يتعلق بالمزايا الخاصة بالجيش،** وحرص المجلس العسكري على فرض نفسه طرفاً قوياً ومباشراً في السياسة والحكم، على غرار المؤسسة العسكرية التركية قبل أن يتولى رجب طيب أردوغان وحكومته تقليص هذا الدور، ناهيك عن المزايا المالية بعد أن أصبح الجيش مؤسسة اقتصادية تستحوذ على نحو ٢٠٪ من الاقتصاد المصري حسب ما نشرته صحيفة ذي اندبندنت البريطانية في مدونة الكاتب نيكوس ريسنوس بالصحيفة.

وجاء نص الإعلان الدستوري المكمل ليؤكد أن المجلس العسكري لا يعتزم التخلي عن الحكم، أو على الاقل ليس مستعداً للخروج من الحكم من دون صفقة تضمن له ما يريد أن يفرضه من شروط.

فقد نص هذا الإعلان المكمل على مواد يفرض بعضها المجلس العسكري شريكاً في السلطة بعد يوم ٣١ يونيو/ حزيران الجاري، وهو الموعد المحدد للتسليم الشامل للسلطة إلى رئيس منتخب، كما نص على مواد تفرض خصوصية للمؤسسة العسكرية في الحكم إلى حين إعلان الدستور الجديد والاستفتاء الشعبي، وهو الدستور الذي يسعى المجلس إلى أن يفرض تكريس ما يريده لنفسه من خصوصية من خلال التحكم في اختيار الاعضاء الجدد للجمعية التأسيسية للدستور.

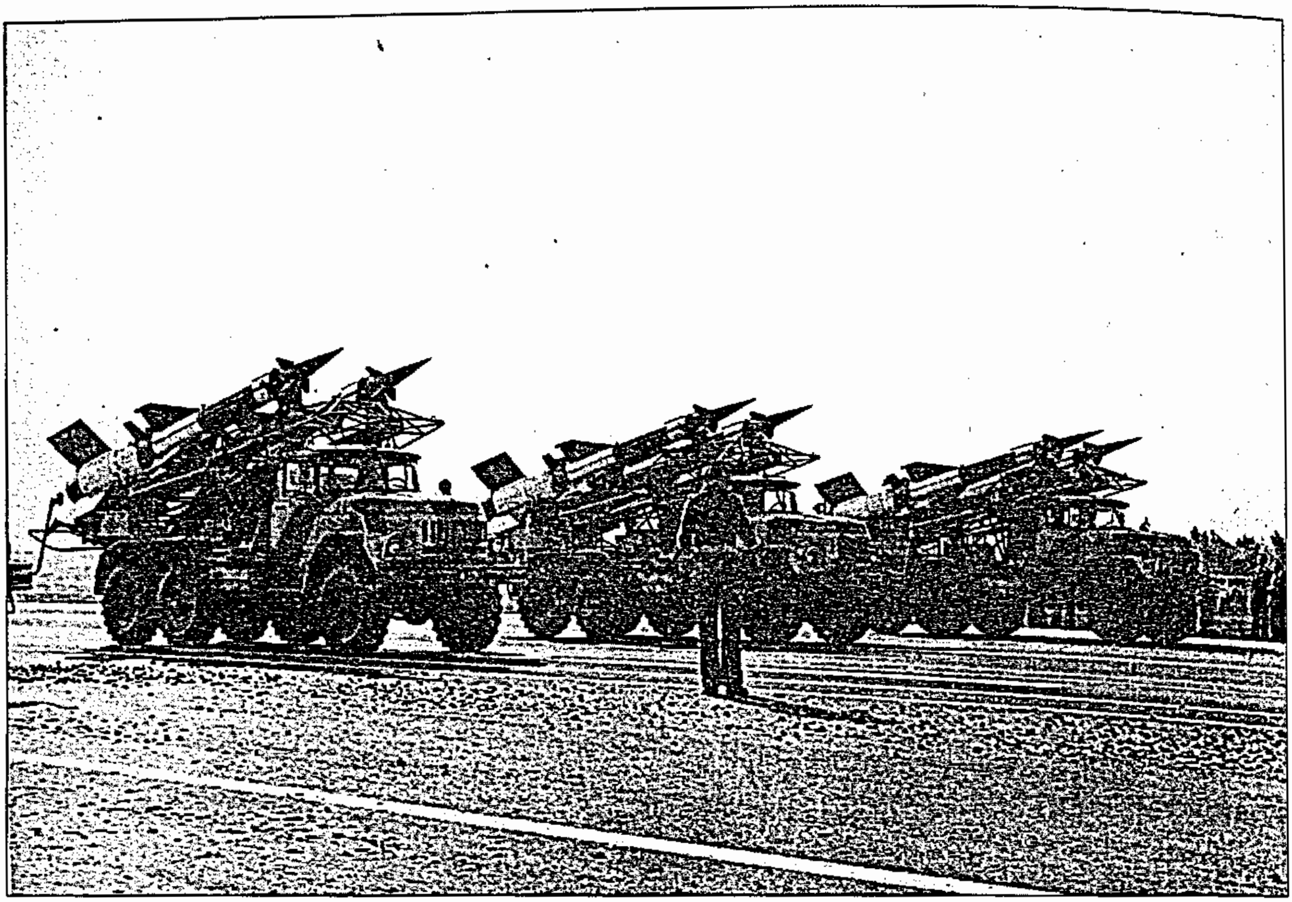
نص الإعلان الدستوري المكمل في مادته رقم ٥٦ مكرر، على أن يباشر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الاختصاصات المنصوص عليها في البند الأول من المادة ٥٦ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس/ آذار ٢٠١١، ولحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته لاختصاصاته. كما نص في مادته رقم ٦٠ مكرر على أنه إذا قام مانع يحول دون استكمال الجمعية التأسيسية لعملها، فإن المجلس العسكري يشكل خلال أسبوع جمعية تأسيسية جديدة تمثل أطياف المجتمع لإعداد الدستور الجديد خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تشكيلها، أما المادة ٥٣ مكرر فقد نصت على أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة يختص بالتشكيل القائم وقت العمل بهذا الإعلان الدستوري بتقرير كل ما يتعلق بشؤون القوات المسلحة، وتعيين قادتها ومدد خدمتهم، ويكون لرئيسه حتى إقرار الدستور الجديد جميع السلطات المقررة في القوانين واللوائح للقائد العام للقوات المسلحة ووزير الدفاع، وزادت المادة ٥٣ مكرر ٢ أنه يجوز لرئيس الجمهورية في حال حدوث اضطرابات داخل البلاد تستوجب تدخل القوات المسلحة، وبعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة إصدار قرار بإشراك القوات المسلحة في مهام حفظ الأمن وحماية المنشآت الحيوية بالدولة، وجاءت المادة ٥٦ مكرر لتنص على أن المجلس العسكري يباشر الاختصاصات المنصوص عليها في البند ١ من المادة ٥٦ من الإعلان الدستوري الصادر في ٣١ مارس/ آذار ٢٠١١ لحين انتخاب مجلس شعب جديد ومباشرته لاختصاصاته.

ويبقى السؤال: كيف ستسير الأمور إذا أعلن فوز محمد مرسي رسمياً وهل سيقبل الرئيس المنتخب محمد مرسي الإعلان الدستوري المكمل الذي يحوله إلى رئيس منزوع الاختصاصات؟ وهل سيقبل الثوار والقوى السياسية بالأمر الواقع؟ وإلى أين ستسير الأمور في مصر؟

**أسئلة مهمة يمكن أن تنحصر إجاباتها في مشهدين الأول مشهد صدام بين الجيش مع الرئيس الجديد والقوى السياسية إذا رفض هؤلاء الإعلان الدستوري المكمل، ومشهد التوافق بين الجيش و«الإخوان»، عندها يمكن أن يضحي «الإخوان» بمجلس الشعب من أجل تأمين نصف ثورة أو أقل من نصف ثورة عندها ستتحول الأمور إلى مواجهة بين كل القوى السياسية ضد أركان الحكم الجديد «الإخوان» والجيش.**

(محمد السعيد إدريس، «الخليج»، ٢٠١٢/٦/٢١)

# الجيش العراقي تأسس منذ ٨٥ عاماً رمز السيادة الوطنية حلّه بريمر... وندم الأميركيون



الصواريخ في عرض عسكري للجيش العراقي قبل الاحتلال الأميركي للعراق

في مثل هذا اليوم من عام ١٩٢١ تم تشكيل أول فوج في الجيش العراقي، أطلق عليه اسم «فوج موسى الكاظم»، تيمناً بأحد أئمة الشيعة الموجود ضريحه في الكاظمية، الضاحية الشمالية لبغداد، ولم يشكل ذلك أي حساسية طائفية.

أما اليوم، وعلى رغم أن وزير الدفاع سعدون الدليمي سني، ورئيس الأركان بابكر زيباري كردي، فالتهم تكال للحكومة بأنها تبني القوات المسلحة على أسس طائفية.

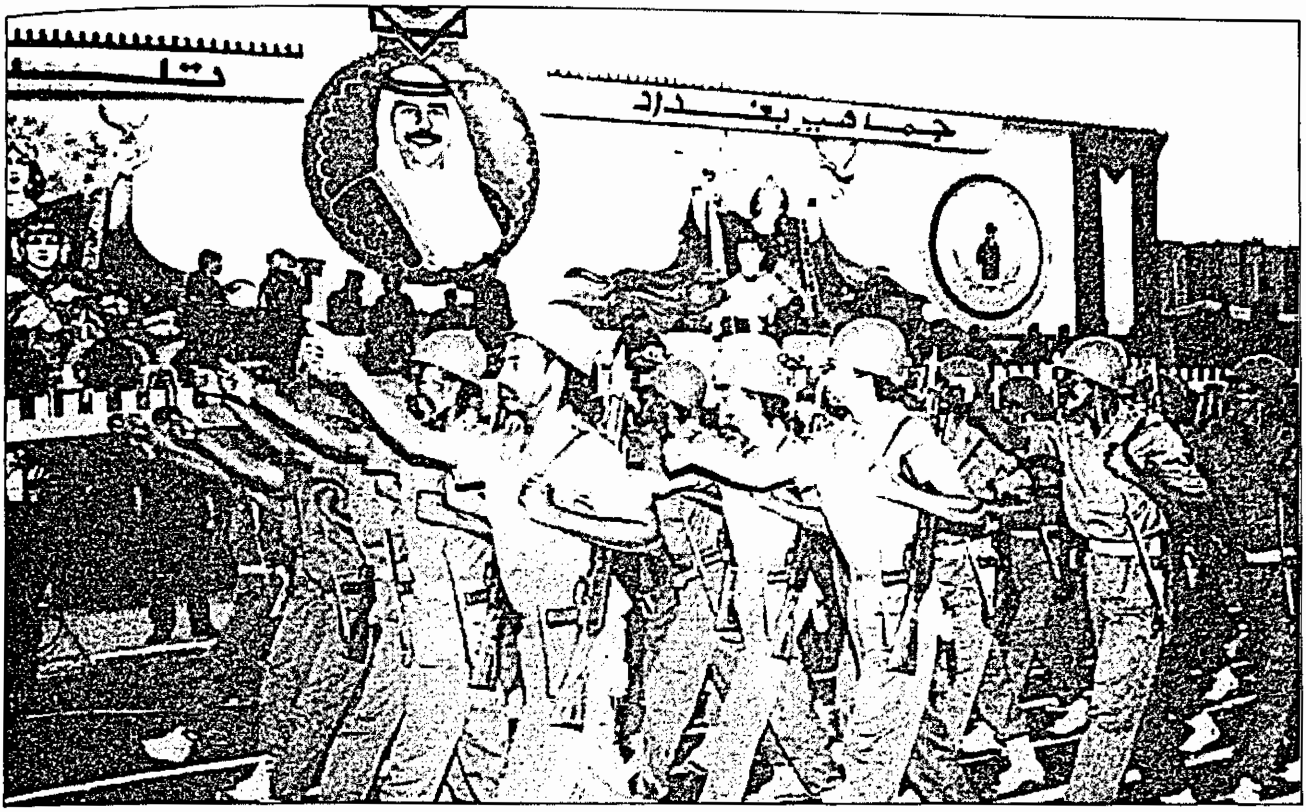
ويعرب الأميركيون عن خوفهم من تحول الجيش الجديد إلى «ميليشيا أو عصابات مسلحة تابعة لهذه الجهة أو تلك»، واتهم قائد القوات البرية الأميركية الحكومة، خصوصاً وزارتي الدفاع والداخلية، بأنها ليست جديرة بقيادته.

واعترف مسؤولون أميركيون بأن الحاكم المدني السابق للعراق بول بريمر ارتكب خطأً عندما حل الجيش، وأعطوا الضوء الأخضر لإعادة العسكريين السابقين إلى وظائفهم، وسط معارضة شيعية قوية.

وبات الجيش الذي تأسس بعد فترة وجيزة من نيل العراق استقلاله الوطني، بعد الإعلان عن انتهاء الانتداب البريطاني، أي قبل ٨٥ عاماً، رمزاً للسيادة الوطنية. وزاد من أهميته مشاركته في المعارك الوطنية والعربية ضد إسرائيل.

وجاء حل بريمر للجيش، بعد احتلال القوات الأميركية وحلفائها العراق، في آذار / مارس ٢٠٠٣، ليشكل ضربة لآمال شريحة واسعة من الشعب العراقي لا تزال تنظر إلى هذا الجيش على أنه صمام أمان للبلاد وسياجاً لصون استقلالها الوطني وسداً منيعاً أمام الأطماع الخارجية.

وفي الوقت عينه شكل هذا الأمر صدمة لمنتسبي هذا الجيش الذي يفوق تعداده نصف مليون بين ضابط وجندي.




متطوعون مؤيدون للعراق من مصر وسوريا والسودان وفلسطين يستعرضهم نائب الرئيس لقيادة القوات العراقية المسلحة عزت إبراهيم الدوري (١٩٩٠/١٠/١٥)

وما زاد في احترام العراقيين لجيشهم الذي أصبح يطلق عليه الآن «الجيش العراقي المنحل» استناداً إلى قرار بريمر، تصديه للعديد من الثورات والانقلابات، وإن اختلفت الآراء بشأنها، إلا أنها في العموم توصف بأنها من منجزات هذا الجيش عبر تاريخه الطويل.

**وكانت أولى هذه الثورات التي قادها الجيش انتفاضة عام ١٩٤١ وثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ التي غيرت نظام الحكم في العراق من ملكي إلى جمهوري، ثم جاء بعدها انقلابا عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨ اللذان قادهما حزب «البعث» المنحل، وأوصلا هذا الحزب إلى سدة الحكم في نهاية المطاف ليحكم العراق ما يزيد على ثلاثة عقود.**

ورغم المحاولات التي بذلت لتشويه صورة الجيش العراقي باعتباره لم يصمد طويلاً أمام الغزو إلا أن غالبية العراقيين وفي مقدمهم كبار الضباط المحترفين ينفون هذه التهمة جملة وتفصيلاً. ويؤكد هؤلاء أن ما حصل هو نتيجة طبيعية لفقدان القيادة العسكرية المحترفة المؤهلة لقيادة الجيش وللتفوق الساحق لقوات الخصم في البر والجو والبحر ما اضطر الجيش إلى القتال من دون غطاء جوي.

وفطنت القيادات العسكرية العراقية الحالية أخيراً إلى حقيقة أنه لا يمكن بناء جيش محترف من دون تطعيمه بضباط وجنود من الذين امتلكوا خبرات عملية قتالية في ثلاث حروب ضارية خاضوها خلال أقل من ٢٥ عاماً: الحرب العراقية ـ الإيرانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨)، وحرب تحرير الكويت التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، وحرب التحالف الثانية التي انتهت بغزو العراق عام ٢٠٠٣.

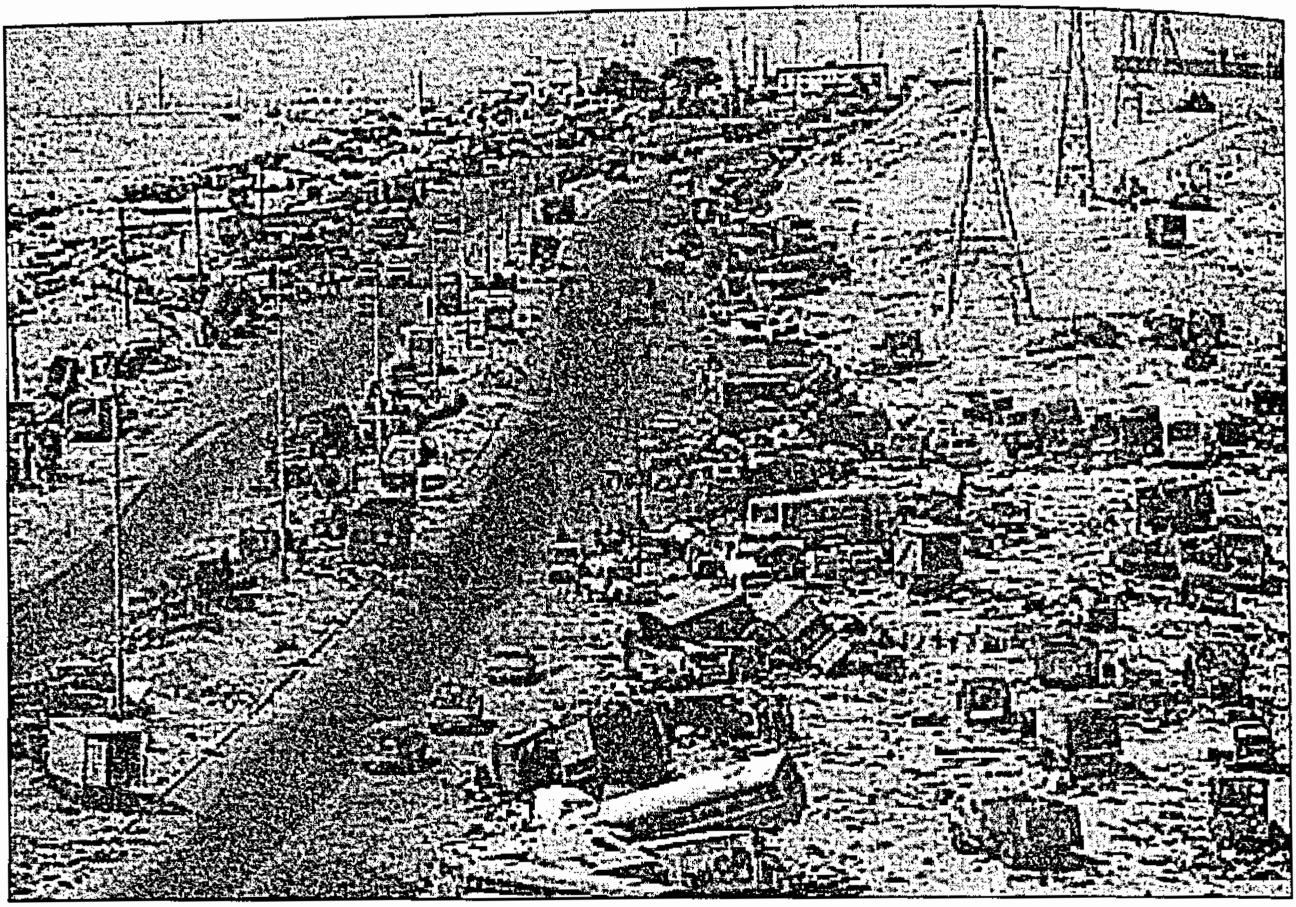
ودعا الدليمي ضباط الجيش العراقي السابق، من هم برتبة رائد فما دون، وكذلك المراتب والجنود إلى الالتحاق بالجيش الجديد الذي تم تأسيسه خلال المرحلة الانتقالية التي تلت تسليم السيادة إلى العراقيين.

ويتألف الجيش الجديد من عشر فرق تضم نحو مئة ألف مقاتل فيما تطمح الحكومة إلى رفع هذا العدد إلى ٢٥٠ ألف مقاتل خلال العام الجاري.

**وكان الجيش العراقي إبان حكم النظام السابق يضم ما يزيد على نصف مليون جندي تحت السلاح ويعد من بين أكبر جيوش دول العالم عدداً.**

(«الحياة»، ٢٠٠٦/١/٧)

# القوة العسكرية العراقية قبل غزو الكويت وبعده



آليات الجيش العراقي وقد استهدفتها قوات التحالف في الكويت

يتضح في صورة جلية من خلال متابعة المعلومات التي توافرت خلال الأسابيع الماضية أن قوات التحالف العربي والدولي التي قاتلت لإخراج القوات العراقية من الكويت لم تسع في واقع الأمر وخلافاً لما شاع على نطاق واسع خلال الحرب وفي الفترة التي أعقبتها مباشرة، إلى تدمير القدرة العسكرية العراقية في صورة كاملة. بل أن الواضح الآن أن الخطة العسكرية التي عملت القوات المتحالفة على تنفيذها جاءت لتعكس بدقة الأهداف الأساسية التي كانت القيادة السياسية لدول التحالف حددتها علانية وفي أكثر من مناسبة، وهي:

١ ـ إخراج القوات العراقية من الكويت.

٢ ـ تدمير القدرة العسكرية العراقية التي كانت مخصصة لمسرح العمليات الكويتي، أي داخل الكويت وفي الأجزاء الجنوبية من العراق لمنعه من شن أي هجمات معاكسة على قوات التحالف، أو تنفيذ عمليات هجومية مماثلة لغزو الكويت في المستقبل.

٣ ـ انتزاع القدرة من العراق على استخدام أو إنتاج أو تطوير أسلحة الدمار الشامل من كيماوية وبيولوجية ونووية، وفضلاً عن تدمير ما أمكن من وسائل الإيصال الخاصة بهذه الأسلحة، ولاسيما صواريخ أرض ـ أرض والطائرات الهجومية، وبالتالي منع العراق من تشكيل مصدر تهديد استراتيجي للدول المجاورة في المستقبل.

٤ ـ تنفيذ هذه الأهداف العسكرية والاستراتيجية بأدنى قدر ممكن من الخسائر البشرية والمادية في صفوف القوات المتحالفة وفي الأهداف الحيوية في الدول المجاورة.

ومن الصحيح تماماً القول إن البنية التحتية العراقية تعرضت لأضرار فادحة نتيجة الهجمات الجوية المتحالفة. وهذا ينطبق خصوصاً على المنشآت الاقتصادية الحيوية كالمجمعات الصناعية ومحطات توليد الطاقة ومراكز استخراج النفط وتكريره وتخزينه وخطوط المواصلات ومجمعات الإمداد والتموين والمطارات والقواعد الجوية ومحطات الاتصال، وغيرها

من أهداف استراتيجية أو ذات طابع استراتيجي محتمل.

أما على الصعيد العسكري البحت، فإن أساليب عمل القوات المتحالفة جواً وبحراً وبراً جاءت بدورها لتعكس بوضوح الأهداف التي حددتها قيادة التحالف والأولويات التي رمت إلى تحقيقها.

وعلى هذا الأساس، تدرجت الأولويات العسكرية للتحالف خلال الحرب كالآتي:

١ ـ تدمير نظام القيادة والتحكم والاتصال العراقي، أو عرقلته وتعطيله عن العمل إلى الحد الذي يحول دون تمكن القيادة العراقية من توجيه عمليات قواتها وتخطيطها في صورة منهجية ومنسقة. وبالتالي إشاعة حال من الفوضى وانعدام التنظيم في صفوف القوات المرابطة على الخطوط الأمامية نتيجة عدم تمكنها من تلقي الأوامر من قيادتها المركزية.

٢ ـ تعطيل نظام الدفاع الجوي العراقي في صورة تتيح للطائرات المتحالفة تنفيذ عملياتها الهجومية من دون الخشية من تعرضها لخسائر كبيرة، سواء كان ذلك فوق مسرح العمليات الكويتي أو داخل العمق العراقي. وهذا كان يقتضي بطبيعة الحال تدمير وسائل الكشف والإنذار والمتابعة الرادارية إلى جانب بطاريات الصواريخ المضادة للطائرات الملحقة بها.

٣ ـ تحييد سلاح الجو العراقي ومنعه من العمل هجومياً ودفاعياً. وبالتالي انتزاع التفوق الجوي ومن ثم السيطرة الجوية المطلقة على مسارح العمليات. وفعلاً نجحت القوات الجوية المتحالفة في تحقيق هذا الهدف خلال مرحلة مبكرة من المواجهة نتيجة مزيج من الأساليب التي أتبعتها لإسقاط الطائرات العراقية التي كانت تنجح في الإقلاع من قواعدها، ولمهاجمة هذه القواعد وتعطيلها عن العمل، بالإضافة إلى تدمير ملاجئ الطائرات المحصنة ومخازن الذخيرة والوقود وكل ما من شأنه أن يتيح لسلاح الجو العراقي إمكان التدخل في مسار المعركة.

٤ ـ منع العراق من شن هجمات مضادة ذات أهمية استراتيجية سواء بواسطة طائراته المقاتلة والقاذفة أو بواسطة قواته الصاروخية الهجومية أرض ـ أرض على الأهداف العسكرية والمدنية الحيوية للتحالف. وبينما نجحت القوات المتحالفة تماماً في الحيلولة دون تمكن العراق من استخدام طائراته لتنفيذ أي هجمات جوية تكتيكية كانت أو استراتيجية، فإن المهمة كانت أكثر صعوبة فيما يتعلق باستخدام صواريخ أرض ـ أرض التي نجح الجانب العراقي في إطلاق أكثر من ٨٠ منها من طرازات «الحسين» و«العباس» و«سكود» على أهداف في المملكة العربية السعودية وإسرائيل والبحرين وقطر.

٥ ـ تدمير القدرة العراقية في مجال أسلحة الدمار الشامل، خصوصاً الذخائر الكيماوية والبيولوجية التي كان يمكن أن تلجأ بغداد إلى استخدامها بواسطة وسائل إيصال عدة كانت متوافرة لديها كالطائرات وصواريخ أرض ـ أرض والراجمات الصاروخية والمدفعية الميدانية. وتركزت الهجمات الحليفة في صورة رئيسية في هذا المجال على مصانع إنتاج هذه الذخائر ومستودعات وتخزينها، بالإضافة طبعاً إلى مهاجمة وتدمير الوسائل المحتملة لإيصالها كمنصات إطلاق صواريخ أرض ـ أرض والقواعد الجوية التي تحتوي الطائرات المقاتلة والقاذفة القادرة على حملها.

٦ ـ شل القدرة العراقية على متابعة خوض الحرب عن طريق مهاجمة وتعطيل القاعدة الصناعية والإنتاجية التي كان يمكن لبغداد الاستفادة منها لإدامة قواتها في الميدان. وهنا على سبيل المثال جاء التركيز على ضرب المجمعات الصناعية ومصانع إنتاج الأسلحة والذخائر وقطع الغيار ومحطات توليد الطاقة الكهربائية ومستودعات تخزين النفط ومشتقاته ومنشآت تكريره وصولاً حتى إلى مصانع المواد الغذائية والتموينية ومعامل النسيج والجلود وغيرها من أهداف ذات قيمة استراتيجية يمكن توظيفها في خدمة المجهود الحربي ولو في صورة غير مباشرة.

٧ ـ عزل القوات العراقية في مسرح العمليات الكويتي، أي في الكويت وجنوب العراق، عن سائر الأراضي العراقية ومنعها من تلقي أي تعزيزات أو إمدادات عن طريق تدمير الجسور وطرق المواصلات الحيوية التي كانت تربط هذا المسرح بالمناطق العراقية الوسطى والشمالية.

**ومع شعور القيادة المتحالفة بقرب استكمال تحقيق هذه الأولويات الاستراتيجية بدأ التركيز في العمليات الهجومية يتحول تدريجاً إلى الأهداف التكتيكية والميدانية ذات العلاقة المباشرة بمسرح العمليات الكويتي، وذلك كله في إطار التمهيد الفعلي للهجوم البري الشامل الذي كانت القوات المتحالفة تخطط لشنه على القوات العراقية هناك. وفي هذا الإطار أيضاً، تدرجت أولويات التحالف على مراحل أساسية جاءت كالآتي:**

١ ـ ضرب قوات الإحتياط الاستراتيجية العراقية التي كانت مكلفة دعم القوات الأمامية في الكويت ومواجهة أي محاولات قد يقوم بها التحالف للالتفاف على الخطوط العراقية الأمامية ومحاصرتها. وهذه القوات كانت تحديداً وحدات الحرس الجمهوري التي اعتبرت نخبة القوات البرية العراقية من حيث التدريب والتجهيز والتسليح والاستعداد القتالي. وكانت هذه القوات ترابط عموماً في منطقة الحدود الكويتية ـ العراقية وفي جنوب العراق.

٢ ـ التمهيد المباشر للهجوم البري الذي كان الهدف منه إخراج القوات العراقية من الكويت عن طريق تركيز عمليات القصف الجوي والمدفعي والصاروخي على الأهداف التكتيكية والميدانية العراقية في الكويت نفسها، خصوصاً التحصينات والعوائق الأمامية التي كان العراقيون أقاموها، بالإضافة إلى تجمعات الدروع ومخازن الذخيرة ومستودعات التموين وكل

ما له علاقة بقدرة التشكيلات العراقية التي كانت مكلفة الدفاع عن الكويت على القيام بهذه المهمة وخوض المعركة البرية ضد القوات المتحالفة في شكل فاعل.

## القوة العسكرية العراقية عشية الحرب

- المجموع العام: حوالى مليون جندي (بينهم ١٥٠ ألفاً من قوات الحرس الجمهوري).
- التشكيلات: نحو ٦٠ فرقة (بينها ١٠ فرق من الحرس الجمهوري).
- الدبابات: ٦٣٠٠ (بينها ١٢٠٠ مع الحرس الجمهوري).
- العربات المدرعة: ١١ ألفاً (بينها نحو ١٥٠٠ مع الحرس الجمهوري).
- قطع المدفعية والراجمات: ٥ آلاف.
- منصات صواريخ أرض ـ أرض: نحو ٤٠٠ (بينها ٢٠٠ متوسطة المدى).
- منصات صواريخ أرض ـ جو: ما يزيد على ألف.
- الطائرات القتالية: ٨٠٩.
طائرات الهليكوبتر القتالية: ٣٠٠
- طائرات الهليكوبتر المساندة: ٢٥٠.

## القوات العراقية في مسرح العمليات الكويتي عشية الحرب (في الكويت وجنوب العراق)

- المجموع العام: حوالى ٥٤٠ ألف جندي (بينهم حوالى ٨٠ ألفاً من الحرس الجمهوري).
- التشكيلات: ٤٢ فرقة (بينها ٦ من الحرس الجمهوري).
- الدبابات: ٤٢٨٠ (بينها نحو ٦٠٠ مع الحرس الجمهوري).
- العربات المدرعة: ٢٨٧٠ (بينها نحو ٨٠٠ مع الحرس الجمهوري).
- قطع المدفعية والراجمات: ٣١١٠.
منصات صواريخ أرض ـ أرض: نحو ١٠٠ (بينها نحو ٥٠ متوسطة المدى).
- منصات صواريخ أرض ـ جو: نحو ٤٠٠.

## القوات العراقية في الكويت عشية الحرب

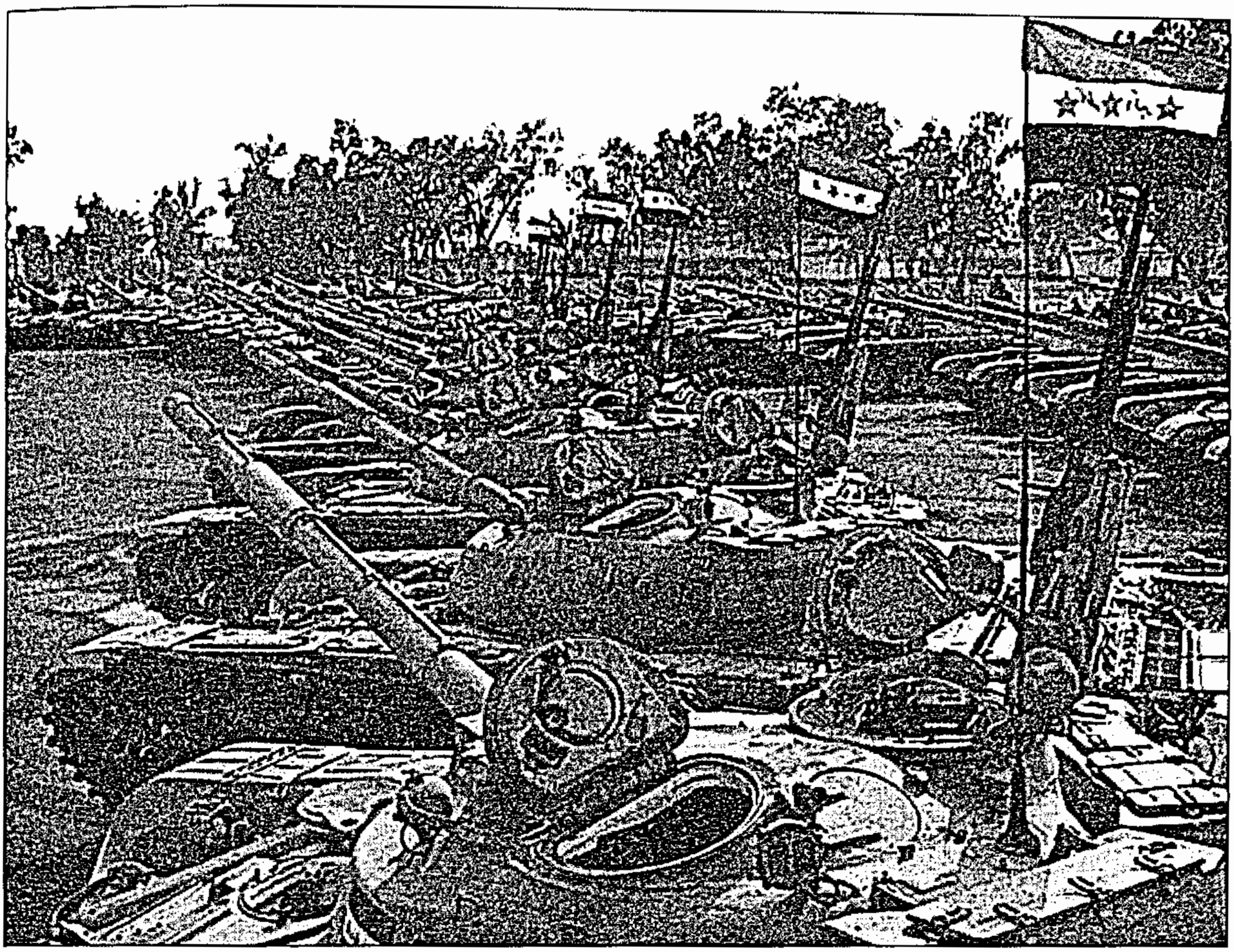
- المجموع العام: حوالى ٢٠٠ ألف جندي (جميعهم من الجيش).
- التشكيلات: ١٦ فرقة (كلها من الجيش).
- الدبابات: ١٨٠٠.
- العربات المدرعة: ١٢٠٠.
- قطع المدفعية والراجمات: ١٥٠٠.
- منصات صواريخ أرض ـ أرض: نحو ٣٠٠ (كلها قصيرة المدى).
- منصات صواريخ أرض ـ جو: نحو ١٠٠.

## القوات العراقية في جنوب العراق عشية الحرب

- المجموع العام: حوالى ٣٤٠ ألف جندي (بينهم حوالى ٨٠ ألفاً من الحرس الجمهوري).
- التشكيلات: ٢٦ فرقة (بينها ٦ فرق من الحرس الجمهوري).
- الدبابات: ٢٤٨٠.
- العربات المدرعة: ١٦٧٠.
- قطع المدفعية والراجمات: ١٦١٠.
- منصات صواريخ أرض ـ أرض: نحو ٧٠ (بينها نحو ٥٠ متوسطة المدى).
- منصات صواريخ أرض ـ جو: نحو ٣٠٠.

(من مقالة للمحرر العسكري، «الحياة»، ١٩٩١/٣/٢٨)

# واقع المؤسسات الأمنية والعسكرية العراقية الجديدة



دبابات الجيش العراقي

١ ـ مما لا شك فيه أن قرار الحاكم الأميركي بول بريمر حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية العراقية كافة في بداية احتلال العراق، أي في ٢٣ أيار / مايو ٢٠٠٣ ثم القرار الذي تلاه الرقم ٩١ في ٧ حزيران / يونيو ٢٠٠٣ وهو يشرعن الميليشيات المسلحة التابعة لأحزاب المعارضة السابقة لتكون أساساً في بناء القوات المسلحة العراقية الجديدة، قد مهدا بشكل غير مقصود لخلق أعظم المشكلات الأمنية التي عصفت في ما بعد بالعراق، فتسببا بحرمان العراق من الجيش المحترف الذي تم استبداله بجيش يمثل قوى متصارعة تتصف بالهمجية وعدم الكفاءة، بل ساهم هذان القراران أيضاً في هدم دولة العراق الحديثة. ولا يحتاج المرء إلى توضيح الفرق ما بين البناء والهدم، فقد رافق ذلك مع الأسف عدم قيام القوات المحتلة، التي تمثل أعلى مستويات الجيوش العالمية، باتخاذ السياقات الدولية في التعامل مع الجيش المهزوم والبلاد التي احتلتها، فلم تعلن حالة الطوارئ، ولم تغلق الحدود والمنافذ الدولية، مخالفة في ذلك الكثير من العهود والمواثيق الدولية، بدءاً من معاهدة لاهاي عام ١٩٠٧ وانتهاء بآخر معاهدات جنيف، بل جرى ذلك مخالفاً أيضاً لما خطط له خبراء الإدارة الأميركية في الأساس، لأسباب لسنا بصددها، التي كشف عنها الكثير من المسؤولين الأميركيين في ما بعد، كرئيس جهاز المخابرات المركزية جورج تينيت مؤخراً. غير أن الذي يهمنا هنا هو طبيعة القوات الأمنية والعسكرية التي أنتجتها السلطة الأميركية في العراق والحكومات العراقية الأربع ما بعد سقوط بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ فهذه القوات فشلت في تحقيق أهم الأهداف الاستراتيجية لأي بلد او نظام سياسي، الا

وهو «الأمن»، على الرغم من التحسن الجزئي في الموقف الأمني مؤخراً، أي بعد أكثر من خمس سنوات، غير أن مرتكزات الامن الوطني العراقي الحالية ما زالت هشة الى درجة مخيفة. وجدير بالملاحظة أنه لم يذكر لنا التاريخ الحديث وضعاً مأساوياً لجيش وطني كما حدث للجيش العراقي السابق (الأصيل)، وهو ما يندى له جبين الإنسانية، حيث حمل وزر السياسات الحمقاء خلال النظامين السياسيين السابق والحالي، إذ تعرض آلاف من ضباط القوات المسلحة السابقة إلى سلسلة طويلة من عمليات التصفية الجسدية والمعنوية، فضلاً عن الاعتقالات والتعذيب والتهجير، هم وعائلاتهم، بعدما قضى هذا الجيش الباسل معظم تاريخه المعاصر في حروب عديدة على المستويين الوطني والقومي.

٢ - إن طبيعة القوات الأمنية والعسكرية العراقية الحالية تفتقر إلى الكثير من التوصيف الاحترافي، كما تفتقر إلى مقومات النجاح، ولو في الحد الادنى. وأخطر ما تتصف به هذه القوات أنها قوات بعيدة عن التوصيف الوطني، فهي قوات غير محترفة، وغير موحدة، بل تعتبر قوات مراكز قوى متصارعة من أجل مصالح محدودة وذاتية وحزبية، ويساهم عدد مهم منها في ممارسة الإرهاب، ومنها ما يندرج ضمن توصيف «إرهاب الدولة». ومن ناحية القدرة القتالية، فهي توصف بـ«أنها قوات هشة تفتقر إلى منظومات القيادة والسيطرة، والخبرة في التخطيط والتنفيذ، وإلى سياقات العمل الفنية والتدريبية والقتالية، والى الحنكة والثقة بالنفس او ثقة الشعب بها، وتفتقر كذلك إلى الخبرات الإدارية، ناهيك عن افتقارها الى الصنوف الساندة، كالمدفعية والهندسة وغيرها، والأخطر أنها لا تملك قوة جوية فاعلة ولا منظومات الدفاع الجوي»، وأن كل هذه المبالغ الضخمة التي صرفت حتى الآن (تقدر بـ ٣١ مليار دولار)، وهذه الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل بنائها، فشلت في إنتاج مؤسسات أمنية وعسكرية محترفة، على الرغم من الخبرات الكبيرة المتراكمة في المؤسسات الملغاة، والإسناد المباشر من القوات الاميركية والقوات الحليفة لها.

٣-إن أية قوات نظامية في العالم، سواء أكانت لدولة عظمى أو لدولة صغرى، تخضع لعدد من مبادئ التنظيم العسكري، واهمها: مبدأ وحدة الهدف السياسي الوطني، ومبدأ وحدة القيادة، ومبدأ التخويل المتدرج بالصلاحيات. لكن في المقابل، نجد أن القوات العراقية الحالية تعتمد أهدافاً سياسية متنوعة، حسب تنوع مراكز القوى الحاكمة والمتصارعة، وهي تفتقر إلى البناء الهرمي، إذ يجب أن ينتهي هذا الهرم برأس قيادي تخضع له سائر القوات بالاحترام والالتزام بتوجيهاته وأوامره، والتعهد بتنفيذها، على أن يقع هذا القيادي تحت طائلة قانون يحاسب بموجبه في حالة التقصير. ومن ناحية أخرى، إن كل القوات يجب أن تتصف بالنظامية، وهي ترتكز على عدد من المرتكزات الرئيسية، ومنها: مرتكز التدريب، ومرتكز الضبط، ومرتكز المعنويات، وكل مرتكز من هذه المرتكزات يولد من الآخر، وهذا ما لا نجده في المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية الجديدة إلا في حدود ضيقة جداً. ومن الناحية الرسمية او العملية يجب أن تكون القوات المسلحة فوق التأثير السياسي والحزبي والطائفي، وبعيدة كل البعد عن التصنيف العرقي والديني، لضمان استقلاليتها للشعب والوطن.

٤ - من طرائق وسياقات التجنيد التي اتبعت في القوات المسلحة العراقية خلال المدة الفاصلة منذ سقوط بغداد وحتى يومنا هذا، كان ما يلي:

أ - التحويل المباشر لمنتسبي الميليشيات كافة إلى وحدات عسكرية وأمنية، أسس بها الجيش الجديد، كالبيشمركة الكردية، وقوات بدر وغيرها، مع منح الرتب بطريقة عشوائية وخارج كل متطلبات التوصيف المهني، من رتب ضباط الصف الى أعلى الرتب العسكرية. وشمل ذلك المناصب العسكرية كافة مع ترقيات خيالية للموالين سياسياً أو فئوياً.

ب - التجنيد العام لمنتسبي أحزاب السلطة ومؤيديها على المستوى المذهبي والفئوي.

ج - التجنيد المفتوح للزعامات الدينية (الحوزات العلمية الدينية) ذات السمات المذهبية ووفق دوافع دينية.

د - فسح المجال لمنتسبي القوات المسلحة السابقة، وخاصة الضباط الكبار، إذا ما اتفق المذهب الديني الذي يعتنقه مع أيديولوجية القوى الحاكمة، او انضم الى أي حزب من أحزاب السلطة، مع تزكية خاصة بتغيير الولاء والانحياز الحزبي، او لإشغال مناصب تخصص لمذهب او فئة أخرى وفق نسب المحاصصة، شرط أن يعطي هذا الشخص ولاءه للقوى الحاكمة الرئيسية، وعلى حساب متطلبات التوازن المطلوب لصلحة الجهة المتضررة.

هـ - وفي الفترة الأخيرة، نتيجة ضغوط السلطة الأميركية في العراق، تمت إعادة أعداد كبيرة من ضباط القوات المسلحة السابقة، ولكن على مستوى الرتب الصغيرة فقط، لأنهم بذلك لا يمكنهم تسلم مراكز مهمة، مع تأمين شرط مهم وضعته القوى الخاضعة للنفوذ الإيراني، وهو الحيلولة دون عودة الضباط الذين شاركوا في الحرب ضد إيران، أي الضباط من رتبة عقيد فما فوق.

و - افتتح عدد من الكليات والمعاهد العسكرية لتخريج الضباط في فترات قصيرة تتراوح بين ٤ إلى ١٢ شهراً، في المناطق التي تهيمن عليها القوى السياسية الرئيسية في بغداد وأربيل والسليمانية وكربلاء وغيرها، وكان جل المتطوعين من الميليشيات ومن التابعين لأحزاب السلطة والمرجعيات الدينية، في حين أن معظم جيوش العالم لها كليات ومعاهد موحدة لهذا الغرض.

٥ - تضم فرق الجيش العراقي الحالي (تتوزع وحداته على ٩٧ فوجاً) ٣٠٠ ألف جندي وضابط. وأما من ناحية المنابع البشرية والتوزيع الجغرافي، فالتركيبة الحالية للجيش العراقي

تؤكد حقيقة المخاوف الوطنية من أن العراق لا يمتلك جيشاً وطنياً موحداً، وهو يتوزع كما يأتي: الفرقتان الأولى والسابعة في قاطع الأنبار، والعنصر البشري فيهما مختلط يغلب عليه العرب السنة مؤخراً، إذ كان طاغياً عليه في السابق العنصر البشري الشيعي، وبقيادة كردية في بادئ الأمر، والفرق السادسة والتاسعة والحادية عشرة في بغداد، ومعظم عناصرها البشرية من الشيعة، وهي بقيادة شيعية، منها ما يعود إلى المجلس الأعلى الإسلامي، ومنها ما يعود إلى حزب الدعوة، والفرقة الرابعة (كردية)، وهي تابعة لحزب الاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني)، قاطعها السليمانية وكركوك وصلاح الدين. أما الفرقة الثانية (كردية أيضاً)، فهي تابعة للحزب الديموقراطي الكردستاني (مسعود البرزاني)، وقاطعها محافظة نينوى (الموصل)، وكذلك الفرقة الثالثة (كردية)، وقاطع عملها منطقة (الكسك) غربي الموصل، وهي تابعة لحزب مسعود البرزاني، والفرقة الخامسة تتمركز في محافظة ديالى، بقيادة شيعية تابعة للمجلس الأعلى الحاكم، ويشرف عليها ضابط متهم بأنه منسق رئيسي مع فيلق القدس الإيراني، ومعظم عناصرها البشرية من الشيعة. أما الفرقة الثامنة في قاطع الكوت، فهي تابعة لحزب الدعوة الحاكم، وبالتالي فهي فرقة شيعية. وهناك الفرقة العاشرة في الناصرية (فرقة شيعية)، ويوجد فيها الكثيرون من حزب الصدر. وتتمركز الفرقة الرابعة عشرة في البصرة، وهي فرقة شيعية خاضعة لحزب الفضيلة وللحزب الصدري (بعد تمرد الفرقة الرابعة عشرة في أحداث البصرة ضد رئيس الوزراء في شهر آذار / مارس الماضي (٢٠٠٨) جرى تبديلها بالفرقة الأولى مؤخراً).

٦ ـ وتتبع قوات وزارة الداخلية في معظمها المجلس الأعلى الحاكم (قوات شيعية). أما وزارة الأمن الوطني، فتابعة لحزب الدعوة (فرع العراق). وتبقى المخابرات الوطنية حالياً خارج سيطرة «الحكومة» وأحزاب السلطة، إلا أنه بدأت محاولات او إجراءات تخفيف هيمنة السلطة الأميركية عليها في الوقت الحاضر لمصلحة الحكومة، عبر تسريب اكثر من ٣٨٠ عنصراً من التابعين لأحزاب السلطة، الى تلك الاجهزة، وذلك بالاستفادة من دعم بعض القيادات ذات الولاءات المزدوجة.

٧ ـ تتطلب معالجة ضعف وهشاشة مرتكزات الأمن الوطني العراقي الحالية خاصة في المجال الدفاعي والأمني، اتخاذ التدابير التالية:

أ ـ بعيداً عن المزايدات السياسية الرخيصة، هناك ضرورة لضمان الأمن الوطني العراقي من قبل الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، وبتكليف من مجلس الأمن الدولي، وبالاستفادة من روح وجوهر القرار الدولي الرقم (١٧٧٠)، باعتبار أن كلاً من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا قوة احتلال، وعليهما ضمان أمن حدود العراق الدولية وسلامته الإقليمية، طالما ظلت هذه القوات وفق التخويل الدولي الذي أناط بهما مسؤولية ضمان السلامة الإقليمية للعراق، لذلك ينبغي العمل على المستوى الدولي إلزام هذه القوات بضمان أمن العراق على أرض العراق، ولحين إعادة إنشاء القوات المسلحة العراقية المتوازنة بضمان دولي وعربي.

ب ـ تفتقر القوات المسلحة العراقية (ق. م. ع.) الجديدة إلى البنى التحتية من القواعد المادية التدريبية والإدارية والصناعية والتجهيز والتسليح.. إلخ، وهذه تستغرق وقتاً طويلاً وموارد مادية وبشرية كبيرة. لذلك تجب المباشرة فوراً بالعمل على وضع الخطط الحديثة لإنشاء هذه البنى وتغطية تكاليفها من الإمكانيات المتوفرة للجيشين الأميركي والبريطاني في العراق حتى إكمالها.

ج ـ يعتبر سلاحا الطيران والدفاع الجوي من أعقد الأسلحة التابعة للقوات المسلحة العراقية الحالية، وأكثرها كلفة مادية، لحاجتهما إلى عناصر بشرية تتمتع بأعلى المستويات العلمية، وهذه تستغرق وقتاً طويلاً جداً لإعدادها، إذ تتطلب إعادة بناء هذين السلاحين مدة لا تقل عن ١٥ عاماً. وعليه، تحسب المدة التي تتوجب من أجل تأمين الأمن الوطني العراقي بناء على متطلبات وعوامل عديدة، ومن أهمها هذه المدة التي يستغرقها بناء هذين السلاحين.

**د ـ يعتبر نوع وحجم التسليح والتجهيز العسكري للقوات المسلحة العراقية الحالية أدنى كثيراً من القدرات الدفاعية لأي دولة من دول الجوار** (فضلاً عن أن القوات التابعة للحزبين الكرديين أقوى كثيراً حالياً من قدرات «الحكومة المركزية»، حيث تقدر هذه القوات بـ ١٥٠ ألف مقاتل وتمتلك أعداداً غير قليلة من الدبابات والمدفعية وأسلحة الدفاع الجوي!!!)، مما يتطلب وضع استراتيجية ملائمة لهذا الغرض تتصف بالحداثة والتقنية العالية، لتجاوز الفارق الكبير في ميزان الصراع مع الأعداء المحتملين.

هـ ـ لم يخضع تدريب القوات المسلحة العراقية الجديدة لفلسفة وعقيدة تدريب موحدة، فعقيدة التدريب تستنبط من العقيدة العسكرية، في حين لم تحدد عقيدة عسكرية موحدة، ثم لم تكن هناك استراتيجية موحدة ومعلنة، إذ كانت عمليات تدريب القوات الجديدة موزعة على عدد كبير من مدارس التدريب التي تعود إلى جيوش مختلفة: عراقية، وإيرانية، وأميركية، وبريطانية، واسترالية، وكندية، وأردنية، وقطرية، وإماراتية، وألمانية، وأوكرانية، وبولونية.. إلخ، وكل منها يدرب حسب عقيدته التدريبية النابعة من عقيدته العسكرية، **ما أدى إلى افتقار هذه القوات الجديدة إلى قواعد تدريب واشتباك موحدة، وهذا أمر مهم جداً يراعى في الجيوش الحديثة. وعليه يتطلب الأمر إعادة نظر جذرية في فلسفة تدريب هذه القوات.**

(من مقالة للفريق الركن المتقاعد رعد الحمداني، «السفير»، تنشر بالاتفاق مع مجلة «المستقبل العربي»، ٢٠٠٨/٩/٢٩)

# الجيش الأردني



الجيش الأردني: أشرف الإنجليز على تشكيل أول نواة له في ١٩٢٠/٩/٢٢.

## مقدمة

ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى بادرت كل من فرنسا وبريطانيا باتخاذ خطوات حثيثة نحو وضع اتفاقية سايكس - بيكو موضع التنفيذ في تقسيم الأراضي السورية والعراقية إلى مناطق انتدابات ونفوذ بعد خروج العثمانيين. ووجدت الحركة الوطنية العربية نفسها عاجزة عن مواجهة ذلك المخطط الاستعماري الجديد الذي أطاح بأمانيها القومية بالوحدة والاستقلال، تلك الأماني التي قاتلت من أجلها في صف الحلفاء خلال الحرب ولم يكن في مقدور تلك الحركة الوطنية أن تحول دون تنفيذ تلك السياسة الاستعمارية لسببين:

- حالة التخلف التي كانت تعاني منها صيغ العمل الوطني في تلك الفترة من أحزاب وتجمعات سياسية نتيجة حملات الاضطهاد والتعسف المتعاقبة التي حكمت فترة الحكم التركي.

- الدور التآمري والمساوم الذي لعبته الأسرة الهاشمية وخيانتها للقضية العربية بعد أن هيأ لها الإنجليز قيادة الانتفاضة العربية في سبيل الحصول على الاستقلال، فاتسمت هذه القيادة بالذهنية العشائرية المتخلفة والأنانية، ولم تتوان عن التفريط في الحقوق العربية والتسليم بشروط بريطانيا مقابل البقاء على رأس كيانات سياسية مجزأة وهزيلة مربوطة بسياسة الحلفاء في المنطقة.

ويبدو أن قرارات المؤتمر السوري الذي انعقد في دمشق في ٨ آذار/مارس ١٩٢٠ ونادى بوحدة الأراضي السورية واستقلال العراق وفلسطين كانت عاملاً هاماً في التعجيل في إقرار الانتدابات في مؤتمر سان ريمو (مجلس الصلح الأعلى) في نيسان ١٩٢٠. وابتدأت فرنسا تعمل على احتلال المنطقة الواقعة تحت انتدابها وأرسلت جيوشها لتجتاح سوريا وتسقط الحكومة الفيصلية أثر معركة ميسلون في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠.

حتى ذلك التاريخ لم تكن المنطقة الواقعة شرق نهر الأردن

تحظى باهتمام سياسي كبير، كانت منطقة فقيرة ضعيفة الموارد يغلب على سكانها طابع البداوة وتحكمها علاقات عشائرية غير مستقرة وعانت من اضطراب سياسي ملحوظ خاصة بعد سقوط الحكومة الفيصلية. ويمكن التمييز في الأساس بين شريحتين اجتماعيتين فيها من السكان: الفلاحون وهم فئة مستقرة في المناطق الصالحة نسبياً للزراعة في القرى والمدن الصغيرة الواقعة حول النهر والمرتفعات الشمالية وتسودها علاقات إنتاجية متخلفة وإقطاعية. ثم البدو وهم مجموعة من القبائل يعيشون في امتداد المناطق الجرداء والصحراوية في الشرق والجنوب ويعتمدون على الرعي والغزوات التي شكلت مصدر قلق وإزعاج للفلاحين وللإدارات المتعاقبة على المنطقة أيضاً. ولم يكن من شأن تلك السمات البدائية أن تسمح بوجود فئات وشرائح اجتماعية أخرى كالعمال أو التجار أو الموظفين وذلك بحكم التركيبة الاقتصادية المغلقة وعدم وجود صناعات وغياب التعليم.

انصرفت الحكومة البريطانية في بادئ الأمر إلى بسط سلطانها المباشر على شرق الأردن وإلحاقها بحكومة فلسطين وقام المندوب السامي البريطاني، هربرت صموئيل بزيارة إلى السلط أكد فيها لوجهاء وأعيان المنطقة رغبة الحكومة البريطانية في فرض سيطرتها على منطقة شرق الأردن، وذلك بموافقة الحكومة الفرنسية، وعلى قيام حكومات محلية تتولى إدارة البلاد ذاتياً بمساعدة معتمدين بريطانيين. وتماشياً مع هذه السياسة وقعت اتفاقية بين الدولتين المنتدبتين في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ لتحديد الحدود النهائية بين الأراضي الشمولة بالانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني، وشكلت ثلاث حكومات محلية في الكرك والسلط ثم في عجلون، إلا أن هذه الحكومات لم تلبث أن انقسمت إلى حكومات أصغر بحكم الانقسامات والمنازعات العشائرية حتى بلغت ثماني، وكان على رأس هذه الحكومات ضباط بريطانيون للإشراف عليها وتنظيم أمورها هم:

الميجور كامب: كبير المعتمدين الذي اتخذ السلط مقراً له لقربها من القدس.

الميجور سومرست: إربد.

كابتن آلن كير كبرايد: عمان.

كابتن آلن كير كبرايد: الكرك.

ومستر مانكون: جرش.

وهؤلاء الضباط هم من رجال المخابرات البريطانية، كان الجنرال اللنبي قد أرسلهم في وقت سابق للإشراف على المنطقة إشرافاً مباشراً مستغلاً ضعف الحكم الفيصلي في شرق الأردن. وتبعوا حكومة المندوب السامي في فلسطين وطلب إليهم عدم طلب مساعدات مالية وعسكرية.

إلا أن السياسة البريطانية لم تلبث أن اتبعت أسلوباً جديداً أكثر حكمة ومرونة في إدارة المناطق الواقعة تحت نفوذها وذلك على اثر مؤتمر القاهرة الذي عقده وزير المستعمرات ونستون تشرشل وحضره مندوبون عن سلطات الانتداب في كل من العراق وشرق الأردن وذلك في ١٢ آذار/مارس ١٩٢١ حيث تبنت السياسة البريطانية الجديدة خلق كيانات سياسية تابعة وهزيلة تضمن مصالحها ومرور سياستها الموضوعة دون التورط في احتلال مباشر لهذه المناطق مما يجر عليها تبعات سياسية وعسكرية ثقيلة. ووجدت في الزعامة الهاشمية نموذجاً ملائماً لتولي مسؤولية الحكم في تلك الكيانات المطروحة في كل من العراق وشرق الأردن. وقرر المؤتمرون في القاهرة وضع المسائل التي سبق أن اتفق عليها فيصل وتشرشل في محادثات لندن موضع التنفيذ في أن تتعهد بريطانيا للعرب إدارة شؤونهم في العراق وشرق الأردن وأن تشجع بريطانيا على انتخاب فيصل ملكاً على العراق وتعمل على التفاهم مع الأمير عبد الله بتسليمه زمام الأمور في شرق الأردن.

كان الأمير عبد الله في الحجاز يقضي فترة صعبة واتسمت علاقته بوالده الشريف حسين بالاضطراب نتيجة حملاته غير الموفقة ضد السعوديين. وكان الأمير عبد الله قد نال وعداً من الإنجليز خلال فترة الحكم الفيصلي ولكن مغادرة فيصل لسوريا بعد اكتساح الفرنسيين لها أدى إلى تراجع الإنجليز عن هذا الوعد وانصرافهم إلى استرضاء الأمير فيصل بتوليه عرش العراق. وقد دفع ذلك الأمير عبد الله إلى القيام بمناورة سياسية للضغط على الإنجليز بغية إشراكه في المغانم السياسية. فانتقل إلى معان في جنوب الأردن في تشرين الثاني ١٩٢٠ أي بعد نحو أربعة شهور من سقوط الحكم الفيصلي، وأشاع في منشور وجهه للسوريين أنه «إنما جاء لتحريرهم من العدوان الفرنسي، وأنه لن يرضى بمهانة الاحتلال، ووعد بأنه سيعود إلى وطنه فور انتهائه من هذه المهمة».

ليس هناك من دليل واحد على أن الأمير عبد الله قد جاء لإنجاز هذه المهمة بالحقيقة بل إنه جاء إلى شرق الأردن على رأس قوة من حرسه الخاص لا تتجاوز المئة خيال، وعدد من الأشراف. ولم يعمل على تشكيل قوة عسكرية من أهل البلاد السورية، وبقي في معان ـ وكانت وقتها تابعة للحجاز ـ بانتظار ما تتمخض عنه محادثات فيصل ـ تشرشل في لندن. ولم يثر مقدم الأمير أي مخاوف لدى الإدارة الإنجليزية إلا أنه لم تبدر من بريطانيا إشارة على الموافقة أيضاً على خطوة الأمير عبد الله إلا بعد انفضاض مؤتمر القاهرة وتبني السياسة البريطانية تلك الصيغة الجديدة في إدارة المناطق الواقعة تحت نفوذها.

لقد استهدفت بريطانيا في تأسيس الإمارة في منطقة شرق الأردن خلق «كيان عازل» يضمن حداً من الاستقرار السياسي ويضع حداً للقلاقل والاضطرابات العشائرية يكفل لها

الحفاظ على مصالحها الحيوية وطرق مواصلاتها ويمكنها من تنفيذ مقتضيات السياسة البريطانية في المنطقة والوفاء بالتزاماتها تجاه الحركة الصهيونية العالمية في إقامة «وطن قومي» لليهود وفي تسهيل سيطرة الحلفاء الفرنسيين على الأراضي السورية الواقعة تحت انتدابهم، وكان ذلك يعني وضع حد لنشاطات الثوار الفلسطينيين والسوريين في شرق الأردن، التي كانت تشكل ملاذاً مناسباً للثوار نتيجة غياب السلطة السياسية القوية وتأييد العشائر لهم.

وقد أوضح الكولونيل لورنس للأمير عبد الله حقيقة المهمة المطلوبة منه بعد موافقة بريطانيا على تأسيس الإمارة واستدعاء تشرشل للأمير عبد الله للاجتماع به في القدس في ١٩ آذار/مارس ١٩٢١ حيث وافقت الإدارة البريطانية على تولي عبد الله «إمارة شرق الأردن» تحت الاختبار لمدة ستة أشهر يعاونه بعض الموظفين والضباط البريطانيين، «وبأن يتعهد الأمير بعدم الاعتداء على سوريا أو فلسطين وعلى إحباط حركات العصابات والتعاون مع المندوب السامي لفلسطين وأن تنشئ بريطانيا قاعدتين جويتين في عمان والكرك وتقوم بدفع مساعدة مالية للإمارة».

وبعث عبد الله برسالة لوالده يخبره فيها أنه قد تولى إمارة شرق الأردن «نيابة عنه»، وإنه قبل بالخطط السياسية المعقولة التي رسمتها بريطانيا، وانتدبت الحكومة البريطانية من طرفها المستر ابرامسون (يهودي) ليشغل وظيفة المعتمد البريطاني في شرق الأردن. وأوضح هربرت صموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين وشرق الأردن في زيارته الثانية التي قام بها لمضارب الأمير عبد الله في ضواحي عمان في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٢١ «أن الحكومة البريطانية مصممة على أن لا تصير بلاد شرق الأردن مركزاً للعداء سواء كان لفلسطين أو لسوريا وأن السلطات البريطانية في إخراجها هذا التصميم إلى حيز الفعل تستطيع الاعتماد على معونة الأمير عبد الله».

إزاء تلك المهمات الأولية والضرورية التي أسندتها الإدارة البريطانية لهذا الكيان السياسي الطارئ والمستحدث كان لا بد من وجود قوة عسكرية كافية تضمن له استمراريته أولاً واضطلاعه بهذه المهام ثانياً. لقد تشكك بعض السياسيين الإنجليز في قدرة ذلك الكيان على تحقيق ذلك وكان لا بد من إخضاعه للتجربة لفترة ستة شهور على الأقل. وكان الإنجليز قد أشرفوا على تكوين أول نواة للجيش في شرق الأردن في وقت سابق من عام ١٩٢٠ أي قبل تأسيس الإمارة حيث أوفدت حكومة فلسطين الكابتن برانتون إلى عمان ليعمل على إعداد قوة عسكرية فيها لتعمل على توطيد الأمن إلى جانب قوات الدرك المتخلفة من بقايا الحكم الفيصلي، وبدأ الكابتن برانتون بتشكيل السرية العسكرية الأولى في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٢٠ وكانت تتألف من ٢٥ جندياً من المشاة، و٧٥ جندياً من الفرسان. وأعقب برانتون في مهمة إعداد هذه القوة الكابتن فردريك بيك بعد فترة من الزمن.

لقد سبق الجيش تأسيس الإمارة. ولعب الدور الأساسي في خلق هذا الكيان وتثبيته لأداء واجبه الوظيفي كما حددته السياسة البريطانية. وكان «تاريخ الأردن بالحقيقة هو تاريخ جيشه» كما يذكر سابلييه في مقالة له في اللوموند الفرنسية حول الجيش الأردن.

ومع ضعف البنية السياسية في أي بلد كما هي الحال في شرق الأردن كان يبرز دور الجيش السياسي ويتعاظم باعتباره الأداة الأكثر حسماً في صنع الحدث وبالتالي التاريخ السياسي للبلد. ولكن أليس الجيش هو ابن مجتمعه يتأثر بظروفه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ويقع أسيراً لأيديولوجياته المسيطرة والغالبة؟ إن من شأن هذه القولة أن تحقق التطابق إلى حد بعيد في تقدير العوامل المحركة لمجتمع العسكريين واتجاهاته، وتخضعها لتلك المؤشرات العامة التي تحكم بقية أفراد المجتمع وفئاته السياسية، إلا أنه يمكن لنا تسجيل بضع ملاحظات سلفاً تحد من السير وراء هذا التحليل في مثال «الجيش العربي» وتجعلنا نتقبله بكثير من التحفظ وذلك لعدة أسباب:

أولاً: السيطرة الإنجليزية على الجيش والتي بقيت حتى وقت متأخر من الاعتراف باستقلال الأردن، فشكلت القيادة الإنجليزية على الدوام ضاغطاً قوياً أمام الاتجاهات الوطنية التي كانت تبرز من حين لآخر داخل الجيش.

ثانياً: إن الجيش الأردني هو جيش محترف حوى بين صفوفه نسبة عالية من غير أهل البلد خاصة من البدو القادمين من السعودية والعراق وسورية، وهي الفئات الأكثر جهلاً وتخلفاً، ولا تكاد تحس بالحد الأدنى من الانتماء الوطني.

ثالثاً: إن الجيش في الأردن عومل كشريحة اقتصادية واجتماعية متميزة عن بقية أفراد الشعب وذلك لعزله عن التأثيرات الوطنية وإبقائه خاتماً في يد قيادته السياسية وازداد حجم هذه الهوة المصطنعة مع بداية التأثير الأميركي في أواسط الخمسينيات.

## خاتمة

شكل الإنجليز «الجيش العربي» كوحدة عسكرية بريطانية قوامها البدو أساساً. واستخدموه بنجاح في خدمة مقتضيات السياسة البريطانية في المنطقة، فأنيطت به مهمة تثبيت الكيان السياسي لإمارة شرق الأردن في مواجهة حركات العصيان والتمرد العشائري، وفي الوفاء بالتزامات البريطانيين بتسهيل السيطرة الفرنسية على سوريا بعد إخراج المناضلين العرب من

أعضاء حزب الاستقلال. وكذا في الاشتراك بضرب الثورة في فلسطين في العام ١٩٣٦ ومطاردة الثوار في المناطق الشمالية المتصلة بسوريا وقطع طرق تموينهم الرئيسية.

**وفي الحرب العالمية الثانية استخدمت القيادة العسكرية البريطانية الجيش الأردني في مهام خارجية حيث اشترك في ضرب ثورة الكيلاني في العراق وفي العمليات الحربية التي وقعت في سوريا ضد حكومة فيشي الفرنسية. ومع نهاية الحرب تولى الجيش الأردني مسؤولية حماية الطرق والمنشآت الحيوية البريطانية في أكثر من منطقة في الشرق الأوسط .وظل يقوم بهذا الواجب حتى بعد بدء القتال في فلسطين.**

ووجد الأمير عبد الله في ذلك فرصته لتدعيم مركزه وتحقيق أطماعه في السيطرة على سوريا والمناطق المتبقية من فلسطين وذلك بإظهار مزيد من الولاء للبريطانيين، بينما ارتبط حجم الجيش وقدراته بمتطلبات السياسة البريطانية واحتياجاتها في تلك الأثناء.

لقد استمرت القبضة الإنجليزية على الجيش إلى ما بعد الاستقلال، وبقي غلوب ومجموعة الضباط الإنجليز يمسكون بزمام الأمر وذلك إحساساً بأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه «الجيش العربي» بالنسبة إلى القضية الفلسطينية، حيث تدخل الجيش في العام ١٩٤٨ ضمن الإطار السياسي المحدد الذي فرضته اتفاقيات الملك عبد الله مع الإسرائيليين، والتي تجاوزت بتفريطها في الحق العربي قرار التقسيم الذي أقرته الأمم المتحدة. **وكان على الجيش أن يقوم أيضاً بتصفية تلك الجيوب المسلحة من المجاهدين الفلسطينيين قبيل الإعلان عن ضم الأراضي المتبقية من فلسطين إلى شرق الأردن.**

**وعندما أرادت مجموعة الضباط الوطنيين في العام ١٩٥٦ من تلاميذ الدورات الأولى في الكلية العسكرية إخراج الجيش من إطار دوره السابق الذي رسمته القيادة الإنجليزية وتحويله إلى جيش وطني إبان حكومة الائتلاف الوطني فإن سياسة التدخل الأمريكي لم تمكنها من تحقيق طموحاتها. وعاجلت بتصفيتها قبل أن تتمكن من إحداث تغييرات هامة داخل الجيش.**

وتمكن النظام منذ ذلك التاريخ من قمع كافة حركات المعارضة الوطنية داخل الجيش أولاً بأول، وبالتالي لم يطرأ تعديل على الدور السياسي للجيش بعد ترحيل القيادة الإنجليزية لعدم حدوث تحولات جذرية في بنيته العضوية والفكرية.

وظل أداة طيعة في يد سلطته السياسية وهي القصر، يستخدمها في وجه المعارضة الوطنية التي عبرت عن نفسها بانتفاضات شعبية بعد أن عجزت عن تحقيق برامجها عبر نضالات ديمقراطية مرحلية.

وفي كل مرة كان الجيش يساق من قبل سلطته السياسية ليقمع تلك الانتفاضات كما حدث في الأعوام ٥٤، ٥٥، ٥٧، ٦٣، ٦٦ ثم في أيلول ١٩٧٠. **وتجاوز دور الجيش الأردني في فترات الانحسار الحدود السياسية للنظام ليمارس دوره في ضرب حركات الرفض والثورة في مناطق عربية أخرى كاليمن والخليج العربي.**

أخذ الأردن بنظام «الجيش المحترف» وعومل الجيش كشريحة اقتصادية واجتماعية متميزة عن مجتمعها، وذلك بقصد عزله عن التأثيرات الأيديولوجية والصراعات القائمة في مجتمعه. وشكل فيه البدو قطاعاً أساسياً باعتبارهم العنصر الأكثر ولاء. وعلى رغم اتساع الجيش والتقدم التقني الذي يشهده الجيش الأردن الآن إلا أن هذا لم يقلل من أهمية البدو.

**لقد أساء النظام الأردني إلى العنصر البدوي واستخدمه، بينما لم يقدم جهداً جاداً في سبيل رفع مستواه التعليمي والمعيشي. ولم تثر هذه الحيثية الهامة السياسة الإعلامية تجاههم.**

ويتناول فاتيكيوتيس هذه النقطة - من وجهة نظر مؤيدة للنظام بالطبع - ففي معرض تدليله على ضعف الاهتمام السياسي لدى البدو يقول:

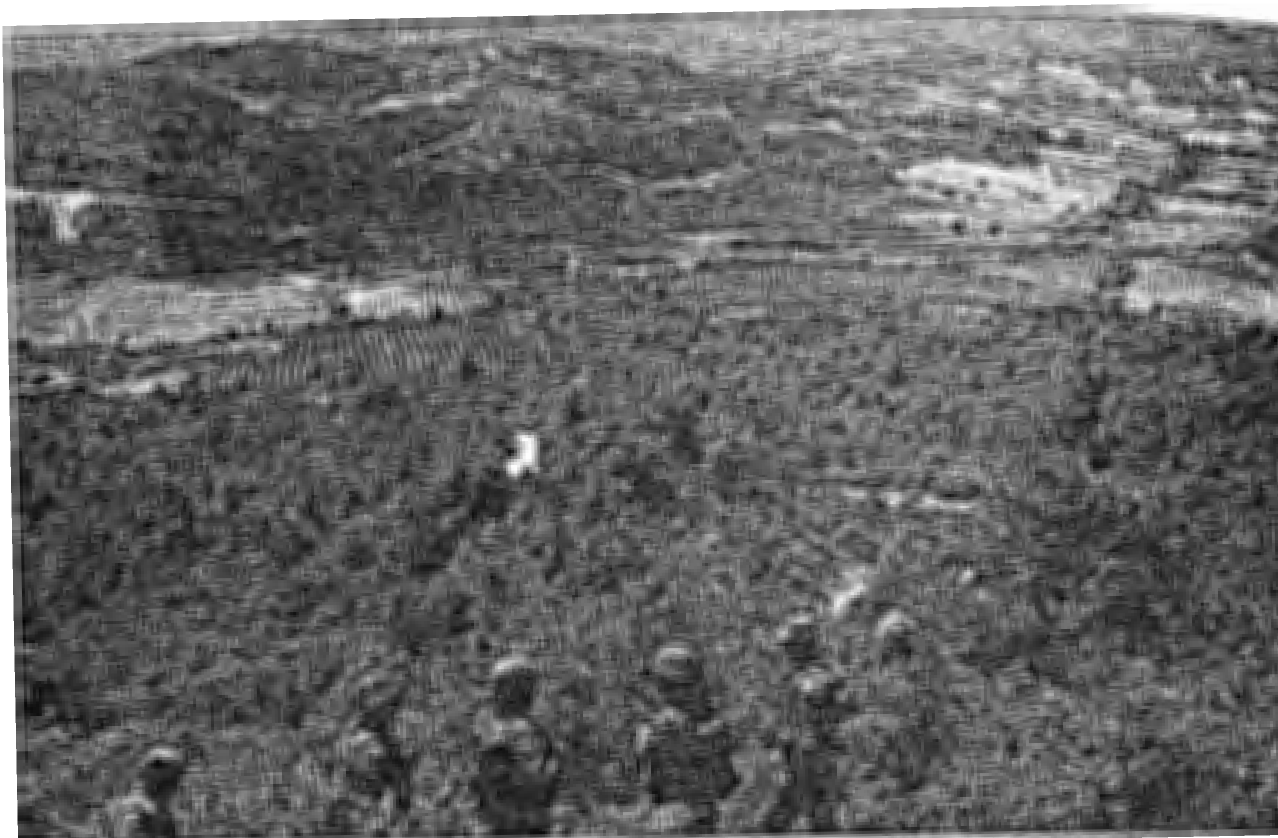
إن العسكريين من البدو غير متعلمين في الغالب. وإذا هم ساهموا في قلب النظام القائم فإن وضعهم في المقابل لن يطرأ عليه تغيير لدى الحكام الجدد.

لقد كان من نتيجة تبني نظرية الاحتراف أن حظيت شخصية «القائد» باعتبار ومكانة خاصة. وأثبتت التجارب أن مواقف الجيش المحترف ليست وليدة اختيارات مبدئية بقدر ما هي نتيجة لذلك البنيان الانضباطي الزائف الذي يضفي هالة كبيرة حول شخصية القائد. **وسهلت هذه الموضوعة الهامة مهمة الملك في ضمان السيطرة على الجيش واستخدامه حتى في أسوأ ظروف الضعف السياسي.**

سيمر وقت طويل قبل أن يتمكن الجيش الأردني من اتخاذ دوره في القضية الوطنية وذلك بحكم وظروف نشأته وتركيبه القائم وبحكم الصعوبات الكبيرة التي تجتازها حركة التحرر العربي في هذه المرحلة، علاوة على أن هذا الاتساع والتزايد التقني في الجيش يزيد من ارتباطاته الخارجية، ويستبعد إلى حد كبير احتمالات قيام انقلاب عسكري لصالح القضية الوطنية، وإن كان سيدفع إلى مزيد من المطالبة الإصلاحية أو إلى احتمال قيام تغيير عسكري مشبوه يؤدي دوراً جديداً في السياسة الإمبريالية في المنطقة، وذلك إذا تغيرت المعطيات الحالية واستنفد النظام القائم دوره المطلوب.

(عباس مراد في مقدمته وخاتمته لكتابه **الدور السياسي للجيش الأردني ١٩٢١-١٩٧٣**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٣، ص ٩-١٥ و١٥٩-١٦١)

# نشأة الجيش العربي السوري وتطوّره



قوات برية من الجيش السوري على الحدود مع تركيا

جاءت البدايات الأولى لتشكيل الجيش العربي السوري بعد مرحلة الكفاح المرير ضد الاستعمار التركي البغيض، حيث انخرط أبناء سوريا في صفوف الجيش العربي وكان لهم الدور الأساس في تحرير سوريا من نير الأتراك العام ١٩١٧. وما يحز بالنفس أن هذا العام هو العام الذي أعطت به إنكلترا وعد بلفور لإقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية بعد أن تقاسمت مع حليفتها فرنسا بلاد الشام تنفيذاً لاتفاقية سايكس بيكو في العام الذي سبقه.

في الرابع عشر من تموز/ يوليو ١٩٢٠ وجه الجنرال غورو قائد الحملة الفرنسية من بيروت إنذاره الشهير إلى الحكومة السورية للاعتراف بالانتداب الفرنسي وتسريح الجيش.

وفي الحادي والعشرين من الشهر نفسه تحرك الجيش الفرنسي باتجاه دمشق، فقام وزير الحربية آنذاك اللواء يوسف العظمة بتجميع ما تبقى من القوات المسلحة، وكان معظمها من رجال حرس البادية، وحشرها في مواجهة القوات الفرنسية الغازية فوق روابي ميسلون، وجرت المعركة الفاصلة واستشهد البطل يوسف العظمة، ودخلت القوات الفرنسية دمشق بتاريخ الخامس والعشرين من تموز/ يوليو، ولكن أفراد وضباط الجيش العربي السوري النظامي تحولوا إلى رجال مقاومين للاحتلال، وانخرطوا في الثورات التي اشتعلت في جميع أنحاء البلاد، حتى تحقق الاستقلال في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٤٦.

وهكذا ولد جيشنا وسط نار الثورة ولهيبها، فظهر إلى الوجود بسماته الوطنية وأهدافه القومية.

ولكن هذا الجيش الفتي الذي لم يصلب عوده بعد، وبدوافع قومية، خاض معارك مشرفة فوق أرض فلسطين بمواجهة المؤامرة الكبرى على فلسطين والأمة العربية في العام ١٩٤٨ ضد الجيش الإسرائيلي، حيث أبدت القوات السورية بطولات رائعة، وقدمت تضحيات كبيرة مع أن عددها لم يتجاوز الأربعة آلاف مقاتل. وظلت تقاتل بأفواجها وسراياها حتى ١٨ تموز ١٩٤٨ حيث توقف القتال بعد إقرار الهدنة بين الأطراف المتصارعة.

لقد كانت معارك جيشنا في فلسطين تجربة ميدانية ثرة خرج منها هذا الجيش أكثر إدراكاً لواقع الصراع وأهدافه وأبعاده، إذ إن وقفة الجيش هذه كانت بمثابة الاختبار الوطني والقومي الذي حدد الدور الذي سيكون لهذا الجيش في المستقبل.

ومع أن الحكومات السورية التي جاءت بعد الاستقلال الوطني لم تكن تمثل في حركتها وسلوكها تطلعات الشعب وأهدافه بالكامل، غير أنها لم تحد أبداً عن الخط الوطني.. وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الاميركية لأن توعز إلى أحد المتعاونين معها وهو الزعيم حسني الزعيم فقام بأول انقلاب عسكري على الحكومة بتاريخ ١٩٤٩/٣/٣٠ غير أن هذا الانقلاب لم يدم أكثر من مئة يوم حيث قام اللواء سامي الحناوي بتشجيع من حزب الشعب والحكومة العراقية وبتأييد خفي من انكلترا بالإطاحة بحسني الزعيم. وعهد بالسلطة إلى المدنيين من الأحزاب المختلفة وأعضاء البرلمان وذلك بتاريخ ١٩٤٩/٨/١٤، وقد أدى تعاطف الحكومة وقيادة الجيش مع العراق الذي كان حاكمه الفعلي نوري السعيد المشهود له بعمالته للإنكليز، إلى نشوء حالة نفور بين الشعب وجيشه، الأمر الذي دفع بالعقيد أديب الشيشكلي إلى القيام بانقلاب جديد بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٩.

لم يكن الشيشكلي رجل دولة بالمعنى الصحيح، ولذلك بدأ يخبط خبط عشواء. وبعد أن بدأ متحالفاً مع الخط القومي الاشتراكي، إذا به ينقلب على الجميع ويعتقل معظم قادة الاحزاب السياسية. ونحا في مسيرة حكمه منحى الحاكم المتسلط الذي لا يسمع مشورة أحد. وهذا ما دفع بالقوات المسلحة وتحالف الأحزاب السياسية إلى الإطاحة بنظامه بانقلاب عسكري قامت به المنطقة الشمالية وأيدتها باقي المناطق العسكرية. وهكذا غادر الشيشكلي البلاد إلى بيروت مؤثراً أعدم إراقة الدم بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٦.

تسلمت الأحزاب السياسية إدارة الحكم، ولكن للأمانة التاريخية بقي للجيش نفوذه الذي لا يستهان به أبداً. ومن هذا المنطلق أخذت جميع الحكومات التي جاءت بعد الشيشكلي تحترم إرادة الجيش الوطنية. وجرت في البلاد أول انتخابات حرة فاز حزب البعث العربي الاشتراكي فيها بسبعة عشر مقعداً.

**كان الجيش السوري من أشد المعارضين لمبدأ ايزنهاور وحلف بغداد في أواسط الخمسينيات، وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٧ وقف جيشنا وقفة مشرفة ضد العدوان، فوضعت القوات المسلحة بتصرف الشقيقة مصر لتنفيذ ما يأمر به الرئيس جمال عبد الناصر، كما قام أحد ضباطنا بتفجير خط أنابيب شركة نفط العراق (بتكليف من القيادة العسكرية) فقطع بذلك الشريان الذي كان يغذي آلة الحرب الغربية. وقام ضابط آخر مع زميله المصري بتدمير البارجة الفرنسية جان بار في مياه الإسكندرية.**

في خريف العام ١٩٥٧ ازداد الضغط الغربي بقيادة أميركا على سوريا لتعاطفها مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يجسد في أقواله وأفعاله حلم كل مواطن عربي في الوحدة والتحرير ومحاربة الظلم الاجتماعي، فدفعت أميركا تركيا للقيام بحشود عسكرية على حدودنا الشمالية، الأمر الذي دفع مجموعة الضباط الوطنيين والقوميين للتحرك باتجاه مصر وتمّ دفع القيادة السياسية بما فيها البرلمان لأن تخطو باتجاه تحقيق الوحدة، وقدموا بذلك مذكرة إلى رئيس الوزراء خالد العظم يطلبون فيها الإسراع في تحقيق العمل الوحدوي.

**وهكذا تدافعت القوى والتيارات السياسية في هذا الاتجاه (باستثناء الحزب الشيوعي) وتمّ قيام أول وحدة في تاريخ العرب الحديث في الثاني والعشرين من شباط / فبراير ١٩٥٨ وكان للجيش السوري الدور الأكبر في هذا الإنجاز العظيم.**

ولأول مرة في التاريخ تحالفت أميركا والاتحاد السوفياتي على خنق هذا العمل الكبير، كلٌ لغاية في نفسه تخدم مصلحته الذاتية.. ولم تقصر الحكومات العربية المجاورة في محاربة الوحدة لأنها كانت تهدد مصالحها القطرية، كما أدى حل الأحزاب السياسية وفي مقدمتها حزب البعث العربي الاشتراكي الى تفرق المناضلين أيدي سبأ. وهنا جاء دور أجهزة المخابرات التي أصبحت تحت وصاية المصريين لتفرق ما بين الشعب والقائد، وهكذا نقل الضباط البعثيون والقوميون إلى مصر وبقي في سوريا ضباط تظاهروا بالولاء لعبد الناصر ولكنهم في قلوبهم لم يكن يهمهم سوى مصلحتهم الشخصية، وهكذا تمّ اغتيال هذا الحلم النبيل في ١٩٦١/٩/٢٨ على يد زمرة من الضباط الإنفصاليين.

كان القائد حافظ الأسد في القاهرة عندئذ يخدم في سرب القتال الليلي. ولما كانت مبادئ الحزب وأهدافه متجذرة في نفسه، فقد تداعى مع مجموعة من الضباط البعثيين لتشكيل نواة للعمل السري داخل القوات المسلحة، ولا سيما أنه أصبح في حل من الولاء لقيادة حلّت نفسها بنفسها.

وقد تمكنت اللجنة العسكرية التي كان أبرز أعضائها الرفيق المناضل حافظ الأسد بالتعاون مع مجموعة من الضباط الوحدويين بتحقيق انتفاضة الضباط الاحرار في حلب في ١٩٦٢/٤/١.. كرد مباشر على الانقلاب الجديد الذي قام به العقيد النحلاوي وجماعته بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٧.

وعلى الرغم من إخفاق هذه الحركة، فإنها مهدت الطريق لثورة الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣ لأن ضباط الجيش الذين اجتمعوا في مؤتمر حمص الذي عقد في ٢ نيسان/أبريل أصروا على إخراج النحلاوي وزمرته خارج البلاد مقابل محاكمة الضباط المشاركين في الحركة.

كان وجود ما يقارب المئة ضابط بعثي ووحدوي في السجن حافزاً كبيراً للرفاق وفي مقدمتهم الرئيس حافظ الأسد (الذي خرج من السجن) ليكثفوا من اتصالاتهم بقادة مختلف تشكيلاتنا المسلحة حتى تمكنوا من قهر الانفصاليين في صبيحة الثامن من آذار ١٩٦٣.

كانت القوات القادمة من الجبهة بقيادة العميد زياد الحريري التي نحرت عهد الانفصال البغيض، وتوالت برقيات قادة التشكيلات والمناطق العسكرية تعلن ولاءها وتأييدها للثورة المباركة. وبقيت القوى الجوية على عنادها مشكلة الحصن الاخير للإنفصاليين. عند ذلك قررت القيادة حسم الموقف

احتلال قاعدة الضمير الجوية وأسندت المهمة للرائد حافظ الأسد بناءً على طلبه. وتوجه فوراً إلى موقع القابون وقاد سرية دبابات معززة وتوجه بها إلى القاعدة الجوية، وعندما اجتازت القوات مفرق عدرا قام زوج من الطائرات بقصف الرتل. وتمكن أحد الصواريخ غير الموجهة من إصابة برج الدبابة الأولى وتوقف الرتل عن المسير، فقال لهم الرائد الأسد: «عليكم أن تتابعوا التقدم بأقصى سرعة وأنا أقول لكم كطيار إن إصابتكم وأنتم متحركون أصعب بكثير من إصابتكم وأنتم متوقفون». وتابع الرتل التقدم وحاصر القاعدة الجوية وأرغمها على الاستسلام بدون أي تصادم، وسمح للضباط المناوئين بالذهاب إلى بيوتهم مع المحافظة على كرامتهم.

وأطل الرائد الأسد حوالى الساعة الرابعة بعد الظهر من شرفة قيادة اللواء الجوي على الجماهير الغفيرة من العسكريين التي جاءت لتعلن ولاءها للحزب وثورته.

ولعل الإنجاز الأهم والأكبر لثورة ٨ آذار هو بناء جيش عقائدي ملتزم بقضية وطنه انطلاقاً من أن هذا الجيش هو جيش الثورة وجماهير الشعب، يحمي الأهداف السامية ويساهم في بناء الوطن وحمايته.

**١ـ المرحلة الأولى منذ العام ١٩٧٠ وحتى العام ١٩٧٤:**

لقد اتبعت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وبتوجيهات من الرئيس الأسد أسلوب علمياً ومدروساً بعد الحركة التصحيحية في مجال تطوير قواتنا السلحة وتعزيز قدراتها القتالية، ونفذت مهام محددة في هذا المجال بمعنى أن عملية البناء العسكري لم تسر بشكل عفوي أو عشوائي، وبالدرجة الأولى حددت اتجاهات إعادة البناء على النحو التالي:

ـ اتجاه اجتماعي سياسي، أو ما يمكن أن نطلق عليه عملية البناء السياسي والمعنوي للقوات المسلحة.

ـ اتجاه تنظيمي تقني أو ما يمكن أن نطلق عليه عملية البناء العسكري مع تأكيد أن السير في هذين الاتجاهين كان متوازياً.

وفي إطار توفير المناخ والصيغة والأساليب المناسبة لدفع العمل الحزبي في القوات المسلحة إلى الأمام، تمّ تشكيل اللجنة الحزبية للقوات المسلحة والإدارة السياسية بدلاً من صيغتي المكتب العسكري وإدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي اللتين كانتا قبل الحركة التصحيحية، وأسندت لهما مهمة قيادة العمل الحزبي والسياسي في القوات المسلحة على ضوء مقررات مؤتمرات الحزب وتوجيهات الأمين العام الرئيس حافظ الأسد، وهذا كله جاء بناءً على قرار اتخذه المؤتمر القطري الخامس للحزب الذي انعقد في ربيع العام ١٩٧١ بتشكيل اللجنة الحزبية والإدارة السياسية حيث إن القيادات الحزبية التي كانت على رأس الحزب قبل الحركة التصحيحية كانت تعطل تنفيذ مثل هذه القرارات.

ومن منطلق قومي يضع المصلحة القومية العليا فوق جميع الاعتبارات أكدت سوريا أن معركة الأمة العربية هي ضد العدو الصهيوني باعتباره الخطر الداهم الذي يهدد العرب جميعاً ودعت إلى حشد الطاقات العربية السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية في مواجهته وإلى تصحيح المسار القومي بما يخدم هذه المعركة. وهكذا، ووجهاً لوجه، وقفت القيادة الحكيمة للقائد الأسد أمام مسؤولياتها الوطنية والقومية، فباشرت في إعداد القوات المسلحة إعداداً يؤهلها لخوض معركة التحرير بنجاح، وذلك من خلال ثوابت نضالية اعتمدتها في مسيرتها الطويلة:

ـ الشعور العميق والإيمان المطلق بأن القوات المسلحة هي جزء غالٍ وعزيز من الأمة العربية يتوّج دورها المهم الفعال باقي أدوار أجزاء الأمة.

ـ الجيش العقائدي تجربة قومية وصورة نموذجية للجيش العصري الملتزم بعقيدة البعث ومسيرة الثورة، الملتحم بالجماهير، المنتصر لقضايا القومية والاشتراكية.

ـ تكريس الاستقرار في القوات المسلحة للتفرغ لعملية استيعاب الأسلحة الحديثة المتطورة التي دخلت الصف وللمساهمة في عملية بناء الوطن وإعماره.

ـ تأمين متطلبات القوات المسلحة من الأسلحة والمعدات الجديدة واستيعابها وتطوير الإنتاج الحربي وإعادة النظر في طرائق خوض الأعمال القتالية وتطويرها بما يتلاءم والتحولات الجذرية في الفن العسكري والمستوى الذي وصلت إليه القوات الإسرائيلية المعادية من قدرة قتالية ومسرح العمليات المحتمل الذي ستتم فوقه معارك التحرير.

ـ الاسترشاد بخبرات الجيوش الحديثة والمتطورة في العالم للاستفادة من قانون التحول من التبدلات الكمية الى التبدلات النوعية في البناء والأداء وفي استيعاب وفهم طبيعة تطور القوات المسلحة وأشكاله وطرائق الاعمال القتالية وتنفيذها.

ـ الأخذ بعين الاعتبار إمكانات البلد اقتصادياً واجتماعياً لمواكبة التطور المطلوب في القوات المسلحة، وذلك لوضع الحلول الصحيحة في ضوء المتغيرات الوطنية والقومية والدولية.

أما على صعيد تجهيز قواتنا المسلحة بالاعتدة والأسلحة المتطورة فقد بادر الرئيس الأسد بالتوجه إلى موسكو في بداية العام ١٩٧١ لأن الاتحاد السوفياتي كان المصدر الأساس لتسليح قواتنا.

وتمكن الرئيس الأسد من عقد صفقة كبيرة من العتاد الحربي تعادل بحجمها وضخامتها كل الصفقات التي عقدت سابقاً مع الاتحاد السوفياتي في الأعوام الخمسة والعشرين الماضية مع شروط في التسديد فاقت كل أحلامنا. ومع وصول هذه الاسلحة إلى جيشنا أصبحنا نقف على أرض صلبة، وبدأ الإعداد لاستيعاب هذه الاسلحة وإتقان استخدامها، ولذلك فقد تحوّل الجيش إلى ورشة عمل وإنجاز لرفع المستوى القتالي للقوات في البر والجو والبحر وانصبت جهود القيادة على مكننة القوات وتكريس النظام الفرقي وفق ثوابت استراتيجية تحقق على الاقل الحد الادنى

من توازن عملياتي مع قوات العدو في مسرح الأعمال الحربية المحتمل.

وأدرك الرئيس الأسد ببصيرته النفاذة أن لا جدوى عملية من الجبهة الشرقية التي كانت تضم سوريا والأردن والعراق، لأن حاكمي البلدين الأخيرين كانا في غير وارد الحرب وخوض الصراع المسلح ضد العدو الصهيوني، فقرر التوجه إلى مصر لأن سيناء محتلة كما الجولان.. وسوريا ومصر عبر التاريخ كان لاتفاقهما مصلحة حقيقية للأمة العربية قولاً واحداً. وتمّ تشكيل المجلس العسكري الأعلى لقيادة القوات المسلحة في البلدين من أجل الإعداد للحرب وتحرير الأراضي المحتلة. وتألف المجلس من رؤساء هيئات العمليات وقادة القوى والجيوش للبلدين، وتوالت الاجتماعات في دمشق والقاهرة والإسكندرية حتى تمّ إنجاز خطة حرب تشرين التحريرية المجيدة، وكانت نقطة الخلاف الرئيسية هي توقيت الساعة (س)، فبعد أن تمّ الاتفاق على تحديد موعد الهجوم في يوم عيد الغفران الموافق ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ وهذا اليوم إضافة إلى أنه العيد الديني الاهم لدى اليهود ولكنه كان في الوقت ذاته الموعد المناسب لحركة المد والجزر في قناة السويس.

كانت القوات السورية يهمها أن تكون الساعة (س) في أول ضوء لأن الشمس تكون في وجه العدو وفي ظهورنا وهذا ما يحسن الرؤية لدينا ويصعب الرصد لدى الطرف الآخر.

أما بالنسبة لأشقائنا في مصر فكان العكس تماماً، إضافة إلى أنهم كانوا يرغبون بأن يتم العبور ليلاً لتفادي ضربات الطيران الإسرائيلي، ولذلك طالبوا بان يكون توقيت الساعة (س) الساعة الثانية ظهراً، ووافقت القيادة العسكرية السورية على هذا الموعد على مضض (على رغم أنه في غير مصلحتها) ولكن كان الهمّ الأكبر هو تحقيق ضربة متزامنة على الجبهتين السورية والمصرية، وبذلك يتم إرباك العدو وبلبلته ووضعه في حيرة حقيقية على أي من الجبهتين سوف يركز جهده الرئيسي.

وخاضت قواتنا المسلحة والقوات المصرية حرب تشرين التي شكلت زلزالاً في المنطقة على حد تعبير وزير الدفاع العدو الصهيوني موشيه دايان.. وأعلن لرئيسة وزرائه غولدا مائير في اليوم الثاني للحرب «يا غولدا.. لقد فشلنا للمرة الثالثة في إقامة الكيان الصهيوني على أرض الميعاد».

**٢ ـ المرحلة الثانية: منذ العام ١٩٧٤ وحتى العام ١٩٨٢**

بدأت المؤامرة الكبرى على لبنان الشقيق، كما تحرك العملاء في الداخل من عصابة الإخوان المسلمين لإشغال سوريا عن دورها الرائد في التصدي للمؤامرة الكبرى التي تستهدف الأمة العربية وحاضرها ومستقبلها.

ولما كان لبنان هو الحلقة الأضعف في سلسلة الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل، قررت الصهيونية وحلفاؤها افتعال الحوادث الدامية فيه ووضعه في حالة حرب أهلية بغيضة تشل قدرة سوريا العسكرية وتضع قيادتها السياسية أمام خيارات صعبة، لأن أي حاكم لدمشق لا يمكنه أن يغض الطرف عن المجازر البشعة التي تجري في بيروت.

وأشارت الاستخبارات الاميركية إلى عملائها في الكتائب اللبنانية والجهات المتعاطفة معها الى البدء بالمؤامرة، وفي ١٣ نيسان/أبريل من العام ١٩٧٥ أطلقت الكتائب اللبنانية في محلة عين الرمانة النار على باص يقل عدداً من الفلسطينيين وسقط العديد من الضحايا وأصبح لبنان على كف عفريت، وكانت الحادثة هي التي أوقدت نار الفتنة.

وحاولت سوريا تطويق الموضوع وكذلك فعلت القوى الوطنية اللبنانية، ولكن الحوادث المفجعة التي تتالت بين الأطراف المتناحرة كانت تؤكد أن الحريق سوف يستمر حتى إشعار آخر، وغير مسموح بإطفائه. وهذا ما أكده وزير الخارجية الأميركية هنري كيسنجر في أحد تصريحاته بانه يتوقع حرباً أهلية في لبنان، وحذّر سوريا بشكل غير مباشر من مغبة التدخل في هذه الحرب، وكذلك فعل السادات الذي كان يردد باستمرار أن الدم سوف يجري في المنطقة إذا لم تحذ دول المنطقة حذوه في مصالحة إسرائيل.

كانت الاشتباكات لا تهدأ في مكان حتى تبدأ في مكان آخر، فمن بيروت إلى طرابلس إلى زحلة الى عكار.. إلى معظم مناطق لبنان. وعندما تصاعد الضغط على المناطق المسيحية شعر الأسد بأن استمرار الحال على هذا المنوال سيدفع بالبقية الباقية من العرب المسيحيين الوطنيين إلى طلب حماية إسرائيل من ظلم أبناء عمومتهم العرب المسلمين. وفي ١٦ حزيران/يونيو من العام ١٩٧٦ أمر بدخول الجيش السوري إلى لبنان لحقن الدماء بين الأطراف المتصارعة، غير عابئ بأي تهديد معلن أو مبطن سواء من الولايات المتحدة أو إسرائيل. وللأمانة التاريخية، فقد أغضب هذا القرار الكثيرين من قصّار النظر، وبخاصة الاتحاد السوفياتي ومعظم الدول العربية، ولم يكن أحد يفهم ما يجيش به قلب الاسد، وهو أننا عرب قبل أن نكون مسيحيين أو مسلمين ولا يجوز للعربي أن يهرق دماء أخيه مهما كانت الأسباب.

**٣ـ المرحلة الثالثة: منذ العام ١٩٨٢ وحتى العام ١٩٩٠.**

عندما تعرضت مسألة الصراع العربي الاسرائيلي في المنطقة لمساومات عربية ودولية، وبات من المؤكد أن المؤامرة على العرب ستأخذ أبعادها كاملة، تفجرت المنطقة بأعمال عدوانية ذات محاور متعددة واتجاهات مختلفة، والهدف واحد: إرباك سوريا وعزلها عن محيطها العربي والتفرد بها لإسقاط ما أنجزته حتى الآن على كل الصعد.

في ظل التصعيد العدواني هذا بدأت الامبريالية الأميركية بتحريك الآلة العسكرية الصهيونية وتشغيلها بكل ثقلها في مواجهة القطر العربي السوري، وقد أعلنت أميركا من جانبها في تلك الفترة عن دورها في الدعم السافر لإسرائيل.

وتطورت الأحداث في المنطقة وبدأت بؤرة التوتر في الانفجار.

في لبنان:
صعّدت المؤامرة من حدتها على الساحة اللبنانية، فأصبح الهدف لبنان والوجود الفلسطيني فيه والدور السوري القومي على ساحته، فباشرت إسرائيل غزوها للبنان في حزيران/ يونيو من العام ١٩٨٢ بعد أن فشل غزوها الأول في العام ١٩٧٨. ومرة أخرى تصدت قواتنا المسلحة الباسلة الى جانب الجيش اللبناني وفصائل المقاومة الفلسطينية للقوات الغازية.

ونشبت معارك ضارية بين تشكيلاتنا المقاتلة في البر والجو وبين تشكيلات العدو الإسرائيلي التي زجت بأعداد هائلة في ساحة المعركة. وقد اعترف وزير الدفاع الإسرائيلي بذلك عندما قال: «إنه بعد السابع من حزيران لم تعد قواتنا تواجه سوى الجيش السوري».

كان العدو الإسرائيلي يهدف الى الاستيلاء على محور بيروت دمشق لمنع الاتصال بين العاصمتين الشقيقتين، وبضربة معاكسة من قواتنا الدرعة دفعته بعيداً باتجاه جزين.

في معركة السلطان يعقوب دحرت قواتنا قوات العدو واستولت على ست عشرة دبابة معادية في حالة جهوزية كاملة مع ذخائرها. أما في عين دارا فقد أبلت وحدات المغاوير بلاءً عظيماً دفعت الكاتب الإسرائيلي زئيف شيف إلى القول: «لقد ذكّرنا قتال المغاوير السوريين في عين دارا بقتال وحدات اللواء جولاني أيام زمان».

وبعد أن توقف إطلاق النار بشكل نهائي في أيلول من العام ١٩٨٢ وخرجت قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت تحت إشراف الدول المتعددة الجنسية (أميركا ـ انكلترا ـ فرنسا ـ إيطاليا) حاولت إسرائيل احتواء لبنان بعقد اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣ الذي يجعل لبنان محمية إسرائيلية. وفطن القائد الأسد لهذه اللعبة وقال للوزير الاميركي جورج شولتز «لقد وُلد هذا الاتفاق ميتاً ولن يكتب له العيش أبداً». وأكد الزمن نبوءة القائد بعد أقل من سنة على توقيع هذا الاتفاق المهزلة.

بعد تصاعد ضربات المقاومة الوطنية اللبنانية المدعمة بقوات الجيش السوري المتمركزة في لبنان، ترك العدو منطقة بيروت والتلال المشرفة عليها في عاليه وسوق الغرب، وسارعت قوات الكتائب اللبنانية معززة ببعض وحدات الجيش اللبناني الموالية لها الى التمركز مكان القوات الإسرائيلية. وحلّ التنسيق الاميركي الكتائبي غير المعلن مكان التنسيق الإسرائيلي الكتائبي المعروف.

وفي خريف العام ١٩٨٣ أعطى القائد الأسد توجيهاته بمساندة القوات الوطنية اللبنانية في هجومها على سوق الغرب واعتبار هذه العملية بمثابة معركة للأمة العربية. وساندت مدفعيتنا الهجوم العظيم بضربات نارية لا ترحم، حتى أن الصحف الاميركية قدرت أن ما تصرفه سوريا من الذخائر يومياً في المعركة الدائرة حول بيروت يعادل ١٥ مليون دولار أميركي.

وهكذا سقطت سوق الغرب بأيدي القوى الوطنية اللبنانية، وأصبحت بيروت بحكم المنتهية، ولكن حكمة الأسد اقتضت أن تدخل القوات الوطنية اللبنانية العاصمة بدون قتال، وهكذا كان وانسحبت القوات المتعددة الجنسيات من لبنان بعد أن وجهت إليها المقاومة اللبنانية ضربات موجعة وخاصة لمقر قيادة البحرية الاميركية حيث سقط ٢٤٢ ضابطاً وجندياً أميركياً عندما اجتاحت المقر شاحنة محملة بأربعة أطنان من المواد شديدة الانفجار. وقد اعترف هنري كيسنجر بفشل الحملة الدولية على لبنان قائلاً: «لقد انتصر السوريون وهذه من حقائق الحياة».

بعد أن هدأت الاشتباكات في لبنان توجه الرئيس الأسد إلى موسكو، وكان يرافقه الرفيق عبد الحليم خدام وكاتب هذه السطور، وضغط القائد الأسد على الأصدقاء السوفيات من أجل استعواض الأسلحة التي دمرت في حرب لبنان وخاصة الطائرات والدبابات وتزويد الدفاع الجوي بصواريخ بعيدة المدى لا تتأثر بالتشويش.. وحرب المعاكسة الالكترونية. وعندما لاحظ الرفيق اندروبوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي أن أجوبة قادته العسكريين مطاطة، التفت إليهم وصرخ في وجههم قائلاً: «أصدقاؤنا قادمون من أرض المعركة وأنتم تطلقون الوعود غير القابلة للتنفيذ.. إسمعوني جيداً: لن أسمح لأحد بأن يهزم حافظ الأسد.. أيها الرفيق الرئيس، بعد شهر سيتم تعويضكم بالدبابات والمدفعية المدمرة وبعد شهرين سيتم تعويضكم بالطائرات ووسائط الدفاع الجوي، وعندما تكونون جاهزين من حيث بناء المرابض وأماكن الإقامة سوف نرسل لكم فوجي دفاع جوي بعيد المدى بأطقم روسية. كل هذه الاعتدة تكون من الاحتياط الاستراتيجي للجيش السوفياتي. وعاد الأسد الى دمشق وهو مرتاح الضمير لأن لا شيء يهمه أكثر من تحقيق التوازن الاستراتيجي مع العدو الصهيوني. ومن هذا المنطلق قام بتوقيع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفياتي بتاريخ ١٠/١٠/١٩٨٠.

(من مقالة للعماد مصطفى طلاس،
«السفير»، ١٨/١١/١٩٩٥)

# اسمحوا لي بالانحياز... إنّه قَدر تراجيدي لا خيار



بعد انتشار الجيش السوري في جسر الشغور

«أين مهدي؟
سيأتي ليَجْبلَ طيناً بدَمْ
وسيأخذُ عظماً ويكسرُهُ فوقَ ركبتِهِ
ليُرينا البياضَ الأهمّ»
ـ حسن عبد اللــه

يثير الصراع العنيف الدائر في سوريا، منذ ربيع ٢٠١١، أزمة أخلاقية لدى المثقفين الجادين. فالعنف الوحشي من كلا طرفي الصراع لا يترك للمثقف سوى فرصة النأي بالذات عن السياسة، للتفجّع على الدم. وسيبدو هذا الموقف الانسحابي أفضل الحلول الأخلاقية، إنما تكمن مشكلته الجوهرية في كون صدقيته تقوم على نبذ أيّ روابط بين ـ ذاتية، بينما هو، وحالما يجري التعبير العلني عنه، يمثّل اقتراحاً يتجاوز الذات؛ أيّ إنّه ينخرط تواً في السياسة، حيث الانسحاب تورّط صريح في موقف سياسي.

في السياسة، هناك أزمة أخرى. فقضية نظام الرئيس بشار الأسد واضحة من حيث إنّها قضية الدفاع عن سوريا موحدة علمانية معادية لإسرائيل، في مواجهة قوى إقليمية ودولية تسعى إلى تفكيك البلد باستخدام عناصر طائفية ورجعية وإرهابية، لكن قضية النظام مشوّشة من حيث إنّه، وليس سواه، من فتح الثغرة لمتلازمة النيوليبرالية والفساد والاستبداد، تلك التي فككت المجتمع السوري، وفجرت الاحتجاجات الشعبية أصلاً. لذلك، يبدو الصراع، من هذه الوجهة، بلا معنى. فالحرب المشتعلة اليوم ضد سوريا هي تصعيد لسياسات تبناها النظام نفسه، كاللبرلة الاقتصادية، والإفساح في المجال، وبقرار سياسي، لتعظيم مكاسب الفئات الكمبرادورية من وكلاء المصالح الأجنبية (وخصوصاً التركية) على حساب المنتجين المحليين، وتجميع عناصر النفوذ السياسي والاقتصادي في شبكة واحدة، والتركيز على القطاعين العقاري والمالي، وتالياً، تهميش الريف وإفقار جماهير الكادحين.

ولم يتوقف النظام السوري لحظة لمراجعة حقيقة أنّ القوى الإقليمية التي تخوض اليوم الحرب الضروس ضده، هي نفسها القوى التي عمل على تطوير العلاقات الخاصة معها، وعلى رأسها تركيا ـ الطامعة في الهيمنة على سوريا. وقد واتتها

الفرصة مرتين، مرة بحرارة الحب ومرة بحرارة الحرب. وبالنسبة إلى قطر، سيكون مدهشاً ألا تكون دمشق مطلّة، خلال شهر العسل الطويل مع الدوحة، على صلاتها الإسرائيلية العميقة. يمكننا القول، بكثير من الثقة، إنّ دمشق هي التي اختارت المآل الكارثي الحالي بنفسها، مراكمةً الأوهام حول إمكان جمع التناقضات وإخضاعها.

بالمقابل، فإنّ قضية المعارضة السورية واضحة وبسيطة للغاية من حيث إنّها تريد إطاحة نظام مستبد وعنفي في سياق الموجة «الديموقراطية» في العالم العربي. لكن، كل ما عدا ذلك يتسم بالغموض الشديد. بطبيعة الحال، هناك نصوص معارضة تتحدث عن «دولة مدنية وديموقراطية»، بل إنّ بعضها يلامس المشكلات الاقتصادية الاجتماعية من منظور شعبي، لكن قوى المعارضة المحاربة الرئيسية، وبسبب عجزها الداخلي وافتقارها إلى رؤية وطنية اجتماعية مضادّة، لا يعود أمامها سوى التحشيد الطائفي، وسوى السلاح والإرهاب. وهنا، تتحوّل، موضوعياً، إلى أداة للقوى الإقليمية والدولية الداعمة، وتغدو، شاءت أم أبت، متحالفة أو أقله، متسامحة مع المتحالفين منها مع إسرائيل. ببساطة، لا يستطيع المرء ألا يرى أنّ المعارضة السورية، في ثقلها الرئيسي، قد تحوّلت إلى قوة معادية لسوريا لا للنظام السوري. وهو ما يمنح الأخير، موضوعياً، موقع - وشرف - الدفاع عن الوطنية السورية.

ستؤدي هذه المعادلة التي نشأت، برغم أطرافها، إلى تعقيد استثنائي في القضية السورية، بحيث لا يمكن استنساخ النموذج المصري أو اليمني فيها. الجيش السوري يقاتل دفاعاً عن البلد، لا عن نظام فقد شعبيته. أما تنحّي الرئيس الأسد، فلن يكون، هنا، مأثرة «ديموقراطية» منه ولا مدخلاً للتسوية الداخلية، بل سيكون، ببساطة، خيانة صريحة للجمهورية العربية السورية، ولن يقود إلى سلام، بل إلى حرب أهلية مشبعة بالأطراف الثالثة من الإرهاب الأعمى. كأنّها عقدة من التراجيديا الإغريقية؛ فأقدار الصراع لا تسمح مطلقاً للأسد بأن يكون رئيساً سابقاً يحظى بـ«ممر آمن» أو بـ«محاكمة عادلة»، بل سيكون رئيساً خائناً. التنحي، في النموذج السوري الراهن، أصبح يساوي الخيانة وتوقيع قرار انفراط البلد. وبهذه المفارقة القَدريّة، يتضح للرائي أنّه لا تسوية في سوريا إلا بالرئيس الأسد، لكن بوجوده، لن يُكتب النجاح، ولو جزئياً، لاستراتيجية القوى الإقليمية والدولية المعادية، وستخسر المعارضة السورية، المعركة، نهائياً، وتُطوى صفحتها في ملف الجاسوسية. لذلك، لا توجد أسس للتسوية في سوريا، والصراع سيستمرّ بلا حل في المدى المنظور.

يدرك الروس هذا التعقيد بدقة وعمق، ولذلك فإنّهم، في كلّ مساعيهم التسووية للصراع في سوريا، يرفضون مناقشة تنحّي الأسد، لكنّهم يصرون، بالمقابل، على المثابرة على استكشاف فرص التسوية. وهو موقف مسؤول، لكن لا أظنه واهماً، وإنما هو يمثل الشكل الدبلوماسي الملائم لإدارة المعركة على المستوى الدولي.

هنا، نكون قد وصلنا إلى التعقيد الكبير؛ فالصراع في سوريا ليس فحسب صراعاً متقاطعاً مع خطوط الصراع الدولي، وإنما هو محور هذا الصراع المتصاعد الآن. سوريا ليست مجرد حليف لموسكو، بل هي قضية أمن قومي لروسيا، وأكثر من ذلك هي قضية المكانة والدور اللذين يخطط الروس لاحتلالهما، بوصفهما ضرورة حياة لوحدة روسيا ونهضتها، في نظام دولي جديد يتشكّل. وفي مضامين تشكّله واتجاهاته، ستتبدى ملامح القرن الحادي والعشرين.

التصريحات الصادرة عن وزارات الخارجية تدور عادة وبطبيعة المهنة، حول السياسة اليومية، لكن وزارة الخارجية الروسية، فاجأتنا، في سياق انعقاد قمة بوتين - أوباما، في لوس كابوس بالمكسيك الأسبوع الماضي، بتصريح هو أقرب إلى رؤية محلل استراتيجي: مضمون التسوية في سوريا سيحدّد مضمون النظام الدولي الجديد. نحن، هنا، بإزاء حادثة استثنائية في الخطاب السياسي. فبالنسبة إلى الروس لم تعد هناك مسافة بين اليومي والاستراتيجي. اليومي أصبح استراتيجياً بامتياز، ونقطة التقاطع الرئيسية بينهما إنما تقع في سوريا.

لا يساورنّ أحد الوهم بأنّ موسكو سوف تتخلى عن الرئيس الأسد ونظامه، ولن يكون هناك قرار أممي ضده لا تحت الفصل السابع ولا تحت سواه، ولن يكون هناك عدوان أطلسي ضد سوريا، ليس لأنه سيجرّ إلى حرب عالمية، وإنما لأنّه، قبل ذلك بكثير، سينسف تفاهمات دولية في مجالات شتى، أهمها الاقتصادية والمالية، لا تستطيع الولايات المتحدة وأوروبا، المنهكتان حدّ الإعياء، احتمال نتائجها. وقد تظهّر ميزان القوى العالمي الجديد هذا في تفاهم بوتين - أوباما حول «الاتفاق على الاختلاف»، أي على الاعتراف المتبادل بالمصالح والسياسات وحدود الصدام.

كيف سيتبدى ذلك في لقاء مجموعة الاتصال الدولية حول سوريا في الثلاثين من حزيران الحالي؟ هل هناك فرصة غير «الاتفاق على الاختلاف» مرة أخرى؟

مع اقتراب موعد ذلك اللقاء، عمد التحالف الغربي الخليجي التركي إلى التصعيد: أولاً، بتكثيف تحركات الدعم العسكري والمالي والأمني للمعارضة السورية المسلحة. فوفقاً لتقارير صحفية غربية، تزايدت وتائر التسليح الفعال لما يسمى «الجيش الحر»، وقررت السعودية صرف رواتب عناصره بالدولار، وأقامت تركيا مكتباً عسكرياً له في إسطنبول، وتكثفت لقاءات قياداته بممثلي الاستخبارات الأميركية، وثانياً، بالعودة إلى ممارسة الضغوط الخارجية والداخلية على عمان لتوريطها في التدخل في الشأن السوري. فبعد ساعات من نداءات أميركية للضباط السوريين بالانشقاق، هبطت (الخميس ٢١ حزيران ٢٠١٢) طائرة ميغ ٢١ سورية في قاعدة جوية أردنية، واضطرت الحكومة الاردنية إلى منح قائدها حق اللجوء السياسي، بينما تتجه إلى إعادة الطائرة المخطوفة إلى السوريين رغم «نصائح»



تشييع شهداء الجيش السوري

واشنطن والرياض.

يأمل الاميركيون أن تكون الميغ ٢١ الهاربة الأولى من بين موجة فرار وانشقاقات في سلاح الجوّ السوري. وقد حدث، السبت (٢٣ حزيران الحالي) أن تسلل ثلاثة طيارين سوريين سيراً على الأقدام إلى الأردن عبر الحدود. ولعل واشنطن، بترتيب هروب الطيّار المرتبط مسبقاً بالجهات الاستخبارية الاميركية، أرادت أن تعطي الإشارة إلى اعتماد جهة فرار وتجمّع في القاعدة الجوية الأردنية في محافظة المفرق المحاذية لسوريا والمفتوحة نحوها، والتي يسعى الإخوان المسلمون، منذ صيف ٢٠١١، إلى تحويلها إلى حديقة خلفية للمعارضة السورية المسلحة. ولا يمكن للمرء أن يتجاهل العلاقة بين هذا التطوّر وإقدام «الإخوان» على تناسي الشأن المحلي في نشاطهم المركزي يوم الجمعة ٢٢ حزيران ٢٠١٢، وتكريسه لعقد مهرجان استفزازي أمام السفارة السورية بعمان.

ومحور التصعيد الثالث، جاء من تركيا، متزامناً مع جمعة استنصار «الشعوب» ضد الرئيس الأسد، بمحاولة استباحة المجال الجوي السوري. وهي محاولة باءت بالفشل تواً حين ردت دمشق بإسقاط المقاتلة التركية المعادية، تاركةً أنقرة تتلعثم وتستعين بالسوريين للبحث عن الطيارين التركيين المفقودين، بينما يتواقح قادتها بالوعيد الفارغ. وسوريا تردّ، من جهتها، بتصعيد نوعي، أمنياً وعسكرياً وسياسياً:

التصعيد الامني الراهن واسع وفعّال، ويعوّض أشهراً من التباطؤ في معركة الحسم مع أوكار الإرهاب، لكن لا يزال ينقصه الحزم والدقة وإتقان العمليات الجراحية في تطهير المناطق المبتلاة بالإرهابيين. ولا يزال ينقصه، خصوصاً، الرد خارج الأسوار، ليس في تركيا عبر حزب العمال الكردستاني فقط، وإنما في قلب السعودية والخليج؛ فلا مناص من تأديب شيوخ النفط الوهابيين في عقر ديارهم.

ويقع إسقاط الدفاعات الجوية السورية لطائرة الـ«اف ٤» التركية في مكان وسط بين الرد العسكري والرسالة السياسية. سوريا تستطيع تقنياً، ولديها القرار بالرد على أدنى سلوك عسكري عدواني من قبل تركيا.

التصعيد السياسي ـ وهو الاهمّ ـ يتمثل في تشكيل الحكومة السورية الجديدة. فعلى الضد من اتجاه الربيع العربي الخليجي الأميركي لاستكمال اللبرلة الاقتصادية ونزع الوطنية وفرض الأسلمة الوهابية في البلدان العربية، أحلت دمشق، شيوعياً متماسكاً منادياً بالاشتراكية هو قدري جميل، محل النيوليبراليين، في قيادة الاقتصاد الوطني، واعترفت بأطروحة الحزب السوري القومي الاجتماعي لإعادة تأسيس وعي المجتمع السوري بنفسه كمجتمع قومي مشرقي، من خلال تولية رئيس الحزب، علي حيدر، شؤون المصالحة الوطنية. سوريا الدولة، سوريا الممانعة والمقاومة، عانت وتعاني ثغرتين، أولاهما غياب النهج الاقتصادي الوطني الاجتماعي، وثانيتهما غياب الأيديولوجيا الوطنية اللاحمة للأطراف السورية. فلا ممانعة ولا استقلال مع سيطرة النيوليبرالية والكمبرادور، ولا لحمة وطنية مع سيطرة أيديولوجيا تتخطى الحدود القُطرية في محيط عربي يتصلب على خصوصياته. وإذا كانت سوريا لا تستطيع اعتماد وطنية ضيقة بسبب مركزيتها الإقليمية، فإنّ الأطروحة السورية القومية تبدو حلاً وسطاً مطابقاً للاحتياجات المحلية في مداها الإقليمي المشرقي معاً.

قدري جميل، المتخصص الضليع في شؤون الأزمة المتفاقمة للرأسمالية العالمية، ليست لديه أوهام حول الاستثمارات الخارجية وحرية السوق.. إلخ، ويدرك بعمق النتائج الكارثية لحرية التجارة على المنتجين والعمال الحليين، والآثار المخربة للتركز الرأسمالي في قطاعي العقار والمال، وخصوصاً في تهميش الريف. وهو يقف، بطبيعة الحال، في صف القطاع العام والتعاونيات والفئات الشعبية والمتوسطة، وفي صف الزراعة والصناعة والتنمية الوطنية المستقلة.

وتوزير قائد شيوعي بهذه الصفات، وفي موقع قيادي بالنسبة إلى الشؤون الاقتصادية يعني أنّ القيادة السورية قد حسمت أمرها أخيراً وقررت التراجع عن النهج النيوليبرالي الذي استمر حوالى العقد في سوريا، وأدى إلى تشقق المجتمع السوري.

ليست لدي أوهام بالطبع، وأعرف أنّه أمام الرفيق قدري جميل الآن صعوبات شتى، أهمها أنّه سيقوم بمهماته في ظل حرب إرهابية تدميرية تشنها قوى الاستعمار والرجعية على سوريا، وثانيتها أنّ حجم الخراب اللاحق بالاقتصاد السوري كبير، وثالثتها أنّ الإصلاحات التقدمية المطلوب إجراؤها اليوم سوف تصطدم بشبكة من رجال الأعمال المتنفذين والفاسدين، وخصوصاً أولئك المحسوبين على النظام السوري نفسه.

لكن، رغم كل ذلك، فإن وضع الشأن الاقتصادي السوري تحت قيادة شيوعي عفي من الفيروس الليبرالي له دلالة سياسية لا تخطئها العين؛ إنّ الرئيس الأسد يسير في الاتجاه الصحيح، ويعرب عن إدراك أعمق وأعمق بأنّ كسب الحرب ضد التدخل الإمبريالي الرجعي في الخارج، يتوقف على شن الحرب الداخلية ضد الكمبرادور والفساد الكبير، ومن أجل اقتلاع النيوليبرالية، العدوّ الداخلي الأخطر على سوريا.

وليست لدي أوهام أيضاً بشأن مصاعب الانتقال الأيديولوجي في سوريا نحو اعتماد اللحمة السورية والمشرقية، لكن توزير القائد القومي الاجتماعي، علي حيدر، ليس توزيراً لقائد سياسي يتمتع بالصدقية فحسب، وإنما أيضاً هو اعتراف بالحاجة إلى المصالحة الوطنية، وبالمنهجية التي اقترحها القوميون الاجتماعيون لإجراء المصالحات بين الفئات السورية المنزلقة إلى الصدامات والثارات، بالحوار الميداني وإجراء التفاهمات والتسامح في ظل الولاء لسوريا، الوطن والهوية، وفي ظل العلمانية.

عناصر المشهد السوري اليوم هي كالتالي: ستاتيكو ناجم عن توازن القوى الدولي يحول دون الغزو الخارجي، لكنّه يحول أيضاً دون الحسم السريع والنهائي للتمرد الرجعي الإرهابي. وداخل هذا الستاتيكو، سوف تتواصل حرب الواقع، أمنياً وسياسياً وإعلامياً.

لن ينتهي التصعيد بعد جنيف بالطبع. فما هو قيد التفاهم الدولي ليس التسوية المستحيلة، بل تحديد أطر التصعيد المكنة وضمان عدم تجاوزها. سوف يستمر الروس في تقديم كل أشكال الدعم للنظام السوري، وسوف يستمر الحلف المعادي في تعضيد المعارضة وتسهيل تسلّل الإرهاب إلى سوريا. المعركة مستمرة ولن يحسمها غير الدم، الكثير من الدم المقدَّر له أن يسيل كما في تراجيديا إغريقية.

لستُ بلا قلب، وضميري يقظ تماماً، وأنا أدرك جيداً عمق المعضلة الأخلاقية التي تبهظ روح المثقف الجادّ المستقل، إزاء العنف المتبادل في سوريا، لكنني مضطر، هنا، إلى الانحياز إلى جانب سوريا الدولة، ليس تحت ضغط التخندق السياسي اليومي، بل لأنّ ذلك الانحياز يمثّل، اليوم، المعنى الوحيد المكن للمثقفية المسؤولة إزاء التاريخ وإزاء القيم وإزاء الدم.

لن أقف على الحياد بين عملية تاريخية صاعدة لبناء عالم متعدد القطبية باحتمالاته الخصبة لإنقاذ البشرية من البربرية الغربية واستعادة التوازن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي على المستوى الكوني، وبين محاولات القوى الإمبريالية والرجعية المتوحشة والظلامية لاستمرار تحكمها البشع في العالم والشعوب والكادحين والمثقفين والمبدعين.

لن أقف على الحياد بين قيم الحضارة السورية التي قد يضغطها الاستبداد حيناً من الدهر ويمضي، وبين قيم الصحراء المولّدة للاستبداد الشامل والموت واللاحضارة على طول الخط.

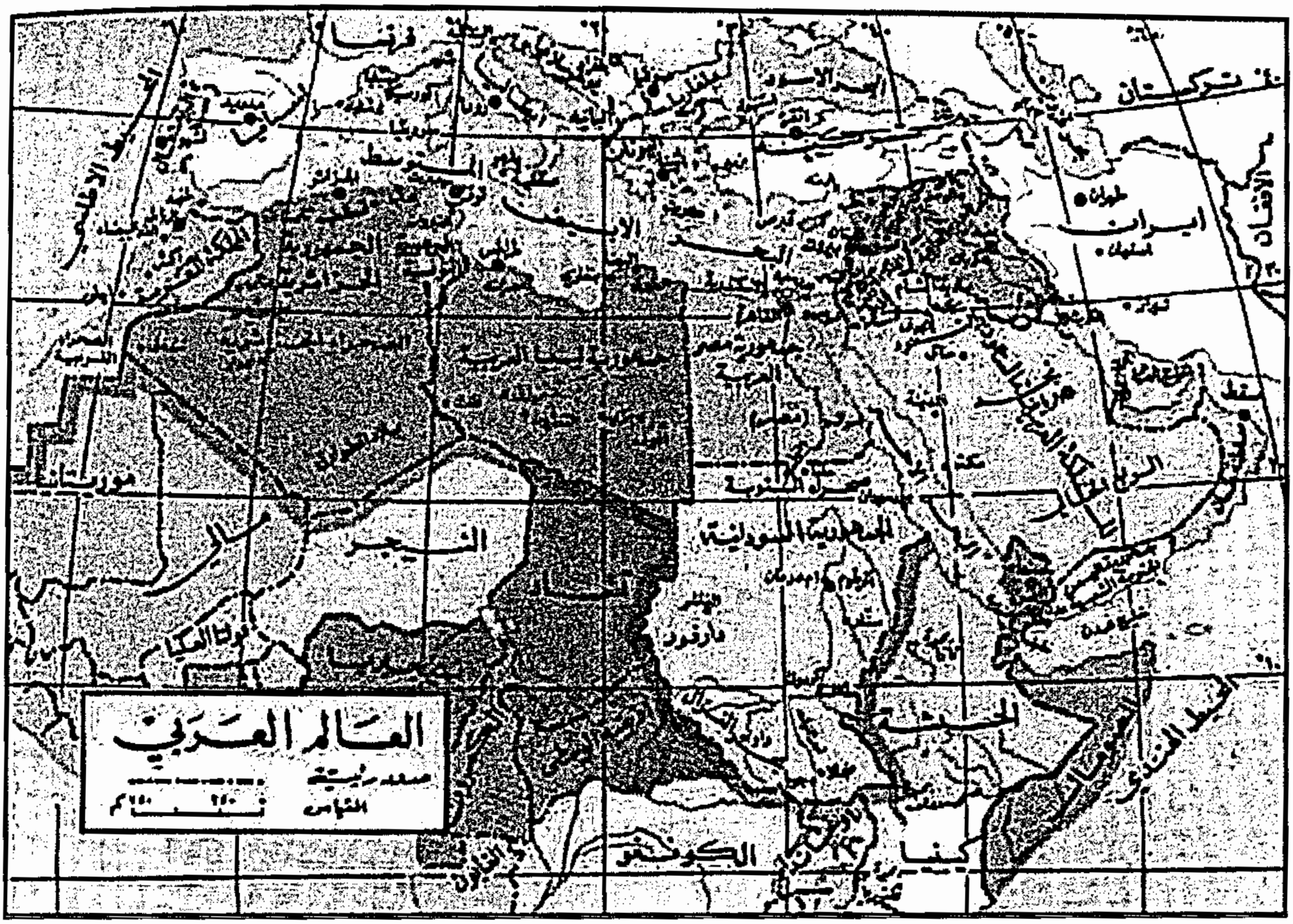
لن أقف على الحياد بين بشار الأسد وقدري جميل وعلي حيدر، وحمد بن جاسم وأردوغان والعرعور وبسمة قضماني...

لن أقف على الحياد بين سوريا... وإسرائيل.

لن أقف على الحياد بين دم الجيش العربي السوري ودم الإرهابيين والمرتزقة، وإنْ تكن دماء الأبرياء تحرق قلبي، لكن، لأنها تحرق قلبي، أريد حسم المعركة في أقرب وقت لصالح سوريا الدولة، لئلا تظل الدماء تلطّخ خرائب سوريا مفككة بائسة، جيلاً كاملاً... وربما أكثر.

(ناهض حتر، «الأخبار» اللبنانية، ٢٠١٢/٧/٣)

# من تاريخ الانقلابات العسكرية العربية




الانقلابات العسكرية تجتاح خريطة الوطن العربي وتتوقف في السبعينيات

١ ـ انقلاب ثم ثورة يوليو هو نسيج وحده، لكونه حمل مشروعاً قومياً انتشر نداؤه في طول الوطن العربي وعرضه بانتصاراته وإخفاقاته. نلحظ هنا عاملين متواكبين: الأول هو ذوبان العدد الأكبر من الضباط الأحرار في حياة مدنية أوسع، والثاني هو نتوء دور المؤسسة العسكرية الحامية للنظام واستقلاليتها الذاتية عن النظام السياسي الحاكم، بل تمددها في السنوات السابقة على هزيمة ١٩٦٧ إلى مناح عدة من أنشطة المجتمع والدولة المدنية.

٢ ـ جيش التحرير الوطني الجزائري هو أيضاً نسيج وحده، لجهة أنه الوحيد الذي خاض حرب تحرير ضد احتلال أجنبي، ثم وصل إلى السلطة غداة الاستقلال، وأوصل معه زمراً من المناضلين الذين يجوز احتسابهم مدنيين بعد أن استكمل هذا الجيش وضعه الاحترافي عام ١٩٥٨.

٣ ـ خلال هذين المثلين أنماط عدة من الاندخال العسكري في الشأن السياسي يمكن تبويبها كما يلي:

أ ـ انقلابات ما قبل يوليو: بكر صدقي في العراق، ثم حسني الزعيم وسامي الحناوي وأديب الشيشكلي (١٩٤٩) في سوريا.

ب ـ انقلابات ما بعد يوليو: الانقلاب على الشيشكلي في سوريا ١٩٥٤ وانقلاب ١٤ تموز/يوليو في العراق وانقلاب إبراهيم عبود في السودان ١٩٥٨ وانقلاب ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن وانقلاب الانفصال السوري ١٩٦١ وانقلاب النحلاوي الثاني ١٩٦٢ وانقلاب ٨ شباط/فبراير و١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ في العراق وانقلاب بومدين ١٩٦٥ في الجزائر وانقلاب ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ في سوريا وانقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ في سوريا وانقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ في العراق وانقلاب تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ في اليمن وانقلاب «التصحيح» في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ في سوريا وانقلاب القذافي في ليبيا ١٩٦٩ وانقلاب النميري في السودان ١٩٦٩.

ج ـ انقلابات جاءت في سياق دور أجنبي واضح:
حسني الزعيم/الأمريكان ـ سامي الحناوي/الإنكليز ـ الانفصال/الأمريكان والقوى المحافظة العربية (على الأقل وراء شريحة مساهمة مهمة).

د ـ انقلابات هناك تساؤلات عن تقاطعات لها مع قوى دولية:

ـ مثلاً تساؤلات عن اتصالات جرت بين الأمريكان وضباط يوليو ربيع ١٩٥٢ بعد تثبتهم من وجود تنظيم لهم لا بأس بقوته (طبعاً هذا لا يعني بحال من الأحوال أي شبهات قد يذهب إليها أي ذهن).

ـ هناك الكثير من الدلائل على أن انقلاب الشيشكلي كان بالتنسيق مع الأمريكيين.

ـ كان هناك رضى بريطاني عن الانقلاب على الشيشكلي عام ١٩٥٤.

ـ هناك تساؤلات عن رضى أمريكي عن انقلاب ٨ شباط/فبراير و١٧ تموز/يوليو في العراق وبمفهوم أن الرضى منشأه الاستفادة لا ارتباط العمالة. ففي الأول أصبح قاسم خطراً بعد قانون ٨٠ للنفط وبعد تلويحه بضم الكويت والوثائق الأمريكية تؤكد دوراً للمخابرات المركزية في الترتيب لتصفيته. وفي الثاني فإن التغيير في بغداد عنى خصومة حادة مع كل من سوريا ـ البعث الجديد ومع مصر ـ عبد الناصر في وقت كان الهم الكبير هو بناء جبهة شرقية تخوض حرب تحرير مقبلة مع إسرائيل.

ـ حتى في الجزائر، من الواضح أنه كان هناك ارتياح أمريكي لإسقاط بن بله ليس حباً في بومدين بالضرورة بل كرهاً لارتباطه الوثيق بعبد الناصر وبزوغه نجماً ساطعاً من نجوم العالم الثالث، وبالأخص في أفريقيا مما كان له أن يتوطد لو تمت استضافته لباندونغ الثاني.

هـ ـ هناك انقلابات فشلت، ولكن كان لها أثر مهم في الواقع السياسي لبلدانها:

ـ انقلاب القوميين السوريين في لبنان ١٩٦١/١٩٦٢ وما جرى من قمع عنيف لهم ومن تغول لدول المكتب الثاني. ويجدر التذكير بالتواطؤ الأمريكي فيه حسب أقوال رئيس الحزب عبد الله سعادة في كتابه وثائق قومية.

ـ انقلاب ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣ في سوريا وما جرى من اقتتال دموي بين البعثيين والناصريين تحول إلى احتراب سياسي خمد أواره بعض الشيء مع «تصحيح» عام ١٩٧٠ لكنه ما زال تحت الرماد بشكل أو بآخر. وكان أهم ضحاياه ميثاق ١٧ نيسان للوحدة الثلاثية وأبرز نتائجه سياسة المزاودة السورية على عبد الناصر، والتي كانت من أهم مقدمات الحرب غير الضرورية عام ١٩٦٧.

ـ انقلاب الشواف عام ١٩٥٩ في العراق والذي كان ذروة في الارتجال المأساوي، وسعر صراعاً بين التيار الشيوعي والتيار العراقوي من جهة، وبين التيار القومي من جهة أخرى تجلى في مذابح الموصل ـ كركوك وفي إبعاد العراق عن الجمهورية العربية المتحدة ثم عن مصر بعد الانفصال لم يتوقف إلا تمسيا في سنوات الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن عارف.

ـ انقلاب الشيوعيين في السودان عام ١٩٧١ والذي هو أيضاً كان له فضل إعادة إحياء التناقض القومي ـ الشيوعي في وقت كانت فيه الأمة العربية أحوج ما تكون فيه إلى علاقات صداقة صحيحة مع الاتحاد السوفياتي بعد هزيمة ١٩٦٧.

ـ انقلابا أوفقير ١٩٧١/١٩٧٢ في المغرب وهو يشكل ما يقع في خانة التناقض الفرنسي ـ الأمريكي وكان له دور في تعميق نزعة التطلع إلى مزيد من الاستبداد طلباً لإجهاض أي محاولات لاحقة ضده في الجيش وفي الشعب.

ـ انقلابا عارف وعبد الرزاق ١٩٦٥/١٩٦٦ واللذان أنهكا الوضع القومي في العراق وأوصلاه إلى درجة أن الحكم كان على قارعة الطريق لمن يريد التقاطه، وهكذا كان.

ـ محاولة انقلاب رفعت الأسد عام ١٩٨٤.

ـ انقلاب طاهر الزبيري في الجزائر عام ١٩٦٧ بما سببه من جفاء متزايد بين عبد الناصر وبومدين لاتهام الأخير للأول برعايته.

و ـ هناك قراءة شيقة للحالة العراقية بعد انقلاب ١٩٦٨ إذ رغم بدايته العسكرية في تموز/يوليو تقلص دور الجيش شيئاً فشيئاً ليصبح ـ رغم تشنجات حادة عامي ١٩٧٠ و١٩٧٣ ـ أداة طيعة في يد حزب مدني حاكم استطاع أن ينزع أنيابها ويخضعها للسلطة السياسية بإتقان مهول شمل خوضه به حرباً إقليمية لسنوات ثمان ثم حرباً كونية استمرت عسكرياً شهراً ونصف مع ضربات لاحقة متفرقة، واستمرت استراتيجياً لتاريخ اللحظة. وتسببت بعد الطور العسكري الأساسي بتمرد داخلي واسع النطاق لاقى حتفه على يد هذا الجيش رغم فداحة الوضع العام حينها. بيت القصيد أن الحزب الحاكم هو سيد الجيش وليس العكس.

## هل من قواسم مشتركة لقوس قزح هذا؟

ـ تضخم دور المؤسسة الأمنية التي تولد من رحم المؤسسة العسكرية ربما هو الظاهرة الأبرز: المخابرات العامة في مصر ـ صلاح نصر.. الأمن العسكري في الجزائر ثم أنواع الأجهزة الأمنية في سوريا والعراق وليبيا واليمن.

ـ لعب أدوار قمعية شديدة الوطأة في الداخل: وصل ذلك إلى حد أن تكون طرفاً في حروب أهلية في بعض البلدان العربية.

ـ تجييرها أداة في صراعات الأنظمة الحاكمة لدرجة الحروب المسلحة بينها أو على الأقل حشود التهديد بالحرب: الحرب بين اليمنين ١٩٧٢ و١٩٧٩.. الغارات الجوية المصرية على ليبيا ١٩٧٧.. حرب الرمال بين المغرب والجزائر ١٩٦٣ ثم الحرب بالواسطة عبر البوليساريو منذ عام ١٩٧٦ الاشتباكات بين

السعودية واليمن الجنوبي ١٩٦٩.. الغزو العراقي للكويت ١٩٩٠... الدخول السوري للبنان ١٩٧٦.. الإسناد المصري العسكري للجزائر في حربها مع المغرب ١٩٦٣... الاشتباكات بين البحرين وقطر ١٩٨٦... الحشود السورية والأردنية ١٩٨٠... الحشود المصرية والسودانية عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥.

- استعمالها في نماذج أربعة متشابهة للجم تهديدات إثنية داخلية: العراق/الأكراد متقطع لثمانين عاماً... السودان/الزنوج متقطع لسبعة وأربعين عاماً... الجزائر/القبائل ١٩٦٣... موريتانيا/الزنوج ١٩٨١.

- تمدد دور المؤسسة العسكرية وبالتحديد بعد عام ١٩٧٠ ثم بالأخص بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر لتضخ شرائح واسعة منها برجوازية طفيلية بأدق تعبير ناسجة وشائج تحالف مع البرجوازية المدنية البيروقراطية منها أو التقليدية القديمة وانزياح شلال هادر من الفساد في أوساطها أوصلها بالتالي إلى فقدان الفعالية والتحول إلى طبقة أوليغاركية متسلطة بعدت عن المناقبية والحرفية مسافات ضوئية وأضحت أداة نهب واستبداد معاً.

وتعبيرات ذلك تتفاوت من قطر إلى آخر بحسب طبائعه الخاصة لكن السمة العامة هو ما سبق ذكره. وقد ساهم بفعالية في إذكاء هذا الجو الموبوء عصر البترودولار بما حمله في طياته من عنصر إفساد منظم للنخب العربية ومنها موضوعة بحثنا أي العسكرية.

- ارتسام صورة المؤسسة العسكرية وكأنها قطب الرحى المناظر للتيار الإسلامي المتنامي في بلدانها وكأن الخيار قد حسم ليكون بين العمامات والبزات مما يغلق الأفق السياسي في هذه المجتمعات أمام قواها الحية وجعلها أسيرة هذه الثنائية الاستقطابية.

- ابتعادها كلها بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر وبالأخص بعد حرب ١٩٨٢ في لبنان عن أي دور فاعل أو مساند في الصراع العربي - الإسرائيلي عكس ما كان الحال قبل أكتوبر، ولذلك طبعاً مسببات عديدة تخرج في كثير منها عن رغبة المؤسسة العسكرية من عدمها.

- لعبها لأدوار سياسية مرئية وصامتة في آن خلف واجهة النظام الحاكم أياً كان شكله.. مصر واحتساب المؤسسة العسكرية أنها الصانع الوحيد للرئيس.. الجزائر وهي تعين وتزيل وتنتخب الرئيس ثم في كل الأحوال تحكم به.. المغرب وتنامي دور المؤسسة العسكرية - الأمنية منذ مرض الحسن وبالأخص بعد وفاته.. سوريا والدور الحالي للمؤسسة الأمنية - العسكرية فيها، وكذلك الحال في اليمن وليبيا.. السودان وحكمه العسكري متشاركاً مع الإسلاميين ثم متخلياً عن أهم شخوصهم لاحقاً... ثم لبنان ورئيسه قائد الجيش السابق محوطاً بكثافة من الأجهزة...

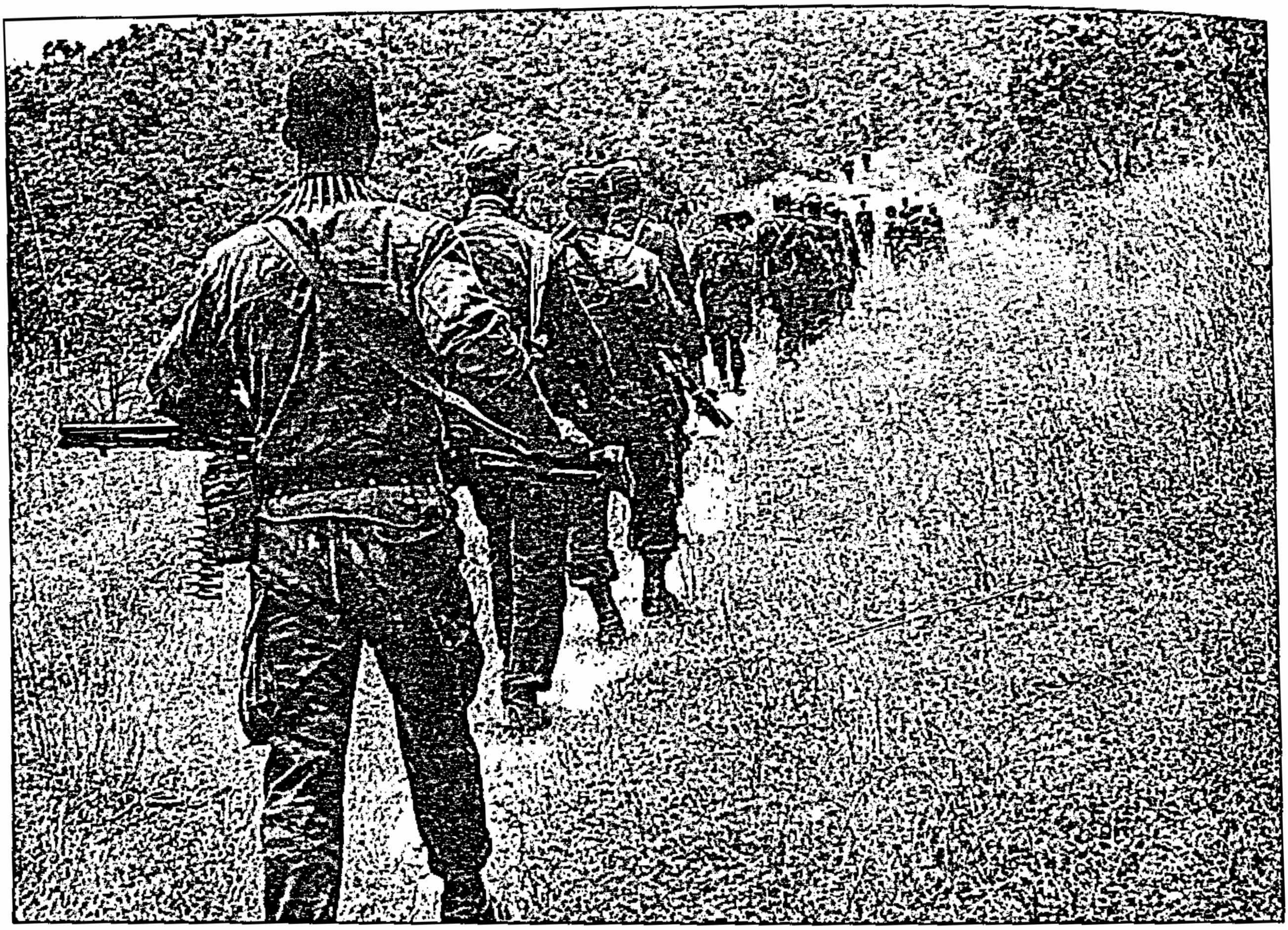
- أخيراً وليس آخراً تحول المؤسسة العسكرية وخصوصاً بعد عام ١٩٧٠ من حامية للأوطان - أو محاولة - إلى حامية للأنظمة في المقام الأول، ولعل ذلك ينطبق في الأساس على دول المشرق وبالذات منها ما دعي بالطوق.

ولعل من أهم الظواهر في مسألة العسكر هي توقف الانقلابات حتى مفعول آخر منذ نهاية عام ١٩٧٠ - باستثناء انقلاب البشير السوداني عام ١٩٨٩ وكان تعبيراً عن تحالف بين العسكر والإسلاميين - وما يعنيه ذلك من مناعة الأنظمة وبناها المؤسسية العسكرية على جرثومتها بفعل تراكب جيش مواز فوقها... تضخم وفداحة دور أجهزة الأمن العسكري.. ومركب مزيج من الامتيازات والإفساد.

لن أتحدث هنا عن الوضع الجزائري بالتحديد لضيق الوقت، ولعل ذلك يكون في ورقة لاحقة تخصص لهذا الموضوع الشائك، ولو أن تعليقاً في عجالة يلح هنا وهو إغفال الأستاذ مهري لدور ضباط فرنسا في جيش التحرير المحترف منذ عام ١٩٥٨ (جيش الحدود) ثم في جيش الاستقلال بعد عام ١٩٦٢ ولتاريخه، وكذلك للعامل الدولي في خلفية الحرب الأهلية التي أحد طرفيها هو ذلك الجيش (التناقض الأمريكي - الفرنسي).

(كمال خلف الطويل في تعقيب له في كتاب الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٧٧-٨٢)

# مسيرة الجيش الجزائري من الثورة إلى الدولة



الجيش الجزائري من الثورة إلى السلطة

مع عودة الجيش الجزائري إلى الحكم العلني وتوليه مباشرة رئاسة البلاد تتأكد مرة جديدة الحقيقة الثابتة ومفادها أن الجزائر كانت ولا تزال خاضعة لحكم المؤسسة العسكرية، وإن من حاول الوقوف في مواجهة «حكم الدبابة» أصبح جزءاً من الذكريات الأليمة لبلد المليون ونصف المليون شهيد.

ولا بد لمن يلقي نظرة ولو سريعة على تاريخ الجزائر منذ قبيل الاستقلال حتى اليوم من أن يفاجأ بمدى قدرة التاريخ على إعادة نفسه، حتى لكأن ما نراه اليوم ليس إلا نسخة طبق الأصل عما جرى سابقاً، وأن مجموعة صغيرة من الضباط كانت، ولا يزال بعضها وراء النمط الروتيني من الحكم الذي أوصل الأوضاع إلى حافة الكارثة.

وإذا كان المشرقيون في العالم العربي طالما تغنوا بثورة الجزائر ضد المستعمر الفرنسي وحاولوا الاستشهاد برجالاتها كلما دغدغت أحلامهم أفكار قلب الأنظمة أو طرد محتل، فإن المغاربة بشكل عام وأبناء الجزائر خصوصاً يدركون أن ثورتهم كادت تقتل في مهدها بسبب صراع التنافس على السلطة بين الثوريين أنفسهم، وأن الجيش كان في كل مرة يحسم الامر لصالحه أو لصالح المحسوبين عليه.

ولعل من المهم التذكير بأن الثورة الجزائرية إنما انطلقت على أيدي مجموعة مسلحة منتمية إلى تنظيم سري كان أفراده يفتقرون إلى حزب سياسي يستوعب تطلعاتهم ويؤطرها في برنامج سياسي واضح المعالم والأهداف، لا بل إن الثوار الصادقين إلى حد الموت لم يكونوا يتمتعون بأي رؤية محددة لمفهوم الدولة ومؤسساتها.

وبالرغم من المحاولات الصادقة قبيل الستينيات لتشكيل إدارة جماعية مؤلفة من ٩ أعضاء، فإن المحاولات اختفت وراء الولاة الذين كانوا يتمتعون بسلطات سياسية وعسكرية واسعة

في مناطقهم، ولم تكن هذه السلطات دائماً عاملاً إيجابياً، إذ أن جبهة التحرير وجيش التحرير عجزا عن توحيد أهدافهما مطلع الثورة، وهذا ما عزز قيام انشقاقات وتصفية حسابات عديدة.

وكانت الانشقاقات تصل إلى حد وأد الثورة في مهدها، إلا أن رمضان أبان نجح إلى حد ما في جمع مختلف الفصائل تحت جناح جبهة التحرير (تأسست العام ١٩٥٤) وتم عقد مؤتمر في العام ١٩٥٦ جرى خلاله إنشاء ميثتين عليتين على رأس جبهة التحرير، ولكن تم خصوصاً تحديد مبادئ النضال السياسي والعسكري، حيث أكد المؤتمرون على نقطتين هامتين، تقضي الأولى بإعطاء الأفضلية للسياسة على العسكر، والأولوية للنضال الداخلي على الخارجي. وكان المقصود بالمبدأ الثاني وضع حد للقائد أحمد بن بله (الذي أصبح في ما بعد رئيساً) ولرفاقه المنادين بضرورة النضال من الخارج.

لكن هذه الأهداف سرعان ما سقطت بفعل القمع الاستعماري حيث اضطر القادة السياسيون إلى مغادرة البلاد، وعقدوا في العام ١٩٥٧ مؤتمرهم الثاني في القاهرة، كما أن جهود إعطاء الأفضلية للسياسة منيت بنكسة كبيرة عبر اغتيال أبان من قبل رفاقه، وكالمعتاد في ظروف غامضة.

ويمكن القول إن اغتيال هذا المسؤول البراغماتي أرخ لبداية تنافس فعلي ومعلن بين جبهة التحرير وجيش التحرير، لكن سوف نشهد على مدى السنوات الطويلة اللاحقة أن كل عمليات التنافس كانت تحسم لصالح العسكر في بلد كاد يختفي كل تراثه الثقافي والحضاري تحت أقدام الأتراك ثم الفرنسيين.

ومباشرة بعد عملية الاغتيال سارع عقداء الجيش وبينهم لخضر بنطبل وعبد الحفيظ بوصوف إلى حل الحكومة المؤقتة، ونصبوا أنفسهم كقادة للثورة باسم الجيش. وعلى أيدي بعضهم تتلمذ العقيد هواري بومدين قبل وصوله إلى رأس السلطة على أكتاف المؤسسة العسكرية التي ساهم في نقلها من مجرد فرق مقاتلة على الحدود إلى نواة جيش الجزائر.

استمر ضباط الجيش في سعيهم الحثيث للسيطرة على كافة مقدرات البلاد، وذلك لعلمهم أن الاستعمار بدأ يشارف على نهايته، وبالرغم من أنهم تبنوا في المؤتمر الوطني الرابع الذي عقد في ليبيا في شهر أيار/مايو من العام ١٩٦٢ برنامجاً سياسياً متكاملاً أساسه الاشتراكية، إلا أنهم ما لبثوا بعد عودتهم إلى البلد المحرر أن تغلغلوا في مؤسسات الدولة، أو بالأحرى في ما تبقى من مخلفات الاستعمار.

ومما عزز دور الضباط وأفسح لهم في حرية الحركة، هو اختلاف السياسيين على طبيعة المؤسسة التي ستتولى بعد التحرير تطبيق البرامج السياسية والاقتصادية (الاشتراكية)، ففي مؤتمر طرابلس لم يوافقوا على المكتب السياسي الذي اقترحه بن بله ولا على أي مكتب آخر، فانتهت مساعي ليبيا إلى الفشل.

لم يكن فشل المؤتمر فشلاً لبن بله نفسه بقدر ما كان بداية لمرحلة جديدة في تاريخ البلاد، إذ أن بن بله نجح في استقطاب قادة كبار في المؤسسة العسكرية ليواجه سلطة الولاة الذين كانوا يدعمون بشدة الحكومة المؤقتة.

إن كبار الضباط أنفسهم هم الذين أوصلوا بن بله إلى رأس السلطة، فسارع الرئيس إلى تطبيق صلاحياته الواسعة ضد الولاة حيث جرد معظمهم من قسم كبير مما كانوا يتمتعون به، وفرض مكتبه السياسي لإدارة البلاد، وهو المكتب نفسه الذي استقال منه محمد بوضياف (الذي أصبح رئيساً للمجلس الأعلى ثم اغتيل في العام ١٩٩٢ ليؤسس بعده «حزب الثورة الاشتراكية»، وكان سبقه إلى الاستقالة الزعيم البربري حسين أيت أحمد.

لم يعر بن بله كبير الاهتمام بداية لموجة الاستقالات حتى وجد نفسه شبه وحيد في مواجهة الجميع، فلا خصومه استساغوا طريقته في إدارة البلاد، ولا أنصاره ارتاحوا إلى توسيع صلاحياته. ولعل ذلك ساهم في توسيع صلاحيات العقيد بومدين الذي أصبح النائب الأول للرئيس، بعد وزارة الدفاع.

إن الأخطاء التي حصلت في عهد بن بله وكان أبرزها مشروع دستور سري أدى في فترة وجيزة إلى استقالة رابح بيطاط من الأمانة العامة لجبهة التحرير، وإلى ابتعاد الكثير من رجالات الثورة عن رئيسهم، إلى أن وصل الأمر إلى منع جبهة القوى الاشتراكية وأحزاب أخرى عن العمل، فاعتمد قائد الجبهة البربرية حسين أيت أحمد وسيلة التمرد لقلب النظام في العام ١٩٦٣، فشل التمرد واتسعت الهوة.

أمام هذه الهزات السياسية العنيفة وجد بن بله نفسه مضطراً للجوء إلى الجيش، فوجدت المؤسسة العسكرية في ذلك فرصتها الذهبية لاستكمال سيطرتها على الإدارات والمؤسسات خصوصاً أن المادة ٨ من دستور العام ١٩٦٣ منحت الجيش سلطات واسعة ليس في المجالات الدفاعية فحسب، ولكن أيضاً لـ«المشاركة في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد» في إطار الحزب (أي جبهة التحرير).

كان كل شيء إلى محيط بن بله يشير إلى أن الجيش أصبح في صلب السلطة وأضحى سيد قراراتها، فحاول الرئيس أن يستخدم كل صلاحياته للالتفاف على المؤسسة العسكرية مستغلاً الصراع الحدودي مع المغرب. وبدأ العمل لتشكيل «ميليشيات شعبية» لحماية الدولة والنظام، لكن انقلاب بومدين في العام ١٩٦٥ كان أسرع من محاولاته، فتم خلعه بالأداة نفسها التي ساهمت في تنصيبه: الدبابة.

إن تجربة الأعوام الثلاث التي تلت التحرير كانت كافية للجيش ليدرك أن من الضروري إيجاد نوع من الغطاء السياسي لعمله، أو على الأقل نوع من الاقتسام النظري للسلطة بين العسكر والسياسيين، فاحتفظ برئاسة البلاد عبر «مجلس الثورة» وترك لاحقاً الحكومات لرجال السياسة برغم أن بومدين نفسه تولى رئاسة أول حكومة تماماً كرئاسته لمجلس الثورة الذي شكل خصوصاً من الضباط، وكذلك لوزارة الدفاع.

ولكن بومدين سرعان ما أبدى حذراً واضحاً حيال جبهة

التحرير لاعتقاده بأن أبرز قادتها لا يزالون موالين لسلفه، وأنهم يطمحون للعودة إلى السلطة، فاتخذ من محاربة «النظام السابق» وسيلة لتدعيم نفوذه، وعمل على أن يكون الجيش والأمن العسكري صاحب الكلمة الفصل في القرارات السياسية.

وإلى محاربته النظام السابق، فإن بومدين استعمل مع مواطنيه خطاباً كاد ينسيهم قسوة العسكري، ويقربهم شيئاً فشيئاً من هذا القائد الكاريزمي الذي عرف كيف يفرض سمعة بلاده على العالم، ويعزز موقع الجزائر كأحد أبرز الاقطار العربية بشكل عام والمغاربية على وجه الخصوص. وساعده في كل ذلك ازدهار اقتصادي ساهم فيه ازدياد دخل النفط.

لكن بومدين لم يستطع تحقيق كافة مشاريعه، إذ أن المرض عاجله وتوفي في العام ١٩٧٨ فاسحاً في المجال أمام عقيد آخر هو الشاذلي بن جديد الذي تولى رئاسة البلاد كمرشح تسوية فرضته المؤسسة العسكرية.

في بداية الأمر، حاول الشاذلي أن يعيد بعض الاعتبار لجبهة التحرير، فأعادها إلى الواجهة السياسية موحياً أنه يعمل من خلالها، لكن طبيعة العسكري وضعف التجربة السياسية لحاكم وهران حالا دون قيام تجربة سياسية متعددة، فبدت الجزائر كأي دولة أخرى في فلك المنظومة الاشتراكية حكراً على حزب واحد يشكل غطاء هشاً للمؤسسة العسكرية.

وإذا كان سلفاه قد استغلا التوتر مع المغرب لتدعيم نفوذهما، فإن الشاذلي انتهز فرصة التمرد الثاني في منطقة القبائل في العام ١٩٨٠ ومنح نفسه السلطات الواسعة التي يخولها له الدستور في الحالات الاستثنائية، فاضمحل الحزب الواحد واتسعت دائرة الدولة العسكرية.

لم يستطع الشاذلي أن يجذب مواطنيه، لأن هؤلاء كانوا دائماً يلجاون إلى المقارنة بينه وبين بومدين، ولاسيما أن «فيلة» جبهة التحرير و«قدامى المجاهدين» حصلوا على امتيازات واسعة حولتهم إلى طبقة جديدة متنقلة بين الثراء الوسطي والثراء الكبير، فانتقلوا من موقع المثال النضالي التاريخي إلى رمز للفساد في بلد يعتبر فيه الثراء آفة أو دليل احتيال أو «ترابندو» باللهجة المحلية.

إن عجز الشاذلي عن الظهور بمظهر القائد الكاريزمي أو السياسي المحنك لم يمنعه من إقناع الشعب والمؤسسة العسكرية بأنه «أب الأمة»، وعرفت الجزائر قليلاً من الاستقرار الذي كان في الواقع جمراً تحت الرماد حسبما أظهرت الأعوام اللاحقة. وساهم في الاستقرار علاقة الشاذلي برفاقه في المؤسسة العسكرية الذين عرفوا فيه ضابطاً مقداماً.

لكن كل هذه المؤهلات العسكرية لم تنقذ الشاذلي من نقمة شعبه الذي رأى في نظامه نموذجاً للأنظمة الفاسدة المتاجرة بثروات بلادها. وعزز النقمة تدهور المشاريع الصناعية التي كان قيامها تم أصلاً على حساب الزراعة، فلا الصناعة ازدهرت ولا الزراعة صمدت، فأضحت البلاد مستوردة لمعظم ما كان باستطاعتها إنتاجه لو أديرت على نحو جيد. تحولت الجزائر مع الشاذلي إلى ما يشبه «مغارة علي بابا» يتنافس عليها أربعون حرامياً محلياً ودولياً على حد تعبير عالم الاجتماع عبد القادر يفصح.

ومع تدهور الأوضاع الصناعية والزراعية انخفضت عائدات النفط وازدادت ديون وهموم الشعب، فانقشع الرماد واشتعل الجمر ثورة لاهبة في العام ١٩٨٨. وبدلاً من أن يحاول الرئيس العقيد اللجوء إلى الإقناع وتهدئة خواطر المتظاهرين لوقف البطالة أو الجوع أو المرض، فإنه وكما أسلافه لجأ إلى المؤسسة العسكرية التي عملت بالشعب قتلاً وتنكيلاً. تراجع الشعب إلى بيوته، لكن تراجعت معه هيبة النظام وسلطة الشاذلي، وبدأ العد العكسي لنهاية هذا الذي قيل إن قرارات كثيرة كانت تتخذ من دون علمه، فحاول أن يقلص الاشتراكية لصالح أيديولوجية دينية عشوائية، آملا في ذلك استقطاب الذين يستغلون الدين لاستقطاب مواطنيهم، وفتح طاقة في نظام الحزب الواحد عبر تبني دستور جديد في العام ١٩٨٩ سمح بالتعددية.

وبما أن الخطأ لا يولد إلا بالخطأ، فإن التعددية والانفتاح جاءا سابقين لاوانهما وعلى نحو عشوائي، فولدت أحزاب من العدم شارك بعضها في الانتخابات التشريعية حتى من دون تقديم برنامج سياسي. وبالرغم من المساعي التي بذلها وزير الداخلية آنذاك العربي بلخير من جهة وضباط المؤسسة العسكرية من جهة ثانية لتطويق هذه الفورة الحزبية، فإن سخط الشعب كان أقوى من المحاولات ولم يجد متنفساً له إلا عبر التيار الإسلامي الذي ظهر كبديل وحيد للنظام السابق، لأن جبهة القوى الاشتراكية تعاني من صبغتها البربرية.

وبالرغم مما كان يشاع عن محدودية التجربة السياسية لدى الشاذلي، إلا أنه سرعان ما أدرك خطورة الإسلاميين في الشارع الجزائري، فسعى مرة علانية ومراراً في الظل إلى التحالف معهم على حساب الأحزاب الأخرى بما في ذلك حزبه جبهة التحرير، لكنه ربما في تلك الفترة فقط عرف أيضاً أن حركته مطوقة من قبل المؤسسة العسكرية التي سارع ضباطها لإقالته على شكل استقالة. وذهب الضباط إلى المغرب للإتيان بأحد آخر رموز الثورة محمد بوضياف الذي اغتيل لاحقاً، ثم تم تعيين علي كافي على رأس المجلس الأعلى خلفاً لبوضياف، فاستمر الجيش معه حاكم الظل.

والذي يراقب حركة العسكر قبل وبعد إلغاء الانتخابات، يدرك أن الإسلاميين لم يكونوا وحدهم المقصودين في وقف الانتخابات (النزيهة نسبياً) إنما الجيش استهدف أيضاً كل الأحزاب المؤمنة بالتغيير والديموقراطية. تدرك المؤسسة العسكرية أن أي انفتاح سوف ينزع منها صلاحياتها، وما أكثرها.

(سامي كليب، «السفير»، ١٩٩٤/٢/١٥)

# الجيش والسلطة في الجزائر

شهدت بلدان عربية عدة حراكاً شعبياً أدى بغالبه إلى تغيير وجه السلطة في هذه البلدان. وإن كانت الحركات الإسلامية قد تمكنت من النجاح في تصدّر قائمة القوى البديلة عن الاحزاب التي انهارت مع قيام الثورات في كل من مصر وتونس، فإن الجزائر تعتبر من أبرز البلدان العربية التي عرفت المواجهة المسلحة بين الحركات الإسلامية والسلطة السياسية - العسكرية.

وبحكم التجربة تبيّن بشكل جلي أن صمام الأمان الحقيقي في غالبية الأنظمة العربية هو المؤسسة العسكرية التي أثبتت أنها القوة الفعلية المكوّنة للدولة. ومع تخلي المؤسسة العسكرية عن الرئيس وحزبه في مصر وتونس انتهى الدور العملي للسلطة السياسية، وأمنت السلطة العسكرية طريق وصول المنتفضين إلى المؤسسات الدستورية. وفي حين تشهد دول عربية عدّة انتفاضات وتحركات شعبية، شهدت الجزائر خلال شهر أيار/مايو الحالي انتخابات تمكنت فيها حركات إسلامية من إيصال ممثلين لها (٥٨ نائباً من أصل ٤٦٢) إلى السلطة التشريعية. وكانت البلاد شهدت في العام ١٩٩٢ مواجهات مسلحة بين السلطة والقوى الإسلامية على خلفية إلغاء السلطة للانتخابات التشريعية بعد فوز جبهة الإنقاذ الإسلامية فيها بنسبة كبيرة. ويذكر أن هذه الجبهة تم حظرها، وقد قامت بمقاطعة الانتخابات الأخيرة.

## تبلور قيادة الثورة وتشكيل نواة سلطة ما بعد الاستقلال

لقد شهد التاريخ الحديث للجزائر تجربة قاسية لم تعرفها أي من الدول العربية الأخرى باستثناء فلسطين، فهي الدولة العربية الوحيدة التي سعى الاستعمار الفرنسي إلى جعلها ولاية من ولاياته، وحاول «فرنسة» شعبها بإعطائه الجنسية الفرنسية. غير أن حقائق التاريخ حالت دون انسلاخ الشعب الجزائري عن هويته، فمنذ العام ١٨٣٠ حين سيطر الفرنسيون على البلاد بشكل مباشر، وحتى استقلال الجزائر بفعل نضال الثورة الجزائرية في عام ١٩٦٢، عملت الحكومات الفرنسية المتعاقبة كل ما في وسعها لتشجع الفرنسيين على استيطان الجزائر موهمةً إياهم بأن ذلك يمثل رسالة قومية. ولم يخضع الجزائريون للمحاولات الفرنسية، فناضلوا خلال قرن وثلاثة عقود من الزمن إلى أن توج نضالهم بالاستقلال عام ١٩٦٢.

خلال النصف الأول من القرن العشرين أخذت ملامح القوى السياسية الجزائرية تتبلور في اتجاهين: الأول إصلاحي ديني، والثاني فلاحي - عمالي. وقد نشطت التحركات الشعبية ضمن هذين التوجهين. وكان للتوجه الثاني المساحة الكبرى في قيادة حركة النضال الجزائري.

إن الحراك الرئيس الثاني المؤسس للثورة - بعد مرحلة نضال الأمير عبد القادر الجزائري وصحبه - قام به حزب حركة أنصار الحريات الديمقراطية برئاسة مصالي الحاج. وانبثقت عن الحزب لاحقاً جبهة التحرير الوطني المكوّنة من فريق عسكري (جيش التحرير الوطني) - سياسي (جبهة التحرير الوطني). ومع الوقت انضوت القوى السياسية العديدة، ومن بينها الإسلامية إلى هذه الجبهة. وفي سياق الحراك الثوري والتطورات الميدانية تبلورت قيادة الثورة في لجنة تنظيم عسكرية شكلت عام ١٩٥٨. وقسمت اللجنة إلى فرعين: شرقية بقيادة محمد السعيد، وغربية بقيادة هواري بومدين. لم تدم تجربة اللجنة الشرقية سوى بضعة أشهر وتم حلها، في حين تمكنت اللجنة الغربية من تأطير نفسها ضمن جهاز متراتب ومنظم، فأمسكت بزمام الأمور بحزم وبيروقراطية عسكرية. وعقدت جبهة التحرير مؤتمراً أنشأت فيه المجلس الوطني للثورة الجزائرية، لكن القوة الفعلية ظلت في يد الجبهة وجيش التحرير، فكانت الجبهة تمثل القيادة السياسية، بينما القوة الفعلية كانت في يد جيش التحرير.

كانت قاعدة الجيش من الفلاحين. ولخلق أداة سياسية - عسكرية فعالة كان لا بد من رابط بين المؤسسة المزمع خلقها والنظام السياسي والاجتماعي القادم، فشهدت نهاية العام ١٩٥٨ تفوق جيش التحرير الوطني على الصعيد العسكري والسياسي والإداري. وأدت كثافة تزويد الجيش بالأسلحة إلى تعزيز التجهيز العسكري على حساب تسييس الجماهير، وتم خنق الجمعيات الشعبية التي كانت تهتم بالتنظيم السياسي - الإداري. وبعد تجاذب كبير بين القوى السياسية والقوى العسكرية، تم اختيار قيادة المجلس الوطني للثورة من بين العسكريين. بعد ذلك عمد المجلس الوطني للثورة إلى تأليف حكومة عرفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، تكوّن مركز قيادتها من قادة عسكريين ثلاثة.

## تطوّر الحياة العسكرية - السياسية

وهكذا شهدت قيادة الثورة ثنائية، فكانت هناك قيادة لجبهة التحرير (جيش التحرير عملياً) متمايزة عن الحكومة المؤقتة. ووضع نظام داخلي لجبهة التحرير والمؤسسات المؤقتة

الجزائرية، وتجاهل النظام الداخلي جيش التحرير بالنص، لكن أعضاء الجبهة عملياً كانوا في معظمهم من القادة العسكريين، ثم تحول جيش التحرير الوطني من جيش أنصار إلى جيش كلاسيكي كانت قواته المتركزة عند الحدود التونسية موضع عناية خاصة، وهي التي شكلت نواة الدولة القادمة، ووفرت للجيش الوطني لاحقاً جميع قادته تقريباً.

شهدت مرحلة المفاوضات مع الفرنسيين صراعاً بين الحكومة المؤقتة وقيادة هيئة الأركان (برئاسة هواري بومدين)، جعلت هيئة الأركان من نفسها قيادة موازية للحكومة المؤقتة، وقدمت نفسها على أنها تعبير عن طبقة الفلاحين التي شكلت المد الشعبي للثورة وبلورت عقيدة جيش التحرير على هذا الأساس. وتتالت المواجهات بين الفريقين، وحين تم وقف إطلاق النار في آذار عام ١٩٦٢ غدت جبهة التحرير الوطني أداة السلطة (ما يعني قيادة هيئة الأركان في جيش التحرير عملياً) ، فشهدت قيادات تلك الجبهة تجاذبات قادها توجهان: غربي يدعم النزعة الفردية، وإسلامي ملتصق بالدين ينزع نحو الجماعة. ولعب الدين بالتالي دوراً لم يلعبه في أي بلد عربي آخر في ذلك الوقت. وقد أدمجت جبهة التحرير الدين في نظامها السلطوي.

لقد كانت إستراتيجية هيئة الأركان تقوم على أولوية العسكري على السياسي. وعام ١٩٦٢ لم يكن الجيش منظماً ليضطلع وحده بالسلطة، فكان عليه التفاهم مع الشرائح المدنية، وأن يقاتل داخلها لأنها لا ترضى بهيمنته. لقد عمل القادة العسكريون بالتعاون مع أحمد بن بله على خلق مجموعات موازية داخل البلد للتصدي لعمل الحكومة المؤقتة، فتكرست بذلك عملية ازدواجية السلطة. هذه الصورة التي تشكلت إبان استقلال الجزائر وتأسيس الدولة عام ١٩٦٢ تبين كيف أضحت القوى العسكرية محور السلطة، فكانت الحاكم الفعلي والجهة التي تصوغ نظام الحكم بقالب سياسي وبروح عسكرية في آن معاً. لقد شهدت مرحلة الاستقلال صراعات عدة على مراكز السلطة، وهو ما ميّز عملية تداول السلطة بطابع العنف الذي ارتبط بقوة النخبة العسكرية.

يبيّن مسار تطوّر الحياة السياسية الجزائرية مدى سطوة المؤسسة العسكرية وتمكنها من مفاصل الحياة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. ففي ٣ تموز/يوليو ١٩٦٢ أعلن استقلال الجزائر عن فرنسا، وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر أعلن عن قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وفي ٢٩ منه انتخب فرحات عباس رئيساً للجمهورية وأحمد بن بله رئيساً للوزراء. وفي ٣ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٣ انتخب بن بله رئيساً لمدة خمس سنوات، وعين هواري بومدين وزيراً للدفاع.

في عام ١٩٦٥، وبعد مرور نحو ثلاثة أعوام على الاستقلال قام بومدين - وهو الذي دعم وصول بن بله للرئاسة - بانقلاب عليه. وفي عام ١٩٦٧ حدث انقلاب عسكري على بومدين نفسه، لكنه فشل. وبيّنت الانقلابات أن الجيش هو مصدر السلطة والحكم وضابط إيقاع الصراعات في البلد. وأدى انقلاب العام ١٩٦٧ إلى شل الآليات التي كانت تفتح طريق الحراك الشعبي، فطوعت الحركة النقابية وأتبعت للسلطة. في العام ١٩٧٨توفي بومدين وهو في سدة الرئاسة، فكان الدور الحاسم للمؤسسة العسكرية أيضاً بتسليم السلطة للعقيد الشاذلي بن جديد ليخلف بومدين في الرئاسة. وكان بومدين قد جمع خلال رئاسته بين السلطتين الفعلية (العسكرية)، والشكلية (السياسية)، وهذا ما مكنه من الاستمرار في الحكم حتى وفاته.

تميزت فترة حكم الشاذلي بن جديد بالتحول عن فكرة حكم الحزب الواحد، وعن الاشتراكية، وبالسماح بإنشاء الأحزاب. وفي العام ١٩٩١ جرت انتخابات محلية كان الفوز فيها للجبهة الإسلامية للإنقاذ. وفي العام التالي شهدت البلاد انتخابات نيابية كان الفوز الساحق فيها للجبهة أيضاً، غير أن المؤسسة العسكرية رفضت الوضع فأجبرت الرئيس على الاستقالة، وعطلت نتائج الانتخابات، ونصب الجيش مجلساً أعلى للدولة بقيادة محمد بوضياف عام ١٩٩٢ وحظر الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفرض قانون الطوارئ. أما بو ضياف نفسه فما لبث أن اغتيل في مدينة عنابة الجزائرية في ١٩٩٢/٦/٢٩ في ظروف ملتبسة، شاع وقتها أنه اغتيل لأنه شاء محاربة الفساد، في اتهام مبطن للمؤسسة العسكرية.

وهكذا بعد أن كان الجيش يحكم عبر واجهة السلطة السياسية بحزبها ومؤسساتها، أضحى الاعتراف بدوره كمرجعية مباشرة أمراً واقعاً. فالجيش كانت لديه القدرة الكاملة - منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٢- على منع أي قوة من تنظيم نفسها خارج نطاق سلطته. وهكذا نراه يتحالف مع الإسلاميين أواخر الثمانينيات ضد الحكومة، ومن ثم ينقلب عليهم بعد أن قويت شوكتهم وفازوا في انتخابات ١٩٩٢ ما كان سيجعل منهم قوة سياسية فعلية منبثقة عن الشعب ليس للمؤسسة العسكرية دور في صناعتها. ولما لم يتلاءم فوز الإسلاميين مع دور المؤسسة العسكرية، عمدت إلى إلغاء الانتخابات، ما أدخل البلاد في ما أطلق عليه «العشرية الحمراء» ليذهب ضحيتها نحو ١٠٠ ألف قتيل. واستمر الوضع على هذا النحو إلى أن شهدت البلاد هدنة مع انتخاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقه - الآتي بدوره أيضاً من المؤسسة العسكرية - في ظل ما سمي بقانون الوئام المدني الذي صادق عليه البرلمان، ووافق عليه الشعب باستفتاء عام ١٩٩٩.

(علي شكر، مجلة «معلومات»، «ذاكرة الثورة الجزائرية»، حزيران / يونيو ٢٠١٢)

# الأكاديمية الملكية العسكرية المغربية..
# تعليم عال وتكوين عسكري صارم



عديد الجيش المغربي وضباطه تخرج في الاكاديمية العسكرية المغربية.

مكناس.. المدينة الإمبراطورية المغربية القديمة الشامخة بمساجدها الثمانين وصوامعها المشرئبة إلى السماء، كانت القلب النابض للمغرب في عهد مولاي اسماعيل الذي يعد من أبرز الملوك العلويين الذين شيدوا وخلفوا آثاراً عمرانية هامة في المملكة المغربية. وباب المنصور الذي يعتبر من بين المآثر الإسماعيلية الخالدة، هو الباب الرئيسي للأكاديمية الملكية العسكرية التي تعود فكرة تأسيسها إلى السلطان مولاي الحسن الأول، الذي قرر أن يكون مقرها في قصر «دار البيضاء» الذي كان قد خصصه السلطان سيدي محمد بن عبد الله (محمد الرابع) لإحدى زوجاته وتدعى «البيضاء»، وقد بناه المهندس الإنجليزي أحمد العلج اليكوسي عام ١٧٦٥.

ويرتفع القصر عن سطح الأرض بعشرين متراً، وكان في البداية مخزناً لتخزين المواد (هري بالعامية المغربية)، ويقال إن تحته سرداباً يؤدي إلى مناطق بعيدة، تمت إقامته لاعتبارات أمنية. أما أسواره فيصل عرضها إلى متر ونصف متر. ولما توفي محمد الرابع هجره الملوك الذين جاؤوا من بعده وهم مولاي اليزيد ومولاي هشام ومولاي سليمان.

وفي عهد مولاي عبد الرحمان الذي وقعت فيه معركة «ايسلي» الشهيرة على الحدود الجزائرية ـ المغربية (عام ١٨٤٤) كان المغرب كله معبأ، وكان قصر «دار البيضاء» مستودعاً للأسلحة والعتاد وقاعدة عسكرية لانطلاق العمليات الحربية لنجدة الجزائر ومناصرة الأمير عبد القادر الجزائري ضد الفرنسيين.

وفي عهد مولاي الحسن الأول الذي امتد من سنة ١٨٧٣ حتى ١٨٩٤، تم إحياء العديد من المآثر من بينها قصر «دار البيضاء»، حيث استعمل في البداية مستودعاً للأسلحة

والعتاد وشيدت به القبة الخضراء الجميلة الموجودة عند مدخل الأكاديمية التي كان يستطيب مولاي الحسن الأول الجلوس فيها في أوقات استراحته.

ويقال إنه وجد في القصر ١٠٠ جواد أصيل وحوالى ٣٠٠ من إناث الخيل الرفيعة، وبعد ذلك جعله مدرسة لتكوين أول فوج للضباط المغاربة الذين أوكل إليهم تأطير وتطوير الجيش المغربي. كانت هذه هي المرحلة الأولى التي مرت بها الأكاديمية العسكرية، وحينما فرضت الحماية على المغرب سنة ١٩١٢، ارتأى الماريشال اليوطي المقيم العام الفرنسي في المغرب إعادة فتح هذه المدرسة لتكوين ضباط مغاربة، حيث تخرج أول فوج من الضباط عام ١٩٢١.

وعند دخول القوات الفرنسية إلى المغرب استعمل القصر كمستشفى عسكري، وفي عام ١٩١٥ استعمل كمقر لسكني كتيبة عسكرية فرنسية، وفي سنة ١٩١٨ اختار اليوطي قصر «دار البيضاء» ليصبح مقراً للمدرسية العسكرية للضباط المغاربة.

وبلغ عدد الضباط الذين تخرجوا ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٥٦، ٢١١ ضابطاً. بينما تخرج من عام ١٩٥٦ حتى الآن حوالى ٥٠٠٠ ضابط بما فيهم ضباط ينتمون إلى دول أفريقية. مع الإشارة إلى أن عدد الضباط المغاربة الذين تخرجوا في الماضي في الأكاديميات العسكرية العربية (سوريا والعراق وليبيا والأردن) بلغ عددهم حوالى ١٦٠ ضابطاً في حين تخرج في الأكاديميات الإسبانية حوالى ٢٥٠ ضابطاً. وغداة الاستقلال قرر الملك الراحل محمد الخامس إطلاق اسم آخر على مدرسة «دار البيضاء» هو اسم الأكاديمية الملكية العسكرية.

وتجلت مهمة الأكاديمية العسكرية الملكية في مكناس في تكوين ضباط للقوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة والقوات الجوية (من غير الطيارين) ومشاة البحرية.

## تخريج ضباط لأفريقيا

ولا تقتصر أكاديمية مكناس فقط على تكوين ضباط مغاربة، بل تؤهل أيضاً ضباطاً ينتمون إلى ١٤ دولة أفريقية من بينها غينيا والغابون والسنيغال وأفريقيا الوسطى وجيبوتي والنيجر وجزر القمر وبوركينا فاسو والكاميرون والزائير وغينيا الاستوائية. ويتم تكوين ضباط هذه الدول على فترات وليس بصفة منتظمة.

وبما أن جميع تلك الدول ناطقة باللغة الفرنسية فإن طلابها لا يجدون صعوبات في الاندماج في المنهج التعليمي الأكاديمية، باستثناء طلبة غينيا الاستوائية الذين ينطقون باللغة الإسبانية وبالتالي يضطرون إلى إجراء دورات لتعلم اللغة الفرنسية قبل الالتحاق بأكاديمية مكناس.

ويضم كل فوج جديد من الطلاب الضباط ١٠ أو١٢ من الطلاب الضباط الأفارقة، وهذا العدد يمكن له أن يرتفع حسب ما تقرره القيادة العامة للقوات المسلحة الملكية المغربية.

ومثل جميع الأكاديميات العسكرية في العالم، تتبادل أكاديمية مكناس الزيارات من حين لآخر مع بعض الأكاديميات في إسبانيا والبرتغال وفرنسا على سبيل المثال، إذ ترسل الطلاب الضباط لإجراء تداريب في الخارج.

وتشرف على التكوين العسكري مديرية خاصة تعمل على تنفيذ تعليمات الجنرال مدير الأكاديمية خاصة في ما يتعلق بمواد التكتيك والمواد التقنية ومواد التربية الخلقية والوطنية والبيداغوجية.

وفي منطقة «ورزيغة» التي تبعد بضعة كيلومترات عن مدينة مكناس، يتدرب الطلاب الضباط على الرماية بالأسلحة الخفيفة الفردية التي لا يتعدى عيارها ٧,٦٢ ملم ومداها ٢٠٠ متر مثل رشاش الكلاشنيكوف. كما يتدربون على الرماية بمدافع الهاون التي يبلغ مداها ٣٢٠٠ متر.

وقال الرائد محمد الميداوي المشرف على عمليات الرماية إن هذه التداريب لا تقتصر على الطلاب الضباط بل تشمل الضباط وضباط الصف والجنود، نظراً إلى كون هذه التداريب ضرورية لأي عسكري.

ومن جهته، قال النقيب رشيد هوبي مدرس مادة الأسلحة أنه يتم تلقين الطلاب الضباط ٨٩ ساعة في العام منها ٣٥ ساعة تخصص للمجال النظري أما الباقي فيخصص للمجال التطبيقي.

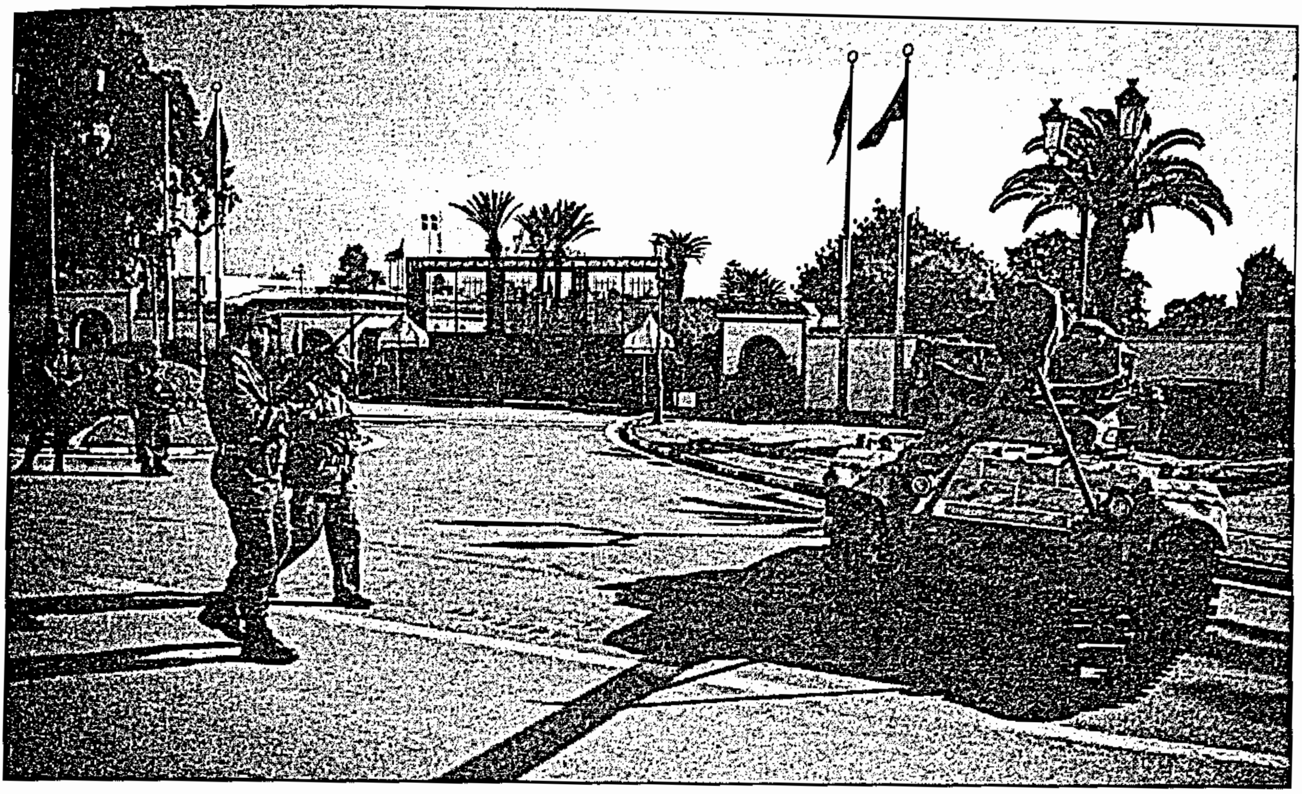
وأشار النقيب هوبي إلى أن التدريب يمر بمراحل، إذ يبدأ بتفكيك السلاح وإعادة تركيبه مع التعرف على قطع السلاح. وفي المرحلة الأخيرة توضع عصابة على عيني الطالب الضابط وذلك من أجل التدرب على تركيب السلاح في الليل، ثم تأتي مرحلة الرماية، إذ يقوم الطالب بإطلاق ١٠ طلقات على الهدف الذي يبعد عنه مسافة ١٠٠ متر، وتسجل نتائج رماية كل تلميذ في دفتر الرمي، وبعد ذلك تأتي مرحلة جمع بقايا الرصاص والتأكد من خلو مخزن الذخيرة من الرصاص.

وخلال زيارة «الشرق الأوسط» لحقل الرماية في «ورزيغة» وهو حقل تابع للممتلكات العسكرية منذ عهد الفرنسيين، كان رشاش الكلاشنيكوف من عيار ٢,٧ ملم، هو السلاح موضوع الرمي بالإضافة إلى بندقية «فال» البلجيكية ومسدس أوتوماتيكي رشاش من عيار ٩ ملم.

وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذا النوع من الأسلحة هو موضوع الدراسة خلال السنتين الأوليين، بينما يكون مدفع الهاون موضوع الدراسة في السنة الثالثة..

(من تحقيق لحاتم البطيوي،
«الشرق الأوسط»، ١٩٩٦/٥/١٤)

# ما بين تونس وليبيا



الجيش في تونس العاصمة بعد الثورة.

بين تونس وليبيا علاقات ذات مفارقات مفعمة بالدعابة السوداء. فلم تكن الحدود بين الدول المغاربية كما هي بعد تحديد الثغور والتخوم. وإلاّ ما كان للحبيب بورقيبة أن يحكم تونس وهو من جذور تعود إلى مصراتة في ليبيا. ولا كان لعائلة الطرابلسي، في عهد زين العابئين، أن تجمّد دماء الحياة في عروق التونسيين. ما يعني أن العثمانيين حكموا تونس طوال أكثر من ثلاثة قرون، ليرثهم الليبيون خمسين سنة. وأسماء العائلات التونسية التي تعود أسماؤها إلى مدن أو قرى ليبيّة وفيرة. العارفون بالتاريخ يدركون جيّداً دور الصحراء في صنع المراكز الحضريّة.

لن أقول إن حكومة حمّادي الجبالي قالت للجيران في ليبيا: هذه بضاعتكم ردّت إليكم، حين تجاوزت صلاحيات رئيس الجمهورية وسلّمت البغدادي المحمودي، من دون دراسة أبعاد التبعات. فالمسألة هنا قضيّة حصافة سياسيّة ودبلوماسية وحسابات أمن قومي، لا مجرّد صفقات ساذجة تحت الطاولة.

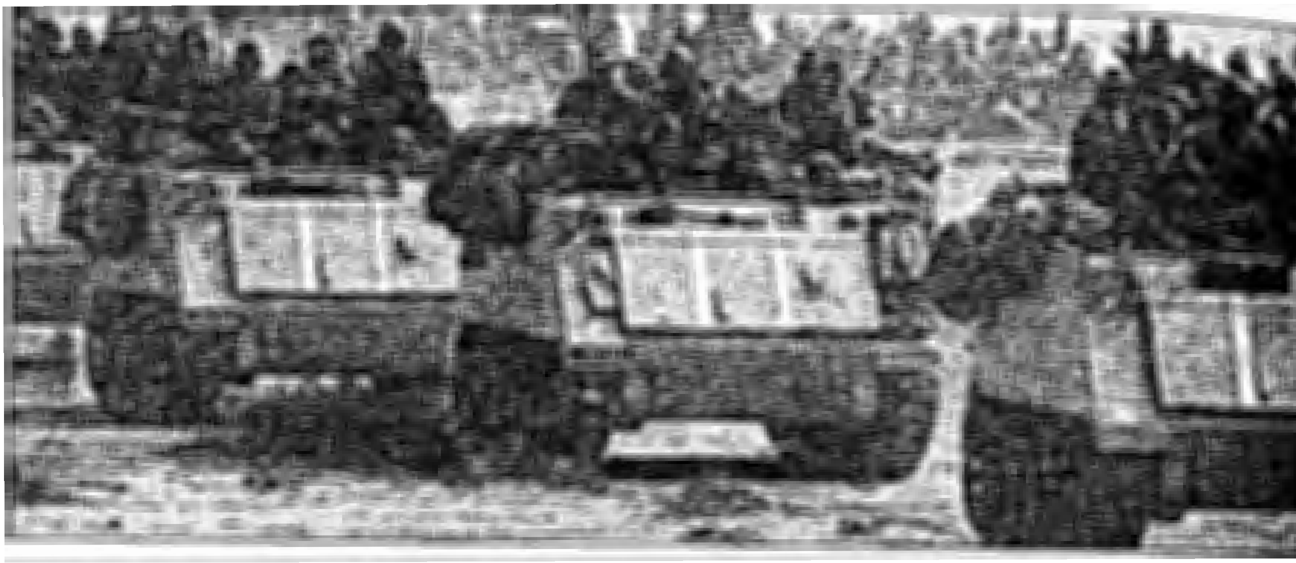
من سخريات الزمان أن العلاقات بين تونس وليبيا كانت شديدة التوتر بين بورقيبة والقذافي، حين كان الذي أصبح ملك ملوك إفريقيا مصرّاً على الوحدة الاندماجية مع تونس، في عهد العرّاب محمد المصمودي وزير خارجية المجاهد الاكبر. في حين أن بورقيبة ليبيّ الجذور. وصارت العائلات سمناً على عسل في عهد زين الهاربين، لسيطرة ليلى على «مقاليب» الأمور وهي ذات النسبة إلى العاصمة الليبيّة.

مفاد الأمر أن تسليم البغدادي المحمودي لم يكن ممكناً في عهد بورقيبة. ولعله كان غير مستحيل في عهد «مجنون ليلى». لكن كيف حدث هذا في عهد تريد فيه الثورة التونسية استعادة المبادئ التونسية في ضوء العروبة والإسلام وحقوق الإنسان؟ لا حاجة إلى البحث عمّن رمى بقشر الموز، فالمعضلة هي: هل كانت تونس في حاجة إلى هذه المسائلة الإنسانية؟ الحل كان بسيطاً: دعوا الأوضاع تستقرّ عندكم، ولكل حادث حديث.

الآن، تفجّرت أزمة سياسية داخلية وأخرى خارجيّة. ولا أحد يدري إلى أين مرساها ومنتهاها. لم يعد مهماً أن تبقى الحكومة أو ترحل. لأن النتيجة هي أن الثورة جاءت بحكومة مكيافلليّة، الغاية المادّية عندما تبرّر الوسيلة. وإلاّ فهل يعقل أن يكون تسليم اللاجئ، حتى ولو ثبتت عليه جرائم الهول الأكبر، عملاً إنسانيّاً خيريّاً؟

(عبد اللطيف الزبيدي، «الخليج»، ٢٩/٦/٢٠١٢)

# تقرير المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية
# القوات المسلحة للجمهورية اليمنية ولدول الشمال الأفريقي ١٩٩٤ - ١٩٩٥



آليات للجيش المغربي في الصحراء الغربية.

## جمهورية اليمن

الأرقام الواردة هنا قبل الحرب اليمنية، والتي انعكست بشكل كبير على قوات اليمن الجنوبي، وقد أوردها تقرير المعهد الاستراتيجي مفصلة لليمنين الشمالي والجنوبي.

### اليمن الشمالي

* موازنة الدفاع العام ١٩٩٢: ٣٧٥ مليون دولار.
* إجمالي عدد القوات المسلحة: ٣٨,٥٠٠ مجند.
* الاحتياط: ٤٠ ألف.
* القوات البرية: ٣٧,٠٠٠ ألف موزعة على ٥ ألوية مسلحة، ١٢ لواء مشاة، ٣ ألوية مؤللة، لواءان مجوقلان، ٢ كتيبة مضادات جوية.
* المعدات:

الدبابات: ٤٧٥ تي ٥٤/٥٥، و١٠٠ تي ٦٢، و٥٠ م-٦٠-ايه-١.

ناقلات جنود مدرعة: ٣٧٠، منها ٧٠ أم ١١٣ و٣٠٠ من طراز بي تي آر ٤٠/٦٠/١٥٢.

الدفعية المقطورة: ٢٧٧ (عيار ٧٦ ملم) و٢٠٠ أم ١٩٤ (عيار ١٠٥ ملم) و٣٥ أم ١٠١ (عيار ١١٢ ملم) و٣٠ أم ١٩٣١ (عيار ١١٥ ملم).

صواريخ مضادة للدبابات: ٢٠ فيجيلانت و١٢ تاو و٢٤ دراغون.

صواريخ أرض جو: سام ٧ وسام ٩.

* البحرية: ٥٠٠ عنصر.

القاعدة: الحديدة.

زوارق دورية: ٨، منها ٣٠ من نوع «برودسورد» الأميركي و٥ من نوع «زاهوك» الروسي.

كاسحات الغام: ٣ من نوع «ايفغينيا الروسية».

برمائيات: ٢ من نوع «اونداترا».

* القوات الجوية: ١٠٠٠ عنصر و٦١ طائرة مقاتلة بالإضافة إلى ٤٠ في المخازن.

المقاتلات الهجومية: ١١ ف-٥ ايه و١٥ سوخوي-٢٢.

المقاتلات الاعتراضية: ٢٣ من نوع ميغ-٢١.

هليكوبتر: ٢٦ من أنواع مختلفة غير مسلحة.

### اليمن الجنوبي

* إجمالي عدد القوات المسلحة: ٢٧,٥٠٠ عنصر.
* الاحتياط: ٤٥,٠٠٠ ألف.
* القوات البرية: ٢٤,٠٠٠ عنصر كالتالي:

٣ ألوية مسلحة، لواءان مؤللان، ١١ لواء مشاة، لواء مدفعية، ١٠ كتائب مدفعية ولواء صواريخ أرض-أرض.

* المعدات:
الدبابات: ٥١٥ تي ٣٤ و٥٤ و٥٥ و٦٢.
ناقلات جنود مدرعة: ٣٠٠ بي تي أر.
مدفعية مقطورة: ٥٠ أم ١٩٣٢، و١٥٠ دي - ٣٠ و٩٠ أم - ٤٦ (وكلها من عيار ١٢٢ ملم) و١٠ دي - ٢٠ (عيار ١٥٢ ملم).
صواريخ مضادة للدبابات من نوع ساغر.
صواريخ أرض - جو: سام ٧ و٩.
* البحرية: ١٠٠٠ عنصر.
القواعد: عدن، والمكلا وجزيرة بريم.
الزوارق البحرية: ٦ مجهزة بالصواريخ من نوع اوسا الروسي.
برمائيات: ٢ من نوع «بولنوكني» الروسي (حمولة ١٠٠ جندي و٥ دبابات).
* القوات الجوية: ٢٥٠٠ عنصر و٤٩ طائرة حربية و١٢ طائرة هليكوبتر مسلحة.
المقاتلات الهجومية: ٨ من نوع ميغ - ٢١، و٢٠ سوخوي - ٢٠.
المقاتلات الاعتراضية: ١٦ ميغ - ٢١.

## الجزائر

* موازنة الدفاع للعام ١٩٩٤: ١،١ مليارات دولار.
* إجمالي عدد القوات المسلحة: ١٢١,٧٠٠.
* الاحتياط: ١٠,٥٠٠.
* القوات البرية: ١٠٥ آلاف موزعة على ٦ أقاليم عسكرية.
* المعدات:
الدبابات: ٩٦٠، منها ٣٣٠ تي ٥٤ وتي ٥٥ و٣٣٠ تي و٦٢ و٣٠٠ تي ٧٤.
ناقلات جنود مدرعة: ٤٦٠ بي تي آر.
مدفعية مقطورة: ٤٠٥ من عيارات مختلفة.
صواريخ أرض - جو: سام ٧ و٨ و٩.
مدفعية مضادة للطائرات: ٨٩٥ (أعيرة مختلفة).
* القوات البحرية: ٦,٧٠٠ تقريباً (بما فيهم ٦٣٠ خفر سواحل).
القواعد: مرسي الكبير، الجزائر، عنابة، وجيجيل.
الغواصات: عدد ٢ من نوع «كيلو» الروسي.
فرقاطات: عدد ٣ من نوع «كوني» الروسي مزودة بصواريخ ٢×١ أي اس آر.
زوارق ساحلية: ٢٢، منها ١١ زورق صواريخ من نوع «أوسا».
زوارق ألغام: عدد ١ من نوع تي ٤٣ الروسي.
برمائيات: عدد ٣، اثنتان تتسع لـ ٢٤٠ جندي و١٠ دبابات وواحدة سعة ١٨٠ جندي و٦ دبابات.
* القوات الجوية: ١٠ آلاف و١٩٣ طائرة حربية و٣٦ طائرة هليكوبتر مسلحة.
المقاتلات الهجومية: ٣ أسراب، واحد من ١٠ طائرات سوخوي ٢٤، وسربان من ٤٠ طائرة ميغ ٢٣.
المقاتلات الاعتراضية: ٨ أسراب، واحد من ١٤ طائرة ميغ ٢٥، واحد من ٢٠ طائرة ميغ ٢٣، و٦ أسراب من ٩٥ طائرة ميغ ٢١.
هليكوبتر: ٥ أسراب: سربان من ٣٨ طائرة هجومية أم تي ٢٤، وسرب من ٢٥ طائرة ام أي ٨، وسربان للنقل.
٣ ألوية مضاد للطائرات.
٣ فصائل صواريخ أرض - جو طراز سام ٣ و٦ و٨.

## المغرب

* موازنة الدفاع للعام ١٩٩٤ مليار دولار.
* إجمالي عدد القوات المسلحة: ١٩٥ ألفاً.
* الاحتياط: ١٥٠ ألفاً.
* القوات البرية: ١٧٥ ألفاً موزعة بين قيادتين للقطاع الشمالي والقطاع الجنوبي.
* المعدات:
الدبابات: ٥٢٤، منها ٣٠٠ ام - ٦٠ و٢٢٤ ام - ٤٨ أيه - ٥.
دبابات خفيفة: ١٠٠ اس كيه - ١٠٥ «كيوراسيه».
ناقلات جنود مدرعة: ٧٨٥، منها ٤٢٠ أم - ١١٣ و٣٢٠ فاب - في تي تي.
مدفعية مقطورة: ١٣٠ من عيارات مختلفة.
صواريخ مضادة للدبابات: ٧٠٠، منها ٤٤٠ دراغون و٨٠ ميلان و١٥٠ تاو و٥٠ أي تي - ٣ ساغر.
راجمات صواريخ: ٣٩ بي ام - ٢١ (عيار ١٢٢ ملم).
صواريخ أرض - جو: ١٠٧، منها ٣٧ أم - ٥٤ شابارال و٧٠ سام ٧.
* القوات البحرية: ٧٠٠٠ عنصر منها ١٥٠٠ مشاة بحرية.
القواعد: الدار البيضاء، أغادير، طنجة، دخلة.
فرقاطات: فرقاطة مزودة بصواريخ، منها ٤ أم، أم - ٣٨ اكزوسيت.
زوارق ساحلية: ٢٧، منها ٤ زوارق صواريخ لازاغا إسبانية.
برمائيات: عدد ٣ شامبلين باترال الفرنسي.
* القوات الجوية: ١٣,٥٠٠ عنصر بالإضافة إلى ٢٤ طائرة هليكوبتر مسلحة.
المقاتلات الهجومية: ٣٠ طائرة منها ١٤ ميراج ف - ١ و١٦ ف - ب ٥ فانتوم.
المقاتلات الاعتراضية: ١٥ ميراج ف - ١ سي اتش.
هليكوبتر: ٢٤ اس أي ٣٢٤، منها ١٢ مزودة بصواريخ و١٢ مزودة برشاشات.
صواريخ مضادة للطائرات: أنواع مختلفة منها سيد وايندر.

## ليبيا

* موازنة الدفاع لعام ١٩٩٤: ١,٤ مليار دولار (تقديري).
* إجمالي عدد القوات المسلحة: ٧٠ ألفاً.
* الاحتياط: ٤٠ ألفاً من الميليشيا الشعبية.
* القوات البرية: ٤٠ ألفاً موزعة على ٦ أقاليم عسكرية، ٥ ألوية من القوات الخاصة، و١٠ كتائب دبابات، ٢٠ إلى ٣٠ كتيبة مشاة، و٥ إلى ١٠ كتائب مؤللة، و٥ إلى ١٠ كتائب الدفاعات الجوية، ٢٠ إلى ٢٥ كتيبة مدفعية، و١٠ إلى ٢٠ كتيبة مظليين.
* المعدات:

الدبابات: ٢٣٥٠ منها (١٢٠٠ في المخازن)، ١٧٠٠ تي ٥٤ و٣٥٠ تي ٦٢ و٣٠٠ تي ٧٢.

ناقلات جنود مدرعة: ٨٠٠ بي تي أر و١٠٠ أو تي ٦٢، و١٠٠ أي أي ١١.

مدفعية مقطورة: ٧٢٠ من عيارات مختلفة.

راجمات صواريخ أرض ـ أرض: ٤٠ فروغ ٧ و٨٠ سكود بي.

صواريخ مضادة للمدرعات: ٣٠٠٠ من نوع ميلان واي تي ساغر.

مدفعية مضادة للطائرات: ٦٠٠ وحدة.

صواريخ أرض ـ جو: سام ٧ و٩ و١٣ و٢٤ كروتال.

* القوات البحرية: ٨٠٠ بما فيها خفر السواحل.

القواعد: طرابلس، درنا، طبرق، سيدي بلال.

الغواصات: ٤ (طراز فوكستروت الروسي).

فرقاطات: عدد ٢ من طراز «كوني» الروسي.

زوارق صواريخ: ٢٤ زورقاً: ٩ طراز «كومباتانت» الفرنسية و١٢ «أوسا» الروسية و٣ سوسا.

برمائيات: ٥ منها ٣ بولونكين الروسي سعة ١٨٠ جندياً و٦ دبابات و٢ ال اس تي حمولة ٢٤٠ جندياً و١١ دبابة.

طيران بحري: ٣٠ طائرة هليكوبتر مسلحة.

* القوات الجوية: ٢٢ ألفاً، و٤٠٦ طائرة حربية و٦٥ هليكوبتر مسلحة.

القاذفات: ٦ تي يو ٢٢.

مقاتلات هجومية: ٤٠ ميغ ٢٣، ١٥ ميغ ٢٣ يو، ٣٠ ميراج دي و١٤ ميراج ٥ دي دي، و١٤ ميراج ف ١ و٦ سوخوي ٢٤، و٤٥ سوخوي ٢٠.

المقاتلات الاعتراضية: ٥٠ ميغ ٢١، و٧٥ ميغ ٢٣، و٦٠ ميغ ٢٥، و١٢ ميراج ف ـ ١.

هليكوبتر هجومية: ٤٠ من طراز ام أي ٢٤، و٢٥ من طراز ام أي ٣٥، روسي. وللنقل ١٨ سي هـ روسي، و٣٤ إيطالية الصنع ٣٠ ام أي و١١ أس أيه و٥ أيه بي.

## موريتانيا

* موازنة الدفاع لعام ١٩٩٤: ٣٦,٣ مليون دولار.
* إجمالي عدد القوات المسلحة: ١٥,٦٥٠.
* القوات البرية: ١٥ ألفاً، ٦ مناطق عسكرية، ٦ كتائب مشاة مؤللة و٨ كتائب مشاة و٣ كتائب مدفعية و٤ كتائب مضادات جوية.
* المعدات:

الدبابات: ٣٥ تي ٥٤/٥٥.

مدفعية مقطورة: ٣٥ (عيار ١٠٥ ملم) و٤٠ (عيار ٢٢ ملم).

مضادة للمدرعات: صواريخ ميلان.

صواريخ أرض ـ جو: سام ٧.

* القوات البحرية: ٥٠٠ جندي.

زوارق بحرية: عدد ٦ و٣ قوارب مسلحة.

* القوات الجوية: ١٥٠ جندياً و٧ طائرات حربية.

## تونس

* موازنة الدفاع لعام ١٩٩٤: ٥٤٧,٣ مليون دولار تقريباً.
* إجمالي عدد القوات المسلحة: ٣٥,٥٠٠
* القوات البرية: ٢٧ ألفاً، و٣ ألوية مؤللة، ولواء صحراوي ولواء قوات خاصة. وفرقة سلاح مهندسين.
* المعدات:

الدبابات: ٨٤.

دبابات خفيفة: ٥ من طراز أس ك ١٠٥.

ناقلات جنود مدرعة: ٢٦٨ من أنواع مختلفة.

مدفعية مقطورة: ١١٧، ٤٨ منها عيار ١٠٥ ملم من طراز أم ١٠١، و٦٩ من عيار ١٥٥ ملم من طراز أم ١١٤، وأم ١٩٨.

مضادة لمدرعات: ٦٥ تاو و٥٠ ميدان.

صواريخ أرض ـ جو: ٤٨ أر بي أس و٢٥ شابارال.

* القوات الحرية: ٥٠٠٠ جندي

القواعد: بنزرت وصفاقس، وقليبية.

زوارق السواحل: ٢٠ منها ٦ زوارق صواريخ كومباتانت فرنسية الصنع وبي ٤٨.

زوارق دورية: ١٤ زورقاً.

* القوات الجوية: ٣٥٠٠ تقريباً و٣٢ طائرة حربية و٥ طائرات هليكوبتر مسلحة.

المقاتلات الهجومية: ١٥ ف ٥ أي.

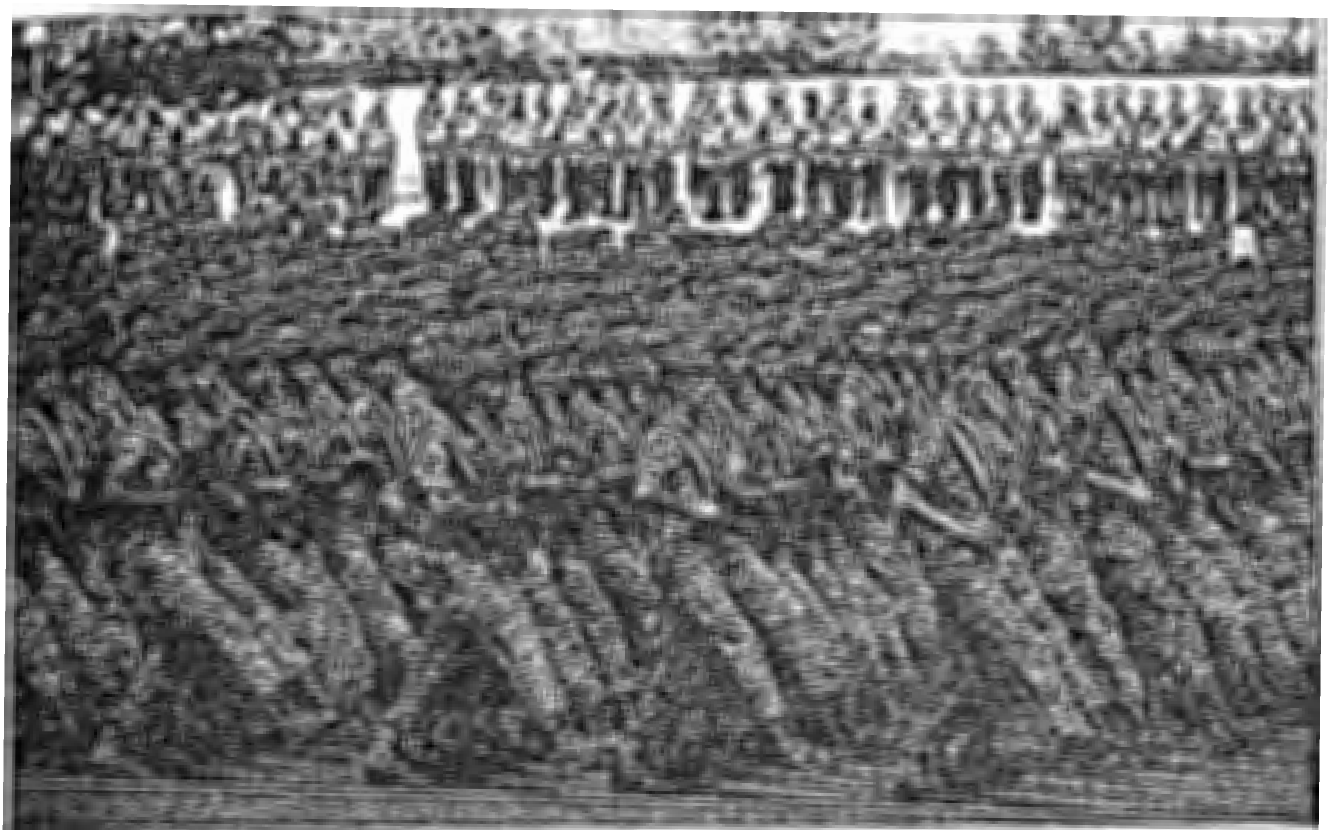
مقاتلات اعتراض: سرب من ٣ أم بي ٣٢٦ و٢ أم بي ٣٢٦ أل.

هليكوبتر مسلحة: ٥ اس ايه ٣٤١ الهجومية.

طائرات نقل: ٣٤ طائرة من أنواع مختلفة.

(«الحوادث»، ١٨/١١/١٩٩٤)

# الجيش اليمني:
# أسسه الأتراك في الشمال والبريطانيون في الجنوب



الجيش اليمني في عرض عسكري بعد إتمام الوحدة في ٢٢/٥/١٩٩٠.

تتألف القوات المسلحة في اليمن، من جيشين كان كل منهما، تابعاً لإحدى الدولتين في شطري اليمن. وكما جمعت الوحدة بينهما في جيش واحد جمع بينهما تاريخ تأسيس كل منهما منفرداً. في العقد الثاني من هذا القرن تكونت أول فرقة نظامية في جنوب اليمن عام ١٩١٨. وفي الشمال، تشكلت أول فرقة نظامية، أثناء الحرب العالمية الأولى. وبصرف النظر عن حجم البداية ومستواها فإنها مثلت في كلا الشطرين النواة الأولى لتأسيس جيش نظامي بمفهوم العصر الحديث، من الناحيتين العسكرية والتاريخية. وهي بداية تمت في الشمال بمساعدة الأتراك، وفي الجنوب بإشراف البريطانيين، فكيف تطورت هذه البداية؟

## أولاً: في شمال اليمن

وتتلخص في مراحل أربع بحسب مجمل المراجع التاريخية:

### ١ ـ مرحلة التأسيس

عمل الأتراك، قبل عامين تقريباً من انسحابهم من اليمن في ١٩١٨، على تكوين نواة مفرزة نظامية للجيش اليمني، تركية في أنظمتها وأسلحتها ومصطلحاتها وبعثت مجموعة من الضباط الأتراك بعد الانسحاب، تعمل في تدريب الجيش الذي بدأ بحوالى ستة آلاف جندي.

وفي العشرينيات، أشرف النمساويون ثم الإيطاليون، على إقامة دار في صنعاء لصناعة الخراطيش والذخيرة وإصلاح الأسلحة الخفيفة من ألمانيا اقتصرت على ٥٠ ألف بندقية من طراز «موزر». وبدأت في الثلاثينيات مساهمة العنصر العربي في تدريب الجيش اليمني، فوصلت أول بعثة عسكرية عراقية، لهذا الغرض، وأتاحت لاحقاً لبعثات يمنية فرصة التعليم والتدريب العسكري في العراق.

### ٢ ـ مرحلة التوسع

كانت اليمن من مطلع الخمسينيات تتطلع نحو الولايات

المتحدة لمساعدتها في تطوير الجيش، لكن تجاوب هذه الدولة الكبرى اقتصر على طائرتين للتدريب سلمتهما إلى اليمن عام ١٩٥٥. فوقعت اليمن في العام نفسه الاتفاقية الثانية مع الاتحاد السوفياتي لتنفيذ الاتفاقية الأولى الموقعة بينهما في ١٩٢٨، بما فيها إقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء. وفي ١٩٥٦ قدمت موسكو إلى الجيش اليمني أول صفقة من الأسلحة السوفياتية ضمت أسلحة خفيفة ومدافع. وفي ١٩٥٧، كانت الصفقة السوفياتية الثانية من الأسلحة الثقيلة، وبينها ٣٠ دبابة «تي ـ ٣٤» و١٠٠ مدفع مضاد للطائرات، و٧٠ مدرعة وعربة مصفحة، وتلتها صفقات تضمنت عدداً من طائرات «ميغ».

٣ـ مرحلة الثورة

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ أعلن الجيش بقيادة طلائعه الثورة ضد الحكم الإمامي، وأعلن قيام الجمهورية العربية اليمنية. وكانت هذه المرحلة أكبر مراحل تطور الجيش وأوسعها في كل الجوانب والأسلحة والأنظمة والمهمات والتخصصات. وظل الاتحاد السوفياتي أكبر مصادر التسليح والتدريب. وأصبح الجيش اليمني في الشمال شرقياً في معظم أنظمته وتشكيلاته وتدريبه، لكن السبعينيات شهدت تحولاً وانفتاحاً على المعسكر الغربي شمل أيضاً كل الجوانب. وكانت لهذا التحول مبرراته الإقليمية والعربية والدولية.

٤ـ مرحلة التحديث

بدأت منذ ١٩٨٠ عملية تحديث الجيش وإعادة بنائه خصوصاً لجهة تطوير الأسلحة الثقيلة وتوسيع مجالات التدريب والتعليم وتنويعها، عن طريق الكلية الحربية والمدارس العسكرية المحلية، والبعثات إلى الخارج واستحداث مؤسسات تعليمية، منها كلية القيادة والأركان ومعهد اللغات العسكري.

ورفع مستوى المناهج العسكرية، وفتح باب التجنيد الإجباري لخدمة الدفاع المدني (الاحتياط)، أمام كل خريجي الثانويات والجامعات والمعاهد العليا. وأعيد تنظيم الجيش، بحسب التخصصات والمهمات والأولوية والأسلحة والتشكيلات المختلفة. ووصل عدد المجندين (الاحتياط) حتى عام ١٩٩٠ إلى ما يقرب من ٣٥ ألفاً.

## ثانياً: في جنوب اليمن

### ١ ـ مرحلة التأسيس

تشكلت النواة الأولى للجيش النظامي بأول فرقة مشاة عام ١٩١٨، بإشراف البريطانيين. وبحكم سيطرة الاستعمار البريطاني آنذاك على التشكيلات العسكرية خصوصاً لم تتح الفرصة لهذه النواة أن تتطور إلا في حدود بسيطة لا تتجاوز المهمات المحلية الصغيرة. إلى جانب أن إقبال المواطنين على التجنيد في هذا الإطار ظل محدوداً وقليلاً. يؤكد هذا أن عدد الجيش حتى عام ١٩٦١ ظل في حدود خمسة آلاف جندي يعتمدون أساساً على أسلحة خفيفة باستثناء فرقة مدفعية.

ومنذ الخمسينيات خصوصاً بدأ تشكيل الميليشيات الشعبية لمقاومة الاستعمار. ولم تلبث أن تطورت حتى أمكن لها أن تكون في مستوى إعلان الثورة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، ومن هنا بدأت مجموعات وأفواج من الجيش النظامي تنضم إلى تشكيلات المقاومة، واستطاعت أن تفيد أفراد الميليشيات ولجان الدفاع الشعبي التي تأسست في ١٩٦٣ بما ساهمت به من تدريب في صفوفها، إضافة إلى فتح معسكرات في شمال اليمن (تعز)، لتدريب المقاومة، بإشراف ضباط يمنيين ومصريين عام ١٩٦٤.

٢ ـ مرحلة البناء

بعد جلاء الاستعمار وتحقيق استقلال اليمن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٦٧ بدأت في جنوب اليمن مرحلة بناء الجيش ضمن بناء الدولة وشملت كل جوانب وتشكيلات القوات المسلحة. وتكونت البداية من وحدات الجيش النظامي الذي كان تشكل قبل الاستقلال ومن بعض الميليشيات ولجان الدفاع الشعبي، إلى جانب فتح أبواب التجنيد. وبدأ اتجاه الدولة نحو المعسكر الشرقي في علاقاتها الاستراتيجية والتي شملت بناء الجيش في التسليح والتدريب والبعثات التعليمية ونظام التعليم ومناهجه. وكان التعاون في هذا الجانب يأتي في الدرجة الأولى مع الاتحاد السوفياتي، ثم أبرز دول المنظومة الاشتراكية، ومنها ألمانيا الشرقية وكوبا إضافة إلى الصين وكوريا الشمالية.

وشهد الجيش منذ أوائل الثمانينيات، بداية انفتاح نسبي على تكنولوجيا الغرب، وعلى رغم أنه ظل انفتاحاً محدوداً، إلا أن الجيش حقق في الفترة نفسها وحتى نهاية الثمانينيات تطوراً واسعاً، وهي المرحلة التي حقق فيها الجيش في شمال اليمن تطوراً قياسياً في كل الجوانب. وعند إعلان الوحدة، كان تعداد الجيش استناداً إلى مصادر عسكرية قيادية، قد بلغ زهاء ١٦٠ ألفاً، ٤٠ ألفاً في الجنوب، و١٢٠ ألفاً في الشمال. ويعتبر هذا أكثر الأرقام دقة، ولا تدخل ضمنه التشكيلات العسكرية خارج إطار الجيش النظامي.

## الجيش اليمني بين التنظيم والنظام

منذ مطلع الستينيات وحتى إعلان قيام الوحدة اليمنية في أيار/مايو ١٩٩٠ مر الجيش اليمني بتطورات عدة، وبالذات في جوانب ثلاثة هي: التشكيل والمهمات والنظام (السلطة). وبما أنه ظل خلال هذه الفترة جيشين يتبع أحدهما الجمهورية العربية اليمنية في الشمال، ويتبع الآخر جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية، فإن وضعه بعد الوحدة، تأثر إلى حد كبير بواقعه

قبلها خلال هذه الفترة، وبخاصة في هذه الجوانب:

١ـ التشكيل

من خلال ما حصلت عليه «الوسط» من معلومات من مصادر مختلفة، يمكن تسجيل أبرز ملامح هذا الجانب في:

ـ عند إعلان الجيش في صنعاء قيام الثورة وتسلمه مقاليد الحكم، لم يكن عديده كافياً لأغراض الدفاع عن النظام الجديد. فاتجهت حكومة الثورة إلى تعزيزه من حيث العدد بوسائل أهمها اثنتان:

الأولى: فتح باب التجنيد أمام المواطنين بأكبر كميات ممكنة، سواء في شكل مباشر عبر معسكرات التجنيد والتدريب، أو عن طريق الكلية الحربية والمدرس العسكرية والبعثات التعليمية والتدريبية. والثانية: تكوين الجيش الشعبي الذي اتسع وكثر عدد أفراده في إطاره المستقل عن الجيش النظامي، بقيادته واعتماداته ووسائله الأخرى. وظل موجوداً حتى قيام الوحدة، لكنه تضاءل كثيراً لانصراف معظم أفراده إما إلى التجنيد النظامي أو إلى أعمال أخرى. فهذا الجيش تشكل من القبائل بقيادة مشايخها لغرض تعزيز الجيش في الدفاع عن الثورة والجمهورية في الستينيات. وعند زوال الغرض وتطور الجيش النظامي، أصبح الجيش الشعبي محصوراً بأعداد ضئيلة وقيادات تقليدية غير منظمة.

وفي الجنوب، بحكم أن الجيش النظامي ظل تحت إشراف البريطانيين ورقابتهم، فإن تطوره ظل محدوداً. ومنذ إعلان الثورة ضد البريطانيين في ٤ تشرين الأول ١٩٦٣ خصوصاً، تشكلت فرق مقاومة في نطاق «لجان الدفاع الشعبي» وميلشيات بعض التنظيمات بقيادة طلائع القوى السياسية. وبعد الاستقلال، ظلت هذه التشكيلات قائمة ومستقلة نسبياً، كجزء من النظام الحاكم حتى إعلان الوحدة على رغم أنها انحسرت بعد تطور الجيش. وبعد إعلان الوحدة، لم يعد هناك اهتمام يذكر بأية تشكيلات عسكرية خارج نطاق الجيش. ولكن لم يصدر أي نص مباشر بإلغاء شيء منها.

٢ـ المهمات

يتلخص هذا الجانب في أن الجيشين مرا خلال الأعوام الثلاثين السابقة للوحدة بمراحل ثلاث التقيا خلال كل منها في المهمات الرئيسية، على نحو يتركز في ثلاث:

ـ في الستينيات، كان كل منهما منصرفاً إلى مهمته الداخلية.

ـ في السبعينيات، نفذ كلاهما سياسة نظامه في إثبات وجوده ضد النظام الآخر والجيش الآخر في الشطر الآخر.

ـ منذ بداية الثمانينيات بدأت تنخفض أعمال الاستفزاز وحالة التوتر بين الشطرين نتيجة فتح المجال لتقارب سياسي، قاده الفريق علي عبد اللـه صالح، بالتعاون مع الرئيس علي ناصر محمد (حينها)، حتى أحداث كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، في عدن. وعلى رغم عودة التوتر من جديد، إلا أن ظهوره كان موقتاً وعابراً. واستأنف الفريق علي عبد اللـه صالح، مع القيادة الجديدة بزعامة السيد علي سالم البيض، الأمين العام للحزب الاشتراكي، السير في الاتجاه الذي انتهى بإعلان الوحدة.

وتجدر الإشارة في هذا الجانب إلى ملاحظات ثلاث اقترنت بإعلان الوحدة:

الأولى: الاستغناء عن كل التشكيلات العسكرية خارج إطار القوات المسلحة، وحظر أي تشكيلات عسكرية لأي جهة غير الدولة.

الثانية: إعلان دولة الوحدة على لسان رئيس حكومتها (حيدر أبو بكر العطاس) والاتجاه إلى خفض عدد أفراد القوات المسلحة، «لأن دولة الوحدة، لا تحتاج إلى هذا العدد من الجيش الذي كان جيشين لدولتين».

الثالثة: صدر قرار دولة الوحدة بوقف التجنيد.

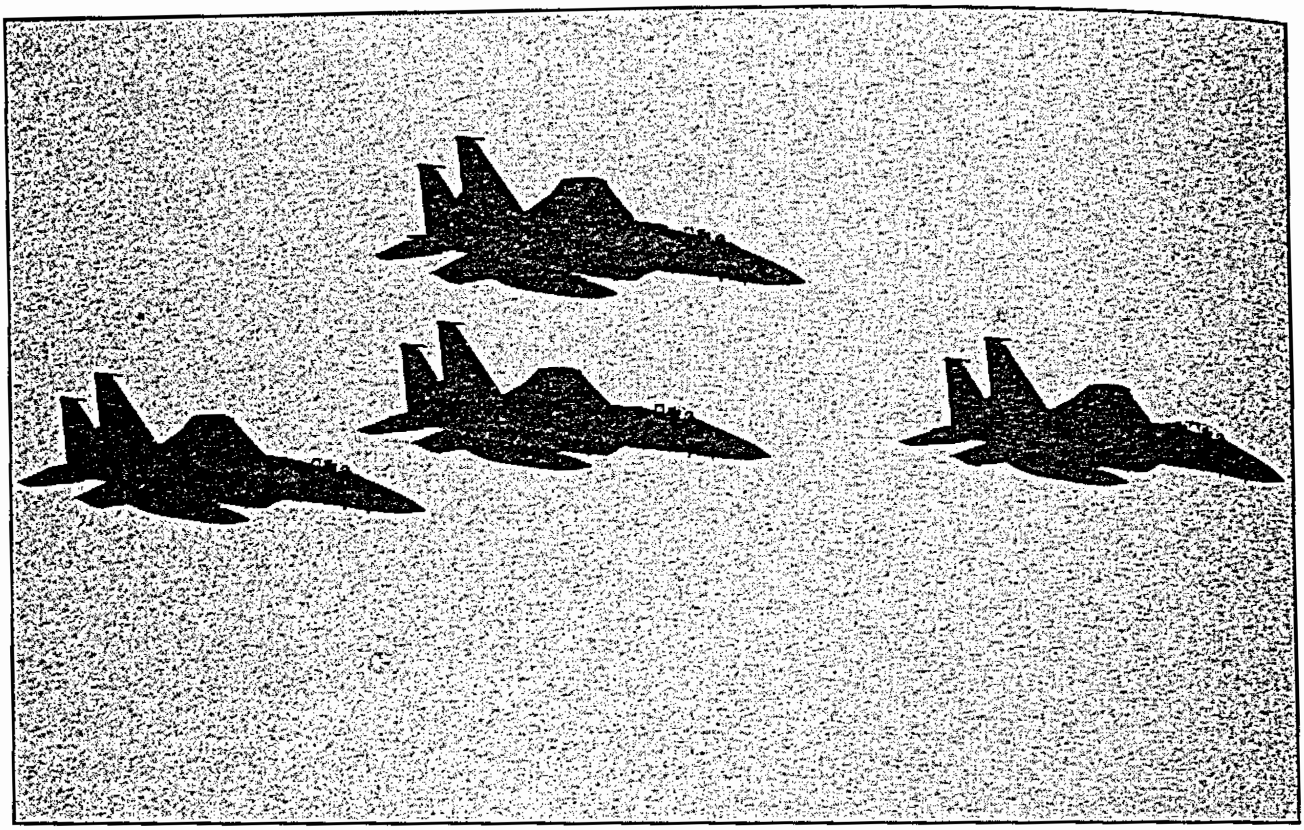
٣ـ النظام

والمقصود به مدى ارتباط القيادة العسكرية للجيش بالقيادة السياسية للدولة. فمنذ قيام ثورة أيلول ١٩٦٢، تسلم الجيش (في الشمال)، قيادة الدولة، وأصبح رئيس الدولة، هو القائد العام للقوات المسلحة (المشير عبد اللـه السلال). مع تمثيل الجيش في الحكومة بوزير الدفاع يليه رئيس هيئة الأركان العامة. وفي تشرين الثاني ١٩٦٧، أطاح انقلاب المشير السلال، وركز على فصل الجيش عن السلطة. وتشكل المجلس الجمهوري لرئاسة الدولة برئاسة القاضي عبد الرحمن الارياني. وأسند منصب القائد العام إلى عضو المجلس الجمهوري هو الفريق الراحل حسن العمري. وعند إعلان أول دستور للجمهورية العربية اليمنية، في ١٩٧٠ ألغي منصب وزير الدفاع، وأصبح رئيس المجلس الجمهوري القائد الأعلى للقوات المسلحة. وعاد الجيش إلى السلطة في انقلاب حزيران/يونيو ١٩٧٤ بقيادة المقدم ابراهيم الحمدي (رئيس مجلس القيادة القائد العام). إلا أن منصب وزير الدفاع ظل ملغياً حتى قيام الوحدة.

وفي الجنوب، حدث العكس إلى حد كبير، إذ تشكل الجيش وقامت الميليشيات ولجان الدفاع الشعبي قبل قيام الدولة. وبعد قيامها في ١٩٦٧. وتشكل الجيش مرة أخرى من داخل التنظيم السياسي الحاكم (الجبهة القومية، ثم الحزب الاشتراكي). فكانت الانقلابات التي حدثت سياسية في الدرجة الأولى، تنتج من خلافات داخل التنظيم السياسي، وبتخطيط وتوجيه من قادته. وظل الوضع على هذه الحال حتى قيام الوحدة، علماً بأن الجيش كان ممثلاً في الحكومة بوزير الدفاع.

(من تحقيق لعبد الوهاب المؤيد، «الوسط»، ١٩٩٢/١٠/٤)

# التسلح العربي: يتعدى ثلاثة تريليونات دولار بعملة اليوم



طائرات أف ـ ١٥ الأميركية ضمن التشكيلات الجوية السعودية

منذ انتهاء الحرب الباردة في العام ١٩٩٠، خفضت غالبية دول العالم ميزانياتها الدفاعية، ما عدا الدول العربية، على رغم اتجاه معظمها نحو الصلح مع إسرائيل، وعلى رغم زيادة عدد القواعد العسكرية الأجنبية على الأراضي العربية، وتوقيع غالبية هذه الدول اتفاقات دفاعية وأمنية علنية وسرية مع قوى غربية، أنهت كل ما تبقى من هوامش استقلالية شكلية لهذه الدول.

ما أنفق على التسلح في العالم العربي تعدى ثلاثة تريليونات دولار بعملة اليوم. وتشير المعلومات الصادرة عن تقرير لجنة الأبحاث في الكونغرس الأميركي إلى أن حجم إنفاق دول الخليج العربي وحدها على التسلح في العام المنصرم ٢٠١٠ قد تجاوز ١٠٥ مليارات دولار أميركي، بزيادة تبلغ ١١ مليار دولار عن العام الذي سبقه ٢٠٠٩، حيث اعتبرت المملكة العربية السعودية من أكبر المستوردين للأسلحة بين الدول العربية عموماً، ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً، إذ تجاوزت قيمة مشترياتها من الأسلحة مبلغ ٤٠ مليار دولار.

ووفقاً لتقرير معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، احتلت دولة الإمارات المتحدة المركز الثالث في قائمة أكبر مستوردي السلاح في العالم منذ عامين. إذ ابتاعت في العام ٢٠٠٨ ما نسبته ٦ بالمئة من مبيعات الأسلحة في العالم، فيما يتوقع أن تنفق هي والسعودية مبلغ ١٢٢ مليار دولار على تسلحهما في الأعوام الثلاثة المقبلة، بحسب تقرير لصحيفة «الفايننشال تايمز» البريطانية.

وفيما لجمت جيوش دول كبرى خطط تحديثها وتطويرها بفعل تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية، فلا يزال الشرق الأوسط عموماً، ودول مجلس التعاون الخليجي خصوصاً، يشكلان أفضل سوق جذب لمصدري الصناعات الدفاعية في العالم، إذ شهد عام ٢٠١٠ اهتماماً كبيراً ومتزايداً من دول عربية عدة، باقتناء أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الدفاعية المتطورة، إلى جانب تحديث برامجها التدريبية العسكرية.

**وتركز اهتمام عدد من دول مجلس التعاون الخليجي على التفوق الجوي،** عبر السعي للحصول على أحدث المقاتلات مثل «تيفون» و«إف ١٥» للمملكة العربية السعودية و«رافال» و«إف إيه ١٨» للكويت والإمارات، وابتياع أنظمة الدفاع الصاروخي مثل «ثاد» لدولة الإمارات، إلى تعزيز القدرات البحرية لهذه الدول.

والأرقام التي أنفقتها الدول الخليجية في السنوات الأخيرة ليست إلا نذراً قليلاً من مجموع ما أنفقته الدول العربية مجتمعة على السلاح منذ ٥٠ سنة ونيفاً، وهي أرقام تعجز ماكينات الحساب عن تعدادها وتحسب بآلاف الملايين من الدولارات.

وعلى رغم نتائج الحروب الإسرائيلية ـ العربية التي انتهت بهزائم عربية، وجنوح العرب قاطبة للسلم، دافنين ما يطلق عليه مبادرة السلام العربية التي تبنتها قمة بيروت في العام ٢٠٠٢، وكذلك تأثير الأزمة المالية العالمية في المنطقة برمتها، فإن النظم العربية الرسمية لا تزال تشتري السلاح الأميركي وتكدسه في مخازنها، علماً أن العديد من هذه الدول، ذات الفواتير التسلحية الهائلة، **مرتبطة بمعاهدات دفاع مشترك مع واشنطن، أي أنها تدفع ثمناً مزدوجاً، وهما الثمن السياسي والمليارات.** وبينما يستمر شراء السلاح، لم تبادر أي دولة عربية إلى إقامة مشروع واحد لصناعة الأسلحة. وشابت صفقات التسلح التي تتداولها الدول العربية بسرية شديدة الريبة والغموض، **إذ تحولت المؤسسات العسكرية العربية إلى وكر للمقاولات، ولتهريب الأموال إلى الخارج، ولعقد الصفقات المشبوهة التي تتم من خلال تجار السلاح الذين يعقدون الصفقات المشبوهة والملتوية، وبوساطة شركات وهمية وتحت معرفة الدول المنتجة للأسلحة وبغطاء منها ومباركتها.**

بعد ارتفاع أسعار النفط في العام ١٩٧٣ والنفقات الدفاعية العربية تستنزف كل الطاقات المالية الناتجة من ارتفاع أسعار الطاقة في العالم، وهي إحدى الوسائل المستخدمة لاسترجاع أموال النفط، ومع ذلك فإن هذه الدول لا زالت غير قادرة على الدفاع عن نفسها.

وقد أثبتت الأحداث السياسية المتعاقبة عدم قدرتها على الردع، فكيف على التصدي والصمود أمام هجوم محتمل!

وبالرغم من الأرقام الخيالية التي تنفق على التسلح في العالم العربي، خصوصاً بعد حرب العام ١٩٦٧، فإن الصفقات الدفاعية العربية عموماً والخليجية خصوصاً، لا تخضع للمناقشة العلنية، بل هي سر من أسرار الدولة المكشوفة. ومع عدم وجود إعلام حر، وفي غياب وجود المعارضة السياسية، يسهل تمرير تلك الصفقات النازفة للاقتصاد المحلي، ما يضمن تضخماً في الحجم وفساداً في الإجراءات وضعفاً في القدرة التشغيلية، مع انعدام في الاستخدام بسبب عدم الحاجة أصلاً لها، أو عدم حدوث صراع ساخن يستهلكها. وبالتالي يبقى جزء كبير منها في المخازن يأكله الصدأ والزمن. وتعمد الشركات والدول الغربية إلى إثارة النزاع والصراع الوهمي، والضغط على الحكومات في العالم العربي لاستيراد الأسلحة، غالباً عبر الرشى السياسية، والعمولات الضخمة، وغالباً ما يرافق مثل هذه الصفقات أيضاً تسويات سياسية. **ولأن قيمة الصفقات يوفر فرص عمل وفوائد كثيرة للاقتصاد الأميركي، حتى قيل إن الصفقات الأخيرة ممكن أن تحقق ٧٧ ألف فرصة عمل في القطاع الدفاعي في ٤٤ ولاية. ولذلك تتنافس الدول الغربية فيما بينها للحصول على حصة ولو محدودة من سوق السلاح في الشرق الأوسط.**

ومن بين الدول النامية العشر الأكبر من حيث قيمة التعاقدات الخارجية لشراء الأسلحة التقليدية خلال الفترة (١٩٩٨ـ٢٠٠٥)، احتلت الإمارات العربية المتحدة الترتيب الثاني (١٧,٦ مليار دولار) بعد الهند (٢٠,٧ مليار دولار)، وجاءت المملكة العربية السعودية في الترتيب الرابع (١٤,٦ مليار دولار)، وجاءت مصر في الترتيب الخامس (١٣,٦ مليار دولار)، وجاءت إسرائيل في الترتيب السادس (٩,٥ مليارات دولار). وعلى رغم كل هذه الصفقات، فإن هذه الدول المتخمة بالسلاح، تسارع إلى الاستنجاد بالدول الكبرى طالبة منها العون. وهنا يأتي السؤال: **لمَ ولماذا تعدّ الجيوش الجرارة وتنشأ الكليات الحربية وتعقد الدورات العسكرية، إذا كانت مهمة الجيوش العربية تنحصر في حماية الأنظمة الحاكمة فقط، والمشاركة في الاستعراضات العسكرية في الاحتفالات الوطنية؟**

والأنكى، فإن هذه الصفقات التي لا تؤثر في ميزان القوى في الشرق الأوسط، تذهب أموالها الضخمة من طريق بناء الاقتصاد المدني والرفاه الاجتماعي، ومكافحة الأمية والمرض والفقر المتفشين في جسم الأمة العربية، حتى في دولها الغنية.

والسؤال هنا: لماذا، في سياق الثلاثة تريليونات دولار التي تنفق في العالم العربي على التسلح، تقتني الدول العربية، من دون استثناء، هذا الكم من الأسلحة، علماً أنها مجتمعة كانت تطبل للسلم مع إسرائيل، ولم تكن تتحفظ أو تستعد لأي معركة مع الكيان الصهيوني، ففلسطين في خبر كان، وأهلها منسيون ومتروكون لصراعاتهم الصغيرة القاتلة؟

والجواب الطبيعي جداً، هو أن الهدف الرئيسي من تسلح الدول العربية لم يكن حماية نفسها من التهديدات الإسرائيلية، بل كان لأخذ رضا القوى الكبرى وتأمين مصالحها. كما أن هناك مسألة أخرى لا تقل أهمية، وهي أن مخاوف الدول العربية بعضها من بعضها الآخر، ومن نزاعاتها الداخلية، شكلت موضوعاً محورياً لهذا التسابق على السلاح.

(«المشاهد السياسي» ـ لندن، «المشاهد»، ١/٧/٢٠١١)

# الدرع الصاروخية الخليجية.. مكاسب عسكرية وأعباء سياسية



طائرات أف ـ ١٦ الأميركية ضمن التشكيلات الجوية الإماراتية.

بينما كانت أزمة زيارة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لجزيرة أبو موسى الإماراتية المحتلة في بداية تصاعدها، استضافت العاصمة الإماراتية أبوظبي أعمال الدورة الثالثة لمؤتمر الشرق الأوسط للدفاع الصاروخي والجوي الذي تركزت مناقشاته حول الأمور الخاصة بالدرع الصاروخية وقدرتها على التصدي لمخاطر الصواريخ البالستية وصواريخ كروز. وجرى تخصيص جزء كبير من النقاش لمشروع «الدرع الصاروخية الخليجية» الذي تم طرحه مؤخراً خلال منتدى التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في العاصمة السعودية الرياض.

ورغم قرار تأجيل إبداء رأي رسمي من جانب دول الخليج بشأن المشروع حتى يونيو المقبل، لإتاحة المزيد من الوقت لدراسة جوانبه الفنية وأبعاده السياسية في المحيط الإقليمي لدول الخليج، وعلى الأخص في ما يتعلق بإيران، إضافة إلى المحيط الدولي في ما يخص رؤية قوى دولية مؤثرة مثل روسيا والصين لهذا المشروع وأهدافه.. فإن مؤتمر أبوظبي تضمن رسائل سياسية مهمة تتعلق برؤية دول الخليج لمشروع الدرع الصاروخية حتى إن صدرت بشكل غير مباشر. وإلى جانب الرسائل السياسية، أظهرت المناقشات الفنية ضرورة تطوير منظومة الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يتعلق بالدفاع الصاروخي والجوي..ويقول رياض قهوجي الرئيس التنفيذي لمؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري التي نظمت المؤتمر بالتنسيق مع القوات الجوية والدفاع الجوي بالإمارات ـ إنه إذا كان هناك احتمال لوقوع مواجهة عسكرية في منطقة الخليج فإن الصواريخ البالستية وصواريخ كروز سوف تشكل التهديد الأهم لدول الخليج، كما أن قدرة هذه الصواريخ التي تحمل رؤوساً حربية غير تقليدية ترفع مستوى التهديد ليكون هدفاً استراتيجياً. وعما إذا كان هناك توجه سياسي لإقرار مشروع الدرع الصاروخية الخليجية والاتفاق على مقر القيادة

للمشروع، يوضح البوعينين أن المناقشات التي جرت في المؤتمر تتعلق بالأمور الفنية بعيداً عن التوجهات السياسية..مشيراً إلى أن لديه معلومات تتعلق بنقاشات جادة بشأن المشروع على المستوى الرسمي، خاصة أن هناك لجنة مشتركة لدول مجلس التعاون مختصة بموضوع الدفاع الجوي وهي قائمة منذ ٧ سنوات. ويشير إلى أهمية المناقشات مع حلفاء دول مجلس التعاون للاستفادة من إمكاناتهم للحصول على أفضل النتائج في التصدي للصواريخ الباليستية والكروز، لأن نظم الدفاع الجوي الحديثة تتطلب الحصول على الإنذار المبكر عبر الأقمار الصناعية التي تملكها دول الخليج. فرانك روز، نائب مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون الفضاء والسياسة الدفاعية يؤكد خلال حديثه عن رؤية الخارجية الأمريكية للدفاع الصاروخي أن هذا النظام يلعب دوراً مهماً في استراتيجية أمريكا العالمية الأمنية الواسعة النطاق التي تدعم الردع والدبلوماسية..ويشير الى أن الدفاع الصاروخي يؤكد لحلفاء وشركاء الولايات المتحدة الأمريكية أن لديها الإدارة ووسائل الردع اللازمة لمواجهة هجمات الصواريخ البالستية المحدودة الموجهة ضد قواتها أو ضد حلفائها وشركائها إذا لزم الأمر..كما أن الدفاع الصاروخي يساعد في إعاقة الجهات الفاعلة الإقليمية من محاولة منع قدرة الولايات المتحدة على تقديم وسائل الدفاع والمساعدة لحلفائها وشركائها.

وبعيداً عن تأييد العسكريين للأهمية الاستراتيجية للدرع الصاروخية الخليجية يرى المراقبون أن الأعباء السياسية التي ستواجه دول الخليج عند قرار إقامة المشروع يجب أن توضع في الحسبان، خاصة أن رد الفعل الإيراني الذي جاء على لسان وزير الدفاع فور الإعلان عن المشروع تضمن تهديداً واضحاً لدول الخليج بعدم الدخول في هذا المشروع الصهيوأمريكي، بينما أكد رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشوري الإيراني أن المشروع مثير للتوتر، وأن طهران ستتخذ رداً حازماً ومناسباً مع أي إجراء يتعارض مع مصالحها.

ويشير المراقبون أيضاً إلى أن زيارة نجاد لجزيرة أبو موسى الإماراتية المحتلة والتصعيد الإيراني في هذا الشأن لا يجوز أن ينظر إليه بعيداً عن ردود الفعل الإيرانية تجاه مشروع الدرع الصاروخية الخليجية. ويؤكد المراقبون ضرورة أن تعي دول الخليج دروس أزمة الدرع الصاروخية في بولندا والتشيك ثم أزمة الدرع الصاروخية في تركيا، لأن المشروع المطروح قد يجعل من منطقة الخليج مسرحاً لصراع بين روسيا والصين من جانب وأمريكا من جانب آخر لأنهما قد يعتبران الدرع موجهة لهما أيضاً. وما بين الاحتياجات العسكرية والمواءمات السياسية يبقى القرار الخليجي بشأن الدرع الصاروخية محل دراسة وبحث حتى موعد الإعلان عن الموقف النهائي في غضون أسابيع قليلة.

(«الأهرام»، ٢٠١٢/٤/٢٦)

# ٤٩٣ بليون دولار لدول الخليج والأردن بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩

بلغت نفقات الدول العربية على المعدات الدفاعية ٦٨ بليون دولار منذ عام ٢٠٠٠، ويتوقع أن ترتفع إلى ٨٠ بليوناً بحلول عام ٢٠١٤ وإلى ١٠٠ بليون بحلول عام ٢٠١٥، وفق ما جاء في تقرير حديث أصدرته المجموعة الاستشارية الدولية «فروست آند سوليفان» العالمية.

وقدرت المؤسسة في تقريرها إنفاق دول الخليج وحدها إضافة إلى الأردن على المعدات الدفاعية بـ ٤٩٣ بليون دولار بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٩. ورجح معدو التقرير أن تكون حصة دول الخليج إضافة إلى العراق، في الإنفاق على التسلح، «الأكبر في المنطقة»، متوقعين أن «يستثمر العراق بقوة في تطوير بنيته التحتية العسكرية خلال العقد المقبل، ما يرجح أن ينفق أكثر من ١١ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٤».

وقال معد التقرير غوتاما غاناباثي: «القوة المالية في المنطقة تسمح لها بالاستمرار في إنفاق جزء كبير من الدخل القومي الإجمالي على الدفاع، بنسبة هي الأعلى في العالم»، متوقعاً «ألا يؤثر الركود الاقتصادي في معدلات إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي على المعدات الدفاعية وأنظمة الأمن والمعدات الإلكترونية الدفاعية».

(«الحياة»، ٢٠١٠/١٠/١٢)

# السباق على التسلح في دول الخليج

..أصدر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية تقارير يستعرض من خلالها القدرات العسكرية لمجموعة من دول الشرق الأوسط تتضمن إيران والمملكة العربية السعودية، والعراق، والكويت والبحرين، واليمن، وعمان وقطر والإمارات. وفي ما يلي أبرز ما في التقرير الأحدث لمركز الدراسات.

## السعودية: الجيش يملك أحد أفضل الأنظمة المدفعية في الشرق الأوسط

تعد القوات السعودية أكبر قوة عسكرية بدول مجلس التعاون الخليجي، وتشير الدراسة إلى صعوبة الحديث عن القوات العسكرية السعودية من دون الإشارة إلى قوات الأمن الداخلي، حيث إن العسكرية السعودية وهيئات الأمن الداخلي بالمملكة تتقاسم العديد من المهام المعنية بتأمين المملكة. وعليه قررت الحكومة السعودية إنشاء مركز عمليات الدفاع القومي، وهو كيان جديد مولج بتسهيل وتنسيق الجهود المشتركة لكل الجهات المعنية بالمهام الأمنية.

شراء السلاح: كانت المملكة العربية السعودية أحد أكبر عشرة مشترين للأسلحة خلال العهدين السابقين، ولكن هناك انخفاضاً ملحوظاً في حجم الاستيراد منذ هبوط سعر النفط العالمي في التسعينيات، فبين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤ استوردت المملكة سلاحاً تقدر قيمته بحوالى ١٩ مليار دولار أمريكي، مقارنة بـ ٣٦,٧ مليار بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠. وينسب الباحثون هذه الظاهرة إلى عدة عوامل أهمها انخفاض الدخل القومي بسبب تغيرات في سوق النفط العالي والقيود المالية للإنفاق على القطاع العسكري في ظل لوازم الإنفاق على برامج الخدمات العامة.

ولحظ كذلك تقلص ملحوظ في نسبة استيراد الأسلحة من الولايات المتحدة في السنوات الماضية مقارنة بالدول الأخرى، فقد انخفضت نسبة الواردات العسكرية من الولايات المتحدة من ٤٥٪ في منتصف التسعينيات إلى ٢٥٪ في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٤.

الجيش السعودي: يشير التقرير إلى أن الإمكانيات العسكرية السعودية نمت بشكل ملحوظ منذ نهاية حرب الخليج عام ١٩٩١، حيث إن أعداد القوات المسلحة السعودية قد تضاعفت، علاوة على ارتفاع في عدد الدبابات الحربية ومركبات المشاة المدرعة والصواريخ الجو - أرضية. وفي الوقت نفسه يواجه الجيش صعوبة في توفير الصيانة اللازمة للعديد من تلك المعدات. وبرغم تلك التحديات الجيش السعودي يملك أحد أفضل الأنظمة المدفعية في الشرق الأوسط. ويضيف التقرير أنه من منظور المعايير العسكرية العالمية للاستعدادات العسكرية تعدّ إمكانيات الجيش السعودي قوية مقارنة بالعديد من دول حلف شمال الأطلسي.

## الكويت تقلص الإنفاق العسكري من ١٢٪ من الناتج عام ٢٠٠١ إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٠٥

يقول كاتب التقرير إن تعزيز القوات العسكرية أصبح أولوية قصوى بالنسبة لصناع القرار الكويتي منذ بداية التسعينيات، نتيجة للغزو العراقي والخارطة الاستراتيجية التي أسفرت عن نتيجة حرب الخليج. ونرى من خلال التقرير أن هذا الهدف محاط بصعوبات كثيرة خصوصاً في ظل الأزمات الاقتصادية التي مرت بها المنطقة في أواخر التسعينيات.

معدلات استيراد السلاح بين نهاية عهد صدام وتوتر سوق النفط:

نجد تفاوتاً ملحوظاً في حجم الواردات العسكرية في الكويت في عهد التسعينيات، حيث إن الكويت استوردت سلاحاً بقيمة ٤,٦ مليار دولار بين ١٩٩٣و١٩٩٦، مقارنة بسلاح بقيمة ٨٠٠ مليون فقط دولار في الفترة بين عامي ١٩٩٧ و٢٠٠٠. كما نلاحظ أن معظم الواردات العسكرية تأتي من الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا. كما نلاحظ تقلصاً في نسبة الإنفاق العسكري الكويتي من الناتج المحلي على النحو التالي:

من ١٢٪ عام ٢٠٠١
١٠٪ عام ٢٠٠٢
٩٪ عام ٢٠٠٣
٧,٩٪ عام ٢٠٠٤
إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٠٥

ويزعم التقرير أن ذلك الانخفاض ناتج عن اختفاء خطر صدام حسين، وزيادة الإنفاق على هيئات الأمن الداخلي.

## العراق: استراتيجية إعادة بناء قواتها لا تهدف في المدى القريب إلى تشكيل قوة إقليمية

القوات العراقية: برغم أن العراق فقد معظم إمكانياته العسكرية إثر حروب الخليج المتتالية، والعقوبات وفضلاً عن الاحتلال الأمريكي للبلاد، وما أسفر عنه من تدمير للبنية

التحتية للجيش العراقي، تحلل دراسة كوردسمان والروحان الإمكانيات الحالية للقوات العراقية الجديدة بما يشمل قوات الجيش وقوات الأمن الداخلي. ونرى من خلال الدراسة أن استراتيجية إعادة بناء القوات العراقية لا تهدف في المدى القريب إلى تشكيل قوة عسكرية إقليمية مثلما كان عليه العراق في عهد رئيسه السابق صدام حسين، بل تهدف الجهود الحالية لإنشاء قوات عسكرية ـ أمنية لمحاربة التمرد الداخلي ولمواجهة خطر الإرهاب. ولا يخفى كوردسمان والروحان أن نجاح هذه الجهود متعلق بشكل مباشر بنجاح العملية السياسية العراقية في صيانة وحدة العراق، حيث يرى مؤلفا الدراسة أن العراق لن يكون قوة عسكرية قومية فاعلة، في حال حدوث حرب أهلية أو نزاع طائفي من أي نوع في البلاد. ونظراً إلى أن الأولوية التي تحدد مسار جهود بناء القوات العراقية الآن تقتصر على صيانة الأمن، والاستقرار الداخلي، نجد تغييرات ملحوظة في هيكل القوات العراقية بين عامي ٢٠٠٢ (قبل بداية الغزو) و٢٠٠٦.

**القوات البرية:** يقول التقرير إن الجيش العراقي يتكون من فرقتين و١٦ لواء و٦٣ كتيبة (بما يتضمن كتائب الشرطة المعنية بالأمن القومي)، وتوفر هذه القوات حماية لمساحة تقدر بـ ٧٧ ألف كيلومتر مربع (إجمالي مساحة اليابس بالعراق ٤٣٠ ألف كيلومتر مربع). ويشمل الجيش العراقي قوات عمليات خاصة مكونة من ١,٦٠٠ فرد مزودين بالمعدات الأمريكية، مثل الرشاشات الآلية أم ٢٤٠ والـ أم ٢. وتقول الدراسة إنه من المتوقع أن تتكفل القوات العراقية بمسؤولية الدفاع عن ٧٥٪ من أراضي المعارك بالبلاد، في إشارة إلى تصريحات مسؤول من قوات التحالف. وقد صرح رئيس الوزراء العراقي منذ شهور أن القوات العراقية ستتحمل كافة مهام الأمن الداخلي في أنحاء العراق قبل نهاية عام ٢٠٠٧. ويلخص التقرير أهم المعدات التي حصلت عليها القوات العراقية المسلحة من قوات التحالف منذ أواخر العام الماضي:

- ٩٥٠٠٠ – بندقية
- ٤٤٠٠ – رشاش آلي
- ٩٥٠٠٠ – درع مضاد للرصاص
- ٣٥٠٠ – عربة مدرعة
- ٢٥٠٠٠ – بندقية من طراز AK 75
- ٦٢٠٠ – مسدس 9mm
- ١٣٠٠ – مدافع رشاش

وتسلط الدراسة الضوء على شكوى متكررة من العديد من قادة الجيش العراقي الجديد بتأخر تقديم المعدات للجيش العراقي، ما يؤثر في قدرته على مواجهة التمرد الراهن. ويقول التقرير إن الولايات المتحدة لم تمنح الجيش العراقي المعدات اللازمة لهزيمة المتمردين.

**القوات الجوية:** القوات الجوية العراقية تحولت من رمز للقوة العسكرية العراقية إلى مجرد سراب، وذلك بسبب الحروب المتتالية التي قضت على موارد القوات الجوية. كما تنسب تلك الظاهرة إلى قرار الرئيس العراقي السابق صدام حسين لتخزين الطائرات الحربية العراقية في إيران، مع بداية الغزو الأمريكي بعيداً عن قوات التحالف. ومن الجدير بالذكر أن الجيش العراقي في عهد صدام ردم العديد من الطائرات لإخفائها عن قوات التحالف مما أدى إلى تلفها.

**أما عن الجهود المشتركة الراهنة لإعادة بناء القوات الجوية، فنجد أنها ضئيلة بالنسبة إلى عمليات تكوين القوات الأمنية ووحدات الجيش.**

**القوات البحرية:** تتركز مهام القوات العراقية البحرية في الوقت الحالي على هدف تأمين طرق سفن النفط. ويشير التقرير إلى أن القوات البحرية العراقية تشارك القوات الأميركية في تأمين محطات النفط في البصرة وخور العماية، حيث يتم تصدير النفط من خلال هاتين المحطتين، وهو ما يولد حوالى ٨٠٪ من إجمالي دخل العراق.

## إيران: القوات البرية الأكبر في الخليج

انخفاض واردات السلاح شجع إيران على تطوير صناعة السلاح المحلي ومن المعروف أن مصادر الواردات العسكرية الإيرانية شهدت تغيراً ملحوظاً منذ ثورة ١٩٧٩ عندما انقطعت الواردات من السلاح الأمريكي وبدأت إيران تعتمد على الصين والاتحاد السوفياتي، علاوة على دول شرق أوروبا لتوفير المعدات العسكرية، وإن خسرت إيران العديد من مقدراتها الحربية أثر الحرب مع العراق في الثمانينيات.

وبالرغم من زيادة الإنفاق العسكري الإيراني في السنوات الماضية نتيجة ارتفاع صادرات النفط (٢٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣,٦ مليار عام ٢٠٠٣ إلى ٦٢ مليار عام ٢٠٠٦)، نجد أن الواردات العسكرية الإيرانية في هبوط مستمر. على سبيل المثال تدنت واردات السلاح الروسي من ١،٣ مليار دولار في الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٦ إلى ٠.١ مليار في ٢٠٠١ـ٢٠٠٤. وانخفضت واردات السلاح الصيني لإيران من ٠,٩ مليار إلى ٠,١ مليار في الفترة نفسها. ولذا ركزت إيران في العهود الماضية على تطوير صناعة السلاح المحلي، ولكن تشير الدراسة إلى أن تلك الجهود لم تسفر عن نتائج ملحوظة في تحسين وضع القطاع العسكري الإيراني الذي يواجه عدة تحديات خطيرة أهمها فشل إيران في توفير قطاع غيار للمعدات العسكرية الغربية التي لا زالت في حوزة جيشها، إضافة إلى تردي حالة المعدات الحربية القديمة، وغياب التقنية الحديثة التي تتمتع بها جيوش الخليج الأخرى.

**يشير التقرير إلى أن الجيش الإيراني يتمتع بحجم كبير من القوات البرية مقارنة بجيوش دول الخليج.**

ويقول كوردسمان والروحان إن عدد الدبابات بالجيش الإيراني شهدت زيادة ملحوظة في السنوات السابقة، من ١١٣٥ عام ٢٠٠٠ إلى ١٥٦٥ في ٢٠٠٣ و١٦١٣ عام ٢٠٠٦. ويشير التقرير إلى أن عدد الدبابات «الحديثة» طبقاً للمعايير السائدة لا تتعدى الـ ٥٨٠ دبابة، وعدد الدبابات الجاهزة للاستعمال لا تتعدى الـ ١٠٠٠. ويذكر التقرير أن إيران تستورد الأسلحة المضادة للدبابات من روسيا والصين وأوكرانيا، كما تصنعها محلياً طبقاً للنماذج السوفياتية التي تمتلكها. كما تنتج المصانع الحربية المحلية قاذفات الصواريخ المتعددة. وفي تقييمها العام لمقدرات الجيش الإيراني، تقول الدراسة إنه بالرغم من تحسينات في تنظيم وإعداد قوات الجيش، لا زالت القوات تعاني من قصور ملحوظ من حيث قدرتها على صيانة المعدات الحربية وتوفير الإعداد والتدريب الكافي للموارد البشرية. ويوضح المؤلفان أن مقدرات الجيش الإيراني تعتبر دفاعية في طبيعتها، حيث إن التدريبات والمعدات المتوفرة لا تؤهل القوات القيام بمهمات كبيرة خارج البلاد.

تتكون القوات الجوية الإيرانية من ٥٢٠٠٠ شخص بما فيهم من ١٥٠٠٠ في قطاع الدفاع الجوي. وتمتلك إيران أكثر من ٣٠٠ طائرة حربية. ويقول التقرير إن القوات الجوية تعاني من ضعف في إمكانيات الصيانة. كما تعتبر المقدرات التكنولوجية المتوفرة للقوات قديمة مقارنة بالقوات الإقليمية الأخرى.

## الإمارات: السلاح الجوي الأكثر تميزاً

يعد الإنفاق العسكري الإماراتي من أعلى معدلات في المنطقة، حيث تجاوز الـ ٩ مليار دولار سنوياً بين ٢٠٠٣ و٢٠٠٥، مقارنة بمتوسط إنفاق ٣ مليار دولار سنوياً في عهد التسعينيات. كما تشير الدراسة إلى حجم واردات الأسلحة الهائل في الإمارات: ٣,٧ مليار بين ١٩٩٣ و١٩٩٦، ٤,٢ مليار بين ١٩٩٧ و٢٠٠٠، و٦,٨ مليار بين ٢٠٠١ و٢٠٠٤.

يقول التقرير إن الجيش الإماراتي أحرز إنجازات كبيرة في تجديد مقدراته العسكرية من حيث الاستحواذ على التقنيات الحربية الحديثة، ولكنه لا زال يواجه صعوبات ملحة بما يتعلق بغياب التدريب اللازم لتشغيل العدد الكبير من المعدات الحديثة التي تشتريها الحكومة الإماراتية كل عام. وورد في الدراسة أن الجيش الإماراتي تضمن في الماضي عناصر أجنبية (ضمنهم عناصر عمانية) ولكن الحكومة حاولت في السنوات الماضية أن تحد من الاعتماد على هذه العناصر لأسباب سياسية. وفي تقييمه للقوات الإماراتية يقول التقرير إن الخبراء يجمعون على أن الإمارات تتمتع بإحدى أفضل القوات الجوية بمنطقة الشرق الأوسط من حيث المعدات وطائرات، وإن كان التدريب لا يزال في حاجة إلى تحسين.

## قطر: ٧٠٪ من المؤهلين للخدمة أجانب لا يحملون الجنسية القطرية

يقول البحث إن الحكومة القطرية أنفقت حوالى ٢,٩١ مليار دولار أميركي على قطاع الدفاع في عام ٢٠٠٥، مقارنة بمتوسط إنفاق مليار دولار سنوياً في أوائل التسعينيات. ويشير البحث لأن قطر استنفدت ٣٢,٥٪ من إجمالي إنفاقها في الفترة بين ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ لصالح قواتها العسكرية، وتلك ثالث أكبر نسبة إنفاق دفاعي في العالم العربي (يسبقها عمان ثم البحرين).

ويتضح من الدراسة أن استيراد قطر للسلاح والمعدات العسكرية شهد انخفاضاً ملحوظاً في السنوات الماضية، ففي عام ١٩٩٤ استوردت الحكومة القطرية سلاح بقيمة ١,٣ مليار دولار، و٦٢٥ مليون عام ١٩٩٧، ومليار واحد في ١٩٩٩، ولكن متوسط قيمة استيراد السلاح في الأعوام السابقة انخفضت لأقل من ٥٠ مليون دولار في السنة. وتأتي ٨٠٪ من الموارد الآلية للقوات القطرية المسلحة من فرنسا، وإن شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً في التعاون القطري – الأمريكي والقطري البريطاني في مجال الدفاع. وفي الوقت الحالي تحاول بريطانيا إتمام صفقة مع الحكومة القطرية لتزويدها بطيارات الهوك الحربية. ومن الجدير بالذكر أن بريطانيا كانت قد وردت لقطر حاملات أفراد مدرعة من طراز بيرنا وقوارب الدورية السريعة من طراز فيتا. ويقول التقرير إن الولايات المتحدة تقدمت لقطر بعرض لبيع طائرات الـ أف ـ ١٦ ونظام الباتريوت للدفاع الجوي.

أجانب في الجيش القطري: ويشير كوردسمان والروحان إلى أن ٧٠٪ من الافراد المؤهلين للخدمة بالقوات القطرية أجانب لا يحملون الجنسية القطرية، حيث إن عدد الرجال القطريين البالغين من العمر ١٨ عاماً لا يتعدى الـ ٧٨٠٠، ولذا يعتمد الجيش القطري على الكثير من الأجانب غير المحترفين، وأن القوانين القطرية تتغير باستمرار حول أحقية الأجانب في الخدمة بالقوات القطرية المسلحة. وتتكون القوات القطرية من حوالى ٨٥٠٠ فرد، وتشمل القطاعات الآتية: القوات البرية الأميرية القطرية والقوات البحرية الأميرية القطرية والقوات الجوية الأميرية القطرية.

الجيش القطري: يشير التقرير إلى أن الجيش القطري يتكون من ٨٥٠٠ فرد وذلك يعد حجماً ضئيلاً بالنسبة إلى حجم الجيوش الأخرى في منطقة الخليج. ويذكر كاتبا الدراسة بأن قطر تتمتع بحماية أمريكية بحكم تواجد قواعد القوات الامريكية داخل البلاد. أما عن المعدات العسكرية، فنجد أن موارد الجيش الآلية متواضعة الحجم وفي بعض الأحيان محدودة الجودة، فعلى سبيل المثال كل الدبابات التي تمتلكها القوات القطرية (٣٠ دبابة من طراز AMX – ٣٠) تعتبر «غير صالحة للاستعمال». وفي الوقت نفسه يتميز الجنود القطريون بتدريب جيد وإن كانت قدرة الجيش على العمل بتشكيلات مشتركة القوات محدودة.

وتستنتج الدراسة أن الجيش القطري غير قادر على مواجهة أية قوة عسكرية كبيرة في المنطقة مثل إيران والمملكة العربية السعودية.

توضح الدراسة أن سلاح الطيران القطري لم يمر بتغيرات ملحوظة منذ بداية التسعينيات، باستثناء زيادة في عدد طائرات النقل. وذكر التقرير أن تدريب طياري السلاح الجوي يؤهلهم للقيام بمهمات بسيطة، ولكن سلاح الطيران ليس مجهزاً للقيام بأنشطة عسكرية جادة بدون مساعدات خارجية. وطبقاً للدراسة عقدت قطر صفقة مع الهند لبيع طائرتها الميراج ٢٠٠٠ ـ ٥ ترقباً لصفقة محتملة لشراء طائرات الـ أف ـ ١٦. وتمتلك القوات القطرية نظام دفاع جوي ولكنه لا يشمل أية صواريخ أرض ـ جو بعيدة أو متوسطة المدى. وهذه الأنظمة تدار بمعرفة السلاح الجوي وتشغل بواسطة القوات البرية. وتمتلك قطر ٧٥ صاروخ أرض ـ جو.

السلاح البحري القطري: يقول التقرير إن القوات القطرية البحرية تتكون من ١٨٠٠ فرد بما يتضمن رجال الشرطة البحرية والعاملين بوحدات الدفاع الساحلي. وتلعب هذه القوات دوراً كبيراً في تأمين المرات المائية التي تعتمد عليها قطر لتصدير النفط والموارد الأخرى. ولدى قطر ما يقرب من ٣٥ زورقاً وقارباً سريعاً مجهزاً بقدرة صاروخية بسيطة.

ويشير باحثا مركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية إلى أن الموارد البشرية في القوات البحرية زادت بـ ١١٠٠ فرد منذ عام ١٩٩٠.

## اليمن: القوات الجوية لا تملك القدرة على تأدية مهام مشتركة مع قطاعات الجيش الأخرى

يتكون الجيش اليمني من ٦٠٠٠٠ شخص إضافة إلى ٤٠ ألف جندي احتياط، ولكن التقرير يشير إلى أن المجموعة الأخيرة لا تتمتع بالتدريب والتجهيز اللازم. وتشير الدراسة أن هذا العدد من القوات يعد ضئيلاً بالنسبة إلى الموارد البشرية المتاحة، حيث يؤهل كل سنة ٢٣٦٥١٧ مواطناً يمنياً للخدمة العسكرية. ويقول كوردسمان والروحان إن الإمكانيات العسكرية اليمنية محدودة بسبب التحديات الاقتصادية التي تواجها البلاد. وفي الوقت نفسه يذكران أن اليمن لا تواجه أي خطر عسكري من الخارج في الوقت الحالي، خصوصاً بعد تحسن العلاقات اليمنية مع المملكة العربية السعودية والإمارات وسلطنة عمان. وفي تقييم الدراسة يعتبر ما لدى اليمن من معدات عسكرية في تدهور مستمر. وتوحي الدراسة بأن اليمن كان لديه ترسانة بسيطة من الأسلحة الكيماوية في الماضي ولكن يعتقد كاتب الدراسة أن ما لدى اليمن الآن من سلاح كيماوي محدود المستوى ومتدن جداً. ومع كل هذه العيوب تؤكد الدراسة على أن اليمن قادرة على مواجهة أية خطر أو تمرد داخلي.

يشير التقرير إلى محدودية القوات الجوية من حيث الاستعداد والتدريب. ويذكر الكاتبان أن القوات الجوية اليمنية خسرت العديد من الطائرات في السنوات السابقة، حيث إن عدد طائرات الاعتراض الجوي هبط من ٦٦ عام ١٩٩٠ إلى ٣١ هذا العام. كما انخفض عدد الطائرات العمودية في الفترة نفسها من ٧٦ إلى ٢٠. ونجد أن مستوى التدريب في القطاع الجوي العسكري أصبح محدوداً للغاية، كما يقول التقرير إن القوات الجوية لا تملك القدرة على تأدية مهام مشتركة بالتعاون مع قطاعات الجيش الأخرى.

ويشير التقرير إلى أن إمكانيات القتال للقوات البحرية اليمنية ضئيلة، ولا تمكنها من مواجهة أية خطر محتمل من جانب أي من القوى الإقليمية. ولكن من الواضح أن الخطر الحقيقي الذي يواجه اليمن اليوم غير معني بقوى إقليمية معنية نظراً إلى حسن علاقاتها مع جيرانها. ولذا يبدو أن الحكومة اليمنية تركز في الوقت الحالي على تنمية الموارد اللازمة لتأمين سواحلها ضد الإرهاب وعمليات التهريب.

أهم مصدري السلاح لليمن الصين وروسيا وليس الولايات المتحدة مثل الدول الخليجية المجاورة.

(«الإعمار والاقتصاد»، ٢٧/١٠/٢٠٠٦)

# صدامات شمال لبنان والتوجهات السياسية الخطرة والجيش اللبناني



في شمال لبنان: الجيش بين الناس.

من حق أبناء طرابلس وعكار، لا بل من واجبهم أن يرفعوا الصوت عالياً عبر حركة احتجاج يومي شعارها: «لمصلحة من تتهدد حياة المواطنين وتفرض عليهم مواقف سياسية ومذهبية تتعارض مع تاريخ طرابلس وعكار، وتسيء إلى قرون من العيش المشترك بين طوائفها؟»

فمنذ فترة طويلة لا يتوقف الصدام الدموي بين منطقة جبل محسن ذات الأغلبية العلوية ومنطقة باب التبانة ذات الأغلبية السنية حتى يعود أكثر حدة تاركاً عشرات الضحايا والجرحى والشردين. وسكان المنطقتين هم الأكثر حرماناً في عاصمة الشمال، ومن الأكثر حرماناً على المستوى اللبناني العام. وعلى رغم تكرار الاشتباكات والمصالحات الفوقية، لم يجد الباحثون الاجتماعيون أسباباً عقلانية تبرر تكرارها. وكأن الطابع السني العام للمدينة لا يتقبل وجود منطقة ذات أغلبية علوية في داخلها، فيصبح التطهير الطائفي والمذهبي سمة بارزة في زمن غلبة المشروع الصهيوني والهزائم العربية المتمادية.

فهل تضيق جماعة طائفية كبيرة بأقلية مذهبية فيها؟ ألم يتعظ اللبنانيون من التهجير الطوعي أو القسري الذي شهدته بعض المناطق اللبنانية في ظروف الحرب الأهلية المدمرة لسنوات ١٩٧٥- ١٩٨٩، والتي استلزمت تأسيس وزارة للمهجرين، ودفع مئات ملايين الدولارات لإعادة قسم منهم إلى ديارهم وتمنع قسم آخر عن العودة، بسبب تأزم العلاقات الاجتماعية بين أبناء الشعب الواحد؟

إن مسيرة التاريخ المضيء لمدينة طرابلس ومعها شمال لبنان تدحض التبريرات الهشة لمسلسل الدمار المتمادي والذي بات يهدد وحدة لبنان. فقد لعبت المدينة دوراً محورياً في تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر. وكانت مركزاً لولاية كبيرة تتبعها مناطق لبنانية واسعة من جبل لبنان الحالي حتى أواخر القرن التاسع عشر حين أصبحت بيروت مدينة «كوسموبوليتية» هي الأكثر نشاطاً في شرق البحر المتوسط.

وتفخر طرابلس وعكار بمساجدها وكنائسها ومؤسساتها

الثقافية المتقاربة لدرجة التلاصق أحياناً، المسيحية منها والإسلامية. وكانت مكتبة طرابلس الثقافية من أرقى المكتبات في بلاد الشام إبان العهد الفاطمي. ونظراً لانفتاحها التام على المناطق المجاورة جوارها استقطبت أعدادا متزايدة من المسيحيين والعلويين في إطار تعايش إيجابي لم تسجل فيه صدامات طائفية أو مذهبية من أي نوع كان.

بيد أن ذهنية الميليشيات في زمن ضعف الدولة المركزية وما رافقها من تدخلات إقليمية ودولية، باتت تهدد ركائز العيش المشترك في طرابلس وعكار ومناطق أخرى من لبنان. وهي تلقى الدعم المالي والعسكري والتحريض من جانب قوى إقليمية ودولية.

يتصرف بعض حديثي العهد في الزعامة من أبناء شمالي لبنان كما لو أنهم في القرن التاسع عشر، فيمارسون تكتيل رعاياهم في خدمة زعماء سياسيين اتخذوا من الطائفية بديلاً للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. فبنوا أمجاداً سياسية زائفة على مواقع طائفية ومذهبية سريعة الذوبان، وزعامة سريعة العطب أساءت إلى صورة طرابلس وعكار.

فلمصلحة من يتم تغليب الصراع الطائفي والمذهبي على الصراع الاجتماعي في طرابلس وعكار؟ ولمصلحة من يدفع فقراء طرابلس وعكار، من مختلف الطوائف، مئات القتلى وآلاف المشردين، دون أن يكون لهم دور يذكر في تغيير المعادلات السياسية، الداخلية أو الإقليمية؟

لعل أخطر ما تمر به مدينة طرابلس ومنطقة عكار، بجميع طوائفها، هو التهميش المتعمد لدورها الاقتصادي والاجتماعي، وغياب فرص العمل أمام شبابها، وندرة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالمدينة وأريافها تعاني منذ عهد الاستقلال من غياب مشاريع التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة. ويتحمل زعماؤها وأثرياؤها المسؤولية الأساسية عن هذا التهميش الذي جعل سكانها يعانون مشكلات اقتصادية واجتماعية مزمنة. علماً أن تهميش مناطق واسعة من شمال لبنان جعلها أرضاً خصبة للأصوليات الدينية، والنزاعات المذهبية، وتجارة السلاح. وكانت النتيجة ما تعانيه المدينة وجوارها اليوم من أزمات اقتصادية وإنمائية حادة.

لعل أخطر ما في الأزمة الراهنة أنها مفتوحة على جميع الاحتمالات، ومعظمها سلبي للغاية. فقد خرجت إلى العلن في طرابلس وعكار دعوات سياسية ذات أبعاد خطرة تدعو لإقامة منطقة عازلة تحت ستار مساندة المعارضة السورية. ودعا بعض قادتها إلى إخراج الجيش اللبناني من منطقة عكار، وإحلال «جيش لبنان الحر» مكانه على غرار «الجيش السوري الحر».

لكن تلك الدعوات لم تلق آذاناً صاغية لدى غالبية سكان طرابلس وعكار. فاستدعي الجيش اللبناني للانتشار على الحدود اللبنانية السورية ومنع استخدامها لتنفيذ توجهات سياسية خطرة، مستفيدة من ضعف الدولة المركزية وانتشار السلاح بكثافة بين أيدي المواطنين. وذلك يؤكد موقفاً حازماً من جانب القوى العسكرية لردع كل من يتطاول على وحدة لبنان، ولتأديب من يتعرض لكرامة جيشه الوطني، أو يخطط لإقامة إمارات طائفية، أو يتجرأ على القيام بالتطهير الطائفي أو المذهبي في أي منطقة من لبنان.

فالوضع الامني المتفجر من طرابلس حتى الحدود السورية اللبنانية في منطقة عكار يثير علامات استفهام كبيرة حول وجود مشاريع فتن طائفية ومذهبية تستحضر الازمة السورية إلى الداخل اللبناني السريع العطب. وقد أفسحت الخلافات السياسية المستفحلة داخل السلطة المركزية في لبنان وتقاعسها عن القيام بواجباتها، المجال أمام صعود تيارات أصولية تحمل مشاريع خطيرة تشوه تاريخ طرابلس وعكار الذي بني على التنوع والتعددية والعيش المشترك. ولم يعد بإمكان الدولة اللبنانية أن تنأى بنفسها عما يجري في عكار من صدامات دموية ذات أبعاد إقليمية ودولية خطرة. فالمنطقة تعج بكل أشكال الأسلحة، الخفيفة منها والثقيلة. وباتت مهمة الجيش والقوى الأمنية أكثر صعوبة بسبب غياب القرار السياسي الموحد على مستوى السلطة المركزية. كما ان انقسام النخب السياسية والاقتصادية والثقافية في طرابلس وأريافها يضعف دور عقلاء المدينة لمصلحة قوى مذهبية مرتبطة بأجندات إقليمية وخارجية تجاوزت كل الخطوط الحمر، ومنها سيادة لبنان، واحترام جيشه الوطني وقواه الأمنية.

ختاماً، بعد أن شهدت مدينة طرابلس ومنطقة عكار تصعيداً سياسياً وعسكرياً بالغ الخطورة، بادرت النخب المحلية إلى رفع الصوت عالياً، وطالبت باتخاذ خطوات جريئة ضد هذا القتل المجاني، والتلاعب بمصير آلاف اللبنانيين من أبناء شمال لبنان. فالمنطقة تعاني من تداعيات الأزمة السورية على الساحة اللبنانية. فلبنان وسوريا اليوم أمام منعطف خطر قد يفضي إلى حرب أهلية ما لم تبادر النخب السياسية والثقافية والهيئات الاقتصادية إلى التلاقي في مؤتمر جامع للحوار الوطني الذي يعزز الأمن والاستقرار، وفرص التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.

(مسعود ضاهر، «السفير»، ١٤/٧/٢٠١٢)

# «تحديات الديموقراطية عربياً»: الجيوش ترجّح موازين القوى



يسير «مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية» بين نقاط التحولات العربية. شكلت الديموقراطية قضية طليعية في سلسلة اهتماماته وهو كان يحاول مقاربتها من زاوية «الديموقراطية في المجتمعات الإسلامية» ككل، عازماً على تنظيم مؤتمر تحت هذا العنوان. لكن «الانتفاضات التي تحصل على الساحة العربية والتي تسقط الأنظمة الواحد تلو الآخر»، على ما يقول مدير المركز السفير عبد الله بوحبيب، «هي التي دفعتنا الى طرح إشكالية الديموقراطية في المجتمعات العربية والتحديات الراهنة التي تواجهه».

اليوم الطويل للديموقراطية في مركز فارس في ٢٩ حزيران ٢٠١٢ يبدأ مع كلمة لرئيس الحكومة نجيب ميقاتي ونائب رئيس الحكومة السابق عصام فارس. ينقسم المؤتمر الى ثلاثة محاور، أولها، يحمل عنوان «التغيرات العربية وإدارة التنوع والتعددية». فالمجتمعات التعددية التي تضم مجموعات طائفية أو إثنية أو قبلية أو لغوية تعتبر ظاهرة عالمية منتشرة في الكثير من بلدان العالم. بعض هذه البلدان قدّم تجارب ناجحة في إدارة هذه التعددية، على ما تقول الورقة المعدة للمؤتمر، لكن البعض الآخر فشل. وفي إطار هذا الفشل تندرج حرب لبنان وحروب يوغوسلافيا السابقة وغيرهما...

أما في العالم العربي المتعدد دينياً وإثنياً وقبلياً ولغوياً وثقافياً وفي ظل صعود النجم الإسلامي فيه عبر صناديق الاقتراع، تطرح إدارة التنوع أبرز التحديات الأساسية أمام

المجتمعات والقيادات السياسية والدينية في المشرق العربي، وخصوصاً في الدول التعددية التي شهدت وتشهد انقساماً شديداً ونزاعات عسكرية كما في سوريا واليمن والبحرين. هذا ما يتناوله الحاضرون في المحور الأول وهم: المفكر والأستاذ الجامعي السوري الطيب تيزيني، ورئيس المكتب السياسي للجماعة الإسلامية في لبنان عزام الأيوبي، مستشار شيخ الأزهر والأستاذ الجامعي المصري محمد كمال الدين إمام والكاتب والباحث السياسي اللبناني رغيد الصلح الذي لديه المساهمة الأكبر في التحضير لمؤتمر المركز.

«النجومية الإسلامية» يشرّحها المحور الثاني تحت عنوان «الحركات الإسلامية ومفهوم الدولة المدنية». تتحدث الورقة الخلفية عن الدولة المدنية كـ«مصطلح حديث يقضي بأن تضمن الدولة حقوق جميع مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والإثنية والثقافية واللغوية وتقوم على المساواة التامة في ما بينهم».

لكن هذا المفهوم، وخصوصاً بعد انطلاق الانتفاضات العربية، يثير جدالاً كبيراً في المجتمعات الإسلامية بسبب اعتبار شرائح كبيرة من المسلمين أن الدولة المدنية تتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية. علماً أن بعض الأوساط الإسلامية تعتبر أن «لا مشكلة للمسلمين مع الدولة المدنية انطلاقاً من اعتقاد بأن مفهوم الدولة المدنية نشأ في الغرب المسيحي ضد حكم رجال الدين في حين أن هذا الواقع لا ينطبق على الدين الإسلامي لأنه لم ينص على وجود طبقة من رجال الدين قائمة بحد ذاتها يمكن أن تحكم. فضلاً عن أن بعض الحركات الإسلامية تطلق إشارات عن اعتماد الدولة المدنية مع إضافة مصطلح «المرجعية الإسلامية» إليها.

هذا النقاش المفتوح سيتناوب على إغنائه أربعة محاضرين هم: الأستاذة الجامعية هدى رزق، والأستاذ الجامعي اللبناني أحمد موصللي، والناشط السياسي الأردني ليث شبيلات والصحافي اللبناني قاسم قصير.

**ويبقى للمؤسسات العسكرية الدور الأهم في الحياة السياسية العربية منذ عقود وليس فقط في «مواسم الربيع». تلفت الورقة الخلفية الانتباه الى أنه في مرحلة الانتفاضات العربية وما بعدها لعبت الجيوش العربية الدور الأبرز في التأثير في اتجاهات التغيرات الراهنة نظراً لقدرتها على ترجيح موازين القوى وللدور الذي تلعبه في إدارة العملية الانتقالية.** لكنها تعتبر أنه في الانتفاضات العربية اختلف سلوك الجيوش من بلد الى آخر. وبينما رفضت المؤسسات العسكرية في تونس مثلاً قمع المتظاهرين، لم يكن دورها في المرحلة اللاحقة رئيسياً.

وفي مصر، لعب الجيش دوراً مماثلاً لما حصل في تونس ولكنه يستمر بلعب دور مهم في المرحلة الانتقالية. أما في اليمن وسوريا والبحرين فقد بقي الجيش والقوات الأمنية على ولائها للنظام بالرغم من تسجيل حالات انشقاق. وهذا الولاء تجسد كذلك في الدول التي استوعبت التحركات الشعبية كالمغرب والأردن وعمان.

**ويقدم المحور الثالث والأخير من المؤتمر تحليلاً في سلوك المؤسسات العسكرية في التغيرات العربية وحساباتها وتأثير مصالحها وارتباط الجيش بالاستقرار في هذه المرحلة التي تحمل معها الحرية شبح الفوضى.**

يحمل هذا المحور عنوان «التغيرات العربية ودور المؤسسات العسكرية والأمنية» ويحاضر فيه كل من النائب اللبناني د. فريد الياس الخازن، ورئيس تحرير مجلة «لو موند ديبلوماتيك» بالعربية سمير العيطة، والأستاذ الجامعي المصري عبد الفتاح ماضي والكاتب ومدير الأخبار في قناة «الميادين» الزميل سامي كليب.

بخطى ثابتة يواصل «مركز فارس» تجربته السباقة كـ«دبابة فكر» أثبت نجاحاً على الساحة اللبنانية والدليل ما تشي به أرقام الموقع الإلكتروني التابع للمركز if-cl.org. فقد وصل عدد زوار الموقع في العام ٢٠١١ إلى ٢٤٥٧٣ زائراً، فيما بلغ عدد الزيارات ٦٨٧٥٥ مرة، وحتى الأشهر الأولى في هذا العام بلغ عدد الزيارات ٩٢٨٨٤ مرة.

ومنذ تأسيس المركز في العام ٢٠٠٧ وحتى اليوم، سجل الموقع دخول أكثر من ٨٠ ألف زائر دخلوا إلى مختلف أقسام الموقع.

(غراسيا بيطار، «السفير»، ٢٠١٢/٦/١٢)

# استهداف الجيش المصري

..هل كان بإمكان الناصر صلاح الدين الأيوبي أن يحرّر القدس من احتلال الأوروبيين أو «الفرنجة» (الذين رفعوا شعار الصليب) عام ١١٨٧ م؛ أي منذ أكثر من ثمانمائة عام - إلا بالجيش المصري في موقعة حطين بفلسطين، قرب بحيرة طبرية؟

لقد كانت حطين هي ذروة معارك الجيش المصري ضد الغزاة الأوروبين، منذ أن تولى صلاح الدين وزارة مصر في الدولة الفاطمية، وقبل أن يقود الجيش المصري أولاً لتوحيد العالم العربي ضد محتلي القدس، حيث غزا إمارات الشام مثل دمشق وحمص وحماه وحلب، ثم ضم أيضاً إمارات الجزيرة العربية كلها في عام ١١٨٢ م. وعندما تم له توحيد تلك القوى العربية كلها، في مصر والشام والجزيرة، بدأ معاركه المتوالية مع الفرنجة، قبل اللقاء الحاسم في موقعة حطين، ثم قاد صلاح الدين الجيش المصري لتصفية قلاع الغزاة، الواحدة تلو الأخرى، إلى أن قام بحصار مدينة القدس في سبتمبر ١١٨٧ م، مما اضطر معه قادة الفرنجة لطلب الصلح مع صلاح الدين، والذي سلمت بمقتضاه المدينة إلى الجيش المصري.

ومرة ثانية، وبعد أقل من ثمانية عقود على انتصار حطين، كان الجيش المصري أيضاً هو الذي استطاع إيقاف ودحر جحافل التتار التي خرجت من سهول آسيا الوسطى بقيادة جنكيز خان نحو عام ١٢٣٠ م لتجتاح أواسط الصين وشمال غربي الهند وخراسان، وتغلغلت إلى سهول روسيا حتى نهر الرون، ثم اتجهت نحو الجنوب الغربي لتجتاح إيران، قبل أن تصل إلى بغداد (عاصمة الخلافة العباسية في ذلك الوقت (بقيادة هولاكو، فأزاحت كل مقاومة، واستسلم لها الخليفة المعتصم بالله، الذي قتل هو وأفراد أسرته، وخربت بغداد، وسفك الدم فيها على نحو مروع، وانتهت بهذا كله في فبراير ١٢٥٨ م حياة الدولة العباسية بعد حكم دام خمسة قرون. وزحف هولاكو على بلاد الشام والجزيرة العربية، واستسلمت له دمشق عام ١٢٦٠ م. واستعد هولاكو، قائد التتار، لغزو مصر، فأرسل تهديداً شديد اللهجة إلى سلطان مصر قطز الذي رد عليه بقتل سفرائه، وتجهيز جيش مصر بقيادة ركن الدين بيبرس. والتحم الجيش المصري بالجيش التتاري في عين جالوت في سبتمبر ١٢٦٠ م، لينتصر الجيش المصري انتصاراً ساحقاً، وينكسر على يديه - إلى الأبد - الخطر التتاري.

لم يكن غريباً إذاً، في هذا السياق التاريخي المثير، أن محمد علي باشا، عندما تولى حكم مصر، وبدأ إقامة الدولة المصرية الحديثة، في مطلع القرن التاسع عشر، أن أدرك بذكائه الثاقب أن عماد تلك الدولة، وركنها الأساسي، هو الجيش. وليس من قبيل المبالغة القول إن الجيش كان المحور الأساسي الذي شيد حوله محمد علي كيان مصر المستقلة، حتى وإن خدم ذلك بالطبع قطاعات أخرى، فإنشاء مدرسة الطب مثلاً (في قصر العيني) كان هدفه الأول تخريج الأطباء الذين يحتاج إليهم الجيش، وإنشاء دور الصناعة «الترسانات»، ومصانع الغزل والنسيج كانت بهدف توفير حاجة الجيش وجنوده من السلاح والذخيرة والملابس. وللسبب نفسه، أنشئت الثكنات والمعسكرات والمستشفيات، فضلاً بالطبع عن إنشاء المدارس الحربية المختلفة الحديثة، وإرسال البعثات إلى أوروبا.

وفي واقع الأمر، فإن جوهر التغيير الثوري الذي أحدثه محمد علي باشا في إنشائه لجيش مصر الحديث كان هو إعادة جيش المصريين إليهم، أو بتعبير أدق - إعادة المصريين إلى الجيش، بعد أن حرموا من ذلك طويلاً، في ظل حكم العثمانيين والمماليك.

ولم يخيب المصريون أبداً ظن ذلك الرجل العبقري (الذي اكتشفه المصريون، بعد أن اكتشف هو مصر، فبايعوه للولاية من خلال إرادة شعبية حقيقية رائعة وفريدة)، فأعادوا سيرة جيشهم العظيم.

وكما يقول المؤلف الإنجليزي فلاور: «تمكن محمد علي في مطلع عام ١٨٢٠ من بناء جيش وطني على درجة عالية من الكفاءة والتدريب استطاع بواسطته أن يغير ميزان القوى في شرق البحر المتوسط، خلال عشرين عاماً بشكل كبير. بل وتحدى الباب العالي ذاته إلى الحد الذي جعله يحول مصر، بمساعدة هذه الفرق من الفلاحين الفقراء، من ولاية ينظر إليها بازدراء في امبراطورية متصدعة إلى قوة عسكرية ينظر إليها بإعجاب.

وخاض جيش مصر الحديث حروباً أربعاً في شبه الجزيرة العربية، وفي السودان، وفي اليونان، وفي الشام، واضعاً الأساس في الحقيقة - للأمن القومي المصري في صورته المعاصرة، وبأبعاده العربية والإفريقية والمتوسطية. ففي الجزيرة العربية، سحق الجيش المصري الوهابيين المتشددين في الدرعية. وفي أعالي النيل، فإن وحدات الجيش المصري والكثير منها كان في السفن التي اتجهت من بولاق إلى جنوب

السودان! - بقيادة إسماعيل، الابن الأصغر لمحمد علي، وصلت إلي مدينة كوستي، واحتلت بربرة، قبل أن تتجه إلى الخرطوم.

وكانت قوة جيش مصر وكفاءته، وثقة محمد علي فيه، هي التي أقنعت الباشا بأن يواجه الامبراطورية العثمانية ذاتها، وأن يرنو ببصره صوب القسطنطينية، فاستولى أولا على جزيرة كريت، ثم انطلق للقضاء على الثورة اليونانية، وأذهلت الحملة التي قاد فيها إبراهيم باشا الجيش المصري أوروبا كلها (٦٠ سفينة حربية، و١٦ ألف مقاتل في مائة سفينة نقل!)، وقصمت حملة إبراهيم باشا ظهر الثورة اليونانية، وسقطت أثينا. وعند هذه النقطة، تنبهت بلدان أوروبا للخطر، فتداعت بسرعة لعقد مؤتمر لندن عام ١٨٢٦، وتكاثرت الأساطيل الأوروبية على الأسطول المصري لتدميره في معركة نافارين.

غير أن ثقة محمد علي في جيش مصر لم تهتز. وبعد أقل من خمسة أعوام، استعاد فيها الجيش المصري كفاءته ولياقته، واتخذ طريقه عبر سيناء إلي فلسطين عام ١٨٣١، حيث انضم إليه الأسطول المصري في يافا، ونجح في الاستيلاء علي عكا) في الموقع نفسه الذي أخفق فيه نابليون)، وتقدم من نصر إلى نصر عبر الشام والأناضول ضارباً عرض الحائط بالفرمان العثماني بعزل محمد علي.

وقرب نهاية عام ١٨٣٢ كان الجيش المصري قد سحق الجيش التركي، واحتل قونية العاصمة القديمة للعثمانيين - وأصبح على بعد مائة ميل فقط من القسطنطينية.

وبالطبع، ليس هنا المجال لسرد مصير حروب محمد علي التي أفزعت دول أوروبا، ودفعتها لعقد معاهدة ١٨٤١ لكبح جماحه، ولكن ما يهمنا هو تأكيد أن بنود هذه المعاهدة كان أهمها بالقطع تقليص الجيش المصري إلى ١٨ ألف جندي (فضلاً عن ٢٠٠٠ متدرب في تركيا).

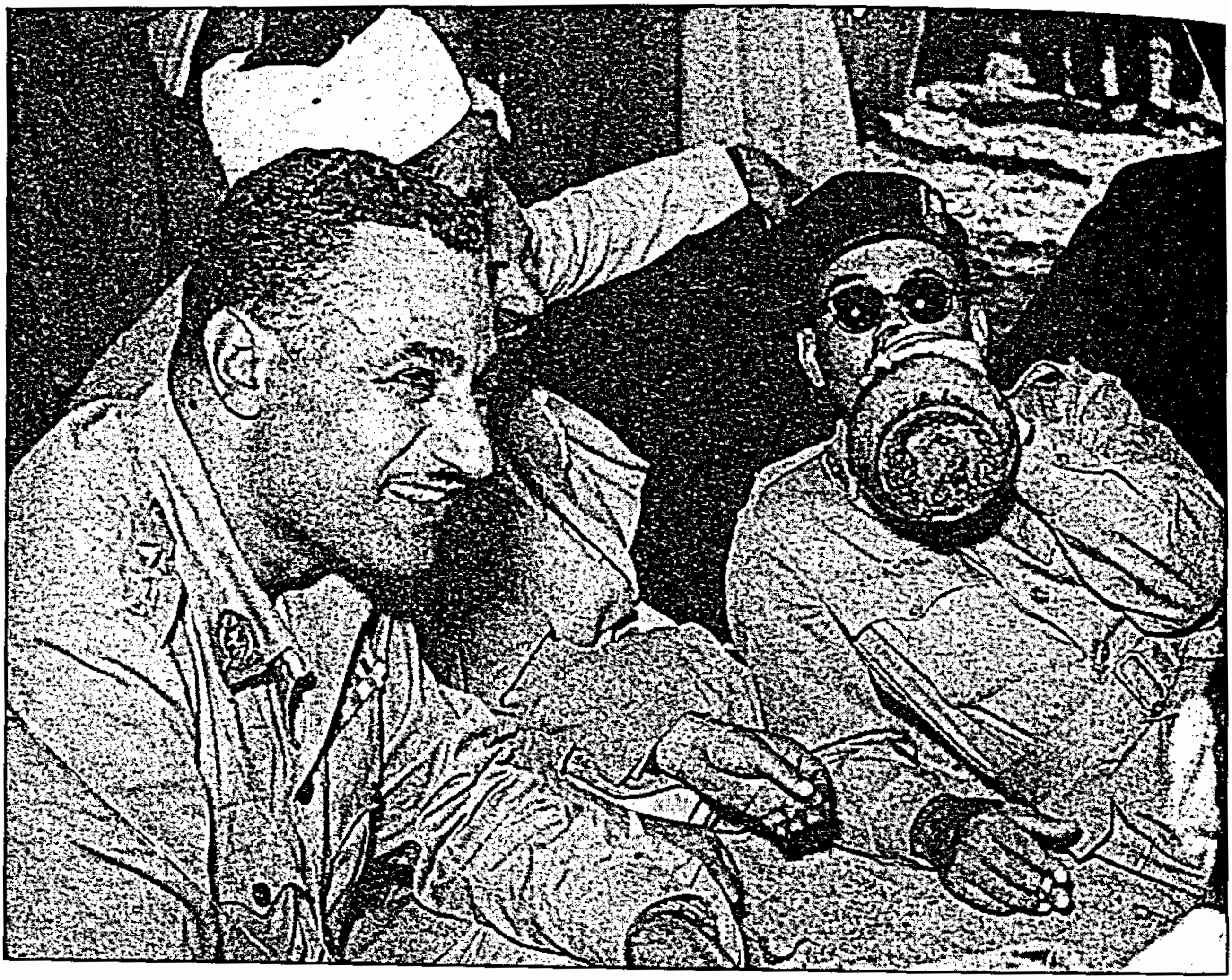
غير أن التاريخ يذكر لنا أن هذه الضربة للجيش المصري لم تمنعه من أن يسير في دوره الوطني الخاص، وظل المؤسسة الوحيدة، تحت حكم خلفاء محمد علي، التي لم تكن العناصر التركية والشركسية الغالبة فيها. ومع ذلك فقد أخذ العنصر المصري خلال حكم عباس، وسعيد، وإسماعيل - يحاصر البقية الباقية من تلك العناصر، وهو ما تبلور في مظاهرة ١٨ فبراير ١٧٨٩ الشهيرة في عهد إسماعيل، والتي كانت في الواقع المقدمة للثورة العرابية التي تحدث فيها الضباط المصريون باسم الجيش، وممثلين لإرادة الأمة، ومقدمين مطالبهم الثلاثة الشهيرة:

إسقاط وزارة رياض باشا المتحالفة مع القوى الأجنبية، ودعوة البرلمان إلى الانعقاد رفضاً للحكم المطلق، وزيادة عدد قوات الجيش، بما يسمح لدعم الاستقلال وحماية البلاد.

ولم تكن مصادفة على الإطلاق أن تكون هزيمة ثورة الجيش المصري (الثورة العرابية) هي مقدمة احتلال مصر كلها لمدة سبعين عاماً متوالية، حتى وإن حصلت الأمة المصرية على استقلالها المنقوص عام ١٩٢٢ بعد ثورتها القومية عام ١٩١٩، ومرة أخرى، في عام ١٩٥٢، كان ضباط الجيش المصري هم من هبوا لإنهاء النظام الملكي الذي تضافر ضعفه مع ضعف الأحزاب وتنافسها، ومع التدخل الأجنبي المستمر في شؤون البلاد. وأعلنت ثورة يوليو مبادئها الستة التي عملت على تحقيقها إلا مبدأ واحداً، أي: إقامة حياة ديمقراطية سليمة، لذلك، وبعد ستة عقود بالضبط، وقف الجيش المصري بلا أي تحفظ، مسانداً لثورة ٢٥ يناير المجيدة..

(من مقالة لأسامة الغزالي حرب، «الأهرام»، ٢٠١٢/٧/٤)

# العالم العربي: العسكر والسلطة في مرحلة ما بعد التوريث



جمال عبد الناصر: منح حكم العسكر شرعية شعبية..

في العالم العربي حلّت اليوم الانتفاضات الشعبية مكان الانقلاب العسكري، والواقعية السياسية والمصالح مكان التغيير الثوري، وواقع العولمة والإسلام السياسي مكان القومية، والانقسام المذهبي مكان «العدو المشترك».

لم يغب العالم العربي عن المشهد الذي طغى على الحياة السياسية في خمسينيات القرن المنصرم وستينياته وتمثل بوصول العسكر الى السلطة في عدد كبير من الدول في أميركا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، وحتى في أوروبا الشرقية، وإن في ظروف ولأسباب مختلفة. هكذا دخل العالم العربي نادي الأنظمة العسكرية من الباب الواسع، وهي التي ارتبطت في نظر كثيرين من العرب في مرحلة ما بعد الاستقلال بقيم الحداثة والتقدم. وتميزت تلك الحقبة بقيام الدولة المركزية الساعية الى تحرير الشعوب من «الأنظمة الرجعية» والتصدي لأعداء الامة في الداخل والخارج.

شاركت أنظمة الحكم الثورية في العالم العربي الأنظمة العسكرية في دول أخرى تبنيها أيديولوجيا اليسار بتلاوينه المختلفة وارتباطه الوثيق بالاتحاد السوفياتي في زمن الحرب الباردة. إلا أن الأنظمة العسكرية في العالم العربي كان لها خصوصية، إن لجهة ارتباطها بالقومية العربية الداعية الى استعادة وحدة الامة، أو بالنسبة الى النزاع العربي - الإسرائيلي. فما من نظام إقليمي خارج الإطار العربي كان في صلب شرعيته وحركته السياسية مسالة سياسية - ايديولوجية، جامعة وخلافية في آن واحد، كالقومية العربية، او نزاع عسكري إقليمي كالنزاع العربي- الإسرائيلي، وهو لا يشبه في جذوره التاريخية

ومساره وتداعياته أياً من النزاعات الاقليمية المعاصرة.

وخلافاً لأنظمة عسكرية في مناطق أخرى، كان للعسكر في **العالم العربي قائد، جمال عبد الناصر**، رئيس الدولة الاكثر نفوذاً في المنطقة، وإن ناصبته بعض الأنظمة العداء وأيدته أنظمة أخرى. الواقع أن النموذج في القيادة والمبادرة في العالم العربي تمثل بمصر عبد الناصر. إلا أن وصول العسكر الى السلطة عبر الانقلاب بدأ قبل عبد الناصر: في العراق في مطلع الاربعينيات وفي سوريا، بدءاً بالانقلابات الثلاثة المتتالية في العام ١٩٤٩. **لكن بعد انقلاب الضباط الأحرار في ١٩٥٢ وبروز عبد الناصر كزعيم عربي تحدى الغرب بالتصدي لحلف بغداد في ١٩٥٥ وأمّم قناة السويس وأسقط العدوان الثلاثي في ١٩٥٦، بات لحكم العسكر شرعية شعبية ساهمت في إعطاء زخم كبير للطروحات القومية، فكانت التجربة الأولى للوحدة بين مصر وسوريا في العام ١٩٥٨ في إطار الجمهورية العربية المتحدة.**

أما حرب اليمن في الستينيات فكانت امتداداً لنزاع مفتوح بين الأنظمة الثورية المعسكرة بقيادة عبد الناصر والأنظمة المحافظة بقيادة المملكة العربية السعودية. كما شهدت بعض الأنظمة الملكية انقلابات عسكرية، منها ما أطاح الهاشميين في العراق في العام ١٩٥٨، ومنها ما بقي في حدود السيطرة، كما في الأردن. ولاحقاً، شكل عبد الناصر المثال بالنسبة الى العقيد القذافي الذي أطاح النظام الملكي في ليبيا في ١٩٦٩ وأعلن ولاءه لعبد الناصر.

وجاءت الهزيمة العربية المدوية في العام ١٩٦٧ لتقلب المقاييس رأساً على عقب. فها هو جيل القادة العرب الذي ثار على «جيل الهزيمة» في نكبة ١٩٤٨، يُلحق الهزيمة بالعرب وهو في ذروة السلطة والنفوذ. فبدل ان تساهم نكسة العام ١٩٦٧ بتظهير واقع عربي جديد، أدت الى تحكمّ الأنظمة العسكرية بالسلطة، ونتج عن هذا الواقع صراعات داخل الجيوش وداخل الحزب الحاكم، ولاسيما في سوريا والعراق.

ساهمت حرب ١٩٧٣ في انتشال العرب من الهزيمة، وأعطتهم انتصاراً في ساحة المعركة وإنجازاً معنوياً كبيراً أسقط الادعاءات الإسرائيلية بالتفوق العسكري بعد أن كان الاعتقاد الإسرائيلي راسخاً أن العرب غير قادرين على اتخاذ قرار الحرب بعد ست سنوات على الهزيمة. ومع تراجع الايديولوجيا وحدّة التنافس بين القطبين في المنطقة، وبعد تطبيع الوضع القائم على الجبهات مع إسرائيل، ولاسيما بعد توقيع مصر معاهدة سلام مع إسرائيل، ازدادت الأنظمة الحاكمة استبداداً وباتت مفاصل السلطة كلها في قبضة مجموعة قليلة من أهل الحل والربط داخل العائلة او العشيرة أو الطائفة. هكذا انتقلت الأنظمة من الثورة الى التوريث العائلي لا في دول المشرق العربي، فحسب بل أيضاً في مصر ودول أخرى.

وعلى اثر التحولات التي حصلت داخل النظام الإقليمي العربي بعد حرب ١٩٧٣، اندفعت الجيوش العربية في اتجاه حروب أخرى، أبرزها الحرب العراقية - الإيرانية التي دامت ثماني سنوات، في زمن الثورة الإسلامية في إيران. أما فائض السلطة في الانظمة القومية المعسكرة فما لبث ان امتدّ الى دول الجوار، فدخل الجيش السوري في صدام عسكري مع المنظمات الفلسطينية المسلحة في لبنان في منتصف السبعينيات وأحكم سيطرته على البلاد طوال ثلاثة عقود، واحتل صدام حسين الكويت وضمّها الى العراق وألغى كيانها السياسي والجغرافي.

في العقدين الأخيرين أصبح دور الجيش في أنظمة الحكم المعسكرة في العالم العربي شبيهاً في بعض جوانبه بدور الجيش في أنظمة الحكم في أوروبا الشرقية عشية انتهاء الحرب الباردة وانهيار هذه الأنظمة في أواخر ثمانينيات القرن الماضي. ففي هذه الدول، كما في عدد من الدول العربية، تراجع دور الحزب الحاكم وابتعد الجيش عن القرار السياسي، وحل مكان الحزب والجيش معاً الأجهزة الامنية، التي أصبحت صاحبة القرار الحاسم في الشؤون السياسية والامنية المتداخلة. أما حماية النظام فتولتها الأجهزه الامنية والحرس الجمهوري، المنفصل عملياً عن الجيش النظامي. وجاءت الثروات النفطية في بعض الدول، كالعراق وليبيا، لتعطي الحاكم وأجهزة الخابرات مزيداً من القدرات والنفوذ.

**وفي السنوات الأخيرة تراجعت القضايا الوطنية الجامعة في العالم العربي، وفي مقدمها النزاع العربي - الإسرائيلي، وكذلك تبدلت معالم السياسة الدولية في المنطقة ولاسيما بعد الغزو الأميركي للعراق وإطاحة نظام صدام حسين وانهيار الدولة والجيش في سابقة لم تشهد مثيلاً لها المنطقة ولا حتى أي نظام إقليمي آخر.**

ومع هبوب رياح التغيير في العالم العربي في مطلع العام ٢٠١١ لم تكن الجيوش العربية في حالة ثورية بل في انضباط كامل، وهي جيوش باتت كبيرة العدد، ومنها ما يدير مؤسسات وصناعات ضخمة، ولاسيما الجيش المصري، خلافاً لحالة الجيوش العربية في مراحل سابقة. **واقع العسكر في العالم العربي شديد التنوع. ففي مصر بلغت المؤسسة العسكرية درجة عالية من الاحتراف بعيداً من السياسة.** وعلى رغم دعم الجيش المصري للنظام الحاكم، فإن الفارق شاسع بين تأييد النظام وتبني التوريث. والأمر عينه ينطبق على الحالة التونسية حيث الجيش موال للنظام، إلا أنه في نهاية المطاف ليس حامياً لأسرة بن علي وزوجته.

**يبقى أن العامل الحاسم في دور الجيش في الانتفاضات العربية ارتبط بطبيعة الدولة والمجتمع وبالعلاقة بين الاثنين.** ففي ليبيا تم اختزال الدولة والمجتمع بشخص القذافي لخدمة مصالحه ومآربه مع أفراد أسرته والمقربين منه. وفي اليمن، الانقسام العشائري والمناطقي والصراع على السلطة وصلت تداعياته الى الدولة ومؤسساتها، ومنها الجيش، قبل



مجلس قيادة الثورة رفض احتواءه من قبل «الإخوان المسلمين» عام ١٩٥٢.

تحولات الربيع العربي. وفي الأحداث الأخيرة ازدادت الهوة اتساعاً، وهي لا تزال قائمة حتى بعد التسوية التي أزاحت علي عبدالله صالح عن السلطة ولم تنه النزاع الداخلي داخل الجيش وخارجه. وفي البحرين أخذ الانقسام المذهبي مداه في السنوات الأخيرة قبل الربيع العربي وتفاقم بعده، وتم الاستعانة بجيوش دول مجلس التعاون الخليجي لوضع حد للانتفاضة الشعبية ضد النظام الحاكم.

أما في سوريا فالوضع مختلف بالمقارنة مع أي من حالات الدول العربية التي كانت مسرحاً لانتفاضات شعبية. لقد دخلت الأزمة في سوريا في نفق مظلم لا حدود له بعد أن أصبح النزاع غير قابل للحل على المستويات الداخلية والإقليمية والدولية. فالانقسام السياسي والمذهبي تفاقم، داخلياً وإقليمياً، والانقسام الدولي يشبه في حساباته وتعقيداته مرحلة الحرب الباردة. ففي حين أن النظام والقوى العسكرية والأمنية لا تزال متماسكة على رغم التصدعات المتزايدة، إلا أن المواجهات متواصلة، لا بل إنها تجنح في اتجاه الحالة العراقية بعد ٢٠٠٣، لكن من دون «راع» مباشر لضبط النزاع عسكرياً وسياسياً، خلافاً لدور «الراعيين»، الأميركي والإيراني، في الحالة العراقية.

لعل التغير الأساس في دور العسكر في زمن ما بعد الربيع العربي يطاول فعلياً دور الأجهزة الأمنية في «النظام العربي الجديد»، في حال تبلورت معالمه واتضح مساره. الجيوش العربية هي أكثر احترافاً وانضباطاً اليوم من أي وقت مضى ، إلا أن عناصر التغيير تبقى مرتبطة بعوامل ثلاثة: طبيعة المجتمع لجهة الانقسامات الداخلية، وشرعية مؤسسات الدولة وفاعليتها، والعلاقة بين المؤسسة العسكرية والإسلاميين الذين تسلموا السلطة في مصر وتونس وهم على مشارفها في دول أخرى.

ومن جديد تبرز الحالة المصرية كنموذج لحالات التغيير في العالم العربي إن في حقبة مجالس الثورة في مراحل سابقة أو في زمن الربيع العربي. ففي مصر مجتمع متجانس ومؤسسات دولة لها تاريخها وموقعها في الحياة السياسية، كما أن لمصر تأثيرها في المحيط العربي وتجمعها معاهدة سلام مع إسرائيل. وفي مصر مؤسسة عسكرية فاعلة ومؤثرة في الحياة السياسية، وهي التي تولت السلطة بعد سقوط نظام حسني مبارك، ولا يستطيع أي فريق حاكم أن يتجاوزها. وفي تونس حالة مشابهة لجهة تجانس المجتمع ووجود مؤسسات دولة فاعلة. أما في الدول العربية الأخرى، فالأوضاع مختلفة، قبل الربيع العربي وبعده، وعلى المستويات كافة: المجتمع، الدولة، والمؤسسة العسكرية.

إنه عالم عربي متغير، فيه من الماضي ما يكفي ليؤجج النزاعات، ومن الحاضر ما يكفي لينتج آليات جديدة في ممارسة الحكم الديمقراطي لكن بمعايير وأسس لا تزال موضع أخذ ورد بين الحكام الجدد ومعارضيهم. لقد أدخل الربيع العربي تحولات غير مسبوقة، إلا أنه نقل أيضاً شقوق العالم العربي ومشاكله وتناقضاته من السر الى العلن.

(فريد الخازن، «النهار»، ٢٠١٢/٧/١٥)

# استهداف الجيوش العربية
# في خطاب السيد حسن نصر الله في مهرجان ذكرى الانتصار




الجيش اللبناني: ملء عين الوطن .. والمقاومة

..أيها الإخوة والأخوات، بالأساس هناك مشروع أميركي إسرائيلي اسمه «ممنوع أن تكون هناك جيوش قوية في المنطقة»، من أجل إسرائيل فقط، المقبول قوى أمن داخلي بلباس الجيش.

ما الذي يحصل في لبنان في هذه الأيام، جيشنا قوى أمن داخلي، أمن بلباس الجيش، المقبول في دول الطوق وما حولها ومن حولها جيوش قوى أمن داخلي، ولكن إذا كان مطلوباً أن يكون هناك جيش، يجب أن يكون تسليحه وذخيرته وتدريبه وأمعاؤه موصولة بالأميركيين، لأنه حينئذٍ سيكون جيشاً لقتال كل شيء إلا لقتال إسرائيل. هذا هو المخطط الأميركي وهذه هي الجيوش العربية التي ترونها. أريد أن أطرح سؤالاً، عندما دخل الأميركيون إلى العراق ماذا فعلوا؟ حلّوا الجيش العراقي، لماذا حلّوا الجيش العراقي؟ لأنهم ليس باستطاعتهم أن يديروه، لماذا؟ فالجيش يتبع أي سلطة سياسيّة، كان يمكن للجيش العراقي أن يتبع السلطة السياسية الجديدة. هذا الجيش الذي للأسف قاتل الجيش الإيراني لمدّة ثماني سنوات وغزا الكويت وهدد دول الجوار وواجه الشيعة والأكراد والسنة في العراق، مع ذلك هذا الجيش حلّوه، لماذا؟ لأنهم لا يريدون جيشاً قوياً سلاحه وتدريبه وعقله ليس عند الأميركيين، هذا الجيش سلاحه روسي، تدريبه روسي، ذخيرته روسيّة إلخ...

ذهب الجيش العراقي، اليوم ماذا لدينا في العراق؟ لدينا بوليس، يحاولون تشكيل جيش، ولكننا سنرى ما الذي سيحصل، المقبول في المنطقة بوليس. هم لا يعرفون كيف سيقبلون بالدولة الفلسطينية المستقلة، الذي يقبلون فيه في

أحسن الاحوال هو البوليس لا يقبلون بجيش. من هو الجيش العربي الوحيد القوي من جيوش هذه المنطقة؟ جيش عربي قوي عقائدي، سلاحه وذخيرته وعقليّته وتكتيكه ليست عند الأميركيين، من بقي غير الجيش السوري؟.

هذا حق أم باطل؟ هذا حق، هذا عين الحق. ولذلك بعد حرب تموز كان هناك عمل أنه يجب تدمير هذا الجيش، كيف ما كان، نعم الذي حصل هنا، أن أميركا والغرب وأدواتهم في العالم العربي قاموا باستغلال مطالب محقّة للشعب السوري يعترف بها الرئيس الأسد بنفسه، مطالب محقّة، في الإصلاح وفي الديمقراطية والى آخره وأدخلوا سوريا إلى أتون حرب منعوها من الحوار، المعارضة السوريّة وحتى الوطنية ممنوعة من الحوار، لأنه ليس المطلوب في سوريا إصلاح، المطلوب تدمير سوريا وتدمير جيشها وتدمير شعبها وتفتيتها وتمزيقها مثلما كان مطلوباً في العراق، فلولا المقاومة في العراق والصمود السياسي كان الوضع في العراق أصعب بكثير.

..إذاً هذا الذي يجري الآن، ومن حق إسرائيل اليوم أن تفرح، إسرائيل نعم هي اليوم فرحة أن هناك أعمدة في الجيش العربي السوري اليوم تمّ استهدافها وقتلها ولذلك، أصلاً هذا هو طموحهم أن لا يبقى لسوريا جيش قوي وعقائدي، يصبح لديها لاحقاً بوليس. نحن اليوم نجدد الدعوة إلى حفظ سوريا، إلى حفظ شعبها الذي نحب، إلى حفظ جيشها الذي نقدّر.

..والحل فقط هو القبول بالحوار والمسارعة إليه. نعم اليوم لقد كان لهذا الجيش، لهؤلاء القادة الشهداء فضل كبير في حركات المقاومة وفي فلسطين والمنطقة، وإننا إذ نفتقدهم نتقدّم من القيادة السوريّة ومن الجيش السوري ومن الشعب السوري ومن عائلاتهم الكريمة نتقدم منهم بمشاعر المواساة. ولكن نحن على كل حال نعتقد بأن هذا الجيش العربي السوري العقائدي الذي تحمّل ما لا يطاق، لديه من القدرة ومن العزم ومن الثبات ما يمكنّه من الاستمرار، ولديه من هذه القيادات المخلصة والوطنية والمجاهدة والمضحيّة الكثير الذي يمكّنه في أن يسقط كل آمال الأعداء.

..بالوضع اللبناني كلمتان:

أولاً: في مواجهة كل الأخطار والتهديدات الخارجية والداخلية عندنا في لبنان هناك نقطة إجماع وطني، أو يدّعى أن هناك إجماعاً وطنياً حول الجيش، وبالتالي حول تقوية الجيش اللبناني كمؤسسة ضامنة للسلم الأهلي ومدافعة عن البلد. بالاستراتيجيات الدفاعية كلنا نقول ذلك، إما يقولون الجيش لوحده، وإما يقولون جيش ومقاومة، الجيش عنصر مشترك، وإجماع. لكن هل هناك حقاً اجماع وطني على ذلك؟ هل هناك إرادة وطنية جامعة على ذلك؟ أنا أشك..

أيها الأخوة، الجيش قبل أن يكون دبابة وطيارة وسلاح وبندقية هو الإنسان وعقله وروحيته وإرادته، إن أكثر ما يوهن الجيش اليوم ويصيبه بالصميم هو اتهامه بالطائفية والمذهبية والاختراق من قبل جماعات هنا أو جماعات هناك، والتشكيك بوطنيته والتشكيك بحياديته بالمسائل الداخلية، مع أن الجيش أثبت وطنيته وحياديته خلال كل مرحلة، بالنهاية ضباط وقادة الجيش، الرتباء والجنود، هم أولاد هذا الشعب، عندهم عواطفهم وعندهم ميولهم وعندهم أفكارهم وعندهم آراؤهم هم «مش شغلة مقطوعة» ولكن هذا الجيش أثبت خلال كل السنوات الماضية وطنيته وحياديته وأنه يشكل ضمانة حقيقية، لكن ما يتعرض له اليوم الجيش من اتهام لقيادته، من اتهام لأجزاء منه، بالطائفية وبالمذهبية وبالاختراق وبالعمل لمصلحة هذه الجهة وتلك الجهة هو أكبر ما يهدد الجيش. برأيي من يرد جيشاً قوياً يجب أن يحمي الجيش أولاً على المستوى السياسي قبل المال، تأتي وتقول أنا أعطيه الميزانية وأتيت له بالسلاح أيضاً، ولكن هذا لا يصنع جيشاً، أما عندما نترك الجيش أمام أول حادث داخلي أو أمام أول حادث مع إسرائيل فستكون مصيبة.

.. إذا أصبحنا في موقع من لا يخاف من السفير الأميركي ولا من الوزير الأميركي ولا من معاون الوزير الأميركي ولا من الرئيس الأميركي ولا من الجنرال الأميركي، وجاءوا إلينا ولم نخف منهم، حينئذٍ نقدر أن نشكّل جيشاً قوياً، أما إذا كان جيشنا سوف يبقى سلاحه أمريكياً وذخيرته أميركية وتدريبه أميركي ومثلما يقولوا «أمعاوْه عند الأميركاني»، فهو قوى أمن بلباس الجيش.

لن تعطي أميركا هذا الجيش سلاحاً يقاتل به إسرائيل. انتهينا. يا أخوة ليس للجيش فقط، فحتى لقوى الأمن، وكشفنا لكم وثائق، وحتى السلاح البسيط الذي يقدمونه للبنان يُجرون عليه كشفاً لمعرفة هل هذا يستخدم ضد إسرائيل أم لا وهو سلاح بسيط ...

(النص مجتزأ من النص الكامل للخطاب الذي وزعته وحدة العلاقات العامة في «حزب الله»، ١٨ تموز ٢٠١٢)

# الدراسات (*)

(*) إن الدراسات والمقالات الواردة هنا تعبّر عن آراء كتّابها، ولا تعبّر بالضرورة عن آراء تتبنّاها «معلومات» أو جريدة «السفير».

# العلاقات المدنية ـ العسكرية في الشرق الأوسط (*)

يزيد صايغ (**)

اتخذت القوات المسلحة الوطنية مواقف متباينة تجاه الثورات التي اندلعت في العديد من الدول العربية منذ نهاية عام ٢٠١٠. ففي تونس ومصر، كان الجيش هو من أخرج عملية الانتقال السياسي إلى النور، لكن في الأولى، انسحب الجيش خلف الكواليس، بينما في الأخيرة، تولى الجيش مقاليد السلطة مؤقتاً.

أما الجيش الليبي، فسرعان ما تمزق، حيث أخذت بعض وحداته جانب الثوار، وبعضها وقف على الحياد، في الوقت الذي قاتلت فيه وحدات أخرى لصالح العقيد معمر القذافي ونظامه. وفي اليمن، فقد ظل الجيش موحد الصف بشكل عام، لكن العديد من كبار القادة حذروا الرئيس علي عبد الله صالح علنياً من قمع الاحتجاجات، وقاموا بنشر قوات لحماية المتظاهرين العزل، وأخيراً طالبوا الرئيس بالتنحي.

وعلى العكس من ذلك، فمن المعتقد أن الجيش السوري يعاني انخفاض الروح المعنوية، وبعض الانشقاقات بين صفوف الرتب الأدنى من المجندين من المناطق الفقيرة في البلاد. فيما عدا ذلك، لا يزال الجيش موالياً للنظام بشكل غالب، مكرراً تماسكه، خلال المواجهات المريرة التي وقعت مع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، ومع فرع جماعة الإخوان المسلمين في سوريا، منذ عام ١٩٧٦، وصولاً إلى مذبحة حماه مطلع عام ١٩٨٢.

**إن ما حدد موقف القوات المسلحة في كل حالة من هذه الحالات هو طريقة ودرجة مأسستها في إطار الأنظمة السلطوية.** وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدراسة التي أعدها ألفريد ستيبان حول أمريكا اللاتينية، وبخاصة تمييزه بين الجيش فيما يتصل بالدولة ـ كمؤسستين رسميتين تمارسان سلطات وواجبات دستورية ـ والجيش كجزء من النظام السياسي، حيث تتشكل العلاقات غير الرسمية المتعددة الأوجه والمستويات. وهناك ثلاثة أشكال رئيسية لعملية «مأسسة» الجيوش العربية: **أولها: «زرع» الجيوش داخل هياكل السلطة والنخب الحاكمة، ثانيها: تشابكها مع الشرطة وأجهزة الأمن الداخلي، ثالثها: توظيفها كنظام رعاية اجتماعية لقطاعات رئيسية من الشعب.**

إن تحقيق وتدعيم السيطرة الديمقراطية على القوات المسلحة يتطلب الوعي بكل تلك الأشكال واستخدام مناهج متعددة الأبعاد للتعامل مع كل منها. وربما لا يكون تغيير العلاقات المدنية ـ العسكرية هو الطريق الوحيد لتحقيق الإصلاح والحوكمة الديمقراطية في باقي قطاعات الأمن (أي الشرطة والأمن الداخلي) لكنه من المرجح أن يجعل هذه العملية أكثر سهولة.

---

(*) نشرت في «السياسة الدولية»، أكتوبر، ٢٠١١.

(**) باحث رئيسي في مركز كارنيغي للشرق الأوسط في بيروت في موضوع الدور السياسي المستقبلي للجيوش العربية. حائز على الدكتوراه في دراسات الحرب من جامعة كينغز في لندن.

## ١ ـ زرع الجيش في البنى الاجتماعية والنخب الحاكمة

في شتى أنحاء المنطقة العربية، غالباً ما تتركز السلطة التنفيذية في شبكات ضيقة من أعضاء الأسر الحاكمة وكبار البيروقراطيين ورجال الأعمال. وهذا يعتمد على ـ وأيضاً ينعكس في ـ اعتماد الرؤساء والملوك على حد سواء على أفراد أسرهم في تولي المناصب القيادية العسكرية الرئيسية، كما هو واضح في الأنظمة الجمهورية في ليبيا وسوريا واليمن، والأنظمة الملكية في قطر والسعودية.

**علاوة على ذلك، غالباً ما تبنى الجيوش على ـ وتتشكل من خلال ـ العصبيات أو الولاءات الإقليمية،** الأمر الذي يجعل تماسكها وفاعليتها رهن هذه الولاءات. **ففي البحرين** ـ على سبيل المثال ـ شجع النظام الملكي على محاباة المسلمين السنة في القوات المسلحة، واستبعاد الأغلبية الشيعية كوسيلة لمقاومة الضغوط الداخلية المطالبة بإقرار الديمقراطية. **وفي المملكة الأردنية،** تم تطبيق سياسة غير معلنة لاستبعاد الفلسطينيين منذ الحرب الأهلية عام ١٩٧٠، حيث يمثل الجيش سكان الضفة الشرقية، وبخاصة المناطق الريفية والمنطقة الجنوبية الفقيرة والقبلية.

وإلى ناحية الشرق، ضم **الجيش العراقي** قبل عام ٢٠٠٣ عدداً كبيراً من الشيعة العرب، منهم من تولى مناصب كبيرة، لكن السنة العرب ـ وبخاصة ممن جاءوا من مدينة تكريت مسقط رأس صدام حسين ـ هيمنوا على ما يمكن تسميته «الجيش داخل الجيش» الذي تمثل في الحرس الجمهوري والحرس الرئاسي. ومنذ عام ٢٠٠٣، أصبحت الانتماءات العرقية / الطائفية محدداً رئيسياً لمن ينضم من العراقيين للجيش، وللألوية الإقليمية التي سينتمون إليها، وأيضاً لما إذا كانوا سيطيعون القادة الذين لا ينتمون لنفس العرق أو الطائفة أم لا.

**وتتضح هذه الأنماط أيضاً في أماكن أخرى، فالتحالفات القبلية والمناطقية تعد ذات أهمية في ليبيا والسعودية واليمن، لدرجة يمكن معها القول إن العلاقات القبلية قد اخترقت كلاً من القوات المسلحة وكيان الدولة. وفي لبنان، لا تزال الهوية الطائفية أمراً مركزياً،** حيث هناك نماذج متعددة على فصل ودمج وحدات الجيش وشريحة الضباط على أسس طائفية. ولا تعد الهوية الطائفية والإقليمية أقل أهمية **في سوريا،** حيث يأتي أفراد الجيش من كل القطاعات المجتمعية، مع التفوق العددي الطبيعي لمسلمي السنة الذين يشكلون غالبية السكان. لكن المسلمين العلويين الذين يمثلون الأقلية يهيمنون على القيادات والوحدات الرئيسية، بينما يأتي كبار الضباط السنة بشكل مكثف من منطقة حوران الجنوبية لموازنة السنة من الشمال والمدن الرئيسية.

يمكن القول إن انعدام الثقة المتبادل بين النخب الحاكمة وقطاعات مجتمعية معينة يساعد في تفسير الاعتماد على الجنود الأجانب لإنجاز المهام العسكرية في بعض الدول العربية. **فقد قامت البحرين بشكل متكرر بتجنيد مسلمين سنة من دول عربية أخرى ـ خاصة سوريا ـ وأيضاً من باكستان، كما تشير بعض التقارير، للخدمة في قواتها المسلحة، حتى تتجنب تجنيد الشيعة البحرينيين.** وقد ذهبت ليبيا إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث قامت بدفع أموال لفصائل ومنظمات لبنانية وفلسطينية لتزويدها بأفراد ميليشياتها للقتال في حروبها الحدودية مع تشاد في ثمانينيات القرن الماضي. كما عملت على تدريب «فيلق إسلامي» للعمل في منطقة الساحل، حيث ساعد أخيراً في الدفاع عن نظام القذافي ضد «الثوار» الليبيين.

**ويعد افتقاد المواطنين الراغبين في الانضمام للقوات المسلحة في الممالك الخليجية ذات الأعداد السكانية الصغيرة عاملاً آخر يدفع إلى استقدام الأجانب.** فالكويت، على سبيل المثال، تعتمد بشكل كبير على الجنود «البدون» ـ وهم السكان الذين لا يحملون الجنسية الكويتية ـ بينما في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، يعمل المتعاقدون من غير المواطنين كضباط متوسطي المستوى، ومستشارين، وأيضاً في الطواقم الأرضية للقوات الجوية.

## ٢ـ تداخل أجهزة القوة: الجيش والأمن الداخلي

يتمثل الجانب الرئيسي الثاني من مأسسة القوات المسلحة الوطنية في الأنظمة السلطوية في تداخلها مع أجهزة القوة الأخرى التابعة للدولة، وهي: الشرطة، وأجهزة الاستخبارات، وأجهزة الأمن الداخلي الأخرى، حيث تشكل معظم الدول العربية أجهزة كبيرة ومتعددة، مهمتها الحفاظ على القانون والنظام العام، ومكافحة الجريمة، وفرض سيطرة النظام الحاكم. ولناخذ ابرز الامثلة التي تتوافر عنها بيانات موثوق فيها نسبياً: وزارة الداخلية المصرية، والتي يعمل بها ١,٤ مليون موظف ـ من شرطة، وقوات أمن مسلحة، وحرس حدود، ومخبرين ـ ونظيرتها السعودية التي تضم ٧٥٠ ألفاً. وفي تونس، يبلغ عدد أفراد الأمن الداخلي ١٢٠ ألفاً، بينما يبلغ تعداد منظمة الأمن السياسي في اليمن ١٥٠ ألفاً، وهي مجرد واحد من بين عدة أجهزة تعمل في مجال الأمن الداخلي والشرطة. أما قوات الأمن العراقية (الداخلية) المعاد بناؤها، فيبلغ إجمالي عدد كل فروعها ما بين ٤١٥ ألفاً و٦٠٠ ألف. في معظم هذه الحالات، يفوق عدد قوات الأمن الداخلي القوات المسلحة بفارق كبير.

جاء التداخل بين الجيش والأجهزة الأمنية، في معظم الأحيان، نتيجة للسعي لحماية النظام. يأخذ ذلك، على سبيل المثال، شكل تحميل الجيش دوراً دستورياً ثانوياً في الأمن الداخلي، بالإضافة إلى مهمته الرئيسية الخاصة بالدفاع عن البلاد خارجياً. وفي الوقت ذاته، اتخذت بعض الإجراءات، بداية من سبعينيات القرن الماضي فصاعداً، لحماية الأنظمة من الانقلابات العسكرية، الأمر الذي ترتب عليه انتشار أجهزة الاستخبارات التي تأسست في الأصل لمراقبة الجيش ثم لمراقبة بعضها بعضاً. ومن ناحية أخرى، أدت الزيادة الكبيرة في الإيرادات النفطية وتدوير الأشكال المختلفة لرؤوس الاموال في المنطقة إلى توفير موارد مالية كبيرة للحكومات، الامر الذي أسهم بشكل متوقع في التوسع الكبير في عدد الموظفين في القطاع العسكري وقطاع الأمن الداخلي. وقد سار هذا جنباً إلى جنب مع الزيادة في أجور العسكريين، خاصة شريحة الضباط، وأيضاً حجم العلاوات، ودعم أسعار الاغذية، والإسكان، والسلع الاستهلاكية، والإنفاق المستمر ببذخ على شراء الأسلحة، وتدعيم البنية التحتية العسكرية.

جدير بالذكر أن عملية حماية النظام دفعت أيضاً إلى تشكيل أجهزة أمن داخلي شبه عسكرية، تستخدم الكثير منها الأسلحة الثقيلة. وقد قام بهذا الدور في العراق قبل عام ٢٠٠٢ «الجيش الشعبي» التابع لحزب البعث، و«فدائيو صدام»، كذلك «سرايا الدفاع» و«سرايا الصراع» الحاصلة على أعلى مستويات التدريب والتسليح في سوريا. وكان الهدف من «الحرس الثوري» في ليبيا القيام بالدور نفسه، كذلك كتائب الأمن الأكثر تنظيماً، والتي يبدو أنها كانت لها الريادة في الهجمات المضادة التي شنها نظام القذافي خلال الصراع الذي اندلع عام ٢٠١١. وبرغم أن هذه الظاهرة أكثر ارتباطاً بالأنظمة الجمهورية، فإنها توجد أيضاً في بعض النظم الملكية بأشكال مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه التشكيلات شبه العسكرية غالباً ما يترأسها اقارب ذكور مقربون لزعماء الدولة.

وقد أدت «الحرب ضد الإرهاب» إلى عسكرة الأمن الداخلي بشكل أكبر، حيث أسقطت الفواصل بين مهام الدفاع الخارجي، بين المهام المتعلقة بفرض القانون، وحفظ النظام العام، وحماية النظام، وبالتالي الفواصل بين القوات المسلحة الوطنية والأجهزة الاستخباراتية والشرطة. ففي العديد من الدول العربية، تم إنشاء وحدات شرطية جديدة لمكافحة الإرهاب، أو تمت إعادة تجهيز الوحدات القديمة للقيام بهذه المهمة. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها فرق مكافحة الإرهاب، والقوات الخاصة (على غرار الكوماندوز)، وكتائب متخصصة في محاربة الإرهاب. وتخضع هذه الوحدات ـ إما بحكم الدستور أو بحكم الأمر الواقع ـ لسلطات مختلفة. ففي بعض الحالات، تخضع لوزارات الداخلية. وفي حالات أخرى، تخضع لهياكل موازية تقع تحت الرئاسة المباشرة لقادة الدول، حيث تنقسم في الحقيقة طبقاً للانتماءات الطائفية أو الحزبية.

ولمعظم الدول أيضاً قوات درك (جندرمة) شبه عسكرية، كانت تستخدم تاريخياً في الحفاظ على النظام في المناطق الريفية وتأمينها، ويبلغ عدد هذه القوات في الجزائر ٦٠ ألفاً، وفي المغرب ٥٠ ألفاً، كما أن قوات الدرك هي عماد جهاز الأمن الداخلي في لبنان وليس قوات الشرطة. وقد قام الأردن بتأسيس إدارة عامة مستقلة للقوات شبه العسكرية عام

٢٠٠٨. وحتى السلطة الفلسطينية والحكومة الإقليمية الكردية شكلت وحدات شرطية مسلحة ـ بتدريب أمريكي ـ من العناصر التي سبق أن شاركت في «حروب العصابات» الداخلية.
**وتكشف عملية التداخل بين القوات المسلحة الوطنية والأجهزة الاستخباراتية والشرطة عن الطبيعة والأهداف المختلطة لأجهزة القوة التابعة للدولة، حيث نادراً ما يتم التمييز بوضوح بين مجال الأمن الداخلي والمجال العسكري،** مما يعقد من بسط السيطرة المدنية أو الحوكمة الديمقراطية على أي منهما. وقد يكون لتدخل الجيوش في الأمن الداخلي وحماية الأنظمة آثار عكسية، إذ تبدي بعض الجيوش عدم ارتياح إزاء تجاوزات أجهزة الأمن الداخلي والزعماء الذين ينهبون ثروات بلادهم، وينصبون أنفسهم رؤساء مدى الحياة. ومن الواضح أن هذا الشعور بعدم الارتياح كان عاملاً أساسياً في الدور الذي لعبه الجيش التونسي في الإطاحة بالرئيس زين العابدين بن علي في يناير ٢٠١١. وربما ترغب الجيوش أيضاً في فك الاشتباك بين دورها ودور الأجهزة الاستخباراتية والأمنية ذات الصبغة العسكرية، وتحد من استقلاليتها، مثلما حدث في تجربة الانفتاح السياسي «أبرتورا»، في البرازيل بين منتصف السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي. ولهذه الأسباب ولأسباب أخرى، قد تساند الجيوش الانتقال المنظم إلى نظم سياسية أكثر ليبرالية.

## ٣ ـ البعد الاجتماعي

**كل ما سبق يؤكد اتساع دائرة التوظيف في الأجهزة العسكرية والأمنية، الأمر الذي يكشف النقاب عن وظيفة اجتماعية أساسية، حيث تستخدم الحكومات التوظيف في القطاعات العسكرية لحماية شرائح اجتماعية معينة من التأثير السلبي لعمليات التحرر الاقتصادي والخصخصة.** فمع الإسراع من هذه العمليات، تزايدت نسبة السكان التي تعيش عند أو تحت خط الفقر في الكثير من الدول، حيث وصلت إلى ٤٠٪ من السكان في عام ٢٠٠٨ في كل من مصر والأردن على سبيل المثال. ويضمن التوظيف في الأجهزة العسكرية (والأمنية) تمتع الشرائح الاجتماعية، مثل العسكريين، وأفراد الشرطة والاستخبارات، والموظفين، بالحماية النسبية. ولا يحقق ذلك الغنى لهذه القطاعات، ولا يوفر لهم الحماية الكاملة من انخفاض مستويات المعيشة الناشئة عن خصخصة وتحديث الاقتصاد، لكنه يبطئ ويلطف من أسوأ التأثيرات، في الوقت الذي تتعرض فيه أعداد متزايدة من المواطنين لتفاوتات كبيرة في مستوى الدخل، وتنزلق إلى الفقر.
**ويتضح حجم هذه الوظيفة الاجتماعية من خلال استعراض عدد أفراد الجيوش والشرطة والأجهزة الاستخباراتية الداخلية مجتمعة،** حيث تبلغ ـ وفق ما يثار ـ مليوني فرد في مصر، و ٨٥٠ ألفاً في العراق، وأكثر من ٢٠٠ ألف في الأردن، و ٩٥٠ ألفاً في السعودية. وهذه الأعداد تمثل نسبة كبيرة من القوى العاملة الوطنية، التي تتلقى دعماً مادياً مباشراً من الدولة، مما يوضح أهمية التوظيف في القطاعات الامنية والعسكرية بالنسبة لدخل عدد كبير من الأسر. ويتداخل هذا الشكل من الرعاية الاجتماعية مع الاشكال الأخرى من الدعم التي تقدمها الدولة، حيث إن جزءاً كبيراً من هذا العبء المالي حمل على بنود ميزانيات الوزارات الاخرى، مثل الصحة والإسكان والمالية بالنسبة لمعاشات التقاعد. **وقد يخلق هذا النظام «العسكري» للرعاية الاجتماعية أنظمة دعم فرعية مرتبطة به. ففي السعودية، توجد لوزارتي الدفاع والطيران المدني والداخلية والحرس الوطني بنية تحتية موازية تقدم خدمات في مجالات الإسكان والتعليم والصحة للعاملين بها.**
ويشكل الحفاظ على هذه الانظمة عبئاً متزايداً، لا يمكن للمالية العامة أن تتحمله في العديد من الدول، مما دعا بعضها للسماح للجيش بالمشاركة في أنشطة تجارية واقتصادية. ففي مصر، على سبيل المثال، أصبح للجيش نشاط اقتصادي واسع أجازته الدولة قانونياً، حيث يدير الجيش مصانع، تنتج أشياء عديدة، وصولاً إلى الإطارات والمركبات.
في البداية، كان الهدف من هذا النشاط توفير الخدمات والسلع المنتجة لأفراد الجيش فقط. لكن على مدى العقدين الماضيين، أصبحت هذه السلع متاحة بشكل متزايد في الأسواق، حيث يتنافس الجيش مع القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه، يحتفظ الجيش بأرباحه لتحسين ظروف جنوده وضباطه.

وعلى الجانب الآخر، تنخرط بعض الجيوش العربية في نوع مختلف من النشاط الاقتصادي. فمن المعروف أن الجيش السوري، على سبيل المثال، قد اشترك على مدى عقود في أنشطة السوق السوداء على نطاق واسع، خاصة خلال فترة انتشاره الطويلة في لبنان ما بين عامي ١٩٧٦ و٢٠٠٥، وأيضاً على طول الحدود مع العراق وتركيا والأردن. وقد كان التساهل مع الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة وسيلة للتعويض عن الميزانيات غير الكافية، وانخفاض الأجور، وأيضاً لضمان ولاء كبار القادة للنظام. أما اليمن، فيقدم مثالاً ثالثاً، حيث يسيطر الرئيس وأسرته على أكبر كتلة اقتصادية في الدولة، من خلال صندوق المعاشات العسكرية الخاص بالجيش، محتفظين بحصص ضخمة في مجالات الإنتاج المختلفة والخدمات والتجارة الخارجية.

**في كل هذه الحالات، قد يقاوم الجيش أي إصلاحات تؤثر في أنشطته الاقتصادية، سواء بشكل مباشر، أو من خلال خصخصة أصول وخدمات الدولة التي قد يستغلها في أنشطة اقتصادية تعود عليه بالربح. كما تقاوم الجيوش إخضاعها لأي رقابة أو متابعة من جانب مجالس الوزراء أو البرلمانات أو وزارات المالية.** ومن المستبعد أن توافق على الانسحاب من النشاط الاقتصادي المدني. وهنا، تكمن المفارقة؛ فالجيش يرغب في الاستقرار الداخلي، لكي يبقى بمنأى عن الانخراط في السياسة الداخلية، لكنه في الوقت نفسه يسعى لضمان ميزانيته وحماية اقتصاده الخاص. وعلى رغم أن ذلك قد لا يمثل أهمية في الدول العربية الأكثر ثراء، مثل دول مجلس التعاون الخليجي النفطية، حيث تتمتع الجيوش بقدر محدود من الاستقلالية، ولا تشارك في أنشطة اقتصادية مستقلة، **فإن محاولات الفصل بين آلة صنع القرار السياسي والملكية الاقتصادية قد تثير مستقبلاً توترات وتحديات جديدة ذات تأثير في العلاقات المدنية ـ العسكرية.**

بوجه عام، ربما يلعب هدف حماية الميزانيات والرعاية الاجتماعية دوراً في تشكيل موقف الجيوش في المنطقة من عملية التحول الديمقراطي، كما يمكن أن يؤدي أيضاً إلى حدوث خلاف وشقاق داخل الجيوش طبقاً للرتبة، والجيل، والبعد الاجتماعي والمهني، وأثر العلاقات الخارجية التي تتصل بالتدريب والعقيدة القتالية والقيم المعيارية.

## خاتمة

## التوجهات والأدوار السياسية

سوف يلعب الموقف الذي تأخذه الجيوش واختيارها بين مسارات الانتقال السلمي أو استخدام القمع أو التفكك والتشرذم دوراً في تحديد قدرتها على الحفاظ على هوياتها المهنية وتطورها في المستقبل. وسوف يكون مستقبل الجيوش مرهوناً باستعدادها لتعديل وضعها المؤسسي في إطار نظم الدولة، وعلى وجه التحديد الأسلوب الذي تتم به هذه العملية وسرعتها، وطبيعة أي تسويات قد يتم التفاوض عليها مع الأطراف الأخرى.

**ويبدو الاحتمال الأكبر أن تأتي الضغوط الحاسمة ـ سواء أكان تأييداً للانتقال وإعادة التفاوض بشأن العلاقات المدنية / العسكرية، أم اعتراضاً عليها ـ من جانب القوات البرية. وهذه القوات ليست فقط المكون الأكبر لأي قوات مسلحة وطنية، لكنها أيضاً، نظراً لاعتمادها على المجندين الإلزاميين من بين الشرائح الاجتماعية المنخفضة الدخل والمهارات، هي الأكثر تأثراً بالضغوط الواقعة على المستويات المعيشية ومعاشات التقاعد، وبالتالي فهي الأكثر عرضة لنفس العوامل الاجتماعية / الاقتصادية التي كانت الدافع وراء الثورات الشعبية في «الربيع العربي».** ويشعر كبار القادة بالحساسية الشديدة تجاه هذا الأمر، لكن ذلك في حد ذاته لا يعد ضماناً لأن يؤيد الجيش ككل في النهاية الحركات الديمقراطية. ومن المحتمل أن يظهر تحالف جديد يضم عناصر من الأنظمة القديمة مع الأجنحة المحافظة لحركات المعارضة بهدف إعطاء الأولوية لـ«الاستقرار»، الأمر الذي من المحتمل أن تؤيده معظم القوى الخارجية. إن تحقيق حوكمة ديمقراطية حقيقية للقوات المسلحة، ناهيك عن تحقيق إصلاحات حقيقية داخلها، لا يزال يتطلب نضالاً سياسياً مطولاً على مستويات عديدة.

# استهداف الجيوش العربية سببه تراخي السلطة السياسية (*)

الوليد سكريّة (**)

**○ نود أن نبدأ هذا الحوار الحساس والمسكوت عنه طويلاً في موضوع الجيش والسلطة في المنطقة العربية بالسؤال التالي: الجيش الذي ينهض بدور رئيسي في معركة الأمن الوطني والقومي.. لِمَ يتعرض اليوم للاستهداف.. كالجيش المصري مثلاً؟**

● مصر لها خصوصياتها، وهي غير ليبيا، وليبيا غير اليمن، واليمن غير العراق... إلخ. كل دولة لها مكانتها والبعد الدولي الخاص في التعاطي معها. لا يوجد هدف بتفكيك الجيوش العربية، بل ربما على العكس، يمكن أن تكون الجيوش منفذاً للشروط والإملاءات. لا يوجد جيش يتعرض للاستهداف لأنه هو المسؤول عن النهوض بالأمن القومي. الجيوش العربية تسلمت السلطة بعد ثورات وانقلابات عسكرية في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وكان شعارها تحقيق الوحدة وتحرير فلسطين. تعسكرت الدول العربية لأن دور الجيش تعاظم في قيادة الدولة، فهو الحزب الأكثر قوة وتنظيماً، ويقود الأمة في ظل غياب أحزاب تستطيع لعب الدور وقيادة الشعب على الساحة. وأمام هزيمة الجيوش العربية في حروبها مع إسرائيل دخل العالم العربي في حال من اليأس والإحباط، ولم يعد هناك من يدعو إلى الوحدة، ويناضل في سبيلها. ولم يعد هناك من يدعو لتحرير فلسطين، ويناضل في سبيلها، ويستعد لتحريرها.

وأصبح هدف الدول هو الحفاظ على الحكم كلٌ بشعارٍ يختلف عن الآخر، فسوريا رفعت شعار الحفاظ على الحكم كدولة حماية داعمة للمقاومة أملاً بتغيير الواقع العربي، والعودة للنضال لتحرير فلسطين. أما في مصر فكان الشعار دعم النظام للحفاظ على الاستقرار وسياسة الدولة الملتزمة كمب ديفيد والعلاقة مع أميركا.

**○ هل يمكن سرد عرض سريع لنشأة أهم الجيوش العربية؟**

● نال عدد من الدول العربية الاستقلال قبل نشوء إسرائيل، كمصر والعراق. وكان لها جيش بإمكانات محدودة: لواءان في كل بلد خلال العام ١٩٤٨. لبنان وسوريا استقلا قبل العام ١٩٤٨ لكن لم يكن لديهما جيش، بل قوات مسلحة صغيرة مشكلة من بضع كتائب. لذلك حاربت الدول العربية في العام ١٩٤٨ كجيش إنقاذ وليس كدولة بجيش نظامي. ولم تفعل شيئاً لتحرير فلسطين. أما الأردن فجيشه أنشأته بريطانيا، وفي حرب عام ١٩٤٨ كان قائده غلوب باشا، وهو قائد بريطاني. أما باقي الدول فلم يكن لديها جيش يُذكر.

بعد حرب العام ١٩٤٨ بدأت الثورات العربية. ونشأت أنظمة تقدمية ساعية للوحدة ولتحرير فلسطين، فعملت على بناء جيوش كان أولها في مصر زمن الرئيس جمال عبد الناصر الذي كسر احتكار السلاح، كأول دولة عربية

---

(*) حوار أجراه لـ«معلومات» د. علي شكر في ٢٠١٢/٧/١٦.

(**) العميد الوليد سكرية نائب في البرلمان اللبناني ضمن كتلة «الوفاء للمقاومة»، وعضو في لجان نيابية عدة، أبرزها لجنة الدفاع الوطني.

تستورده من الكتلة الشرقية سعياً لبناء جيش قادر على محاربة إسرائيل غير خاضع للإرادة الغربية. وتوالت الانقلابات في العراق ١٩٥٨، وسوريا ١٩٦٣ وتسلم حزب البعث السلطة. اليمن، ليبيا ١٩٧٠، السودان. الجزائر نالت استقلالها، وتسلمت جبهة التحرير الحكم فيها. وشرعت هذه الدول في بناء الجيوش، لكنها هزمت عام ١٩٦٧. والبناء الاكبر للجيوش كان بعد تلك الحرب في مصر وسوريا لخوض حرب العام ١٩٧٣، فحققتا نجاحاً عظيماً، لكن التدخل الاميركي بدل النتائج، فدخل العالم العربي في حال من اليأس والإحباط. وتوقفت عملية بناء الجيوش لتحرير فلسطين، وبخاصة بعد خروج مصر من الصراع باتفاقية كامب ديفيد، ونأي سوريا بنفسها كدولة ممانعة لا تستطيع المواجهة بمعزل عن مصر. في العراق تعاظم دور الجيش بحربه مع إيران مدعوماً من الكتلتين الشرقية والغربية، لأن هدف الحرب كان يخدم تطلعات استراتيجية للفريقين: الغرب من جهة لوقف الثورة الإسلامية، والشرق من جهة أخرى لتفتيت إيران والدخول من أفغانستان عبر إيران إلى الخليج والمحيط الهندي. لكن هذا الجيش دُمر كلياً في حرب الكويت، عدا الحرس الجمهوري للحفاظ على النظام القائم وعدم إسقاطه. بعد هذه المرحلة ذهب العرب إلى السلام مع إسرائيل، وتكرس عجزهم عن مواجهتها، وانتهت فكرة بناء الجيوش العربية بهدف الاستعداد للحرب.

حديثاً، نرى تسليحاً لدول الخليج العربي من قبل أميركا؛ ليس لقتال إسرائيل، بل لمواجهة إيران. وبعد حرب تموز ٢٠٠٦ طرأ تطور على الوضع الإستراتيجي، فعادت سوريا كدولة مواجهة، وأعدت نفسها عسكرياً للمواجهة مع إسرائيل، ولكن ليس بالاستراتيجيات السابقة، بل بالاستفادة من تجربة المقاومة في لبنان.

**○ ومع هذا تجري محاولات لتفكيك الجيوش العربية بالحروب والأزمات الداخلية.. من الجيش اللبناني.. فالعراقي.. فالسوري.. واليوم الجيش المصري ـ جيش الامة ـ فما دلالات ذلك من الناحية الاستراتيجية؟**

● لكل جيش وضع خاص، وليست هناك قاعدة واحدة تُطبق على الجميع إلا مبدأ عدم السماح ببناء قوة تهدد أمن إسرائيل. فالجيش العراقي دُمر في حرب الكويت لأنه كان جيشاً قوياً. وفُرض حظر على العراق لمنعه من إعادة النهوض به، وبناء قوته مجدداً، وذلك بهدف إزالة قوة قد تهدد أمن إسرائيل في يوم ما. وكذلك وضع سوريا في حالة من الضعف ـ ومن دون أي سند استراتيجي ـ في مقاومتها لإسرائيل، وجعلها في موقع الضعيف الذي عليه الإذعان بشروط إسرائيل في السلام.

أما الجيش السوري فهو الجيش العربي الوحيد الذي مانع السلام مع إسرائيل في مرحلة عجزه عن الحرب، وأعد نفسه للحرب بعد حرب تموز ٢٠٠٦ . وعملية تفكيكه والقضاء عليه مطلب إسرائيلي لضمان أمنها، وضمان هيمنة أميركا على العالم العربي.

أما في لبنان، فبعد توحيد البلد عام ١٩٩٢ وذهاب العرب إلى السلام مع إسرائيل أشرفت أميركا على إعداده وتجهيزه بعتاد يكفي فقط لحفظ الامن الداخلي. ورفضت تسليم أي سلاح له يسمح بمواجهة إسرائيل. الجيش اللبناني اليوم لا أحد يريد تفكيكه لا دولياً ولا إقليمياً، وبعض الأصوات الداخلية التي تهاجمه أحياناً ليست إلا زوبعة صغيرة في فنجان لا أكثر ولا أقل.

أما في ما خص مصر، فالجيش المصري تم بناؤه وتدريبه وتسليحه بإشراف أميركا منذ كامب ديفيد. وهو قوة رئيسية لحماية الاستقرار في مصر، وضمان حدود إسرائيل من نشاط المقاومات، وربما يستخدم لضمان الاستقرار في الجوار إن تهدد بحركات ثورية معادية للهيمنة الأميركية. ولكن تسليحه دون تسليح الجيش الإسرائيلي، فأميركا تضمن التفوق النوعي لصالح إسرائيل. وبناء عليه لا تستطيع مصر خوض حرب ضد إسرائيل منفردة، ولكن قد تستطيع ذلك ضمن تحالف مع قوى أخرى، فتحقق التفوّق على إسرائيل. والجيش المصري في ما خص موضوع الحفاظ عليه أو تفكيكه فهذا رهنٌ بسياسة مصر وعلاقتها بأميركا وإسرائيل، وعلاقاتها بقوى مواجهة أميركا وإسرائيل. وأميركا تراقب الوضع في مصر: هل تدعم الجيش للوقوف في وجه النظام إن نحا نحو دول المواجهة أم تدعم النظام إن استمر

على خط حسني مبارك وتضمن ولاء الجيش له لتستمر مصر بالقيام بالدور نفسه الذي كانت تقوم به في عهد حسني مبارك مع تغيير في شكل الحكم لا أكثر..

**○ يَجري تشويه صورة الجيوش العربية وحصر مهمتها في حفظ الأمن في الداخل أو حماية الأنظمة حصراً.. من المسؤول عن ذلك ومن المستفيد؟**

● عجز الجيوش العربية عن الانتصار على إسرائيل جعلها حامية للأنظمة فقط، فهي أداة تنفيذية للحكم القائم تتحول إلى حكم بوليسي لضمان ولاء الشعب لحكم لم يستطع تحقيق أحلام شعبه ولا حتى تحقيق متطلباته المعيشية.

**○ هل صحيح أن مؤسسة الجيش في البلدان العربية لم تنتج نخباً سياسية واقتصادية وإدارية.. عبد الناصر مثلاً.. فؤاد شهاب..إلخ. فلماذا يتم تصوير الجيش على أنه أداة للقمع فقط ولا يلقى الضوء على دوره التحديثي مثلاً؟**

● دور الجيش في البناء والتحديث رهنٌ بالقيمين على الأمر، وبالأفكار السياسية التي يحملونها، وبمدى قدرتهم على تنظيم الدولة وبناء مؤسساتها وضبط أوضاعها والعمل على ما يحقق طموح الشعب ومتطلباته. ولا يمكن أن تُطبق قاعدة التحديث هذه على جميع الجيوش في الدول العربية، فهناك جيوش قادت دولها نحو النهضة والتطور كما في ثورة ٢٣ يوليو في مصر ـ على الرغم من بعض الأخطاء ـ وهنالك جيوش استأثرت بالسلطة، فأخفقت. ومرد ذلك ليس إلى الجيش كجيش، بل إلى القيّمين عليه. وفي التاريخ هناك كُثر من القادة العسكريين الذين بنوا الدول وحققوا نهضة لم تحققها القوى السياسية المدنية، ومنها نابليون وديغول وعبدالناصر، وفؤاد شهاب في لبنان.

**○ من الصحيح أن الجيوش العربية تعرضت لنكسات وهزائم وكذلك إلى انتصارات تم إخمادها.. فلماذا يتم اليوم إضعاف هذا الوضع الاعتباري للجيش بعامة؟**

● ليست هناك قاعدة بأنه يتم إضعاف الجيش بعامة، فالجيش يخدم السلطة السياسية. ووفقاً لمشروعها يتحدد دوره إما بالدفاع عن الوطن والتحرير، أو يتم إضعاف دوره إذا لم يكن الوطن مهدداً، وليس للدولة أي مشاريع تحرير أو مواجهة مع قوى أخرى.

**○ جاهزية الجيوش العربية بعد فترة من التراخي في مواجهة العدد الخارجي.. إلى أين؟**

● ما قبل حرب تموز عام ٢٠٠٦ كانت الدول العربية تعتمد جيوشاً نظامية تسلح بأسلحة مستوردة من دول كبرى شرقية أو غربية في مواجهة العدو الصهيوني. واجهت هذه الجيوش الفشل لأسباب عديدة منها: التفوق النوعي لإسرائيل سلاحاً وتنظيماً وخوضاً للحرب، وبسبب تفكك العرب وعجزهم وفشلهم في مواجهة إسرائيل باستراتيجية واحدة وقيادة واحدة، وبسبب عوامل دولية كان لها تأثير كبير في تحديد وجهة الحرب ونتائجها من قبل الدول الكبرى لتحقيق مصالحها كما جرى في حرب العام ١٩٧٣..

بعد حرب تموز ٢٠٠٦ وانتصار المقاومة بإمكاناتها الضئيلة على العدو الإسرائيلي الذي صُور على أنه قوة لا تُقهر، أدركت سوريا أبعاد هذه الحرب كدولة عربية وحيدة ما زالت في مواجهة إسرائيل. وسارعت إلى إعادة تأهيل جيشها، وبناء استراتيجياتها بما يتلاءم مع إمكانية الدخول في حرب مع إسرائيل والانتصار عليها. أما الجيوش العربية الاخرى فتخضع لأنظمة جميعها كانت معادية للمقاومة ومستسلمة لإرادة أميركا.

**○ ألم تكن الجيوش العربية وراء ميلاد الدولة الوطنية؟ ألم تقف مع الانتفاضات الشعبية؟ لماذا يجري طمس هذا الدور الآن؟**

● مثلاً في ليبيا حاربت حتى دمرها الأطلسي، أما في مصر فالشعب ثار فتسلم الجيش إدارة الانتقال من حكم مبارك إلى حكم جديد، لكنه لم يقد الثورة. في تونس الشعب بكامله ثار، فأدرك الرئيس أن لا بقاء له، ووقف الجيش على الحياد، لانه لا يدخل في حرب مع شعبه، ما دفع الرئيس إلى المغادرة. وفي اليمن انقسم الجيش، وحارب بعضه بعضاً، وفرض حل خارجي. أما في سوريا، فالجيش مع النظام، وهناك معارضة، ووضعها مختلف.. إذاً لكل دولة خصوصية.

**○ يقال إن نشأة الجيش المصري منذ أيام محمد علي شهدت حركة تصنيع لتأمين مستلزمات الجيش في الدرجة الأولى.. أي أن هذه النشأة ساهمت إلى حد كبير في التحديث.. فلماذا يتم اليوم الاحتجاج على دور الجيش المصري الاقتصادي وهو في صميم نشأته؟ هل مرد ذلك إلى أن الأحزاب الآتية إلى الحكم تريد القبض على إمكانات الدولة بلا رقيب؟ أم أن ذلك يتم بتدبير خارجي؟**

● هذا قرار السلطة السياسية وليس العسكرية. وعندما تسعى السياسة لبناء صناعة عسكرية فهذا لتوفير متطلبات الجيش بمعزل عن التأثير الخارجي. وهو في الوقت نفسه لتوفير الاموال وتأمين فرص عمل للشعب. ومصر لديها تصنيع عسكري لبعض أنواع الأسلحة لتأمين حاجاتها جزئياً، ولكن ليس بما يُلبي كامل حاجات جيشها. وهذا لا يجعل من مصر دولة كبرى منتجة للسلاح، فهذا فوق طاقاتها أساساً. وهي تصنع أسلحة لا تهدد أمن إسرائيل، ولا تحدث تحولاً في الوضع الاستراتيجي بما يهدد أمن هذه الأخيرة.

**○ هل يمكن اعتبار الجيش المصري برغم كل شيء الضمانة الأولى والأخيرة لأمن مصر في أوجهه كافة؟ أم أن ذلك يجب أن يترك للأحزاب؟**

● الجيش ينفذ قرار السلطة السياسية. ومصر كونها تمر بمرحلة تحول هل تشهد تجاذباً بين طموحات السلطة السياسية الجديدة ورؤيتها لبناء مصر وبين رؤية القيادة العسكرية؟ حتى الآن هناك بعض الخلافات حول الصلاحيات مؤقتاً وريثما يقر دستور وتجرى انتخابات فعلية تنتج حكماً وليد الدستور الجديد. ولكن إذا كان الجيش يريد الإمساك بزمام السلطة السياسية فعليه القيام بانقلاب عسكري، وهذا مستبعد الحصول إذ إن غالبية الجيش تعارضه حتى الآن.

**○ لماذا يعمد مثقفونا إلى الالتفاف حول الجيش اللبناني وينتقدون المجلس العسكري المصري؟ ما هو الخلاف في عقيدة كل من هذين الجيشين؟ هل أن الجيش المصري أقل وطنية وعروبة من الجيش اللبناني؟**

● من جديد هذا الأمر له علاقة عضوية بسياسة الدولة.

**○ هل صحيح أن الجيش يخدم النظام في سوريا أم أنه يخدم مؤسسات الدولة التي يراد استهدافها؟**

● الجيش وليد النظام وأداته التنفيذية، وملتزم عقائدياً بأهداف النظام السياسية، لذلك هو متماسك مع النظام في سوريا. وهو يرى بذلك أنه نظام على صواب من أجل القضايا الوطنية والقومية، وأولها فلسطين، فيما معارضو النظام أدوات بيد حلف الأطلسي وتوابعه وحلفاء إسرائيل.

○ **بعض الجيوش في المنطقة العربية وظيفتها بحكم النشأة حفظ النظام.. أو الثورة: الأردن ـ المغرب ـ الجزائر ـ ليبيا ـ البحرين.. ما مستقبل هذه الجيوش وهل يمكن استدراجها إلى مواجهة العدو الخارجي؟**

● هذا رهنٌ بالأنظمة العربية، وبالوضع السياسي الذي سيتشكل في المنطقة.

○ **هل كان تاريخ الانقلابات العسكرية سيئاً على الدوام؟ وإلى أي حد ترتبط هذه الانقلابات بالخارج أو بمصلحة الوطن؟**

● تختلف الانقلابات من واحد لآخر. بداية القسم الأكبر منها كان يعبر عن تطلعات الشعب . ثورة مصر، الانقلاب في العراق، وليبيا، واليمن.. ولكن حصلت انقلابات متعاكسة ومتتالية، فأصبح الانقلاب صراعاً على السلطة. ومنها ما كان صنيع الغرب لإعادة فرض هيمنته على الدول مجدداً، كما في انقلاب الانفصال في سوريا عام ١٩٦١.

○ **بات الحديث عن الأمن القومي العربي يبدو من أحلام الماضي الجميل.. هل ترى أن هذه الغاية القومية قابلة اليوم للإحياء من جديد؟**

● العالم العربي بكامله هو في حالة تحوّل، والأمن القومي العربي حالياً مفقود أمام التهديدات الخارجية، والتفكك العربي، والفتن الداخلية، والانقسامات المذهبية والعرقية وإلى أن تستقر الأوضاع، ويتحدد بعضها وفقاً للأوضاع الجديدة.

○ **من الناحية الاستراتيجية كيف يمكن تحصين الجيوش العربية ورفع الضغوط الخارجية الغربية والأميركية تحديداً عنها؟ وهل صحيح أن الجيش المصري يستهدف اليوم لأنه لا يريد الانخراط في الحرب على إيران؟**

● يُستبعد جداً دخول الجيش المصري في حرب ضد إيران، وأكاد أقول إنه مستحيل. في ظل الوضع الحالي لن يكون هناك حلف أميركي ضد إيران، ولا حلف سني ضد إيران الشيعية. هذا لم يولد بعد. الجيش المصري محصور دوره داخل مصر الآن إلى أن تتبلور الأوضاع السياسية في المنطقة. لا بل قد يكون طرفاً ضد إسرائيل إن انتصرت قوى المواجهة على الجبهة الشمالية، ونشأ تحالف من سوريا والعراق وإيران يتفوق على إسرائيل، ويبشر بتحرير العالم العربي من الهيمنة الغربية.

○ **ما هو رأيك بزيادة الإنفاق على التسلح بشراء الطائرات والرادارات وغيرها.. كدول الخليج مثلاً.. هل هذه المظاهر الفخمة والباهظة تعكس فعلاً وجود جيش وطني قوي في هذه البلدان؟**

● بل هي لتشغيل معامل إنتاج السلاح في أميركا. وهذه خوّة تفرضها أميركا على هذه الدول لقاء الحماية التي تؤمنها للنظم في الخليج.

○ **السؤال الأخير: الجيش ومعضلة الديمقراطية والانتخابات.. هل يعرف الشارع العربي المقترع مصلحته فعلاً اليوم؟ وكيف يرضخ الجيش لنتائج الانتخابات من دون أن تغيب بوصلة مصلحة الأمن القومي عن ناظريه؟**

● الجيش يخضع للسلطة السياسية، فإذا كانت هذه السلطة تنتهج الديمقراطية سبيلاً فسيدافع عن نهجها. وهو لا يقرّر السياسة، بل هو أداة لتنفيذها. وما تقرره السلطة يقوم الجيش بتنفيذه.

# القوات المسلحة المصرية تنتصر من جديد (*)

جيف مارتيني (**)

في وقت سابق من هذا العام أعلنت جماعة «الإخوان المسلمين» تراجعها عن وعد كانت قد قطعته بعدم تسمية مرشح للانتخابات الرئاسية المصرية في العام ٢٠١٢ التي جرت هذا الأسبوع معللة موقفها هذا بأنها مضطرة للسعي وراء السلطة التنفيذية. وقالت إن مجلس الشعب الذي كانت قد فازت بأكثرية مقاعده في الانتخابات التشريعية في أوائل العام ٢٠١٢ لا يملك أي سلطة فعلية. فحتى بعدما تستلم البرلمانيون مقاعدهم بقيت القيادة العسكرية للمجلس الأعلى للقوات المسلحة ممسكة بزمام الأمور لناحية تسمية المرشحين لمجلس الوزراء. وظل الجنرالات يتدخلون بشكل مستمر في عملية صياغة الدستورالجديد.

وكان هناك مبرر إضافي لصالح جماعة الإخوان المسلمين: فقبل أيام من الانتخابات الرئاسية، قامت المحكمة الدستورية العليا ـ وهي أعلى محكمة في مصر، و يرأسها قاض معين منذ عهد الرئيس السابق حسني مبارك ـ بحل مجلس الشعب.

ومع اضمحلال سلطة البرلمان آخر النهار، بدا وكأن الرئاسة هي الملاذ الأخير لجماعة الإخوان المسلمين. وبدا أن مرشحها محمد مرسي هو الذي سيربح في سباق شديد الإحكام. وفي حال بقيت النتائج الأولية كما هي ـ حتى وقت كتابة هذه السطور كانت المفوضية العليا للانتخابات لا تزال تعيد النظر في أكثر من ٤٠٠ من الطعون الانتخابية المرفوعة من جانب الحملتين ـ فالنصر سيكون اسمياً فقط، فبرغم الفوز بالسلطة التنفيذية من حيث المبدأ، فإن مرسي لن يحظى سوى بسلطة محدودة للغاية عملياً.

لقد تمكنت القوات المسلحة وبعد أشهر من المناورة الحاذقة من التخلص من «فزّورة» الانتقال الديمقراطي المجهولة النتائج عبر سلسلة من أعمال وضع اليد على السلطة أدت في النهاية إلى إرساء مثبتات معينة للسباق الرئاسي. وظهرت أولى صلياتها في إعادة فرض الأحكام العرفية في ١٣ حزيران/يونيو. تلتها إصدار الجنرالات، بعد إغلاق صناديق الاقتراع في ١٧ حزيران، إعلاناً دستورياً مكملاً يمنحهم سلطة تشريعية تعزز دورهم في صياغة دستور دائم. ولرفضها لمحاولات كبحها استثنت المؤسسة «النحاسية» نفسها من أي شكل من أشكال الرقابة المدنية باحتفاظها بحقها الحصري بتعيين أعضاء قيادتها وترقياتهم، وإدارة مشاريعها الاقتصادية الخاصة، وإبرام صفقات السلاح. **أخيراً، في ١٨ حزيران، أعلن المشير محمد حسين طنطاوي،عن إعادة العمل بمجلس الدفاع الوطني، الأمر الذي يرسخ مسؤولية الجنرالات عن سياسة الأمن القومي المصري.**

---

(*) المقالة بعنوان: «The Egyptian Military Wins Again»، نشرت في الـ *Foreign Affairs* في ٢٠١٢/٦/٢١. ترجمتها لـ«معلومات» فائقة مزرعاني، وراجعت الترجمة بادية حيدر.
يتضح في هذه المقالة موقف مراكز البحوث الغربية من الجيوش العربية تحت شعار الانتقال الديمقراطي الذي لم يجر تطبيقه في حالات عربية أخرى كثيرة.
(**) محلل شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة «راند».

الإخوان المسلمون اليوم أمام خيارين: فإما أن يتسلم محمد مرسي السلطة، وتستمر عملية انتقال السلطة في مرحلة ما بعد مبارك، والتي تبدو مصممة لخدمة مصالح الجسم العسكري الضيقة، أو يعودون إلى الميدان لإسقاط المجلس العسكري.

وكلا الخيارين لا يعود على الإخوان بنفع كبير، فلو أقسم مرسي اليمين الدستورية كما هو مخطط ، فإنه من غير الواضح ما هي السلطة التي سيمارسها فعلياً. وكان سبق للجيش المصري أن أعلن عن عدم إجراء انتخابات برلمانية جديدة قبل صياغة دستور دائم للبلاد. ورفض الجنرالات الالتزام بجدول زمني ثابت، واكتفوا بالقول إنهم يأملون أن تتم صياغة الدستور الجديد في غضون أربعة أشهر ونصف، وأن يكون هناك برلمان جديد قبل نهاية عام ٢٠١٢.

وعليه فلن يمتلك مرسي السلطة لتنفيذ برنامجه حول «النهضة» الإسلامية الذي ترشح على أساسه. كما أنه لن يحظى بمؤسسات حليفة تدعمه، فجنرالات الحكم، وكذلك السلطة القضائية عبروا عن لامبالاتهم إزاء التغيير الذي يقوده الإسلاميون.

وعلاوة على ذلك، على مرسي أن يتوقع أن استلامه منصبه كرئيس مسمى يجعله يضع الإخوان المسلمين في مواجهة النقد المعتاد لهم بالانتهازية. يعتقد كثير من المصريين أن جماعة الإخوان المسلمين تكون سعيدة بالتأقلم مع دولة عسكرية طالما أن ذلك يعني الحفاظ على نفسها، أو حين تمنحهم الفرصة لتهميش منافسيهم الايديولوجيين. لقد كان هذا أسلوب الجماعة في الواقع في أوائل الخمسينيات، وتكرر في السبعينيات عندما سمح الإخوان للحكومة باستخدامهم أداة لتحقيق التوازن مع اليسار العلماني. وكان ميلهم نحو الانتهازية ظاهراً للعيان في الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠١١ ـ ٢٠١٢. أما عندما اندلعت الاشتباكات بين جماعات الثوار ورجال الأمن أمام وزارة الداخلية عشية الانتخابات، وكان موقف جماعة الإخوان الدعوة إلى ضبط النفس، فقد عزز هذا حقيقة أن الجماعة تعطي الأولوية لمكاسبها السياسية على مبادئها.

من ناحية أخرى، فإذا رفض مرسي تولي منصبه كأول رئيس منتخب بحرية في مصر بعد مبارك، وعاد الإخوان إلى التظاهر في الشارع، فإنهم قد يجدون أن اللحظة المجدية للتظاهر قد فاتت الآن. فبعد ستة عشر شهراً مرت بتبطء على الإطاحة بمبارك أفل نجم شباب ثورة مصر إلى حد كبير. والمصريون العاديون يبدون مرهقين إزاء مزيد من الاضطرابات.

وأحد الأدلة على نفاد طاقتهم أن نصف الناخبين المؤهلين للتصويت شاركوا في انتخابات الإعادة الرئاسية، ما يشكل انخفاضاً كبيراً عن نسبة مشاركتهم في الانتخابات النيابية. وقد صوت حوالى ٤٨ بالمئة من الذين شاركوا في انتخابات الإعادة للمرشح أحمد شفيق الذي لم يكلف نفسه عناء إخفاء علاقاته بالنظام السابق. ويفاقم هذا الإرهاق وضع الاقتصاد الكئيب في مصر: فقد أخذ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بالتراجع طوال عام ٢٠١١، والمصريون يشعرون بوطأة الأزمة كل يوم.

أكثر من ذلك، إذا عاد الإخوان إلى سياسة التحرك في الشارع ، فليس هناك ضمان بأن لا يلعب الجيش لعبة أكثر قسوة، فيلاحق قياداتهم السياسية ويعتقلها. ففي خطوة أعادت إلى الأذهان السلطة التي منحها قانون الطوارىء لمبارك في السابق منحت وزارة العدل مؤخراً الشرطة العسكرية والأجهزة الأمنية السلطة لاعتقالات واسعة النطاق. ويمكن لهذه الجهات بموجبها اعتقال المدنيين في حال اعتبرت أعمالهم مخلة بالأمن القومي. وهي سلطة يمكن بسهولة أن تفسر على أنها ذريعة لتضييق الخناق على المتظاهرين.

وقد بدأت الصحف الرسمية بالفعل تتصدرها العناوين العريضة التي توحي بأن الإخوان قد اختاروا العودة إلى ماضيهم الأكثر عنفاً، في محاولة ربما لوضع الأساس لحملة ضدهم في المستقبل. وما قاله خيرت الشاطر، وهو مرشح الإخوان الرئاسي الذي كان سبق واستبعد من الترشح للانتخابات لعدم الأهلية، من «أن الثورة القادمة قد تكون أقل سلمية وأكثر عنفاً» لم يفد الإخوان على الإطلاق..

ولنطرح الأمر بشكل مبسط: الجيش يضغط على جماعة الإخوان المسلمين، والجماعة ليس لديها موقف مواجه واضح. والجنرالات يفرضون عليهم أحد الخيارين: إما أن تتم شرعنة قبضتهم (الجيش) على السلطة، أو أنهم يوغلون في اتخاذ إجراءات صارمة محتملة. ردة فعل جماعة الإخوان المسلمين الأولى هي أنهم سيسعون للعمل في كلا المسارين في وقت واحد: السماح لمرسي بتولي رئاسة الجمهورية، وتحدي الجيش في المحاكم، وفي الشارع.

قد يبدو هذا النهج عملياً، لكن أوراقه تخفي التحدي الأساسي. ولتغييرالديناميات التي تحكم السياسة في مصر فعلاً، ينبغي على الجماعة إيجاد وسيلة لإقناع الليبراليين بتحويل عملية محاربة الحكم العسكري إلى قضية مشتركة تجمعهم. إن الجسم العسكري سيستمر في حكم مصر لفترة طويلة طالما أن انعدام الثقة بين الجماعة ونظرائهم العلمانيين يغلب ورقة رغبتهم المشتركة في الانتقال من النظام المهيمن عليه من قبل العسكر.

أما بالنسبة إلى احتمالات الديمقراطية في مصر، فإن هيمنة الجيش على السلطة، مع أنها صارخة، لا توحّد للأسف الجماعات المدنية حول الحاجة إلى تحرير البلاد من قبضته.

# مصر بين نموذجي تركيا وباكستان (*)

مصطفى اللباد (**)

فتحت «الانتفاضة الشعبية» المصرية أبواب الأمل في قيام «نموذج مصري» خاص إلى جوار باقي النماذج القائمة في المنطقة، إلا أن ذلك تطلب توافقاً وطنياً عاماً لإدارة ناجحة للمرحل الانتقالية داخلياً وخارجياً، وهو ما لم يحدث حتى الآن. ومع ذلك فقد دشن فوز محمد مرسي مرشح «الإخوان المسلمين» بمقعد الرئاسة المصرية مرحلة جديدة في تاريخ مصر الحديث عنوانها الصراع/التعايش بين العسكر والإسلاميين، وهو التعايش/الصراع الذي يرجح أن يمتد لسنوات طويلة مقبلة. ويعني ذلك التنافس على النفوذ داخل عملية سياسية محتواها الأساس «اقتسام السلطة» بين المؤسسة العسكرية المصرية وجماعة «الإخوان المسلمين». وهي قسمة ليست متساوية بالضرورة، وإنما «قسمة غرماء». ولما كانت المنطقة تملك تجارب سابقة في مضمار التعايش المذكور بين العسكر والإسلاميين، تدخل مصر في حالتها المستجدة إلى حلبة صراع النماذج الدائر في المنطقة من نقطة صفرية تتأرجح ـ ابتداء ـ بين النموذجين التركي والباكستاني. يتمثل الغرض من هذه المقالة في تسليط الضوء على القواسم المشتركة للحالة المصرية الجديدة مع كل من نموذجي تركيا وباكستان، وبالتالي ملاحظة الكيفية التي تتقاطع فيها هذه النماذج مع هذه الحالة المصرية الجديدة، وتعيين جوانب الاختلاف بين مصر ونموذجي المقارنة وصولاً إلى الإجابة عن سؤال إلى أين تتجه مصر: تركيا أم باكستان؟

تستبطن الحالة الجديدة في مصر نوعاً من تناظر النماذج الذي يختزل في طياته ـ بالمنطق الضمني ـ صراعاً مستتراً بين هذه النماذج وبعضها بعضاً، وبالتبعية بين أصحاب المصلحة في انتصار أحدهما على الآخر. ولأن الصراع لا يكون فقط في صورته المادية العنفية المجردة، بل بالوكالة ـ في صورة اختزالية ومضمرة ـ عبر النماذج، يكتسب تحليل النماذج أهمية استثنائية في هذا السياق. تبدو المقايسة بين النموذجين ملتبسة مغرية في آن معاً، ومرد ذلك أن الفاعلين الأساسيين في تركيا (المؤسسة العسكرية التركية وحزب «العدالة والتنمية») وفي باكستان (المؤسسة العسكرية الباكستانية ومروحة من الأحزاب الإسلامية) من ناحية، يتشاركون ظاهرياً ـ وإن اختلفوا بنيوياً ـ عن نظرائهم في الحالة المصرية (المؤسسة العسكرية المصرية وجماعة «الإخوان المسلمين»). تفضل المؤسسة العسكرية المصرية النموذج الباكستاني، منطقياً، لأنه يسمح بإدامة سيطرتها السياسية عبر اللعب باستمرار على التناقضات بين الأحزاب الإسلامية والمدنية معاً، في حين تقترب جماعة «الإخوان المسلمين»، بالمقابل، من النموذج التركي، لأنه انتهى بانتصار حزب «العدالة والتنمية» على المؤسسة العسكرية التركية بالنقاط. ومع وضوح ميول الفاعلين الرئيسيين في الحالة المصرية، يبدو أن هناك عوائق كثيرة أمام كل منهما لبلوغ هدفه.

---

(*) نشرت في «السفير» على حلقتين في ٢و٢٠١٢/٧/٣.

(**) كاتب عربي من مصر خبير في الشؤون الاستراتيجية التركية والإيرانية، ورئيس مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، القاهرة.

# المؤسسة العسكرية المصرية والنموذج الباكستاني

تملك المؤسسة العسكرية المصرية أفضل العلاقات مع نظيرتها الباكستانية، فكلاهما يتحالف دولياً مع الولايات المتحدة الأميركية، وكلاهما لعب أدواراً هامة لمصلحة الأخيرة إبان الحرب الباردة. كلاهما يشكل النواة الصلبة للدولة العميقة سواء في مصر أو باكستان، وكلاهما يمسك بخيوط السياسة من وراء الستار منذ تأسيس الدولة المصرية الحديثة على يد محمد علي العام ١٨٢٠ وقيام باكستان على يد محمد علي جناح العام ١٩٤٧. وبالرغم من هذه التشابهات، فهناك اختلافات عميقة بين الحالتين المصرية والباكستانية.

**قامت دولة باكستان على الأساس الديني، فالإسلام في الحالة الباكستانية كان مبرر الانفصال عن الهند. على هذا الأساس لعب الإسلام، وما زال، دور المحدد الرئيس لهوية باكستان وحدودها الجغرافية، ووظيفة المصلب لمفهوم القومية الباكستانية التي لا تقوم على العرق / القومية، بل على الدين. وبالرغم من هذه الحقيقة الثابتة والمحورية، فقد تعاملت المؤسسة العسكرية الباكستانية مع الإسلام كفاعل رئيسي مجتمعياً فقط،** إذ استخدمت الشعارات الإسلامية في أغراض التعبئة السياسية الداخلية وإدارة السياسة الخارجية للدولة، دون إشراك تياراته وأحزابه في السلطة. وهنا تكمن المفارقة المهمة التي يختزنها النموذج الباكستاني، ومفادها أن المؤسسة العسكرية الحاكمة هناك لم تتعايش تعايشاً حقيقياً مع الأحزاب الإسلامية، فضلاً عن أنها لم تتقاسم السلطة مع هذه الأحزاب جدياً. ولا يستثنى من ذلك الفترة الواقعة بين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، حيث نجحت خلال هذه الفترة ستة أحزاب وجماعات إسلامية معتدلة انضوت في «حزب العمل الموحد» في الوصول إلى البرلمان من خلال الانتخابات واحتلال الكتلة الثالثة الأكبر فيه، وهي فترة تمثل استثناءً في الحالة الباكستانية. كانت عملية إيصال الإسلاميين إلى البرلمان عملية مهندسة ومصممة من الرئيس الباكستاني وقتذاك برويز مشرف، بالتعاون مع المؤسسة العسكرية والمخابرات الباكستانية، بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف:

**أولاً:** حشد الإسلاميين المعتدلين ضد الجماعات المتشددة ممثلة في «حركة طالبان» و«جيش محمد» و«نفاذ الشريعة» و«عسكر طيبة».

**ثانياً:** تهميش المعارضة المدنية متمثلة في حزب «الرابطة الإسلامية» بقيادة نواز شريف، و«حزب الشعب» بقيادة بي نظير بوتو. وقتذاك أجبرت قيادة الحزبين المدنيين المذكورين على البقاء في المنفى ولوحق كوادرهما أمنياً.

**ثالثاً:** محاولة استيعاب المشاعر المناهضة للولايات المتحدة الأميركية بعد احتلالها أفغانستان ٢٠٠١، عبر الاستفادة من استناد هذه الأحزاب الستة المعتدلة إلى قاعدة اجتماعية ـ عرقية محددة، هي قومية الباشتون. والأخيرة تتمركز في إقليم الحدود الشمالية الغربية، بالإضافة إلى إقليم بلوشستان المجاور له، والإقليمان يتماسان مع أفغانستان ويشكلان امتداداً اجتماعياً وعرقياً لها.

**وأخيراً:** تعزيز اللحمة الوطنية الباكستانية وتجاوز الانقسام المذهبي السني ـ الشيعي، لأن الأحزاب الستة جسدت تحالفاً بين اتجاهات فكرية متنوعة قوامها الأساسي جماعة «علماء الإسلام» بجناحيها. ولكن هذا التحالف المؤقت بين الدولة الباكستانية والجماعات الإسلامية المعتدلة انفصمت عراه، مع انهيار نظام برويز مشرف. وبالتالي عادت باكستان إلى المربع الأول ومضمونه التحالف بين الجيش والقوى الدينية الراديكالية، ولكن دوماً من دون إشراك الأخيرة في السلطة حقيقياً.

لم يكن الدين كافياً لتجاوز المشكلات الإثنية والعرقية في باكستان، ولكنه ما زال يلعب الدور الأهم في تشكيل «الهوية الوطنية» الباكستانية. يقول نموذج التعايش بين العسكر والإسلاميين في باكستان إن احتمال سيطرة الإسلاميين على السلطة في باكستان بعيد لمجموعة من الأسباب: أولها يتعلق بهيكل السلطة في باكستان، حيث إن الجيش هو الضامن الأساسي لحالة التوازن القائمة، وبالتالي المؤسسة العسكرية هي الفاعل الرئيسي. يظهر أيضاً توافق واضح

بين العامل العـرقي/الإثني من ناحية، والمؤسسة العسكرية من ناحـية أخرى، حيث تسيطر القومية البنجابية على هيكل السلطة في باكستان والمؤسسة العسكرية وطبقاتها العليا، وبالتالي من مصلحتها الحفاظ على السلطة ضد ما يوصف بالتهديد الإسلامي. ويكمن الفارق الأساسي بين الحالتين المصرية والباكستانية في بنية الدولة المصرية التي نشأت قبل آلاف خلت من السنين، بغرض تنظيم وتوزيع مياه النيل على الفلاحين وحفظ الأمن الداخلي والخـارجي. وبالتالي، وبالرغم من صعود الإسلام كهوية مركزية للمجتمع المصري في العقود الأربعة الأخيرة، إلا أن الدين ليس علة وجود الدولة المصرية، ولا صنواً للـهوية الوطنية المصرية بالضرورة البديهية. وإذ تتبلور الأخـيرة في صـورة عابرة للأعراق والانتماءات الثانوية مـقارنة بكل دول الشرق الأوسط، حيث لا يمكن عند سؤال أي مصري عن الأصل الجهـوي لـه استنتاج أية دلالات تتعلق بدينه أو عرقه، على العكس من دول أخرى كثيرة في المنطـقة. ويعني ذلك أنه لا إمكانية لتطبيق «مستطيل الأعراق» الباكستاني على الحالة المصرية، لأن المؤسسة العسكرية المصـرية لا تسيطر عليها جهة جغرافية واحدة، ناهيك عن عرقية بعيـنها. ويضـاف إلى هذين العاملين حقيقة أن الإسلام السياسي لم يكن مشاركاً، ولو شكليا، بأي حال في السلطة المصرية قبل ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على العكس من الحالة الباكستانية التي شارك فيها التيار الإسلامي بصورة شكلية. ستحتاج المؤسـسة العسكرية المصرية حتى تتجاوز هذه الاختلافات وتبني على المشتركات الموضوعية، ستحتاج أولاً إلى تنويع في التيار الإسلامي، بحيث لا يمكن جماعة الإخوان المسلمين قيادته تلقائياً. ولعل ظهور التيار السلفي في مصر بعد «الانتفاضة الشعبية» وتنامي ضغطه على «الإخوان المسلمين» يشكل نقطة البداية لهذا التنويع داخل التيار الإسلامي. كما أن تأسيس حركات وتيارات إسلامية معتدلة لا تتصادم بالضرورة مع «الإخوان المسلمين»، ولكنها لا تأتمر بقيادتهم، سيصب في الهدف ذاته. وهـنا تظـهر مشكلة إضافية أمام محاولة استلهام النموذج الباكستاني في مصر، بسبب عدم وجود أحزاب وتيارات سياسية فاعلة في مصر من خارج التيار الإسلامـي. صحـيح أن اليسار والتيار القومي كانا حاضرين منذ عقـود طويلة، إلا أن تأثيرهما في المجتمع المصري قد تراجع كثيراً، وما نتيجة الانتخابات البرلمانية التي جرت في الشهور الأخيرة إلا المثال البليغ على ذلك. ومع عودة التـيار الليـبرالي إلى الظهور مجدداً في مصر خلال العقود القليلة الماضـية، إلا أن نطاق تأثيره لم يخرج عن نطاق النخـبة ولم يصبح تياراً شعبياً أيضـاً. وخلاصة ذلك أن التنوع في المشـهد الحزبي المصري لا يرقى إلى مثيله الباكستاني، وبالـتالي سيصعب على المؤسسة العسكرية المصرية أن تلعب على التناقضات الموجودة بين التيارات السياسية وبعضها البعض. بمختصر الكلام تمثل الحالة المصرية حالة أكثر تقدماً من الحالة الباكستانية لجهة بنية الدولة ونسيج المجتـمع، وبالتالي تعد محاولة الغزل في مصر على منوال الحـالة الـباكستانية أمراً مفارقاً للجغرافيا وواقعها التاريـخي ومتصادماً مع صلابة النسيج الوطني المصري مقارنة مع مثيله الباكستاني.

## النموذج التركي: العسكر والدين والسلطة

يقدم «الإخوان المسلمون» في مصر والعالم العربي في السنوات الأخيرة أنفسهم باعتبارهم من أصحاب «النموذج التركي»، والقادرين على اجتراح إيجابياته في بلدانهم. وتفاقم استخدام النموذج التركي في أدبيات الجماعة قبيل «الربيع العربي»، حيث استخدم هذا النموذج كوسيلة ممتازة للمقارعات الفكرية للأخوان مع خصومهم السياسيين والسلطات الديكتاتورية الحاكمة في كل من مصر وتونس. ولكن الأمر سار على نحو مغاير نسبياً بعد تنحي مبارك وبن علي، ففي حين ينظر راشد الغنوشي مؤسس «حزب النهضة» بإيجابية كبيرة إلى النموذج التركي من جوانبه المختلفة، تعتقد قيادات «الإخوان المسلمين» في مصر بوجود جوانب إيجابية في النموذج التركي تتعلق بالطفرة الاقتصادية وإدارة السياسة الخارجية، دون أن ينسحب ذلك بالضرورة على السياسة الداخلية. ويتجلى المثال الواضح على ذلك في تصريحات أردوغان خلال زيارته القاهرة العام الماضي، وإعلانه تفضيل «الدولة العلمانية» كأساس

الحكم رغم كونه مسلماً. أثارت تصريحات أردوغان زوبعة من الانتقادات الإخوانية التي تعتقد أن التوازنات المجتمعية القائمة في تركيا لا تجعلهم مضطرين إلى القبول في مصر بما قبل به أردوغان ورفاقه في تركيا. **ومع وجود تشابهات واضحة بين النموذج الإخواني والنموذج التركي، من حيث إنهما يمثلان «الإسلام الوسطي» غير الجهادي وغير السلفي، كما أنهما يرسمان سياستيهما الإقليمية والدولية ضمن إطار النظام الدولي الراهن وتراتبيته المعلومة، فضلاً عن عدم تحدي أي منهما للنمط السائد في الاقتصاد الدولي ولا أسسه. وبالرغم من هذه الاشتراكات الثلاثة الهامة، فلا يمكن تجاهل مجموعة كبيرة من الفوارق بينهما.**

يعد السياق العلماني الذي يحكم التطور التاريخي والمجتمعي في تركيا الملمح الأول للاختلاف بين الحالتين المصرية والتركية، في حين يبدو هذا السياق ملتبساً في الحالة المصرية على أحسن تقدير. ويعني ذلك أن التوازنات المجتمعية القائمة في تركيا منذ تأسيس الجمهورية العام ١٩٢٣ والمرتكزة على العلمانية تختلف عن توازنات مصر التي لم تتبن العلمانية صراحة في أي وقت من تاريخها الحديث، ولكنها لم تكن دولة دينية منذ تأسيس دولتها الحديثة ١٨٢٠. وتشي نسبة ١٠٪ التي تتمثل عندها الأحزاب في البرلمان التركي - وليس أقل من تلك النسبة - برغبة مؤسس الجمهورية التركية في وجود حزبين كبيرين يتناوبان على السلطة، وهو ما حدث لعقود طويلة في تركيا. أما في مصر ومنذ العام ١٩٥٢ وحتى الانتفاضة الشعبية في ٢٠١١ فقد دانت السيطرة لحزب واحد اختزل - تحت مسميات مختلفة - الدولة ومؤسساتها وأجهزتها. وهنا بالتحديد تبدو الحالة السياسية التركية أكثر تطوراً من الحالة المصرية، وحتى قبل وصول حزب «العدالة والتنمية» للسلطة العام ٢٠٠٢ وتختلف طبيعة وبنية حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في تركيا كثيراً عن جماعة «الإخوان المسلمين» في مصر؛ فمن حيث السياق التاريخي يعد حزب «العدالة والتنمية» نتاجاً لتطور الأحزاب التركية المحافظة ذات الجذور الإسلامية والمشاركة في الحكومات التركية منذ السبعينيات (أحزاب نجم الدين أربكان). بالمقابل لم تتح لجماعة «الإخوان المسلمين» المشاركة في أية حكومات مصرية قبل الانتفاضة الشعبية. وفي حين يعد حزب «العدالة والتنمية» حزباً تركياً بامتياز، ولا أحزاب شقيقة لديه، تعتبر جماعة «الإخوان المسلمين» تنظيماً دولياً له فروع في عشرات الدول الإسلامية. يركز حزب «العدالة والتنمية» التركي على العمل السياسي حصراً، في حين لم تتخل جماعة «الإخوان المسلمين» عن المزج بين السياسي والدعوي، فلها ذراع سياسي يتمثل في حزب «الحرية والعدالة» بينما الجماعة تنشغل بالاثنين معاً.

**تتباين المنطلقات المرجعية للحزبين، فهي فقه المقاصد والتراث الصوفي في الحالة التركية، بينما تعد جماعة «الإخوان المسلمين» مظلة يستظل بها تيارات ثلاثة: سلفي وإصلاحي وقطبي (نسبة إلى سيد قطب وهم من يسيطرون على قيادة الجماعة).** تتشكل عضوية الحزب في الحالة التركية من أعضاء من كل الأديان والطوائف التركية، إلا أن جماعة «الإخوان المسلمين» تتشكل حصراً من المسلمين السنة. ويكمن الفارق الأساسي والجوهري في رأس المال الداعم للحزب، حيث يدعم حزب «العدالة والتنمية» التركي فوائض عمليات الإنتاج التركية عموماً والأناضولية خصوصاً، بينما اعتمدت جماعة «الإخوان المسلمين»، تاريخياً، على الفوائض المتحققة من ريع النفط والغاز في الخليج، وما يعنيه ذلك من اختلاف في النسق القيمي للرأسمال الداعم الذي يترك تأثيره الواضح في منظومة القيم الخاصة بالمتلقي. لم تكن العلاقة بين الدولة والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية سهلة في تركيا، والدليل على ذلك حل هذه الأحزاب طيلة السبعينيات والثمانينيات. وبلغ التصادم أوجه بين الطرفين مع الانقلاب الناعم الذي أطاح بنجم الدين أربكان من رئاسة الوزراء العام ١٩٩٧. وأدى الصدام المذكور إضافة إلى عوامل أخرى إلى انشقاق مجموعة أردوغان وغول عن «حزب الرفاه» الذي ترأسه أربكان، وقاموا بتأسيس حزب جديد هو «العدالة والتنمية» أكثر انفتاحاً من حزب «الرفاه». وخاض الحزب الجديد الانتخابات البرلمانية وفاز بها العام ٢٠٠٢ واستمر في الحكم من وقتها وحتى الآن باعتراف دولي واضح. **ومع ذلك لا يمكن وصف طريق الجيش والمؤسسة العلمانية من ناحية وحزب «العدالة والتنمية» في تركيا من ناحية أخرى بالسهل، فالأكيد أن طبيعة حزب «العدالة والتنمية» ومقتضيات التوازن مع المؤسسة**

العسكرية وضعت قواعد لعب جديدة في تركيا، تلخصت في غياب منطق الضربات القاضية واعتماد مبدأ مراكمة النقاط.

يقوم الجوهر الأساسي للنموذج التركي على وجود توازن للقوى المجتمعية بين حزب «العدالة والتنمية» من ناحية والمؤسسة العسكرية والدستور من ناحية أخرى، بمعنى أن القيود تجعله خلاقاً أكثر وأقل اصطداماً بمؤسسات الدولة، مع التسليم بأن هذا الجوهر غير موجود وغير متبلور في الحالة المصرية. كانت الاحزاب المدنية ذات المرجعية الدينية نتاجاً للتطورات للأحزاب في تركيا ذات الخلفية الإسلامية؛ إذ إن «حزب العدالة والتنمية» هو بالأساس انشقاق عن «حزب السعادة»، وهو الحزب الذي خلف «حزب الرفاه»، وبدوره كان «حزب الرفاه» خليفة «حزب السلامة الوطني». هذه التجربة السياسية لم تشهدها الحالة المصرية والعربية، لأن هذه الأحزاب كانت أحزاباً علنية، وبالتالي ما انبثق منها كان علنياً وله تاريخ معروف واضح. فضلاً عن امتلاك الأحزاب ذات الجذور الإسلامية في تركيا لموهبة النفاذ بين الثغرات الدستورية، ولا أعتقد أن هذه الرشاقة السياسية موجودة في مصر حتى الآن. ولا تغيب أيضاً في هذا السياق ملاحظة هامة مفادها أن الصراع لا يحسم بين القوى المجتمعية في تركيا بالضربات القاضية، بمعنى أن «حزب العدالة والتنمية» في صراعه مع المؤسسة العسكرية التركية يراكم النجاحات، ولكنه لا ينتصر انتصاراً ساحقاً.

## خلاصة

تتموضع الحالة المصرية في موقع وسط بين الحالتين التركية والباكستانية اللتين ترتهنان بسياق تاريخي ومجتمعي مغاير عن الحالة المصرية، على الرغم من نقاط الالتقاء المشتركة معها. تفضل المؤسسة العسكرية النموذج الباكستاني بما يتيحه من إمكانات غير مقيدة تقريباً للمؤسسة العسكرية لصياغة وتشكيل المشهد السياسي بما يخدم مصالحها، في حين تقترب جماعة الإخوان المسلمين نسبياً من النموذج التركي، الذي تراه مواتياً لمصلحتها، خصوصاً لجهة قدرته على حسم الصراع مع المؤسسة العسكرية، وإن بالنقاط وعلى مراحل متتابعة. نشأت الحركة الإسلامية الباكستانية في مواجهة الهوية الهندوسية، أي أن الإسلام منغرس في بذرة قيام الدولة الباكستانية، وعلة وجودها في الواقع. وهنا بالتحديد يكمن اختلاف عميق عن الحالة المصرية، لأن الدولة المصرية قامت قبل الأديان بقرون طويلة، وبالتالي لا تستند في بذرتها إلى الأساس الديني كما في الحالة الباكستانية.

يرتهن النموذج الباكستاني بكينونة دولتية ومجتمعية غير متحققة في مصر، مثلما يقوم النموذج التركي على حالة من الحراك السياسي والمجتمعي لم تتح لمصر خلال العقود الماضية. تبدو الصيغة التركية في إدارة الصراع بين حزب «العدالة والتنمية» والمؤسسة العسكرية التركية أكثر مناسبة لمصر من مبدأ الإقصاء أو الانتصار الساحق لطرف على آخر، ولكن اختلاف السياق التاريخي بين الحالتين المصرية والتركية؛ فضلاً عن الاختلافات البنيوية والعقائدية بين «الإخوان المسلمين» وحزب «العدالة والتنمية» التركي تجعل الموضوع يدخل حيز التمنيات أكثر مما يعبر عن الواقع. ربما يتوجب على مصر أن تبحث عن نموذجها الخاص، وهو ما ينسحب على الطرفين الأساسيين بالمعادلة: الإخوان المسلمون والمؤسسة العسكرية، نموذج لا يعرف الضربات القاضية في حسم الصراعات، وإنما المواءمات السياسية النابعة من خصوصية المجتمع المصري وتركيبته المختلفة عن كل من باكستان وتركيا. ربما تكون الإجابة عن سؤال المقالة: إلى أين تتجه مصر: تركيا أم باكستان؟ قد أصبحت واضحة نوعاً ما، فمصر التي تملك مشتركات مع نموذجي تركيا وباكستان وتناقضات تاريخية وبنيوية معهما، لن تتجه على الأرجح إلى أي منهما، بل ستدخل مرحلة التعايش بين العسكر والإسلاميين وفق توازناتها السياسية وخصوصية مجتمعها. ريثما تجد مصر نموذجها الخاص بها، الذي ينطلق من خصوصياتها الوطنية والمجتمعية، سيظل الصراع / التعايش الأساسي بين العسكر والإخوان قائماً في بر مصر، وستستمر المقارنات منعقدة حتى ذلك الحين بين النماذج... ولكن كمسرح رمزي للصراع الأساسي!

# الربيع الأحمر العربي والجيوش العربية؟ (*)

علي الدربولي (**)

يمكن القول إن الربيع الأحمر العربي كان قد بدأ في عام ٢٠٠٣م عندما غزت أميركا العراق واحتلته، ليكون أول وأهم قرار اتخذه الحاكم الاميركي بريمر هو: حل الجيش العراقي.

- الجيش العراقي الذي أنهك في حربي الخليج الاولى والثانية، وتفتت في مواجهة جيش الغزاة الأميركيين؟

- لأن ذلك كان سهلاً .. قياساً على عادة أميركا في انتقاء أهدافها! فهي لم تباشر حرباً ضد أي دولة إلا إذا كانت تلك الدولة ضعيفة بما يكفي لتحقيق انتصار حاسم وسريع عليها. أما إذا كانت الدولة ذات أسنان لبنية مسلحة فإنها لا تنتظر تبديلها فتقوى، بل تذهب أميركا بعيداً في إجهاض عوامل قوتها بالوسائل الاقتصادية كافة؛ كالحصار وغيره، والاستخباراتية المباشرة وغير المباشرة.. أو عن طريق توريط تلك «الدولة الهدف» بحروب إقليمية عن طريق الخديعة، أو عن طريق استغلال طموح قيادة تلك الدولة لمد النفوذ وامتلاك ناصية القرار الإقليمي بقدر، وكل ذلك بكلف عالية يتحملها شعب تلك الدولة وجيشها..

- والعراق هنا أنموذج مثالي. انتصرت أميركا عليه، فسقط بين براثنها، وحلت جيشه، وشنقت رأسه، وشعوب العرب وجيوشها تتفرج .. بعد تجربة نادرة خاضها معظم تلك الجيوش إلى جانب الجبروت الاميركي في حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي المراهق في حينه.

هي إذاً بداية ضرب الجيوش العربية. وربما ما هو أقرب إلى الحقيقة القول: هو بداية الربيع الأحمر العربي.. كيف؟

إن المراقب الموضوعي لما يجري على الساحة العربية الحمراء (عذراً .. الثورة البلشفية) يجد أن الفورة المفصلية للحراك في تلك الساحة تكون باتجاه الجيش.. جيوش العرب.

إلا أنه لا بدّ لنا هنا من التصنيف كما يلي:

- الجيوش التي توالي حكوماتها الغرب بقيادة أميركا (العقيدة الغربية).

- الجيوش التي نشأت حكوماتها على موالاة الشرق تحت الزعامة السوفياتية، وحافظت على العقيدة الشرقية، حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لتجدد علاقتها العسكرية مع روسيا الاتحادية بشكل أكثر تطوراً وتحديثاً للسلاح.

- الدول الموالية للغرب حافظت على ما لديها من قوات عسكرية في ظل الربيع العربي.. تلك القوات التي لم ترق إلى مستوى الجيوش النظامية القاتلة بأسلحتها المختلفة براً وجواً وبحراً، لأن استراتيجية تلك الدول تعتمد على الغرب في حماية أنظمتها. وهي إذ تعقد صفقات الأسلحة معه لا يكون ذلك إلا لدعم اقتصاده الحربي أكثر من كون تلك الصفقات تلبية لحاجة دفاعية أو هجومية في سبيل الوقوف في وجه أي عدوان خارجي.

وما ذلك سوى نوع من الركون التاريخي إلى القوى الأجنبية التي أخذت على عاتقها حماية تلك الدول، ولا سيما وقد تفجرت في أراضيها ثروات باطنية هي الآن عصب الاقتصاد الغربي، مثلما هي حال دول النفط العربية.

---

(*) عن موقع «دنيا الرأي» في ٢٠/٥/٢٠١٢.

(**) كاتب عربي من سوريا.

هذه الدول لم تضع في حسابها محاربة إسرائيل إلا لماماً، وبالقدر الذي يكون كافياً لامتصاص الغضب الشعبي عن طريق الاشتراك الرمزي في الحروب الرئيسة التي شنت على العرب .. عرب بلاد الشام ومصر من قبل إسرائيل، او في حرب ١٩٧٣ التي فاجأ العرب بها إسرائيل، وبخاصة سوريا ومصر.

وهنا لا بدّ من التركيز في الإشارة إلى الجيش المصري الذي تحول إلى العقيدة الغربية بعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و إسرائيل. هذا الجيش العظيم، والسند الكبير للعنفوان العربي أريد له أن يكون في سبات إلى أمد بعيد، وأن يرزح تحت قيود المعونات والتسليح الاميركي له لتحقيق مقولة منطقية هي:

ليس من المعقول أن تكون أميركا كمصدّر وحيد للتسلح في دولتين هي من يسمح أو يجيز أن تنشب حرب بين هاتين الدولتين، وهما حليفتاها!

وهنا يمكن إسقاط هذا المنطق على طرفي اتفاق كامب ديفيد.

**الجيش المصري العظيم تحت المجهر**؛ يراد له ألا يكون قطعاً لدابر أي احتمال ينقلب فيه مدافعاً عن مصر أولاً، أو مشاركاً في مقدمة المدافعين عن الحق الفلسطيني المستلب وبقية الحقوق العربية الأخرى التي سطت عليها إسرائيل.

وها هي إسرائيل تنام قريرة العين بفضل الربيع العربي الأحمر:

- **الجيش الليبي** انتهى بفضل «ثوار» ليبيا وحلف الناتو، ليبقى أمن المواطن الليبي هناك في خطر تحت رحمة المجموعات المسلحة.

- **الجيش التونسي** ودولته حليفة للغرب لم يتغيّر عليه الحال، حيث بقي التحالف مع الغرب صامداً، لا بل صار أشد وأمضى، لتنتقل تونس إلى دولة ذات نظام رائد في تطبيق المفهوم الدموي على خلفية اختلاف الاجتهادات والعقائد.. لتصبح مصدّرة للمقاتلين الجاهدين بحسب المصادر الأمنية التونسية إلى سوريا، كما نشر في وسائل الإعلام حديثاً!

- **الجيش اليمني**.. وبعد صراع بين القوى المختلفة، قوى المبادرة السعودية وقوى الثورة على الجانب الآخر، أخذ التشقق في الجيش يفعل فعله، ليبقى أمله في التماسك هو مقاتلة تنظيم «القاعدة» الذي بدأ يهدّد بشكل جدي قوام الدولة اليمنية بحد ذاتها..كل ذلك بإشراف لوجستي واستخباري أميركي!

- **الجيش السوري**: وهنا بيت القصيد. تكال الاتهامات إلى هذا الجيش بأنه لم يشكل إلا لأجل حماية النظام، لكن الذي يكذب مثل هذه الاتهامات هو عديد هذا الجيش وعدته، وتاريخه المشترك مع مصر في الحرب مع إسرائيل..لانه يكفي لحماية النظام أن يكون بنوعية أخرى، وبعديد أقل، وبسلاح خاص بفض الشغب وحفظ النظام.

**إن ما يتعرّض له الجيش السوري من استهداف يلتقي مع اللحظة الاولى التي اتخذ فيها حاكم العراق الأميركي بريمر قراراً بحل الجيش العراقي!**

وكثيرون يعرفون ورقة كولن باول، وزير خارجية أميركا، في حينه التي قدمت شروطاً على سوريا أن تنفذها لتسلم.. لكن رفض تلك الشروط من قبل الرئيس السوري بشار الأسد وضع سوريا في منطقة الخطر كدولة راعية للإرهاب، مثلما اعتبرت ليبيا والعراق دولتين من دول محور الشر بحسب «الاجندة البوشية».

..إن ما نراه على الارض، وما تقوم به الدولة الحليفة لاميركا في مواجهة الجيوش العربية، وبخاصة تلك التي وقفت بشكل أو بآخر في وجه إسرائيل، يفسر لنا تماماً ما يذهب إليه الربيع الاحمر العربي، كما يشير بالدرجة نفسها من القوة إلى أن الربيع الاحمر العربي كان قد بدأ من تاريخ الغزو الاميركي للعراق.

السعر: 10.000 ل.ل